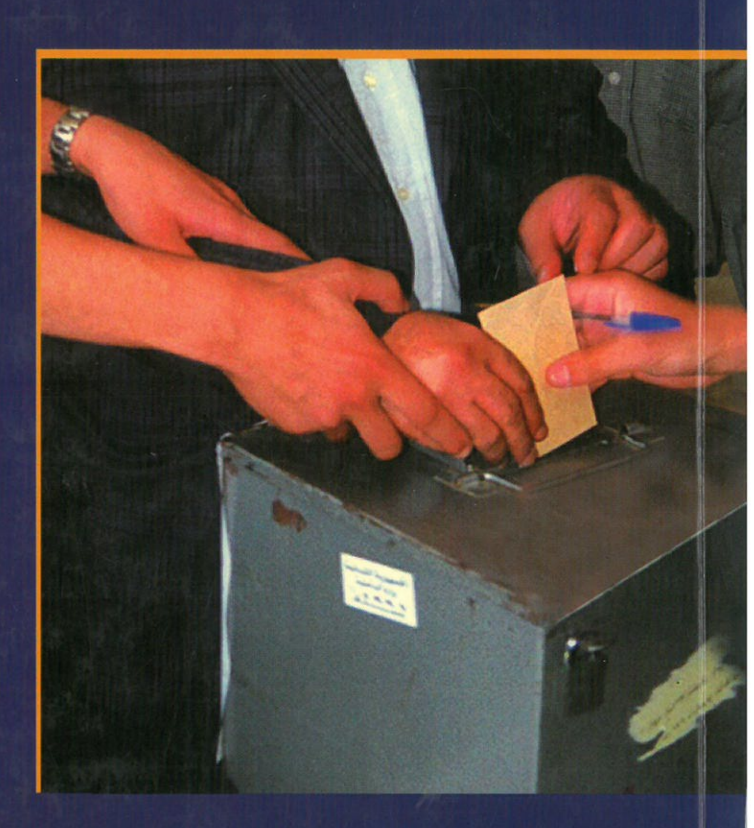
فريد الخازن

إنتخابات لبنان ما بعد الحرب
١٩٩٢، ١٩٩٦، ٢٠٠٠
ديمقراطية بلا خيار





فريد الخازن

انتخابات لبنان ما بعد الحرب
١٩٩٢، ١٩٩٦، ٢٠٠٠
ديمقراطية بلا خيار



إلى سولا...
قبل وبعد

الطبعة الأولى، تشرين الثاني ٢٠٠٠

ص ب ١١-٢٢٦، بيروت، لبنان
فاكس ٩٦١-١-٥٦١٦٩٣

ISBN 2-84289-314-X

«حين نجدنا عاجزين على الحسم في ما الصحيح ، علينا أن نعتمد الأشد رجوحاً» .

رنيه ديكارت

المحتويات

تقديم

لا تشبه انتخابات ٢٠٠٠ سابقاتها، فهي لم تكن محسومة النتائج مثلما كانت انتخابات ١٩٩٢ و١٩٩٦، كما انها لم تكن حرة وتنافسية مثلما كانت انتخابات السبعينات وأواخر الستينات.

لم تكن الانتخابات الاخيرة معلبة بالكامل، الا انها لم تكن بلا تعليب. ولم تُحدث انقلاباً سياسياً، الا انها لم تخلُ من بعض المفاجآت. ففي حين لم تغب عنها «المحادل» و«البوسطات»، غير ان الركاب، مرشحين وناخبين، كان لهم حضورهم وكلمتهم. وعلى رغم ان الانتخابات الاخيرة لم تتفلّت من ضوابط وحدود المجال السياسي المتاح في لبنان ما بعد الحرب، الا ان ارادة السير في الاتجاه المعاكس عند الناخبين كانت قائمة وفاعلة، ولو بشكل محدود.

في المرحلة التحضيرية قبل يوم الاقتراع لم يكن سلوك السلطة مغايراً عن سلوكها منذ ١٩٩٢: قانون مفصّل على قياس النافذين وتحالفات انتخابية مصطنعة على قاعدة الفرز والضم بين عدد كبير من المرشحين، وهي قاعدة تختلف في مضامينها وأهدافها بين المناطق والدوائر. لكن جديد انتخابات ٢٠٠٠ كان تعدّد مواقع السلطة في بيروت مقابل تزايد في مركزيتها في دمشق. اذ لم يحدث ان سجل تعدد المرجعيات داخل الحكم في لبنان الحجم الذي شهدته انتخابات ٢٠٠٠، ولم يحدث ان انحصر القرار السوري في الشأن اللبناني (الانتخابي والسياسي بشكل عام) في مواقع معينة مثلما

حصل في السنتين الاخيرتين. هذه المفارقة ساهمت في تظهير مشهد انتخابي مبعثر المعايير، متداخل المواقع على مستوى السلطة، ملتبس في حركته واهدافه.

لم تتميز انتخابات ٢٠٠٠ بنتائجها، على رغم أهمية بعضها، ولا بالمضمون السياسي الذي غاب عنها أثناء الانتخابات، بل بما أنتجته من مناخ سياسي عام خرق المحظور وأوجد حركة سياسية محورها خطاب سياسي جديد غاب تماماً من التداول في السنوات العشر الأخيرة.

والمفارقة أيضاً أن أهم ما أفرزته الانتخابات لم يكن من صنعها، أي بسبب العملية الانتخابية بحد ذاتها، بل بسبب تزامن حصولها مع حدثين غير مرتبطين مباشرة بالسياسة الداخلية في لبنان، وتحديداً في الشأن الانتخابي: انسحاب اسرائيل من الجنوب وانطلاقة حكم جديد في سوريا اثر وفاة الرئيس حافظ الأسد. فلو جرت الانتخابات في ظل الجمود الذي طبع الحياة السياسية في لبنان في السنوات الأخيرة لكانت انتخابات ٢٠٠٠ شبيهة في مفاعيلها، السياسية واللاسياسية في آن واحد، بالانتخابات السابقة.

لم تجر الانتخابات الأخيرة بين طرفين من موقعي الحكم والمعارضة، ولم تفز أكثرية في البرلمان مقابل أقلية خسرت، ما يساعد على تحديد المواقع بين الحكم والمعارضة، مثلما هي الحال في الأنظمة البرلمانية الفاعلة. لكن، على رغم ذلك، عكست الانتخابات، حالتين متناقضتين: حالة اعتراض بوجوه متعددة، تقابلها حالة رضى فرضتها «المحادل» و«البوسطات». اعتراض أول على أداء الحكم، وثان على الأزمة الاقتصادية، وثالث على المحظور، ورابع على قانون الانتخاب، وخامس على السيادة المنقوصة، وسادس على بعض تلك الاعتراضات، واعتراض أخير على كلها.

إنها حالات رفض باتجاهات شتى تطرح مسألة السلطة وقدرتها على التصدي لها، ذلك ان الاعتراض يبدأ بالشأن الداخلي في بيروت ليصل الى الشأن السيادي بين لبنان وسوريا، خلافاً لحالات الرفض

والاعتراض التي شهدتها الانتخابات السابقة والتي طغى عليها اللون الواحد، قولاً وفعلاً.

هكذا جاءت انتخابات ٢٠٠٠ حافلة بالمواقف غير المتوقعة والكلام السياسي، لا في عموميات باهتة بل في جوهر الأزمة العالقة منذ إقرار اتفاق الطائف، أي في الوفاق الوطني حول المصالحة والسيادة والاصلاح. وما لم يكن في الحسبان قبل أسابيع من الانتخابات بات واقعاً ملموساً من خلال محاولة بث الروح في اتفاق الطائف بعد الضربة القاسية التي تلقاها في انتخابات ١٩٩٢، والخلل الذي تأسس من ذلك التاريخ.

عودة لا بدّ منها الى عيش مشترك، لا بين اللبنانيين فحسب بل بين اتفاق الطائف وصانعيه، من جهة، ومناهضيه، من جهة ثانية. انها فرصة للخروج من الازمة وبداية لمسار انقاذي لن يتضرّر منه أحد سوى اللبنانيين أنفسهم في حال تعثّر أو فشل.

***

هذا الكتاب، وان يركز على الشأن الانتخابي، فإنه يتناول العملية الانتخابية بكافة جوانبها وذلك من خلال وضعها في سياق الازمة السياسية المتعددة الأوجه منذ إقرار اتفاق الطائف، ويسلّط الضوء على مفاصلها في أبعادها الداخلية والخارجية.

يتضمّن الكتاب ستة فصول. فصل أول يتناول المصالحة الوطنية المعلقة وصولاً إلى الانقلاب عليها منذ انتخابات ١٩٩٢. وفصل ثان يتطرّق إلى الأزمة السياسية وتداعياتها الانتخابية إضافة إلى أدوات التأثير في الانتخابات بدءاً بقانون الانتخاب وصولاً إلى سلوك الناخب والمرشح. وفي هذا الفصل أيضاً إشارة إلى دور المجلس النيابي في إعادة انتاج الأزمة السياسية القائمة. فصول ثلاثة أخرى تستعرض الدورات الانتخابية الثلاث الأخيرة وتحلّل نتائجها ودلالاتها بالمقارنة مع انتخابات لبنان في مراحل سابقة، والانتخابات في الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية. وفي الفصل الأخير قراءة نقدية وتحليلية لسمات النظام الانتخابي في لبنان ما بعد الحرب ولمفاعيله السياسية.

ولا بدّ أخيراً من كلمة شكر إلى الصديق الدكتور نوّاف سلام الذي واكب صدور هذا الكتاب في مراحله كافة. كما أودّ أن أشكر السيدة عايدة ساروفيم ومساعدتيها السيدة كارمن عطالله والآنسة منى فرح على عملهن الدؤوب في طباعة هذا الكتاب.

الفصل الاول

من أزمة الانتخابات الى الانتخابات - الأزمة

في ظل النظام السياسي الذي نشأ منذ انتهاء الحرب في ١٩٩٠ شهد لبنان تراجعاً في الاداء السياسي، داخل مؤسسات الدولة وخارجها، كما في الحريات العامة وحقوق الانسان. وترافق هذا التراجع مع غياب في موقع لبنان ودوره على الصعيدين الاقليمي والدولي، قياساً على ما كان عليه في مراحل سابقة.

لم تنته حروب لبنان من خلال مؤتمر سلام، أسوة بمؤتمرات السلام التي جمعت اطراف النزاع من داخل البلاد وخارجها برعاية الامم المتحدة وبدعم مباشر من الدول الكبرى. ان ما حصل في اجتماعات مدينة الطائف السعودية من مداولات متلاحقة على مدى اسابيع عدة في تشرين الأول ١٩٨٩ كان البديل الاقرب لمؤتمر سلام توافر فيه بعض شروط المؤتمر الجامع وبعض صيغ السلام وغابت عنه شروط اخرى في مقدمها التوافق في ظل ظروف غير ضاغطة سياسياً وعسكرياً، والرعاية الدولية المباشرة لإيجاد الحلول وآلية تطبيقها وليس فقط لإطفاء الحريق المشتعل.

المصالحة المعلقة قبل الانتخابات وبعدها

لم تبدأ المصالحة الوطنية قبل اتفاق الطائف ولم تترافق مع مراحل إقراره. الواقع انه لم يكن ممكناً ان تبدأ المصالحة الا بعد اقرار اتفاق الطائف، اذ لم يكن متاحاً للبنانيين ان تنتهي حروبهم

المتعددة الجنسيات بالطريقة التي انتهت بها حروب دول وشعوب اخرى في السنوات الاخيرة في عدد من الدول الاوروبية وجنوب شرق آسيا.

ولقد اتخذت المصالحة الوطنية بعداً آخر، اذ سرعان ما برزت الحاجة لا لإنهاء ذيول الحرب المتراكمة فحسب، بل لإنهاء ذيول مرحلة انهاء الحرب التي تمت بوسائل الحسم العسكري، في وقت وصلت فيه البلاد الى أعمق الانقسامات الداخلية على الصعيدين الرسمي والشعبي منذ اندلاع الحرب في منتصف السبعينات. فبموازاة التركيز على المصالحة الوطنية كان على اركان الحكم بعد الطائف ان يتصالحوا مع الصدمة الاولى التي واجهتهم اثر اغتيال الرئيس رينه معوض بعد انتخابه بأيام. وكان عليهم ايضاً جلب التأييد للطائف والدفاع عنه، ومن ثم البدء في تنفيذه وانهاء حالة الحرب وبناء مؤسسات الدولة وارجاع المهجرين واعادة الاعمار.

لم يلحظ اتفاق الطائف آلية للمصالحة الوطنية، بل قضى باتباع سياسات معينة تصب في اتجاه توحيدي على قاعدة التقيد بالدستور وإرساء دولة القانون. اما المعادلة التي على اساسها تبلور اتفاق الطائف وثيقة وفاق وطني صحيح، ومن قبلها المحاولات العديدة لانهاء الحرب منذ ١٩٧٦، فهي تلازم الاصلاح السياسي مع السيادة. لذلك فاذا أريد للمصالحة ان تكتسب صفة الوطنية فلا بد ان تأتي على اساس هذين المبدأين المتكاملين.

ان الترجمة العملية لآلية المصالحة الوطنية ونتائجها تكمن في التنفيذ السليم لاتفاق الطائف وليس فقط في بلاغة النصوص وحسن النيات والتمنيات. وهذا ما يجلب التأييد للطائف من الفريق المعارض، والدعم من الفريق المؤيد، والاقتناع بجدواه من الفريق المشكك. غير ان ما حصل في السنوات العشر الاخيرة أبقى رافض الطائف في مواقعه وزاد في شك المشكك، وزعزع قناعة من أيده واستفاض في الدفاع عن مزاياه. هكذا نكون امام واقع يتطلب عملاً جاداً ودؤوباً لوضع الطائف في مساره الصحيح تمهيداً لاجراء سلسلة المصالحات على اساس الطائف لا على اساس واقع ما بعد انتهاك الطائف.

اولى تلك المصالحات، مصالحة وطنية مع الاتفاق نفسه، وهي المصالحة الأصعب. ومسؤولية المصالحة هنا تقع على عاتق معارضي الطائف ومؤيديه. والثانية مصالحة بين نص الدستور ووثيقة الوفاق الوطني والممارسة السياسية المناقضة لهما. فاذا اعتبرنا ان الحرب شكلت حالة خروج على الدستور والقانون، وكان ابرز مظاهرها حكم الميليشيات، فان مخالفة الدستور والقوانين منذ اقرار اتفاق الطائف باتت من الممارسات المشرعنة. والثالثة مصالحة بين أهل الحكم أنفسهم من قيادات شاركت في الحرب واخرى لم تشارك. والرابعة مصالحة بين الرئاسات الثلاث في زمن «الترويكا» وسجلّها الحافل بالمعارضات والمناكفات والانكفاءات المتكررة، على رغم مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، كما جاء في مقدمة الدستور.

اما المصالحة الاخرى فهي مصالحة الناس في ما بينها. ولقد تمت بشكل عفوي بعد إزالة الحواجز والمتاريس الفاصلة بين مناطق لبنان وطوائفه. الا انها مصالحة لاوطنية، اجتماعية في شكلها، «عشائرية» في مضمونها، أي مصالحة «حبّية» على الطريقة الشرقية. انها، بكلام آخر، مصالحة يغلب عليها الطابع البروتوكولي، اذ تضع الخلافات الداخلية جانباً اما لحفظ ماء الوجه أو للتستر وراء القناع الظرفي المريح. لكن اذا حك جلد الوطن ظفر أهله فقد نرى واقعاً مأزوماً وانقسامات عميقة حول مسائل جوهرية عالقة، ومعظمها يشكل العمود الفقري لاتفاق الطائف.

تبقى الاشارة الى المصالحة الأهم، مصالحة لبنان مع ما يحصل حوله من تطورات كبيرة، وهو الاكثر عرضة للتأثر بسلبياتها لا سيما وان أرضه وحدها ظلت ساحة حرب مشتعلة لفترة طويلة. اما الطريق الى تلك المصالحة فتمر عبر دمشق وتحديداً عبر تميّز العلاقات بين سوريا ولبنان، فيتصالح اللبنانيون معها ويؤمنون بجدواها وبمردودها الخيّر على الشعبين والدولتين. فلا يمكن لبنان ان يبقى خارج مسارات السياسة والديبلوماسية الناشطة في المنطقة، ولا يمكن ان يتصالح اللبنانيون مع واقع مفروض يضعهم خارج المواقع كلها.

في ١٩٥٨ انتهت الازمة بصيغة توافقية، داخلية وخارجية، عارضها البعض وايدها البعض الآخر. غير ان المصالحة تمت في ما بعد، وكانت مرتكزاتها وطنية في الفعل لا في القول فقط. ولقد تبلورت في اطار سياسة واضحة المعالم والاهداف في عهد الرئيس فؤاد شهاب، وتأسست على قاعدة بناء مؤسسات الدولة وتوسيع المشاركة واستعادة سيادة الدولة وهيبتها داخل البلاد وفي علاقاتها مع محيطها العربي. أسس الوفاق هذه، وبالتالي المصالحة الوطنية القائمة على وفاق لبناني صلب، نفتقدها اليوم.

في الماضي ثمة من شعر بغبن، وثمة من شعر بخوف، وثمة من شعر بحرمان. في لبنان ما بعد الحرب ثمة شعور بالاستهداف. في الماضي لم يحدّ الغبن من قدرة المغبون على تعطيل القرار في زمن الازمات الحادة التي شهدها لبنان. والحرمان طاول مناطق الاطراف وبعض مناطق الوسط، ولم يستهدف الطوائف، على رغم تأثيره غير المتوازن في طرف من دون الآخر. اما الاستهداف اليوم، اثر الممارسات التي برزت منذ انتهاء الحرب، فلا لبس فيه. فمنه ما يطاول الوطن ككل، طوائف وجماعات وافراداً، ومنه ما يطاول جماعة من دون الاخرى، وفي ذلك زعزعة أكيدة لركائز المصالحة المنشودة وتحجيم لوطنيتها.

انتهت الحرب وكان على الجميع ان يتأقلموا مع هذا الواقع المستجد: الواقع المطلوب بالنسبة الى الحكم، والواقع المفروض بالنسبة الى الاطراف التي خاضت الحرب واستفادت منها لتدعيم سلطتها ومصالحها في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. هكذا، فجأة، كان على المتحاربين ان ينخرطوا في الحياة السياسية وكان على الدولة أن تستعيد دورها وتعيد بناء مؤسساتها على أساس ان البلاد دخلت مرحلة السلم. لكن حقيقة الامر ان البلاد لم تشهد مرحلة انتقالية من الحرب الى السلم، ولم يكن ممكناً اجراء إعادة تأهيل إن في مؤسسات الدولة أو في الممارسة والذهنية للانتقال من حالة الى اخرى. لذلك، فان النظام الذي نشأ بعد الحرب أدخل نظام حرب ما قبل الطائف في السياسة في زمن السلم بحساباتها وتوازناتها

الداخلية والخارجية.

وبما ان اتفاق الطائف بحد ذاته لم ينه حروب لبنان، ذلك ان الاتفاقات لا تنهي حروباً الا اذا ارتكزت على توافق المتحاربين في انهائها وفي ايجاد الوسائل والصيغ لبناء حالة السلم وتدعيمها، فكان على أهل الحكم ان يبذلوا جهداً مضاعفاً لإعطاء وثيقة الوفاق الوطني ما افتقدها من وفاق خلال مرحلة إقرارها. لكن ما حصل هو النقيض. فكان الفشل كبيراً في الامتحان الاول والأهم الذي واجهته جمهورية الطائف، أقله من منظار الناس العاديين: في الانتخابات النيابية الاولى في لبنان ما بعد الحرب في صيف ١٩٩٢.

انتخابات ١٩٩٢: الفرصة الضائعة

لقد كان ممكناً ان تشكل الانتخابات النيابية فرصة لمصالحة وطنية حقيقية ومناسبة لإعطاء اتفاق الطائف الزخم الذي افتقده والنظام السياسي الشرعية الشعبية المطلوبة. غير ان هذا التوجه غاب عن حسابات الحكم فتحولت انتخابات ١٩٩٢ عصا النظام الجديد: أداة لفرض الأمر الواقع ولإقصاء من لا يرتضي أن يركب «القطار السائر» بلا قيد أو شرط، ووسيلة لإبراز طبقة سياسية جديدة تلتزم النهج المطلوب على اساس الطائف المنتهك والممارسة السياسية التي أنتجها.

من هنا يمكن فهم اصرار سوريا والحكم اللبناني المرتبط بها على اجراء انتخابات ١٩٩٢ على رغم المعارضة الواسعة التي واجهتها من بعض أهل الحكم أنفسهم ومن عدد كبير من الناخبين. فالجدل حول انتخابات ١٩٩٢ لم يكن جدلاً نظرياً حول القانون وبرامج المرشحين ومواقعهم من الامور السياسية وغير السياسية بل حول الهدف من اجراء الانتخابات في ظروف غير مشجعة داخلياً وخارجياً، وفي مهلة زمنية قصيرة لا تتجاوز الاسابيع القليلة غير كافية لا للمرشح ولا للناخب للتحضير للانتخابات، بدل تأجيلها بعض الوقت الى ان تصبح البلاد مهيأة لإجراء الانتخابات في اجواء اكثر ايجابية تتلاءم مع

طموحات المرشح وارادة الناخب.

هذا الجدل جعل انتخابات ١٩٩٢ علامة فارقة في تاريخ الانتخابات النيابية التي شهدها لبنان قبل العهد الاستقلالي وبعده. فما من مرة كان الجدل قائماً حول توقيت اجراء الانتخابات، ولا طبعاً حول مبدأ الانتخاب الحر، كما في ١٩٩٢. ففي مرحلة ما قبل الحرب أجري معظم الانتخابات في مواعيده الدستورية، وكانت المعارك الانتخابية تدور بين المرشحين المتنافسين على اجتذاب اكبر عدد من الناخبين وليس لمحاولة اقناع الناخبين بجدوى اجراء الانتخابات. هكذا كان على لبنان ان يسير عكس التيار في السلم كما في الحرب، فما من بلد يكون فيه الشعب في موقع المعارضة للانتخابات بينما تكون السلطة معها.

حيال هذا الواقع يأتي السؤال: لماذا كان الاصرار على اجراء انتخابات ١٩٩٢ على رغم المعارضة لا للتوقيت فحسب بل للتجاوزات التي رافقت الاعداد لمشروع قانون الانتخابات المفصل على قياس واضعيه؟ جوابان اثنان يتبادران الى الاذهان: جواب الدولة وجواب المواطن العادي. جواب الدولة، كما عبّر عنه اركانها، كان جملة حجج ومبررات تفتقر الى المنطق وتالياً الى حد أدنى من الاقناع. فمن الصعب اقناع المواطن المسيّس أو غير المسيّس بأن الديمقراطية في لبنان مهددة اذا ما جرت الانتخابات بعد ستة أشهر أو سنة بدل ان يدعى الشعب الى الانتخاب بعد اسبوعين أو ثلاثة، ومن الصعب كذلك اقناع المواطن ان حجم تمثيله الفعلي في المجلس النيابي فضلاً عن نوعية هذا التمثيل سيزداد في حال انتخاب مجلس جديد في صيف ١٩٩٢ وليس بعد هذا التاريخ.

اما التبرير الآخر لاجراء الانتخابات الذي ساقه أركان الحكم فهو ان من يقف ضد اجراء الانتخابات هو فريق يعمل ضد مسيرة السلام، وهو بالتالي لا يريد للمسيرة الوفاقية ان تستمر. فهذا موقف يؤدي الى التشكيك في صدقية القيمين على الانتخابات. فالربط بين اجراء الانتخابات ومسيرة السلام والوفاق يعني ان الدولة أفرغت الانتخابات من محتواها التمثيلي الحر، اذ ان الربط لا يكون بين

مشروع انتخابي هدفه السلم الأهلي وبين مشروع حرب يضع المعترضين على الاسلوب، وليس على مبدأ الانتخاب، في خانة العدو الجالس في قفص الاتهام، بل ان الربط يكون بين مشروع انتخابات حرة واخرى غير حرة أو بين انتخابات تساهم في تحصين الوفاق الوطني واخرى تزيد من الانقسامات والتشرذم الداخلي. اما ما في عدا ذلك فيصبح الربط بين الانتخابات ومسيرة السلام شكلاً من اشكال التهديد المبطن للفريق الذي يخشى ان تؤدي الانتخابات الى نتائج فاسدة تفرغ الوفاق الوطني من محتواه الوفاقي والوطني.

في المقابل، رأى المواطن العادي أن من انتظر عشرين سنة، وكاد ينتظر عشرين سنة اخرى لولا الهزات السياسية والامنية المتتالية التي عصفت بالبلاد في السنوات الاخيرة، يستطيع الانتظار بضعة اسابيع أو أشهراً اضافية لاختيار ممثليه من دون ان يقع في الاحراج والاحباط. على العكس، يكون المواطن بذلك قد ساهم في تدعيم مسيرات الدولة، الوفاقية منها والسلمية، وفي اعادة الثقة المفقودة بينه وبين الدولة. فكما مدد النواب لأنفسهم مرات متتالية وعينت السلطة نواباً جدداً في ١٩٩١ لسد الفراغ وتصحيح التوازن في التمثيل الطائفي، كذلك كان من حق المواطن الغارق في مشاكله المعيشية المتفاقمة ان يطالب بتمديد ولاية المجلس الممددة منذ عقدين من دون ان يكون قد انتقص من هيبة الدولة بشيء ولا من أصول التمثيل الديمقراطي الصحيح المغيب تمديداً وتعييناً.

فالانتخابات مسألة مبدئية لا تقبل الجدل والمراوغة ولا تدخل في خانة أنصاف الحلول. فهي ليست صفقة سياسية، ولا هي لعبة شد حبال بين فريق مؤيد وآخر معارض ولا هي حتماً عملية شطارة أو مراعاة خواطر. الانتخابات، في لبنان كما في أي بلد من العالم نظامه ديمقراطي، اما ان تكون حرة ونزيهة الاعداد والممارسة، كما هي اليوم في مجتمعات كانت حتى الامس القريب ترزح تحت وطأة أنظمة قمعية، أو لا تكون. فليس هناك انتخابات نصف حرة أو نصف عادلة، نزيهة في منطقة وغير نزيهة في اخرى، ممثلة في منطقة ومنتقصة التمثيل في منطقة اخرى. فمعاييرها واهدافها واحدة شاملة كل البلاد.

الى المبادئ العامة، ثمة صفة تختص بها اول انتخابات نيابية ترعاها الدولة وقد استعادت هيبتها ومؤسساتها بعد تغييب قسري فرضته الحرب. فاما ان تكون الانتخابات الاولى في ظل جمهورية ما بعد الحرب والاصلاح والوفاق والمساواة افضل اعداداً واكثر نزاهة وحرية وتمثيلاً من آخر انتخابات جرت في ١٩٧٢ في ظل جمهورية الحرب والانقسامات واللامساواة التي سبقتها، والا بطلت الجدوى من اجرائها وكانت معياراً مقلقاً لانتخابات لاحقة. فاذا لم تكن انتخابات ١٩٩٢ نقلة نوعية من انتخابات ١٩٧٢ فما الهدف من اجرائها؟

انتخابات ١٩٩٢ وأهدافها

لقد جرت انتخابات ١٩٩٢ لتؤسس لنمط جديد في الممارسة السياسية في لبنان ولتثبت المفاهيم والمعايير التي تتماشى معه. فبعدما أخذ النظام السياسي شكله ومضمونه بين ١٩٩٠ و ١٩٩٢- مرحلة إقرار اتفاق الطائف وتعديل الدستور وتوقيع معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا في ٢٢ ايار ١٩٩١- جاءت انتخابات ١٩٩٢ لتضع سقف الممنوعات في المسائل المشكك بها أو تلك التي قد تحمل غموضاً. فسواء كان الهدف انقلاباً على الطائف أو محاولة لتهميشه، فان انتخابات ١٩٩٢ خلقت وقائع جديدة في السياسة اللبنانية لم تعرفها البلاد من قبل.

اولاً، لقد تمّت انتخابات ١٩٩٢ بمن غاب ومن حضر، ذلك ان الحاضر عملياً غائب والغائب أصلاً مغيّب، والهامش بين الاثنين ضيّق قبل الانتخابات وهو يزداد ضيقاً بعدها. لم تجر انتخابات ١٩٩٢ بحسب المعايير المعهودة بحيث يكون التنافس فيها بين لوائح انتخابية تعكس مواقع سياسية متعارضة، بل كانت انتخابات صوّت فيها الناخب على الانتخابات نفسها، عارضها بالاحجام عن الاقتراع وأيدها بالاقتراع لمن حضر من المرشحين.

ثانياً، أدخلت انتخابات ١٩٩٢ الى المجلس عدداً كبيراً من

النواب من خلفيات سياسية متعددة يجمعها تسليمها بقواعد اللعبة السياسية بضوابطها وحدودها قبل الانتخابات وبعدها. ومن ابرز نواب مجلس ١٩٩٢ قيادات حزبية واعضاء في احزاب/ ميليشيات خاضت الحرب في مراحلها كافة، يجمعها التوجه السياسي الواحد والعلاقة الوثيقة بسوريا اما مباشرة أو بالواسطة من خلال الأقطاب والقيادات الحزبية.

ثالثاً، للمرة الاولى في لبنان دخلت المجلس النيابي احزاب اسلامية. فبينما فاز ثمانية نواب يمثلون حزب الله، نال الحزبان الاسلاميان السنيّان، الجماعة الاسلامية وجمعية المشاريع الخيرية (الاحباش)، أربعة مقاعد. حزب الله، الذي تأسس خلال سنوات الحرب في منتصف الثمانينات، كان أول التنظيمات السياسية التي أعلنت قرارها بالمشاركة في الانتخابات وسمى مرشحيه في عدد من الدوائر الانتخابية.

رابعاً، غياب كامل وغير مسبوق للاحزاب ذات القواعد المسيحية في مجلس ١٩٩٢. فللمرة الاولى في تاريخ الانتخابات النيابية في لبنان تقاطع الاحزاب المسيحية الانتخابات، وللمرة الاولى ايضاً تكون قيادات مسيحية اساسية في المنفى غير قادرة على المشاركة في الحياة السياسية ولا حتى على المجيء الى لبنان.

خامساً، ساهمت انتخابات ١٩٩٢ في إزاحة أحد أبرز أركان الطائف عن السلطة. فبعد اغتيال الرئيس رينه معوض بعد انتخابه بأيام، خسر السيد حسين الحسيني موقعه في رئاسة مجلس النواب الذي شغله منذ منتصف الثمانينات لمصلحة رئيس حركة أمل السيد نبيه بري، الذي دخل المجلس بكتلة نيابية واسعة.

سادساً، جرت انتخابات ١٩٩٢ في ظل أزمة اقتصادية خانقة سجل فيها سعر صرف الليرة هبوطاً غير مسبوق، ما فتح الباب امام السيد رفيق الحريري للوصول الى السلطة. فالحريري، الذي شارك في صنع الطائف في كل مراحله وسعى الى منصب رئاسة الوزارة منذ ١٩٩٠، استطاع ان يرأس الحكومة الرابعة بعد الطائف إثر الأزمة السياسية والاقتصادية التي نتجت من الانتخابات وبدعم سوري لم

يكن متاحاً من قبل.

سابعاً، مع وصول الحريري الى رئاسة الحكومة وبري الى رئاسة مجلس النواب في ١٩٩٢، وبعدما حلّ الياس الهراوي في رئاسة الجمهورية محل رينه معوض في ١٩٨٩ اكتمل المشهد السياسي بطاقمه الرئاسي وسياسييه في مرحلة ما بعد انتخابات ١٩٩٢: رئاسة مارونية محدودة الصلاحيات ورئيس جمهورية يفتقر الى القاعدة الشعبية وتحديداً في الاوساط المسيحية، يقابله رئيسا حكومة ومجلس هما من ابرز الشخصيات السياسية ضمن طائفتيهما واكثرها نفوذاً في لبنان ما بعد الحرب. هكذا تأسس نظام «الترويكا» بركائزه المتجانسة والمتضاربة في آن واحد: توازن بلا استقرار، تجانس بلا تكامل، خلاف بلا قطيعة، واتفاق بلا وفاق.

ثامناً، ان أهم ما أنتجته انتخابات ١٩٩٢ التأكيد القاطع ان القرار النهائي في المسائل الاساسية في لبنان ما بعد الحرب في يد سوريا، وفي مقدمها قانون الانتخاب ومفاعيل الانتخابات السياسية، وان هذا الواقع بات من مسلمات الحياة السياسية في لبنان. وسواء كان واقع البلاد مأزوماً أم لم يكن، فلا بد من القبول به والتأقلم معه. انه الخيار الوحيد المتاح.

تاسعاً، لعل المفارقة في انتخابات ١٩٩٢ انها على رغم كونها الانتخابات التي ووجهت بالمقاطعة وسجلت أدنى نسبة مشاركة في الانتخابات النيابية في لبنان وأدت الى انقسامات حادة وشهدت فوضى ادارية عارمة وتلاعباً وتزويراً يوم الاقتراع، فهي الانتخابات «التأسيسية» في جمهورية الطائف والحدث الفاصل بين حقبة سياسية بدأت واخرى ولّت. ومع هذه الانتخابات-الأزمة أُرسي الخروج المشرعن عن اتفاق الطائف بركيزتيه الاثنتين: الاصلاح والسيادة.

انتخابات ١٩٩٦: الخلل المشرعن

ما أُسّس في انتخابات ١٩٩٢ تمّ استكماله في انتخابات ١٩٩٦. السنوات الأربع الفاصلة بين الانتخابين شهدت تراجعاً في السياسة

ليحل محلها مشروع الاعمار الذي أطلقه الرئيس رفيق الحريري فطغى على المشاريع الاخرى لا سيما مشروع «الاعمار السياسي» والاصلاح ومشروع استعادة السيادة المغيبة. ومشروع الحريري الاعماري، سعى الى خلق دينامية قادرة على ان تعوّض الحركة السياسية المتعثرة وتساهم في اعادة ربط ما انقطع داخلياً من طريق الاقتصاد بدل السياسة، الا انه سرعان ما وصل الى الطريق المسدود. فارتفع الدين العام في خمس سنوات من نحو ملياري دولار في ١٩٩٢ الى ما يزيد على أربعة عشر ملياراً.

وخلال المرحلة الفاصلة بين انتخابات ٩٢ و ٩٦ تجذرت «الترويكا» ورافقها تلازم مسارين على خطين: خط تلازم مسار العلاقات اللبنانية-السورية وخط تلازم مسار تنفيذ الطائف مع انتهاكه. الا ان التطور اللافت في مرحلة ما بعد انتخابات ١٩٩٢ ووصول الرئيسين الحريري وبري الى الحكم، بروز ثلاثة أنماط للمعارضة تحت سقف النظام السياسي القائم. اما معارضة الخارج، أي من خارج النظام والبلاد معاً، فهي، على رغم حركتها، محدودة التأثير والفعالية.

النمط الاول للمعارضة تمثل بمعارضة رئاسية مثلثة الاطراف على مستوى «الترويكا»، تقابله معارضة داخل الحكومة، ومعارضة مَنْ هم خارج دائرة القرار في السياسة الداخلية. أنماط المعارضة هذه لم تعرفها السياسة اللبنانية من قبل، ولا أي بلد آخر حيث نظام الحكم ديمقراطي. فاذا اعتبرنا ان ما يميز المعارضة سياستها المغايرة للحكم وقدرتها على التغيير من خلال الانتخابات، فهذا المعيار غير متوافر في الحالة اللبنانية. المعارضة الأفعل والأقوى كانت داخل «الترويكا»، ولقد مورست من خلال عملية شد حبال متواصلة بين أركانها. فعندما كان يتفق الرؤساء الثلاثة تختزل المؤسسات «بالترويكا» وعندما يختلفون يتم التعطيل وتدخل البلاد في أزمة تعالج ظرفياً بجوائز ترضية سياسية أو غير سياسية.

أما النمط الآخر من المعارضة القادرة على التعطيل فكان مسرحها الحكومة نفسها وهي لجهة تأثيرها موازية «للترويكا». ان الحكومات

التي غاب عنها الوفاق الوطني في قراراتها في القضايا الاساسية والمؤلفة من تلاق مفروض لأضداد وأخصام سياسيين كانت وصفة أكيدة للخلافات وللتراشق الكلامي لا في جلسات الحكومة فحسب بل خارجها. اما معارضة الداخل الاخرى التي هي خارج الحكم فكانت الاضعف والاقل قدرة على التأثير والتغيير، تتحسن مواقعها نسبياً عندما تتعطل «الترويكا» أو تصل أخبار الخلافات داخل الحكومة الى الشارع. هكذا انتقلت المعارضة من حرب المتاريس في زمن الحرب الى حرب المواقع في زمن السلم داخل الحكومة و«الترويكا». انها معارضة الذات حيث الحكم يعارض سياسة حكمه.

هذا الواقع غير المألوف مردّه الى التفكك الذي يضرب حركة السياسة في آليتها ومضامينها. فعندما تتعطل الآلية تنفصل المضامين، أي عندما تكون الآلية من خلال الانتخابات النيابية غير محددة لمفاصل السلطة والقرار، فلا تساهم الا جزئياً بفرز المواقع بين الحكم والمعارضة، تصبح المضامين السياسية غير مرتبطة بما تفرزه الانتخابات. وهكذا يتراجع دور السياسة الداخلية كمكوّن أساسي للمواقع في السلطة وخارجها وتتبعثر المعارضة وتضيع مواقعها وقد تتشابك وتتناحر، كماحصل مراراً في الحكومات السابقة. لكن سرعان ما تعود الامور الى مجراها ويتعانق المختلفون من دون معرفة المسبب الحقيقي للاختلاف والخلاف في بداية الامر ولا سبب الوفاق المفاجئ في ما بعد.

ويكتمل المشهد في حلقات منفصلة قد تجتمع حيناً وتتفرق حيناً آخر بصرف النظر عن آراء الناس وهمومهم وعن مواقف ممثليهم في المجلس النيابي. بكلام آخر، سلسلة مفاصل منفصلة تحكم السياسة من موقعي الحكم والمعارضة: سلطة منفصلة عن السياسة وسياسة منفصلة عن الناس والناس منفصلون عن ممثليهم.

اما على خط آخر، خط السياسة خارج مؤسسات الدولة، ففي مرحلة ما بعد ١٩٩٢ تراجعت الحريات السياسية وزادت انتهاكات حقوق الانسان. والاستهداف طاول بشكل اساسي القوى السياسية المسيحية بدءاً بالقوات اللبنانية التي حُلّت وزُجّ قائدها سمير جعجع

في السجن في ١٩٩٤، مروراً بأنصار التيار العوني من الشباب الجامعيين الذين تعرضوا للاعتقال غير مرة، وصولاً الى حزب الوطنيين الاحرار الذي تعرّض لمحاولة انشقاق على يد تريسي شمعون، ابنة أخ رئيس الحزب دوري شمعون.

وقبل نحو سنة من انتخابات ١٩٩٦ تمّ تمديد ولاية الرئيس الياس الهراوي ثلاث سنوات اضافية بعد تعديل الدستور، لا بسبب أداء الرئيس ولا طبعاً بسبب غياب البديل الأفضل. اما قرار التمديد بمعزل عن أسبابه، وهي محدودة التأثير في نظام سياسي معطلة فيه أدوات المساءلة، فأتى من سوريا على لسان الرئيس حافظ الأسد في تصريح الى صحيفة «الاهرام» المصرية في ٩ تشرين الاول ١٩٩٥ يؤيد فيه التمديد للرئيس الهراوي. وهذا ما حسم الجدل الداخلي حول الموضوع بحجة «الضرورات الاقليمية» الضاغطة التي تبرر التمديد، على رغم ان معارضي التمديد في المجلس كانوا كثرا.

اما قانون انتخاب ١٩٩٦ فتمّ اقراره قبل أشهر قليلة من موعد الانتخابات، وجاء القانون مخالفاً للدستور، كما أكد المجلس الدستوري الذي أنشئ في ١٩٩٣. ولقد أدخل بعض التعديلات على قانون ١٩٩٢ لجهة توسيع بعض الدوائر الانتخابية بحيث تتمكن السلطة من التحكم بالعملية الانتخابية بشكل أفضل من انتخابات ١٩٩٢. فبالاضافة الى تفصيل القانون بهدف التأثير في مسار الانتخابات، كما في قانون ١٩٩٢، جاءت اللوائح معلّبة في إطار تحالفات قسرية بين قوى سياسية غير متجانسة.

ومن التبريرات التي درج الكلام عنها في موسم المبارزات الكلامية حول قانون الانتخاب ومفاعيله لا سيما في ١٩٩٦ ربطه بالخطاب السياسي وتحديداً التلازم بين حجم الدائرة والخطاب السياسي. وهذا يعني انه كلما اتسع حجم الدائرة فزاد الاختلاط المذهبي والطائفي، كان الخطاب السياسي معتدلاً. والمقصود بالاعتدال تغليب المنحى الوطني اللاطائفي للخطاب السياسي. لكن ما مدى صحة هذه الفرضية سواء في لبنان ما قبل الحرب أم في المرحلة الحاضرة؟ الخطاب السياسي معتدل غير طائفي عندما تغيب

الأزمات ذات الابعاد الطائفية، ومتطرف، سياسياً وطائفياً، في أوقات الأزمات الحادة، بصرف النظر عن قانون الانتخاب.

لم يكن قانون الانتخاب سبباً في الأزمات التي شهدها لبنان في مرحلة ما قبل الحرب، ولم تنته تلك الازمات بسبب اعتماد قانون آخر. الازمات التي ترافقت معَ الشأن الانتخابي، لا سيما أزمة ١٩٥٨، ارتبطت بالانتخابات وبنتيجتها، أي بتدخل السلطة في مجرى الانتخابات اكثر من القانون بحد ذاته. صحيح انه كانت هناك مطالبة من بعض الاطراف بتعديل قانون الانتخاب في السبعينات، الا ان القضايا الخلافية الأعمق في تلك المرحلة كانت سياسية، تتمحور في شكل أساسي حول مسألة الوجود الفلسطيني المسلح. وهذا الخلاف بالذات كان السبب المباشر في اندلاع الحرب في ١٩٧٥.

والكلام عن الاعتدال يفترض توافر القدرة على التأثير في القرار من موقع الحكم، أو في تغيير القرار من موقع المعارضة. هذا التأثير محدود في بعض الأحيان ومعطل في معظمها. والكلام عن الاعتدال في الخطاب السياسي يفترض ايضاً تحديد التطرف. ما المقصود بالتطرف في لبنان ما بعد الحرب ومن يحدده؟ هل في الكلام عن الخروج عن مضامين اتفاق الطائف تطرف؟ واذا كان كذلك، فكلام البطريرك الماروني وبيانات مجلس المطارنة وكلام عدد كبير من القادة الروحيين والسياسيين قد يصنف في خانة التطرف. هل الكلام عن الخلل في التمثيل، لا سيما بالنسبة الى المسيحيين، وعن هواجسهم تطرف يهدّد السلم الأهلي؟ وفي السياق عينه، كيف يمكن تصنيف الخطاب السياسي للنائب وليد جنبلاط عندما كان مشاركاً في الحكومة أو خارج الحكم؟ اذاً، ما هي مواصفات الاعتدال، والتطرف، ومن يحددها؟ والسؤال الأهم، ما الرابط بين الخطاب السياسي وقانون الانتخاب؟ ما الرابط مثلاً، بين ثورة الجياع التي أعلنها الشيخ صبحي الطفيلي في ١٩٩٧ وخطاب التهديد المباشر لأركان الحكم وصولاً الى الصدام الدامي مع الجيش اللبناني وقانون الانتخاب؟

تبقى الاشارة الى جانب آخر بالنسبة الى ثنائية الاعتدال والتطرف

في الانتخابات. التحالفات الانتخابية التي تتم أياماً قليلة قبل يوم الاقتراع تبين بوضوح غياب الرابط بين الخطاب السياسي والمواقف المبدئية للقوى السياسية وتحالفاتها الظرفية. هذه التحالفات بين أفرقاء لا يجمعهم لا الخطاب ولا التوجهات ولا حتى المصلحة الذاتية في بعض الاحيان، حصلت في معظم الدوائر الانتخابية في الجنوب والشمال والبقاع وبيروت. واللافت ايضاً حصول تحالفات بين قوى سياسية في دائرة معينة وتحالفات مغايرة مع القوى نفسها في دائرة اخرى.

إن من يسعى الى التطرف السياسي، أو الى افتعال النعرات الطائفية والمذهبية، لن يردعه قانون انتخاب، كيفما كان شكله ومضمونه. وما حصل من تململ، ظاهره سياسي وباطنه مذهبي، في أوساط الطائفة السنية إثر تكليف الرئيس الحص تأليف الحكومة في ١٩٩٨ بعد عزوف الرئيس الحريري على رغم تأييد الاكثرية النيابية له، خير دليل على ان الشحن الطائفي والمذهبي يمكن تأجيجه أو ضبطه خارج أوقات الانتخابات وبمعزل عن قانون الانتخاب وصيغته وأهدافه.

والاعتدال السياسي المطلوب في الخطاب والممارسة هو ذاك الذي يصبح واقعاً معاشاً، أي غير مصطنع وغير مفروض بحيث يصبح ما يقال في السر يقال ايضاً في العلن. وهذا الامر يتحقق عندما لا يشعر أي فريق انه مستهدف في الشأن الانتخابي أو في شؤون اخرى. فعندما يتأمن التمثيل الفعلي وليس فقط النظري لجهة العدد للجماعات التي يتألف منها المجتمع يعتدل الخطاب السياسي لا بين السياسيين فحسب بل بين الناس أنفسهم، وفي ما عدا ذلك، يبقى الخطاب «الرسمي» الذي تحدده السلطة أو تضع تصنيفاً له خطاباً سياسياً مفروضاً، اعتداله ظرفي وقد يجنح الى التطرّف عندما تُتاح له الفرصة مع تبدل المعادلة السياسية القائمة. والأمثلة كثيرة في العالم العربي، من العراق الى السودان، وفي الاتحاد السوفياتي سابقاً وفي يوغوسلافيا ونزاعاتها المتعددّة.

قانون الانتخاب ليس عصا سحرية لحل المشكلات المطروحة

كافة، فهو لا يغير المجتمع الذي لا يريد ان يتغير في الاتجاه المرغوب من السلطة أو من أي طرف آخر، ولا يبدل النظام السياسي الا في حال واحدة: عندما تفرضه السلطة كأداة للتغيير في اتجاه معين. إن مبدأ الفرض الذي بدأ في انتخابات ١٩٩٢ وتواصل في انتخابات ١٩٩٦ أنتج انتخابات مؤثرة في المعادلة المقيدة بالسقف السياسي الذي تحكمه أو تتحكم به السلطة في بيروت ودمشق. وما حصل عملياً كان عملية فرز وضم للقوى السياسية: فرز بعض الأطراف المعارضة لحملها على عدم المشاركة والتضييق على من حاول المشاركة، وضم الآخرين في «بوسطة» واحدة، والسماح بالتنافس في بعض الدوائر بين قوى تتشابه بحيث أن فوز هذا المرشح ورسوب ذاك لا يغير شيئاً على أرض الواقع.

أما الحصيلة الأبرز لانتخابات ١٩٩٦ فهي الآتية:

– اولاً، بروز الرئيس الحريري قطباً سياسياً لا من موقع رئاسة الحكومة فحسب بل في المجلس النيابي من خلال خوضه الانتخابات وفوزه على رأس كتلة نيابية واسعة تضم نواباً في عدد من الدوائر الانتخابية وليس حصراً في بيروت. وكانت الانتخابات مدخلاً لزعامة الحريري داخل الطائفة السنية تنافس الزعامات السنية الاخرى في بيروت وسائر المناطق اللبنانية.

– ثانياً، استطاع رئيس المجلس نبيه بري أن يحافظ على موقعيه كرئيس للمجلس أربع سنوات اخرى وكرئيس لكتلة نيابية واسعة تضم نواب حركة أمل إضافة إلى نواب اللائحة الانتخابية التي ترأسها. ولقد ساهمت انتخابات ١٩٩٦ بتثبيت زعامة بري داخل الطائفة الشيعية من جهة وزعامته الجنوبية بمواجهة حزب الله من جهة اخرى.

– ثالثاً، حافظ ايضاً وليد جنبلاط على موقعه كزعيم الدروز الاكثر نفوذاً وكرئيس لكتلة نيابية نواتها اللائحة الانتخابية في دائرة الشوف. وكذلك أقام جنبلاط تحالفاً سياسياً مع رفيق الحريري على رغم مواقفه المعارضة لسياسة الحكومة التي كان عضواً فيها وبرئاسة الحريري نفسه.

– رابعاً، استطاع حزب الله ان يثبّت موقعه في المعادلة السياسية كحزب سياسي وككتلة في المجلس النيابي وكحالة سياسية مؤثرة داخل الطائفة الشيعية. في المقابل تراجعت حصة الاحزاب الاسلامية السنية في مجلس ١٩٩٦.

– خامساً، شكلت انتخابات ١٩٩٦ انتكاسة جديدة للاطراف المسيحيين: للمقاطعين، الذي أراد بعضهم المشاركة في الانتخابات لكن شرط تأمين حياد السلطة، وللمشاركين منهم، وفي مقدمهم حزب الكتائب اللبنانية الذي لم يتمكن من ايصال أي من مرشحيه الثلاثة عشر الى المجلس، لا سيما رئيس الحزب الدكتور جورج سعاده. اما المعركة الانتخابية الأبرز فجرت في دائرة المتن الشمالي وادت الى خسارة النائب السابق ألبير مخيبر وفوز راجي ابو حيدر على لائحة وزير الداخلية ميشال المر، هذا مع العلم أن ابو حيدر دخل عالم السياسة والانتخابات قبل ايام قليلة من الانتخابات.

وأخيراً، جاءت انتخابات ١٩٩٦ لتثبت الخلل القائم في الحياة السياسية، نظاماً وممارسة، ولتؤكد أن السقف الذي يحكم الخيارات السياسية في لبنان هو هو لا يتغير ولا يتبدل. هكذا كانت انتخابات ١٩٩٦ أداة للتطويع بهدف ان يعتاد الناس على ان لا خيار لهم سوى التأقلم مع الأمر الواقع: مع وهم الديمقراطية ومع انتخابات وظيفتها تحويل الوهم الى حقيقة.

الفصل الثاني

انتخابات بلا سياسة

في السنوات العشر الاخيرة، شهد لبنان ثلاثة انتخابات نيابية في ١٩٩٢ و ١٩٩٦ واخيراً في صيف ٢٠٠٠. ولقد كان لكل دورة خصوصية ان بالنسبة الى قانون الانتخاب أو بالنسبة الى الاجواء المحيطة بالعملية الانتخابية ناهيك بالمفاعيل السياسية التي نتجت منها، كما نبيّن في الفصول الثلاثة اللاحقة.

مقومات السياسة المفقودة

الانتخابات النيابية هي حدث سياسي بالدرجة الاولى، وظيفتها التمثيل والتغيير لا في النخب السياسية فحسب بل ايضاً في السياسة العامة في البلاد وفي النهج السياسي للحكم في اطار التنافس الحر بين الحكم والمعارضة. غير ان الواقع الانتخابي في لبنان منذ ١٩٩٢ يسير في الاتجاه المعاكس، فإما انه تجاوز السياسة أو ان السياسة تجاوزته. والسؤال المحوري: هل ان المسار السياسي العام في لبنان ما بعد الحرب في أزمة، ومن ضمنه الانتخابات النيابية، أم ان الازمة تكمن في الانتخابات وتداعياتها فتؤثر سلباً في الاداء السياسي وتزيد في تفاقم الأزمة وفي تعطيل آلية التغيير؟

صحيح ان الانتخابات منذ ١٩٩٢ سجلت تراجعاً على غير صعيد وساهمت في انتاج الأزمة، الا ان مصدر الأزمة يكمن في المسار السياسي العام منذ انتهاء الحرب واقرار اتفاق الطائف. ثمة حركة

سياسية موجودة وظاهرة بين أطراف يتنافسون للوصول الى السلطة وثمة عمل سياسي غايته المحاصصة في المنافع والنفوذ والوجاهة. وهناك طبعاً مؤسسات الدولة التي تعمل في السياسة في اطار السلطتين التشريعية والتنفيذية. غير ان المقومات الاساسية للسياسة، كما تمارس في الانظمة الديمقراطية، غائبة عن العمل السياسي في لبنان اليوم. أما أبرز تلك المقومات فهي الآتية:

اولاً، المرجعية النهائية في الشأن السياسي، الداخلي والخارجي، هي خارج الاراضي اللبنانية، في دمشق وليس في بيروت. فاذا كانت بيروت عاصمة لبنان الرسمية فان دمشق عاصمة لبنان السياسية وصاحبة القرار الحاسم، خصوصاً في القضايا التي تعلق عليها سوريا أهمية سواء في سياسة لبنان الداخلية أو في السياسة الخارجية.

ثانياً، الحريات السياسية في لبنان اليوم مقيدة لا بالمقارنة مع دول الغرب الديمقراطية بل قياساً الى ما كانت عليه قبل اندلاع الحرب في لبنان، وهي تخضع لسقف معين من الصعب تجاوزه، أقله في المرحلة الحاضرة، حتى لو أراد بعض الاطراف الدخول في مواجهة مع السلطة. من هنا صعوبة التغيير السياسي الفعلي في ظل الظروف الداخلية والاقليمية القائمة وفي ظل الرعاية الدولية، وتحديداً الاميركية، لواقع النفوذ السوري الكبير في لبنان.

ثالثاً، غياب المضامين السياسية في المسائل الاساسية المطروحة في لبنان بدءاً بالتنفيذ الصحيح لاتفاق الطائف، مروراً بالوجود السوري العسكري في لبنان، وصولاً الى موقع لبنان ودوره على الصعيدين الاقليمي والدولي. وغالباً ما يشار الى تلك المضامين «بالثوابت الوطنية»، والتي على اساسها يحدد الهامش المتاح تحت سقف تلك الثوابت.

رابعاً، العمل السياسي المعطّل في اطار التنظيمات السياسية، وفي مقدمها الاحزاب السياسية، الفاعل منها والمحظور، وداخل المؤسسات التي تتعاطى قضايا الشأن العام لا سيما النقابات العمالية ومعظم هيئات المجتمع المدني الاخرى. ان طريقة تعاطي الاحزاب مع الانتخابات النيابية تشكل الدليل الابرز على انخراطها الكامل في

لعبة المحاصصة وليس في العمل السياسي الهادف إلى التغيير والتصحيح.

هذه المقومات، التي تشكل عصب الحياة السياسية والآلية لمفاعيلها التغييرية في الانظمة الديمقراطية، يفتقدها النظام السياسي في لبنان ان ضمن المؤسسات التي تتعاطى الشأن السياسي أو في الممارسة.

مصدر الازمة وادوات التأثير في الانتخابات

اذا سلّمنا أن الأزمة تكمن في السياسة، مصدر التعطيل، فما هي اذاً امتداداتها في الشأن الانتخابي، وكيف تتجلى عملياً في الممارسة؟ فبعد تحديد طبيعة النظام السياسي ومصادر السلطة التي تتحكم به، تأتي العوامل الاخرى المؤثرة في العملية الانتخابية. اولاً، قانون الانتخاب والعملية الانتخابية في مراحلها الثلاث: (أ) التحضيرات التي تسبق يوم الاقتراع لا سيما الحملات الانتخابية. (ب) تأليف اللوائح الانتخابية والتحالفات التي ترافقها. (ج) مسار الانتخابات يوم الاقتراع وتحديداً اداء السلطة لجهة حيادها ونزاهة الانتخابات. ثانياً، المشاركون في الانتخابات، مرشحين ونواباً. ثالثاً، الناخبون والاعتبارات التي تحركهم وتحدد ولاءاتهم وتؤثر في خياراتهم يوم الاقتراع. رابعاً، المجلس النيابي الذي تنتجه الانتخابات ودوره في التمثيل والتشريع وتالياً في الحياة السياسية في البلاد.

هذه الحلقات المترابطة تعكس المسار السياسي العام في لبنان من خلال العملية الانتخابية بمراحلها كافة. وهذه العوامل مجتمعة تتكامل لتحدد الاطار العام لتقويم النظام الانتخابي في لبنان ما بعد الحرب. وهي عوامل تختلف عن تلك التي تؤثر في الانتخابات في الانظمة الديمقراطية حيث خيارات الناخبين، الحزبيين وغير الحزبيين، تخضع بشكل أساسي لاعتبارات سياسية، أو في الانظمة غير الديمقراطية حيث تكون نتائج الانتخابات معروفة سلفاً.

والسؤال البديهي في ما يخص الانتخابات، الى أي مدى الانتخابات

النيابية في لبنان حرة، نزيهة، وتنافسية ليس فقط يوم الاقتراع بل خلال المرحلة التحضيرية التي تسبقه؟ والجواب يتطلب القاء الضوء على أدوات التدخل والتأثير في العملية الانتخابية في مراحلها كافة.

اولى أدوات التأثير قانون الانتخاب في مضمونه وفي هوية صانعيه. ليس مستغرباً ان تكون السلطة الطرف المعني مباشرة والاكثر تأثيراً في صنع قانون الانتخاب في الانظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية. والسلطة في لبنان لم تشذ عن القاعدة، خصوصاً في الاربعينات والخمسينات، الى ان ثُبِّت القانون في ١٩٦٠ وجرت على اساسه أربع دورات انتخابية منتظمة. اما اليوم فالثابت هو التبدّل المنتظم في قانون الانتخاب مع كل دورة انتخابية منذ ١٩٩٢ الى اليوم. ان عدم ثبات القانون واعتماده دوائر كبيرة الحجم وأنماطاً انتخابية مختلفة بين الدوائر ودمجه محافظتين في دائرة انتخابية واحدة كان الهدف منها جعل العملية الانتخابية عرضة للتأثيرات والضغوط، ما يجعل المرشحين قبل يوم الاقتراع والنواب منهم في ما بعد في حالة تبعية متواصلة ان بهدف استجلاب الدعم من السلطة أو لتحييدها.

في الانظمة الديمقراطية، الاسباب الموجبة لادخال تعديلات على قانون الانتخاب تكون واضحة ومبررة، وغالباً ما تلاقي تأييد معظم القوى السياسية. فاستناداً الى تجارب دول عدة في السنوات الاخيرة، ان مبدأ ادخال التعديلات على قانون الانتخاب متّبع في حالين. اولاً، عندما يحصل تغيير جذري في النظام السياسي، كالانتقال من نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي، مثلما حصل في عدد غير قليل من الدول في السنوات الاخيرة في اوروبا الشرقية والوسطى اثر انهيار الاتحاد السوفياتي وفي بلدان اخرى في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. ثانياً، عندما يعاد النظر في قانون الانتخاب في بلدان خَبرت تجربة ديمقراطية طويلة بهدف توسيع قاعدته التمثيلية، مثلما يحصل اليوم في بريطانيا وذلك بتحويل نظام الاقتراع الاكثري في الاتجاه النسبي، أو بهدف الحد من الشرذمة السياسية الحزبية لتحقيق الاستقرار السياسي، وذلك بجعل نظام الاقتراع اكثرياً، مثلما

حصل اخيراً في ايطاليا، أو برفع الحد الادنى المطلوب في عدد الاصوات في النظام النسبي وانتخاب رئيس الحكومة مباشرة من الشعب، مثلما حصل في السنوات الاخيرة في اسرائيل.

ماذا يحصل بالمقارنة في لبنان؟ لقد اختبر لبنان منذ الاستقلال احجام دوائر مختلفة، كبيرة على مستوى المحافظة ومتوسطة على مستوى القضاء وصغيرة وفردية. المشاريع التي طرحت في السنوات الاخيرة في اطار البحث عن قانون انتخاب جديد لا تهدف فقط الى تحسين النظام الانتخابي ولا هي مطروحة بسبب تحول النظام السياسي الى الديمقراطية، كما أشرنا أعلاه بالنسبة الى حالات التغيير في دول اخرى. التغيير المطروح بالنسبة الى البعض يطاول أسس النظام السياسي، وتركيبة المجتمع بالنسبة الى البعض الآخر. فثمة من يرى في قانون الانتخاب مدخلاً الى تغيير النظام السياسي الطوائفي، وصولاً الى الغاء الطائفية. وثمة من يسعى من خلال قانون الانتخاب الى صهر المجتمع ودمج الطوائف في بوتقة وطنية تحمل شتى انواع التفسيرات والمضامين السياسية. هكذا يتحول قانون الانتخاب الى اداة لاحداث تغيير جذري في ظروف غير مؤاتية لاحداث تغيير كهذا، أي في دولة ومؤسسات لم تتعافَ من الحرب ومفاعيلها وفي مجتمع بلغ درجة غير مسبوقة من التشرذم المذهبي.

التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخاب منذ ١٩٩٢، والتي تقتصر على حجم الدوائر من دون ان تشمل نظام الاقتراع، تخضع لحسابات الربح والخسارة بالنسبة الى صانعي القانون. هنا نصل الى المسألة الأساس: من يصنع قانون الانتخاب في لبنان ما بعد الحرب؟ السلطة طبعاً، لكن أية سلطة؟ فبينما تخضع سلطة الداخل لارادة بعض النافذين من السياسيين القادرين على ممارسة الفيتو، فان سلطة الخارج في الداخل، أي سوريا، هي الاكثر تأثيراً ان في اتخاذ القرار أو في دعم الخيارات المتوافق عليها في إطار المحاصصة بين الاطراف اللبنانيين.

ثانياً، أداة التدخل الاخرى في الانتخابات تكمن في تشكيل اللوائح الانتخابية. الخطوة ذات التأثير المباشر والفاعل في نتائج

الانتخابات ترتبط بطريقة إقامة التحالفات ومن ثم تظهيرها في اللوائح الانتخابية. وفي هذا المجال يبرز نفوذ السلطة في بيروت ودمشق بشكل حاسم في التأثير في خيارات المرشحين، الحزبيين منهم وغير الحزبيين. ففي معظم الدوائر الانتخابية، خصوصاً في البقاع والجنوب والشمال وبيروت، تأخذ الضغوط طابع الائتلاف الظرفي بين قوى سياسية تجمعها العلاقات الوطيدة مع دمشق. وهذا الائتلاف، الذي ينتج ما بات يعرف باللائحة «البوسطة» أو بالانتخابات «المحدلة»، تنتهي وظيفته مع انتهاء الانتخابات وبرضى الاطراف المتحالفين.

الحالة الاكثر دلالة على ذلك تحالف التنظيمين السياسيين داخل الطائفة الشيعية، حزب الله وحركة أمل، قبل ايام قليلة من يوم الاقتراع في انتخابات ١٩٩٦ بعدما كان حزب الله يستعد لاعلان لائحة بالتحالف مع النائب السابق حبيب صادق وسياسيين آخرين[١]. وظل التحالف الانتخابي قائماً في انتخابات ٢٠٠٠ ولم تتبدل الكوتا المتفق عليها قبل أشهر من الانتخابات على رغم الانتصار الكبير الذي أحرزه حزب الله إثر الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب. ولقد تمت محاصصة جديدة بين حركة أمل وحزب الله على حساب مقاعد مخصصة للمسيحيين في الجنوب والبقاع. اما في ظروف اخرى، فيكون الحزبان في مواقع مغايرة وتكون اللعبة السياسية مفتوحة على احتمالات الربح والخسارة لمصلحة هذا الفريق أو ذاك فلا تخضع لكوتا تحدد توزيع مقاعد بين الحزبين في الدوائر الانتخابية حيث للطرفين قواعد شعبية. ولقد تمّ اعتماد النمط الائتلافي عينه في انتخابات ٢٠٠٠ في دوائر البقاع الثلاث وفي الجنوب والشمال.

ثالثاً، ظاهرة لافتة تميزت بها العملية الانتخابية في السنوات الاخيرة: تأثير المال ودوره المتعاظم في الانتخابات. ففي حين ان المعارك الانتخابية تتطلب اموالاً للقيام بالحملات الانتخابية، وهذا أمر مألوف حتى في الدول الديمقراطية، الا ان النفقات الانتخابية تكون منظمة بحسب القانون وخاضعة لمراقبة الدولة. لم تكن الانتخابات في لبنان بمنأى عن تأثير المال، الا ان تأثيره بلغ درجات عالية وكذلك حجم هذا التأثير وتلازمه العضوي مع العملية

الانتخابية. وهذا يعود الى العوامل الآتية: الحجم الكبير للدوائر الانتخابية وما يتطلب ذلك من تكاليف باهظة للحملات الانتخابية؛ انحسار المضمون السياسي للانتخابات النيابية؛ وقدرات سلطات الداخل والخارج الكبيرة على التأثير في الانتخابات بسبب الضوابط التي ترسم حدود اللعبة السياسية؛ أهمية الاعلام والاعلان الانتخابيين وحالة الفوضى لا بل الفلتان الذي رافق العملية الانتخابية خصوصاً في انتخابات ٢٠٠٠.

اما الحالة الجديدة في تأثير المال فهي تحوّل بعض المتمولين الكبار الى أقطاب في دوائرهم الانتخابية وفي بعض الاحيان في غير دائرة انتخابية، كما هي الحال بالنسبة الى رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري. في الماضي كان الثري الكبير ينضم الى اللائحة لتمويلها، وقد يأتي من خارج الدائرة الانتخابية. اما اليوم فالقاعدة معكوسة مع تحول المتمولين الى سياسيين أقطاب.

رابعاً، سلوك الناخبين، لجهة تحديد خياراتهم الانتخابية، يشكل عاملاً محورياً في التأثير في الانتخابات من جهة، وفي فهم طبيعة التركيبة الاجتماعية والسياسية للمجلس النيابي وتالياً موازين القوى داخل المجلس من جهة اخرى. لم تتناول الدراسات حول الانتخابات النيابية في لبنان سلوك الناخبين ولم تعر هذا الجانب من العملية الانتخابية الاهتمام الكافي. فمع غياب الدراسات الرقمية حول هذا الموضوع، سنحاول تحديد توجهات الناخبين والدوافع التي تؤثر في خياراتهم.

(١) الاقتراع السياسي، الحزبي وغير الحزبي، أي تفضيل مرشح على آخر بسبب انتماءات الناخب الحزبية أو تأييداً لمواقف المرشح وتوجهاته السياسية. (٢) الاقتراع الاجتماعي، العائلي والمناطقي، أو لاعتبارات شخصية اخرى، وهذا يعني الاختيار الذي تحدده روابط عائلية أو معرفة شخصية بالمرشح، أو روابط اخرى كالانتماء الى قرية أو بلدة معينة. (٣) الاقتراع الخدماتي، أي تفضيل مرشح على آخر بسبب الخدمات أو المنافع التي أمنها أو قد يؤمنها لناخب أو لمجموعة من الناخبين في حال فوزه في الانتخابات. (٤) الاقتراع

المالي، أي استعمال المال من قبل المرشح «لشراء أصوات» الناخبين بواسطة «المفاتيح الانتخابية» قبل يوم الاقتراع وأثناءه برضى الناخب وفي بعض الاحيان بناء على طلبه. (٥) الاقتراع لكل أعضاء اللائحة، ان بسبب الولاء لبعض المرشحين في اللائحة الذين بامكانهم حمل ناخبيهم على التصويت لكل أعضاء اللائحة أو بسبب الرشوة أو المسايرة. (٦) الاقتراع المبدئي المبني على اداء المرشح-النائب وعلى مواقفه المعروفة من القضايا المطروحة في الشؤون السياسية وغير السياسية. (٧) الاقتراع لمرشح بسبب تثمين الناخب للمؤهلات العلمية أو الثقافية أو ما شابه التي يتمتع بها المرشح. (٨) الاقتراع لمرشحي السلطة أو للائحة مدعومة منها ان بسبب الضغوط التي تمارسها أجهزة الدولة على الناخبين أو بسبب الارتباط الوظيفي للناخبين وعائلاتهم بإدارات الدولة وأجهزتها الأمنية. (٩) الاقتراع المعاكس، وهذا يعني تفضيل مرشح على آخر لأن المرشح المفضل هو خصم الخصم، فيؤيده الناخب للحدّ من فرص فوز المرشح المستهدف.

واذا اردنا اعطاء تراتبية في درجة أهمية الانماط التسعة من الاقتراع يأتي الاقتراع لدوافع واعتبارات سياسية أو مبدئية في درجات دنيا، بينما يحتل الاقتراع الخدماتي والاجتماعي والمالي درجات عليا. وقد تكون للاعتبارات السياسية والمبدئية أهمية اكبر في أوساط الشباب وفي شرائح اخرى من الناخبين بحسب المستوى العلمي وطبيعة التركيبة الاجتماعية في بعض المناطق اللبنانية. لكن بصورة عامة يبدو ان خيارات عدد كبير من الناخبين تتأثر بعوامل غير سياسية، خلافاً لخيارات الناخبين في الدول الديمقراطية، لا سيما في الغرب، حيث خيارات الناخبين تتأثر باعتبارات سياسية ان في الاطار الحزبي المنظم أو خارج هذا الاطار.

خامساً، سلوك المرشحين، كما سلوك الناخبين، يخضع لاعتبارات عديدة. فما هي الاسباب والدوافع التي تجعل عدداً كبيراً من الناس يخوضون المعركة الانتخابية؟ (١) مرشحو الاحزاب السياسية المنتمون الى احزاب وتنظيمات سياسية. (٢) مرشحو العائلات

السياسية، القديم منها والحديث، خصوصاً اولئك الذين يتمتعون بشرعية شعبية لها جذورها في الدائرة الانتخابية. (٣) المرشحون الاقطاب، ومنهم من ينتمي الى عائلات سياسية، ومنهم من دخل السياسة عن طريق العمل في الشأن العام أو عن طريق الخدمات والثروة المالية الكبيرة. (٤) المرشحون المتمولون الذين يملكون ثروات ضخمة، منهم من يتعاطى السياسة من موقع الوجاهة ومنهم من يسعى الى لعب دور سياسي يتجاوز الدائرة الانتخابية. (٥) مرشحو الوجاهة الذين يسعون للدخول الى المجلس النيابي باعتباره نادي النخبة وموقعاً لممارسة بعض النفوذ. (٦) مرشحون موسميون يرون في الانتخابات فرصة للظهور الاجتماعي ولنيل بعض الاهتمام الاعلامي، وقد يساعدهم الحظ على دخول لائحة انتخابية لاستكمال اعضائها. (٧) مرشحو السلطة، وهم المرشحون المعروفون بقربهم من السلطة والمدعومون منها سواء من الحكم في لبنان او من سوريا. (٨) مرشحون يسعون الى بناء قاعدة انتخابية فتصبح اسماؤهم متداولة ويأخذون موقعاً على الخريطة الانتخابية على أمل الانضمام الى لائحة انتخابية اساسية في مرحلة لاحقة. (٩) مرشحون استثمروا في الحملات الانتخابية أو في انتخابات سابقة، جهداً ومالاً وخدمات، ويأملون أن تأتي ظروف ملائمة فتزيد من حظوظهم في الفوز في الانتخابات.

ما يمكن استنتاجه من الدوافع التسعة للترشيح ان العدد الاكبر من المرشحين يشارك في الانتخابات لاسباب غير سياسية. ففي مرحلة ما قبل الحرب كانت المعركة الانتخابية تخاض بين لوائح الحكم بمواجهة لوائح المعارضة. لكن منذ انتخابات ١٩٩٢، تبعثرت المعايير فلا لوائح محسوبة على الحكم ولا اخرى تمثل المعارضة اذ ان معظم المرشحين تربطهم علاقات بالحكم في لبنان أو بسوريا، على رغم خوضهم المعركة على لوائح متنافسة.

سادساً، العوامل المؤثرة في الانتخابات يوم الاقتراع تشمل ما يعرف بـ«التزوير»، اي التلاعب في عدد المقترعين قبل فرز الاصوات واثناءه وممارسة الضغوط على الناخبين داخل مركز الاقتراع وعدم التقيد بالتدابير والاجراءات التي ينص عليها قانون الانتخاب. ولقد

برزت في السنوات الاخيرة وسيلة جديدة للتأثير في نتائج الانتخابات هي الاقتراع المبرمج للمجنسين الجدد بحسب المرسوم الصادر في حزيران ١٩٩٤ . لم يحدث في الانتخابات في لبنان ان جاء ناخبون من خارج الحدود بنقليات منظمة ليدلوا بأصواتهم، كما حصل في انتخابات ١٩٩٦ و٢٠٠٠، ولم يحدث أن كانت أصوات المجنسين، ومعظمهم من حاملي جنسيات أخرى، مؤثرة في الانتخابات في عدد من الدوائر الانتخابية كما هي الحال اليوم.

إزاء هذا الواقع الانتخابي يمكن القول ان القدرة على التأثير في الانتخابات تتجاوز وسائل التأثير التقليدية المعروفة ومنها مسألة التزوير والتلاعب في عدد الاصوات. ذلك ان العوامل ذات التأثير المباشر والفاعل سابقة ليوم الاقتراع: قانون الانتخاب، وتحديداً حجم الدوائر الانتخابية وتفصيلاتها، تأليف اللوائح والتحالفات المفروضة، وتعاظم دور المال. وما يساعد على ذلك سلوك الناخبين في تحديد خياراتهم الانتخابية ودوافع المرشحين واهدافهم من العملية الانتخابية، وهي، كما أشرنا، تطغى عليها الاعتبارات اللاسياسية. هكذا يلتقي الاطراف الثلاثة - السلطة والناخب والمرشح - على أرضية مشتركة وهي ان الانتخابات حدث يغلب عليه الطابع الاجتماعي وتغيب عنه السياسة ان على صعيد التنافس بين الحكم والمعارضة أو على صعيد السياسة العامة في البلاد.

ونعود مجدداً الى السؤال الذي طرحناه بداية حول أزمة السياسة وعلاقتها بالانتخابات لنرى ان عناصر الأزمة مترابطة: أزمة السياسة المعطلة تنتج انتخابات معلبة فتصل مفاعيل الأزمة الى المحطة النهائية للانتخابات: الى المجلس النيابي بما هو سلطة تشريعية وهيئة تمثيلية ونخب سياسية.

الانتخابات والمجلس النيابي: محطة «البوسطات»

تتجلى الحصيلة النهائية للعملية الانتخابية في موازين القوى داخل المجلس النيابي. فإذا كانت العملية الانتخابية في أزمة فلا بد

ان تنتقل الأزمة بجوانبها ومضامينها كافة الى المجلس النيابي. ليس هنا المجال للدخول في وظائف المجلس التشريعية والرقابية والتمثيلية، اذ ان مجلسي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ شهدا حركة ناشطة في التشريع وفي ابراز دور المجلس كسلطة تشريعية في مقابل السلطة التنفيذية، خصوصاً على صعيد رئاسة المجلس[٢].

لكن في المسائل الكبرى المجلس النيابي أداة طيعة في يد السلطة في بيروت حيناً وفي دمشق معظم الاحيان. وقد تمثل ذلك في قرارات معلبة مثل انشاء شركة سوليدير ومنح الثقة للحكومات على رغم المعارضة الصاخبة لسياساتها في جلسات المجلس وتعديل الدستور والتمديد لولاية رئيس الجمهورية في ١٩٩٥. يبقى ان العمل التشريعي الأهم في الشأن الانتخابي تمثل باقرار قوانين انتخابية غير متوازنة، لا تساوي بين اللبنانيين، مخالفة للدستور، ومفصلة على قياس اصحاب النفوذ.

لكن ما يعنينا هنا ابراز الرابط بين الانتخابات والمجلس النيابي لجهة ادائه ودوره في النظام السياسي. ثمة عاملان مؤثران في البنية السياسية والاجتماعية للمجلس النيابي وتالياً في ادائه: العدد المرتفع لأعضاء مجلس النواب، تأليف اللوائح الانتخابية، والكتل النيابية التي تنتجها.

اولاً، في ما يخص عدد أعضاء المجلس النيابي، المدخل لفهم سبب اعتماد العدد ١٢٨ بدل ١٠٨ يكمن في اجتماعات النواب في الطائف. ففي الطائف أُقرّ مبدأ اعتماد المحافظة دائرة انتخابية لكن بعد إعادة النظر بالتقسيمات الإدارية ومن دون الإشارة بوضوح إلى حجم المحافظة او اذا كان التقسيم الإداري المقصود هو المحافظات الست القائمة. وقد تمحور الجدل في اجتماعات الطائف حول عدد مقاعد مجلس النواب، اذ ان مبدأ المناصفة أقرّ في الوثيقة الدستورية في شباط ١٩٧٦.

على رغم أن معظم النواب الذين حضروا اجتماعات الطائف أيّدوا رفع العدد إلى ١٠٨ لتأمين المناصفة فإن البعض الآخر، بالاضافة الى سوريا، طالب برفع العدد إلى ١٢٨[٣]. واستقر الرأي

في ما بعد على العدد ١٠٨ اثر وساطة قام بها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في دمشق، وهي الطرف الأكثر إصراراً على إضافة عشرين مقعداً الى مجلس الـ ١٠٨ . لكن لم يتم التقيّد ببرلمان الـ ١٠٨ الا على الورق إلى حين اقرار قانون انتخاب ١٩٩٢ فارتفع العدد مجدداً إلى ١٢٨ بعدما وصل في مداولات مجلس الوزراء آنذاك إلى ١٣٤ . واعتمد هذا العدد من دون أي مبرّر منطقي، إذ ان اضافة عشرين مقعداً لم تؤدّ الى تحسين اداء المجلس النيابي في التشريع والرقابة ولم تجعله اكثر تمثيلاً وفعالية، لا بل نتج من هذه الاضافة تحميل الخزينة اعباء مالية اضافية كان لبنان بغنى عنها في وقت وصل فيه العجز والدين العام الى مستويات غير مسبوقة.

أما الغاية من رفع العدد فبرزت من خلال توزيع المقاعد على بعض النافذين واستحداث مقاعد اخرى للبعض الآخر في دوائر فصلت على قياسهم. والغاية الاخرى من رفع العدد اغراق المجلس بعدد من النواب، الحزبيين وغير الحزبيين، المحسوبين على السلطة في دمشق وبيروت. ففي ظل الضوابط القائمة، داخلو المجلس في مقاعد مستحدثة لا بد ان يستوفوا الشروط التي يحددها سقف الممنوعات في السياسة اللبنانية. وبذلك يشكل نواب المقاعد العشرين المستحدثة أو معظمهم كتلة احتياطية يمكن تسييرها في الاتجاه المطلوب، اما مباشرة من السلطة أو بالواسطة.

ثانياً، اللوائح الانتخابية في دوائر كبيرة الحجم تأتي بكتل نيابية كبيرة يترأسها أحد الاقطاب اضافة الى الكتل النيابية الحزبية. ففي المسائل التي تهم اركان السلطة في بيروت أو في دمشق يتحرك المجلس كهيئة تشريعية وانتخابية على اساس اللائحة/ البوسطة التي تنتج بدورها الكتلة النيابية التي تسمي رئيس مجلس الوزراء أو تصوت كمجموعة في المجلس.

لذلك فان الاعتبارات والعوامل التي جاءت باللائحة/ البوسطة تنسحب ايضاً على الكتلة/ البوسطة في المجلس النيابي. اذ ما يهم اعضاء اللائحة/ البوسطة كمرشحين تأمين وصولهم الى المجلس،

وما يهمهم كنواب الاحتفاظ بمقعدهم في المجلس من خلال تأمين فوزهم في الانتخابات المقبلة، ما يستدعي ولاءهم لرئيس الكتلة وللسلطة في القضايا السياسية مقابل دعم السلطة لهم في الانتخابات. اما النواب الذين لا ينتظمون في كتلة معينة، فمعظمهم تربطهم علاقات مباشرة مع أركان السلطة في دمشق، ومنهم من دخل اللائحة/ البوسطة لا لانه اختير من رئيس اللائحة بل بطلب من دمشق.

هكذا تتجمع الكتل/ البوسطات ومعهم نواب السلطة في محطة المجلس فتأخذ الطابع الوطني الجامع في الشكل وليس في المضمون. ففي المجلس/ المحطة يسهل التحكم بالبوسطات فيتم تسييرها بالاتجاه المطلوب من قبل الأقطاب، المتميزين عن سواهم من النواب بتحالفاتهم المباشرة مع سوريا.

هذه الآلية التي تربط الناخب بالنائب ومن ثمّ النائب بالأقطاب والأقطاب بسوريا تساهم في اعادة انتاج الأزمة السياسية في جوانبها كافة من خلال العملية الانتخابية والتركيبة الزبائنية داخل المجلس النيابي وخارجه. وعلى هذه القاعدة ينخرط الجميع، مرشحين ونواباً وكتلاً وأقطاباً، في حركة التعطيل المعهودة منذ عقد الى اليوم فتكتمل حلقات الازمة المترابطة: في السياسة حيث التغيير معطل، في الانتخابات حيث السياسة مقيدة، وفي المجلس النيابي/ المحطة لركاب البوسطات/ اللوائح/ الكتل ولاقطابها. اما جامع حلقات الازمة السياسية والانتخابية والبرلمانية فهو غياب السياسة.

الهوامش

١. للمزيد من التفاصيل، انظر نقولا ناصيف وروزانا بو منصف، «المسرح والكواليس: انتخابات ٩٦ في فصولها» (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٦)، ص ١٨١-١٩٠.

٢. حول هذا الموضوع، انظر فارس ساسين، «التمثيل والسلطة، مجلس النواب ١٩٩٢-١٩٩٦» (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٧).

٣. البير منصور، «الانقلاب على الطائف» (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣)، ص ٥٧-٥٩.

الفصل الثالث

الانتخابات النيابية الأولى في لبنان ما بعد الحرب: "متاريس" الديمقراطية الجديدة(*)

لكل انتخابات نيابية في لبنان طابعها المميز ووظيفتها السياسية، بدءاً بانتخابات مرحلة الإنتداب، مروراً بانتخابات مرحلة ما بعد الإستقلال، وصولاً إلى انتخابات صيف ١٩٩٢. فانتخابات مرحلة الإنتداب كانت عملياً انتخابات المفوض السامي الفرنسي. وانتخابات ١٩٤٣ كانت الانتخابات الفاصلة للمرحلة الإنتقالية من الإنتداب إلى الإستقلال. وفي عهد الرئيس بشارة الخوري أجريت «انتخابات ٢٥ ايار» ١٩٤٧ الشهيرة، تلتها عام ١٩٥١، انتخابات «السلطان سليم»، شقيق الرئيس الذائع الصيت. بدأ عهد الرئيس كميل شمعون بانتخابات «الثورة البيضاء» عام ١٩٥٣، وانتهى بالانتخابات «الثورة» المفصّلة على قياس الرئيس الحاكم قبل «ثورة ١٩٥٨» بسنة واحدة. اما الانتخابات النيابية في العهد الشهابي، فكانت انتخابات «المكتب الثاني» بين ١٩٦٠ و١٩٦٤، كما وصفها المعارضون الذين خاضوا معركتهم المضادة للنهج الشهابي في انتخابات «الحلف» عام ١٩٦٨.

جرت الانتخابات الاخيرة، قبل اندلاع الحرب، عام ١٩٧٢، وكانت، نسبياً، من أنزه الانتخابات النيابية منذ الإستقلال. لعل ميزتها الأولى أنها أنتجت «برلمان الحرب»، المنتخب في زمن السلم. وهو المجلس النيابي الرسمي، وعايش الحرب بمراحلها

(*) نشرت في كتاب «الانتخابات الاولى في لبنان ما بعد الحرب»، إشراف فريد الخازن وبول سالم (بيروت، المركز اللبناني للدراسات ودار النهار للنشر، ١٩٩٣).

المتعدّدة وتعايش مع تقلّبات أطرافها وأهدافها المتضاربة، إلى أن دقّت ساعة الرحيل، فأصبح الجديد أجدى سياسياً من الإبقاء على القديم، حتى ولو «تصحّح» القديم بالتعيين. ويكمن اللغز في توقيت ساعة الرحيل، وفي برمجة دقّاتها وفي صداها المؤثر، ليس على مستوى المجتمع فحسب، بل على مستوى الدولة.

ولعل السمة الأساسية لانتخابات ١٩٩٢، أنها تطرح مسألة علاقة الدولة بالمجتمع، ومنه الناخب المقترع والمقاطع والمعارض، وعلاقة الدولة بسلطتها وقدرتها على اتّخاذ القرار. وهذا ما يعطي انتخابات ١٩٩٢ خصوصيتها، ويميّزها عن سابقاتها في العهود السابقة المختلفة وفي عهدتها.

قياساً بأيّ معيار، محلياً كان - أي مقارنة بانتخابات سابقة - أو إقليمياً، فقد كانت الانتخابات النيابية التي أجريت صيف ١٩٩٢، مصدر خلافات وانقسامات لم تتسبّب بمثلها أية انتخابات سابقة منذ الإستقلال عام ١٩٤٣. لا شكّ في أنّ الانتخابات السابقة لم تخلُ من الخلافات التي كانت دوماً تعكس الإنقسامات السياسية والطائفية بأبعادها المختلفة، لكنها لم يسبق أن شكّلت مصدراً للخلاف حول توقيت العملية الانتخابية، أي حول مسألة إجرائها أو تأجيلها ريثما تتوافر الظروف السياسية المؤاتية. ليس مردّ هذا الأمر إلى أن لبنان لم يخض تجربة الانتخاب الحرّ قبل ١٩٩٢، أو أن البلد ينفتح على التجربة الديمقراطية كما لم يعرفها من قبل، إثر مرحلة من الحكم السّلطويّ، بل مردّه إلى كون البرلمان اللبناني العاشر (منذ ١٩٤٣، والرابع عشر منذ دستور ١٩٢٦) جاء مصحوباً بدرجة عالية من الإستقطاب الطائفي الذي لم تشهد البلاد مثيلاً له خارج مراحل الازمات. هذا الوضع أنتج بدوره أزمة سياسية حادّة.

ليست المشكلة كامنةً في نتيجة الانتخابات بقدر ما كَمَنَتْ في إجراءات الإعداد لها، بدءاً بقانون الانتخاب وما نَتَج منه من خلاف وتناقضات، وصولاً إلى توقيت العملية الانتخابية. من هنا، فإن أهميّة انتخابات ١٩٩٢، وبالتالي فرادتها، انما تتعلّقان بالسياسة الانتخابية التي سبقت عملية التصويت أكثر منهما بنتيجة الانتخابات

والتركيبة البرلمانية التي أفرزتها تلك النتيجة.

الواقع أن انتخابات ١٩٩٢ تميّزت عن سابقاتها بأنها كانت فعلياً عمليّتين انتخابيّتين: واحدة تمّت قبل يوم الإقتراع، من خلال إقرار قانون انتخاب جديد مفصّل على قياس النافذين من المرشّحين وتشكيل اللوائح الانتخابية، وأخرى تمّت يوم الإقتراع. ففي حين أن العمليتين الانتخابيتين كانتا مكمّلتين إحداهما للأخرى، إلا أن التطوّرات الانتخابية قبل يوم الإقتراع، كان لها التأثير المباشر على النتائج بعد يوم الإقتراع. وهذا ما لم يكن ظاهراً، في الشكل والمضمون، في الانتخابات السابقة كما كانت عليه الحال في انتخابات ١٩٩٢.

ومن المفارقات اللاّفتة أن تشوب انتخابات ١٩٩٢ حالة غير مألوفة في السياسة اللبنانية، ألا وهي إصرار الحكومة الحاسم على إجراء الانتخابات، غير عابئة بالمعارضة والنداءات الصادرة عن قيادات سياسية ودينية أساسية، مطالبة بتأجيل عملية الانتخاب، في حين كانت أكثرية الناس اما غير معنية بالموضوع أو معارضةً لإجراء الانتخاب[١]. هذه المفارقة - دولةٌ مصرّة على إجراء الانتخابات وشعب إما رافض أو غير متحمّس لإجرائها - كانت إلى حد كبير العنوان الأبرز الذي وسمَ انتخابات ١٩٩٢.

اذا صحّ أن انتخابات ١٩٧٢، وهي الاخيرة قبل اندلاع الحرب عام ١٩٧٥، قد سجلّت أعلى المراتب على عدة مستويات (مستوى الحريّات، صحة التمثيل، المنافسة الحقيقية، الخ...) مقارنة بما سبقها من انتخابات[٢]، فقد جاءت الآية معكوسة في انتخابات ١٩٩٢، على المستويات كافة. فإذا بالنتيجة لا تعكس سوى البعض اليسير من التحوّلات الداخلية التي اجتاحت البلاد في العقدين الأخيرين. والسبب الأساسي في ذلك كونها اجريت في ظروف لم يتوافر لها فيها الحدّ الأدنى من أجواء الوفاق الوطني.

إن المسألة الأساسية التي طَبَعتْ الأجواء السياسية بطابَعها، قبل العملية الانتخابية وبعدها، تمحورت حول الأحزاب والقيادات التي عارضت إجراء الانتخابات في التوقيت المطروح، أكثر منها حول

التنافس السياسيّ المعهود بين الحكم والمعارضة، كما هي الحال عادةً في الأنظمة الديمقراطية. كيف يمكن تفسير هذه الحال غير المألوفة، خصوصا بعد ما عاناه اللبنانيون من حرمان في ممارسة حق الانتخاب على مدى عقدين من الزمن؟ كيف يمكن المرء أن يفسّر ايضاً، انعدام الإهتمام والحماسة عند البعض، والمعارضة الشديدة عند البعض الآخر للانتخابات، في حين يتوق الناس في بلدان أخرى، ذات الأنظمة غير الديمقراطية، إلى فرصة الإختيار الحرّ لممثليهم، على الأقل في البرلمان، اذا لم يتيسّر لهم اختيار ممثّليهم في الدولة ومؤسساتها؟

عديدةٌ الأسباب الكامنة وراءَ هذه المواقف والإتجاهات التي تكشف الأزمة السياسية الأعمق التي جاءت الانتخابات لتنفخ في نارها. فإلى هذه المسائل سنوجّه النظر، اذ نحن نحاول، في القسم الاول من البحث، رسم موقع لانتخابات ١٩٩٢ ضمن المنظور الأوسع لعمليّة صنع القرار في لبنان ما قبل الطائف وما بعده. ونحاول، في القسم الثاني منه، تفسير طبيعة السياسة الانتخابية وتحليل نتائجها، وصولاً إلى إلقاء الضوء على تكوين المجلس النيابي والخلفية السياسية والإجتماعية للنخبة البرلمانية الجديدة. اما في القسم الثالث فسنورد بعض الخلاصات والإستنتاجات العامة من العملية الانتخابية بمراحلها المختلفة.

القسم الاول

انتخابات ما قبل الطائف وما بعده: ماذا تغيّر؟

تكمن أهمية انتخابات ١٩٩٢، في كونها الأولى التي يتمّ إجراؤها منذ اندلاع الحرب أواسط السبعينات. كذلك، هي الأولى التي تُجرى وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني، أي اتّفاق الطائف، الذي وقّعه النواب في مدينة الطائف السعودية في تشرين الاول عام ١٩٨٩. لقد جاء اتّفاق الطائف مُسودّة للدستور الجديد الذي منه وُلد ما بات

يعرف بـ«جمهورية لبنان الثانية» باعتبار «الجمهورية الاولى» كانت تلك المُنشَأة حسب دستور عام ١٩٢٦، الذي عدّل مرات عديدة أخصّها عام ١٩٤٣، يوم أنهى مجلس النواب سلطة الإنتداب الفرنسيّ واعلن بذلك الإستقلال الوطني[٣].

بين العامين ١٩٧٢ و١٩٩٢، لم تُجْرَ أية انتخابات نيابية. لكن هذه المرحلة شهدت انتخاب رئيس الجمهورية في الاعوام ١٩٧٦ و١٩٨٢، وأخيراً في العام ١٩٨٩. وجاءَ اجراؤها في معمعة الحرب، ممّا أثّر بالطبع، في طرفي العملية الانتخابية، أي في اختيار المرشّحين واختيار الفائز نتيجة الانتخاب في وقت معاً. كان إجراءُ الانتخابات الرئاسية أمراً حتمياً لئلا يكون البديل فراغاً دستورياً. في حين كان تأجيل الانتخابات النيابية أمراً ممكناً، ذلك انه كان باستطاعة المجلس النيابي تمديد مدة ولايته، طالما أن الحال السياسية والأمنية لا تسمح بإجراء الانتخابات النيابية.

إن تجميد الانتخابات النيابية منذ ١٩٧٢ يمكن ردّه إلى أسباب عديدة. طبعاً لم يكن لبنان مسرحاً لحرب مستمرة طوال السنوات العشرين التي غابت فيها الانتخابات، لكنّ شروط إجرائها في حرية وانتظام لم تكن متوافرة. أوّل الأسباب البديهية كان انعدام الإستقرار الأمني وغياب السلطة الحكومية عن مناطق عديدة من البلاد. فمنذ أواسط السبعينات، وبإستثناء فترات كانت تشتد فيها العمليات الحربية وتتّسع كما في عامي ١٩٧٥-١٩٧٦ وعامي ١٩٧٨ و١٩٨٢، كان لبنان مسرحاً لصدامات مسلحة لم تَنْجُ منها فئة لبنانية أو غير لبنانية، خصوصاً في بيروت والجنوب والبقاع[٤]. أضف إلى ذلك، الإشتباكات التي كانت تقع بين الحين والآخر على خطوط التّماس في بيروت، والتوتّر والخوف الدائمين اللّذين رافقا المواطن العاديّ نتيجة القصف العشوائي، أو بعد كل انفجار سيّارة مفخخة أو عبوة ناسفة تستهدف المناطق السكنية في العاصمة وسواها من المدن الرئيسية.

سببٌ آخر حال دون إجراء الانتخابات النيابية، وهو ما أصاب مؤسّسات الدولة من شلل ومن انقسامات على أساس مناطقي

وطائفي. فباستثناء فترة هدوء قصيرة عام ١٩٧٧، جاءت بعد انتهاء صدامات «حرب السنتين» وتشكيل قوات الردع العربية، كان عهدا الرئيسين الياس سركيس (١٩٧٦-١٩٨٢) وأمين الجميّل (١٩٨٢-١٩٨٨) ينوءان بالأزمات السياسية المتلاحقة. وبلغت هذه الأزمات ذروتها في ما بعد، حين مارس رئيسا الحكومة، كرامي والحص، مقاطعتهما في السنتين الأخيرتين من ولاية الرئيس الجميّل. إن حركة العملية السياسية في العقد الذي سبق عام ١٩٨٨ لم تتأتّ من ممارسة الدولة نشاطها الطبيعي، وانما كانت نتيجة نشاط أطراف خارجين على الدولة: داخلياً، الميليشيات الطائفية بأحجامها وأهدافها المتعدّدة، وخارجياً، سوريا ومنظّمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وفي مرحلة لاحقة، ايران.

وبهذا نصل الى السبب الثالث، وتحديداً غياب عناصر السيادة الوطنية. في معظم المناطق اللبنانية كانت الأطراف الخارجية تتمتّع بنفوذ فاقَ، الى حد بعيد، نفوذ الدولة اللبنانية، هذا اذا وُجد. وكانت الأحداث التي وقعت في تلك المناطق من فعل السياسات والتحالفات الإقليمية المتغيّرة اكثر منها نتيجة السياسة اللبنانية الداخلية.

منذ العام ١٩٧٦ كان الإتّجاه الطاغي نحو المزيد من التشرذم الطائفي والمناطقي، ما أدّى الى تراجع سلطة الدولة والتهميش المتمادي لمؤسساتها. هكذا كان الوضع السياسي صيف ١٩٨٨، يوم استحقاق الانتخابات الرئاسية لاختيار خلف للرئيس أمين الجميّل، ولكن الانتخاب هذه المرة لم يحصل. وفي حين لا تتّسع هذه العجالة للخوض في الأسباب التي أوصلت الى الطريق المسدود، فإنّ إشارة هنا تكفي إلى أن مجموعة من القوى المحلية والإقليمية والدولية، قد عملت بطريقة أو بأخرى، على تعطيل أية امكانية لانتقال السلطة بصورة منتظمة [٥].

لم يَسْعَ الرئيس الجميّل بعكس أسلافه من الرؤساء، الى انتقال منتظم للسلطة وتصرّف وكأنه آخر المعنيين بالموضوع [٦]. أما الركنان المارونيان الآخران، قائد الجيش، العماد ميشال عون، وقائد القوات اللبنانية، سمير جعجع، فقد رفضا ما سمّياه التسوية السورية

- الاميركية المفروضة للنائب مخايل الضاهر مرشّحاً وحيداً للرئاسة. لا حاجة الى التذكير هنا ان دمشق لم تكن فقط في موقع نافذ على الساحة اللبنانية، بل في موقع من يمكنه اختيار المرشّح الذي يريد، علماً بأن هذا المرشّح قد ترفضه القيادات المسيحية الفاعلة. هذه العقدة، مضافاً اليها واقع أن أياً من الفريقين لم يكن في موقع القدرة على الحسم، على العكس مما كانت عليه الحال في الانتخابين الرئاسيين السابقين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٢، هي التي اوصلت البلاد الى الطريق المسدود. وهذا ما أدّى في ما بعد الى تعيين العماد ميشال عون، على رأس مجلس وزراء انتقالي في الدقائق الاخيرة من ولاية الرئيس الجميّل.

السنتان اللتان تولّت فيهما حكومة العماد عون السلطة شهدتا مزيداً من التدهور السياسي والأمني. فاذا البلد يشهد الصدامات الدموية التي وُضع لها حدٌّ عبر شنّ حرب اخرى. ولكن هذه المرة كانت الحرب أبعد في مراميها والنتائج من المواجهات العسكرية السابقة. تلك كانت العملية العسكرية التي شُنّت في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ والتي أدّت الى ازاحة العماد عون، ودخول الجيش السوري الى «المناطق الشرقية» [٧]. بهذا التطور-الحدث بدأت حقبة جديدة من التاريخ السياسي للبنان في مرحلة ما بعد ١٩٤٣، ومن العلاقات اللبنانية- السورية في مرحلة ما بعد ١٩٧٥.

الأسئلة التي يهمنا طرحُها هنا هي: ما الذي جعل إجراء الانتخابات ممكناً؟ لماذا أجريت في صيف ١٩٩٢ وليس في تاريخ آخر؟ ما هي الفروقات السياسية والأمنية بين الوضع في صيف ١٩٩٢ مقارناً بالوضع السائد في فترات سابقة، لم يكن إجراء الانتخابات فيها ممكناً؟ في الحقيقة، اذا تركنا جانباً واقع تحسن الوضع الأمني في البلاد، أي توقف العمليات الحربية، فإن التغيير الذي طرأ على الحالة السياسية التي سبقت الطائف محدود جداً. فإذا كان إنهاء العمليات وفتح المناطق بعضها على البعض الآخر إنجازين كبيرين أعطيا اللبنانيين شعوراً بعودة الوضع الى طبيعته وبحالة من السلم الداخلي، فان المسائل السياسية لم تتغير كثيراً عما كانت عليه في

لبنان ما قبل الطائف، خصوصاً ما يتعلق بالتمهيد لإجراء انتخابات نيابية حرة منظّمة، إذ لم يترجم الوضع الأمني تحسّناً في الوضع السياسي.

وهنا تبرز ثنائية المأزق اللبناني. ذلك أن لبنان لا يستطيع على ما يبدو، أقلّه في المرحلة الراهنة، أن يوفّر لنفسه الحالين معاً. فإمّا الأمن، أي وقف العمليات الحربية مقابل وضع مميز ونفوذ متعاظم تنالهما الجهات التي توفّر هذا الأمن، أو الإنهيار والفوضى في دولة محاصرة ومفتّتة. حالة المقايضة السلبية هذه، هي التي طغت على الجو السياسيّ في لبنان ما بعد الطائف، وشكّلت الإطار الذي انبثق منه قانون الانتخاب الجديد وسائر الإجراءات الممهّدة للانتخابات. وفي السياق عينه، لم يغفل بعض أهل الحكم، الداعين الى اجراء الانتخابات، الربط بين الانتخابات، في حال عدم إجرائها، واحتمال العودة الى أصوات المدافع.

من هنا، إن العوائق التي حالت دون إجراء الانتخابات منذ أواسط السبعينات لا تزال قائمة. فقرار الدولة السياسي لا يزال مشلولاً، ليس بسبب القصف أو المقاطعة، أو بسببهما معاً، من قبل فريق أو سواه، كما كانت الحال قبل اتفاق الطائف، بل لأن المقاطعة، من خلال تعدد الجهات المتمتعة بسلطة الفيتو داخل مؤسسة الدولة، قد جعلها اتّفاق الطائف أمراً واقعاً في صلب القرار السياسي، في حين لم تعد عملية صنع القرار مقتصرة على ركائز وديناميكية السياسة اللبنانية الداخلية. والأهم من هذا، فإن مشكلات جديدة، وبالتالي منازعات سياسية، قد نجمت عن الإختلاف في تفسير بنود اتّفاق الطائف والإنتقائية في تطبيقه.

الاصلاح – الصفقة ما قبل الطائف وما بعده

السياسة في ظل اتّفاق الطائف هي امتداد للسياسة التي تحكّمت بتركيب اتّفاق الطائف في مراحل اعداده المختلفة. كذلك فإن صنع الطائف هو امتداد للمصالح المتضاربة والمتشابكة لمجموعة

اللاعبين، محلّيين وإقليميين ودوليّين. لا بد هنا من إبراز بُعدين اثنين: بُعد داخلي متعلّق بإصلاح النظام السياسي، وبُعد آخر، خارجي، متعلق بالسياسة الإقليمية والدولية التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمراحل الإعداد لاتّفاق الطائف. ففي حين كان الهدف الأساسي للطائف، على الصعيد الداخلي، هو إصلاح النظام من خلال تأمين مشاركة متوازنة بين الطوائف في السلطة وإنهاء الحرب، فقد كان له، على الصعيد الخارجي، أهداف متعدّدة راوحت بين عملية احتواء «المشكلة اللبنانية» بالوسائل المتاحة، وان لم تكن الوسائل الكفيلة باصلاح النظام واسترجاع السيادة بالنسبة الى البعض، وبين ممارسة السيطرة والتحكّم بالنسبة الى البعض الآخر[٨].

لطالما رافقت المطالبة بالإصلاح مجرى السياسة اللبنانية، لكنّ هذه المطالبة وجدت لها ترجمة سياسية ربما كانت بدايتها مع الوثيقة الدستورية التي أعلنها الرئيس فرنجيه في آذار ١٩٧٦. تلك الوثيقة، التي طرحت تمثيلاً طائفياً برلمانياً متوازناً، جاءت مقبولة لدى البعض في حين رفضها البعض الآخر. وكان في طليعة الرافضين آنذاك الزعيم اليساري الدرزي كمال جنبلاط[٩]. وإذا كان للعنصر الخارجي، وتحديداً سوريا، علاقة بوضع الوثيقة الدستورية، فقد كان لتطبيقها، أو لعدم تطبيقها، علاقة بعنصر خارجي آخر، هو منظمة التحرير الفلسطينية. وما من شك في أنّ الوثيقة الدستورية ما كانت لترى النور ما دامت الحرب مستمرّة. في ربيع ١٩٧٦، إمتدّت المواجهات العسكرية الى أنحاء متعددة من البلاد وتحوّلت الى حرب مستعرة حقيقية بين سوريا ومنظمة التحرير[١٠]. لم تنته تلك الحرب الا بعدما سجّلت سوريا انتصاراً عسكرياً حاسماً على القوات الفلسطينية وحلفائها في خريف ١٩٧٦.

بين العامين ١٩٧٧ و١٩٨٢، كان لبنان مسرحاً لتغيرات متتالية، سواء على صعيد السياسة الطائفية الداخلية، أو على صعيد التحالفات الإقليمية[١١]. مع حلول ١٩٧٨، بدا واضحاً أن مجموعة القوى الخارجية والداخلية التي شكّلت عناصر التوازن في ميزان القوى قد

شهدت تغييراً جذرياً. فقد كان التقارب المسيحي–السوري الذي وقف بوجه تحالف اليسار ومنظمة التحرير الفلسطينية قصير الأجل بحيث تعاقبت عليه أحداث عديدة قلبت الوضع رأسا على عقب. وفي العودة الى التسلسل الزمني: إغتيال كمال جنبلاط في آذار ١٩٧٧، تبعته بعد سنة صدامات بين الميليشيات المسيحية بقيادة بشير الجميّل والجيش السوري في شرق بيروت، وأخيراً التقارب بين دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية اثر اتفاق «كمب ديفيد» في اواخر السبعينات. على مثل هذه الصورة المتقلّبة مع تقلّب موازين القوى على الساحتين الداخلية والإقليمية، كان الوضع عشية الاجتياح الإسرائيلي في صيف ١٩٨٢.

مع ان تطورات ١٩٨٢-١٩٨٤ قد أعادت خلط الأوراق جميعها، فإن الوضع لم يلبث ان عاد الى ما كان عليه من قبل. داخلياً، كان الإنقسام السياسي واضح المعالم. خارجياً، في الوقت الذي خرجت فيه القيادة الفلسطينية وقواتها العسكرية من بيروت ثم من طرابلس، وقصرت اسرائيل اهتمامها السياسي ووجودها العسكري في المنطقة الحدودية في الجنوب، كانت ايران تفتح لها موقعاً على مسرح السياسة اللبنانية، الأمر الذي حمّل الوضع الداخلي المزيد من الأعباء الخارجية. وبعد فشل مؤتمري جنيف ولوزان عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤، حيث التقت القيادات اللبنانية بحضور ممثلين عن سوريا والمملكة العربية السعودية، جرت محاولات لخلق حقائق سياسية جديدة. فقد بدأ يتّضح قيام ميزان جديد للقوى يعكس واقع ما بعد ١٩٨٤، القائم على تحالف مركّب يجمع ميليشيات لبنان الثلاث الرئيسية: القوات اللبنانية، حركة امل، والحزب التقدمي الاشتراكي. هذه العملية القيصرية تُوّجت بتوقيع الإتفاق الثلاثي في دمشق بين قيادات هذه الميليشيات في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٥.

اذا كانت بعض المناطق اللبنانية لم تشهد معارضة للإتفاق الثلاثي، فلا شك في أن ذلك الإتفاق لم يكن من السهل تمريره في «المنطقة الشرقية»، حيث رفضه كل من الرئيس الجميّل وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع الذي قاد هجوماً عسكرياً ناجحاً على جناح

القوات اللبنانية الذي كان يقوده ايلي حبيقة في بيروت الشرقية [١٢]. من هنا، فإن فشل الإتّفاق الثلاثي الذي ولد برعاية ودعم سوريّين، قد أسفر عن معطيات لعبت الدور الأساسي في أحداث السنتين ونصف السنة التالية من عهد الرئيس الجميّل، ووسمت تلك الفترة بثلاثة منها. الحدث الأول، مقاطعة الرئيس الجميّل من قبل القيادات الإسلامية، والثاني، عودة الجيش السوري الى بيروت الغربية عام ١٩٨٧، إثر حرب المخيّمات الدامية بين حركة امل المدعومة من دمشق والقوات الفلسطينية. اما الحدث الثالث فكان تثبيت سيطرة القوات اللبنانية على «المنطقة الشرقية»، خصوصاً بعد فشل محاولة ايلي حبيقة اختراق بيروت الشرقية في ايلول ١٩٨٦.

في هذه الأثناء، جرت محاولات عدة من قبل الرئيس الجميل عبر القنوات الوسيطة، وأهمّها وساطة المبعوثة الاميركية، إبريل غلاسبي، لإعادة قنوات الإتصال بدمشق. الا ان هذه المحاولات قد أخفقت جميعها. كذلك عقدت اجتماعات عديدة في بيروت ودمشق، وتبودلت خلالها صيَغ متعدّدة للإصلاح، ولكن يبدو ان دمشق كانت «غير مستعدة للتوصل الى إتّفاق مع الرئيس الجميّل لأن حبل الثقة بينها وبينه كان كثير العقد قابلاً للانقطاع في أية لحظة»[١٣].

إستمر الوضع على حاله حتى نهاية عهد الجميّل في ايلول ١٩٨٨، حين عُيّن العماد ميشال عون رئيساً للوزراء، على رأس حكومة مؤلفة من الأعضاء الخمسة للمجلس العسكري الذين يمثّلون طوائف لبنان الكبرى (استقال الأعضاء المسلمون الثلاثة بعد دقائق من إعلان التشكيلة الوزارية). «حرب التحرير» التي أعلنها العماد عون في آذار ١٩٨٩، والتي تبعتها حربٌ طاحنة أخرى في «المنطقة الشرقية» بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية، إنتهتا بإزاحة العماد عون، الأمر الذي افسح في المجال امام البدء بتنفيذ اتّفاق الطائف[١٤].

ما يعنينا هنا، هو إبراز «الذهنية الإصلاحية» التي كانت وراء اتّفاق الطائف لأنها وثيقة الصلة بـ «الذهنية» التي رافقت الإعداد لقانون الانتخاب الجديد عام ١٩٩٢. فكما ذكرنا، انّ الطائف عملية ذات

أبعاد دولية، إنخرطت فيها أطراف داخلية وخارجية متعدّدة. واذا كان البعد الإصلاحي لاتّفاق الطائف يرتبط ارتباطاً مباشراً بموازين القوى السياسية والعسكرية في البلاد، فإن مضمون الإصلاح وتوقيت الطروحات الإصلاحية، لم يكونا وليدَيْ السياسة اللبنانية الداخلية وأولوياتها، بقدر ما كانا وليدي ميزان القوى الخارجيّ داخل لبنان. إن توقيت الطروحات الإصلاحية، وحتى مضمونها، كانا مرتبطين بتسوية النزاع، وهي التسوية التي ارتبطت بدورها بلاعبين خارجيين: سوريا ومنظمة التحرير في العام ١٩٧٦، سوريا واسرائيل بعد العام ١٩٨٤، وسوريا والعراق بعد العام ١٩٨٨. اما وسطاء الطائف فقد ضمّتهم اللجنة العربية الثلاثية المؤلفة من وزراء خارجية الجزائر والمغرب والمملكة العربية السعودية.

اذا كان الشق الداخلي من الطائف هو الأولى بعناية اللبنانيين واهتماماتهم، فقد كان للفرقاء الخارجيين في الإتّفاق أولوياتٌ أخرى مختلفة. حتى أن البُعد الخارجيّ، مع مرور الوقت، لم يَطغَ فقط على البُعد الداخليّ، بل فرض أولوياته ومضمونه أيضاً. اما الأهم من هذا كله فهو ان أركان الطائف الخارجيين الذين كان لوجودهم دورٌ توازنيّ في تركيبه، قد اختفوا عن المسرح تدريجاً. اللجنة العربية الثلاثية التي لعبت دور كفّة الميزان المقابلة للكفة السوريّة، توقّفت عن ممارسة أي نشاط. كذلك انحسر دور الولايات المتحدة، بعدما كانت الطرف الخارجيّ الأهمّ الذي غاص في هندسة الطائف في مراحله المختلفة، أي ما قبل اجتماعات مدينة الطائف، وأثناءها وبعدها، وعاد واقتصر على التأييد الكلامي الروتيني المعهود حول الإصلاح وسيادة لبنان واستقلاله ووحدة اراضيه[١٥].

إن لاتّفاق الطائف دورين اثنين: «طائف» يشكل المسودة الأساسية للدستور الجديد و«طائف» برسم التفسير والتطبيق. واذا كان النصّ يتضمّن إيجابيات وسلبيّات، وهو بالتالي قابل للنقاش والمراجعة، فقد جاء تطبيقه، في المقابل، خاضعاً لقواعد اللعبة السياسية المتغيّرة. واذا كان النص ثابتاً، فإن تفسيره وتطبيقه متغيّران خاضعان باستمرار للمراجعة والتغيير، وذلك في ضوء تبديل ميزان

القوى سواء داخل لبنان أو في محيطه الإقليمي. فاستناداً الى هذه المعطيات، الثابت منها والمتحرّك، يمكن تفسير التطوّرات التي قادت الى تبنّي المجلس قانون الانتخاب والدوافع وراء قرار إجراء الانتخابات، على رغم اشتداد المعارضة والنقد سواء بالنسبة الى قانون الانتخاب، أو بالنسبة الى توقيت إجراء الانتخابات.

الانتخابات قبل إجرائها: بين مشاركة ومقاطعة، وقانون انتخاب بمن حضر

بسبب تعدّد المواقف من الانتخابات وتضاربها، من المفيد استعراضها وإبراز خلفياتها السياسية، ولو باقتضاب؛ ذلك أنها ارتبطت مباشرة بمراحل الإعداد للانتخابات وعكست بالتالي الأجواء السياسية التي رافقت العملية الانتخابية على المستويين الداخلي والخارجي، من جهة، وعلى مستوى اهل الحكم والفاعليات السياسية وغير السياسية، من جهة اخرى.

خريطة المواقف من الانتخابات تبلورت حول ثلاثة محاور أساسية: الموقف المؤيّد لإجراء الانتخابات حسب التوقيت المطروح، والموقف المعارض للانتخابات إعداداً وتوقيتاً، وأخيراً، الموقف المتأرجح بين الرفض والقبول، والذي ظلّ موضوع اخذ ورد حتى قبل أيام قليلة من يوم الإقتراع. فباستثناء بعض المواقف العلنية المتميّزة بوضوحها، سلباً او ايجاباً، تبقى مواقف المتردّدين هي الأكثر تعبيراً عن طبيعة أجواء انتخابات ١٩٩٢، لجهة تضارب الآراء حول توقيت الانتخابات وعدم تمكّن الكثير من الأفرقاء من اتخاذ الموقف الحاسم. واللافت في هذا السياق ليس تعدّد المواقف والهوّة الكبيرة التي تفصل بينها، بل التبدّل المستمرّ في المواقف خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز بضعة اسابيع.

في ما يخصّ المواقف الرسمية الصادرة عن أركان الحكم، من رؤساء ووزراء، فقد كانت في معظمها مؤيدة لإجراء الانتخابات، الا أن لهجة التأييد وطريقة التعبير عنه، اختلفت بين المسؤولين. ففي

حين اتّسم موقف البعض بالصراحة والوضوح، فإن موقف التردّد والخجل طغى على مواقف البعض الآخر. الرؤساء الثلاثة، الهراوي، الحسيني والصلح، كانت لهم مواقفهم الرسمية الداعية الى إجراء الانتخابات، والى إقرار قانون الانتخاب والإعداد السياسي والاداري للعملية الانتخابية. الا أن المواقف الرسمية كان يقابلها مواقف غير معلنة، متداولة في أوساط المقرّبين من الرئاسات الثلاث. أجواء التردّد والحذر هذه برزت من خلال استعداد الرئيسين الهراوي والحسيني للنظر في مسألة توقيت الانتخابات حتى قبل ايام معدودة من موعدها[١٦]. وهذا ما كان واضحاً في انفتاحهم المبدئي غير المعلن على طروحات التأجيل، خصوصا بعد اشتداد المعارضة المسيحية التي سبّبت إحراجاً كبيراً للرئيس الهراوي، وذلك من خلال المبادرات التي قام بها بعض النواب، بدعم من المعارضة، أهمّها تلك التي قام بها النائبان ألبير مخيبر وبطرس حرب[١٧].

في البداية، لم يكن الرئيس الحسيني يبدي حماسة لإجراء الانتخابات، وهو الذي كان يتمتّع بموقع قوي ونافذ داخل المجلس النيابي وخارجه، أي على مستوى ما عرف بـ «ترويكا» الحكم. الواقع أن همّ الانتخابات، بالنسبة الى الرئيس الحسيني، كان همّين: همّ تركيبة ميزان القوى داخل البرلمان الجديد، وهمّ المنافسة المحلية الشديدة بينه وبين الرئيس الهراوي في منطقة البقاع. فعملية شد الحبال بين الرئيسين لم تتوقّف، ولو لفترة قصيرة، منذ بدء ولاية الرئيس الهراوي. وأزمات الحكم الداخلية، منها ذات طابع سياسي عام ومنها ذات طابع شخصي، عكست أجواء عدم الإنسجام بين الرئيسين، إنْ لجهة تطبيق النصوص، أو لجهة النيات المبيّتة في النفوس. الا ان أجواء عدم الحماسة للانتخابات في البداية عند الرئيس الحسيني، تحوّلت لاحقاً الى تأييد لاجرائها والعمل على إقرار قانون الانتخاب في المجلس النيابي بالشكل المطلوب. ولعل إصرار الرئيس الحسيني على تشكيل لوائح إئتلافية في المناطق لإيصال المرشّحين الأقوياء، يعكس أجواء الحذر من استحقاق الانتخابات المقبل، والذي لا مفرّ منه.

الرئيس الهراوي من جهته، أبدى حماسة أكبر للانتخابات، معوّلاً، حسب بعض المصادر، على ان العملية الانتخابية ستكون مدخلاً للحسم في بعض مسائل السلطة العالقة، ضمن تركيبة «ترويكا» الحكم[١٨]. من هنا فقد تكون الانتخابات مناسبة لإعادة خلط الأوراق على الخط الداخلي من جهة، وعلى خط بيروت-دمشق من جهة اخرى. اما الرئيس الصلح فكان الأكثر وضوحاً في موقفه من الانتخابات، وهو الذي رأس الحكومة المولجة بإجرائها.

أركان الحكم الآخرون، وفي طليعتهم الوزراء النافذون المقرّبون من دمشق، أي وزير الداخلية سامي الخطيب ووزير الدفاع ميشال المر والوزيران محسن دلول وعبدالله الأمين، كانوا الأكثر وضوحاً وصرامة وحسماً في كل الأمور المرتبطة بالانتخابات. لم تكن مواقفهم تقبل اللبس فحسب، بل إن بعضهم لم يفته التلميح الى ان عدم إجراء الانتخابات قد يكون تمهيداً للعودة الى الحرب[١٩].

اما مواقف الفاعليات الأخرى، من أحزاب وقيادات سياسية وروحية بارزة فهي تقع بين طرفي نقيض: الأول رافض ليس للانتخابات فقط، بل لاتّفاق الطائف ايضاً. وهذه القوى متمثّلة بالعماد ميشال عون وتيّاره الذي نشط سياسياً في المرحلة التي سبقت الانتخابات، والعميد ريمون اده وحزب الوطنيين الأحرار، وبعض السياسيين، أبرزهم النائبان ألبير مخيبر وبيار دكاش اللذان كانا يتمتّعان بتأييد شعبي كبير[٢٠]. الموقف الرافض قابله موقف لا يقلّ وضوحاً، إنما في تأييده لإجراء الانتخابات ودعوته الى المشاركة فيها. هذا الموقف اتخذه «حزب الله» الذي لم يعلن تأييده للانتخابات فحسب، بل كان أول من بادر الى إعلان أسماء مرشّحيه في الدوائر الانتخابية كافة (ما عدا الجنوب) في ٥ آب ١٩٩٢.

مواقف القوى الاخرى تميّزت بالتبدّل المستمر، وبعدم القدرة على اتخاذ القرار الحاسم الا بعد استنفاد جميع الوسائل والطرق لتفادي كأس الانتخابات المرّة. والمواقف المتبدّلة كانت انعكاساً لسياسة الحكم الانتخابية المتبدّلة، والتي كانت مرتبطة بدورها ببورصة قانون الانتخاب، أي بعدد النواب وتوزيع المقاعد حسب

الطوائف والمناطق، وتقسيم الدوائر الانتخابية.

لعل الوسيلة الفضلى لعرض المواقف المتردّدة (أي غير تلك التي أشرنا اليها أعلاه) وتطوّرها خلال الشهرين أو الثلاثة التي سبقت الانتخابات، هي الإشارة اليها حسب التصنيف الآتي:

١. موقف مؤيد في البداية لمبدأ إجراء الانتخابات، ومتردّد لاحقاً في المبدأ وفي الموقف بالنسبة الى المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات. وهذا الموقف يمثّله خصوصاً الرئيس سليم الحص الذي أيّد في مرحلة أولى الدعوة الى إجراء انتخابات نيابية، الا انه عاد وتحفّظ لاحقاً، وتجنّب اتخاذ مواقف علنية حول هذا الموضوع. وبقي متردّداً في موقفه حتى أيام قليلة قبل موعد الانتخابات. والزيارة التي قام بها الى سوريا، قبل الانتخابات ببضعة أيام، كان لها الأثر الحاسم، حسب بعض المراقبين، في اتّخاذ قرار المضي في المعركة وتشكيل لائحة غير مكتملة.

٢. موقف متأرجح بين المشاركة وعدم المشاركة، ومنتقد لعملية الإعداد للانتخابات، وغير راض عن الأجواء السياسية الانتخابية عامة. وهو الموقف الذي حسم في النهاية باتّجاه عدم المشاركة. أبرز ممثّلي هذا الموقف كان تمام سلام الذي التزم بموقف والده الرئيس صائب سلام الذي أعلنه من مقر إقامته في جنيف، والمعارض لإجراء الانتخابات في أجواء الإستقطاب الطائفي المخالفة لمبدأ العيش المشترك بين المجموعات اللبنانية.

٣. موقف غير متحمّس، وربما غير مقتنع بكل العملية الانتخابية، الا انه موقف جنح في النهاية باتّجاه المشاركة باسم الواقعية السياسية وباسم التعايش مع قوى الأمر الواقع. لعل أفضل معبّر عن هذا الموقف، تطوّر موقف وليد جنبلاط ودعوته المقاطعين من القيادات المسيحية إلى المشاركة في الانتخابات، خصوصاً انّ القطار المعروف لن يتوقّف في محطة المقاطعين.

٤. موقف مشكّك وغير متحمّس في الأصل، إلاّ أن منطق الفرصة الأخيرة تغلّب في النهاية على الشكّ وعدم الحماسة، خصوصاً بعد الحصول على بعض التطمينات من الجهات الفاعلة

على الساحة السياسية. وهذا كان موقف الرئيس الأسعد بعد اتّخاذ قرار المشاركة والمضي في المعركة، رغم العوائق الأمنية والسياسية الكبيرة التي اعترضت طريقه في الجنوب خلال الحملات الانتخابية وفي يوم الإقتراع.

٥. موقف التردّد والترقّب الباحث عن مخرج لائق يحفظ ماء الوجه في حال المشاركة، وخطّ الرجعة في حال عدم المشاركة. هذا الموقف الذي حاول ممثلوه جاهدين استنباط المخارج والإخراج السياسي المقبول الذي يمكن تمريره بأقل ضرر سياسي وشعبي ممكن، وصل في النهاية إلى الطريق المسدود. فسار أصحاب هذا الموقف في المقاطعة، وهي بالنسبة اليهم أهون الشرّين. موقف حزب الكتائب المشارك والمعارض في آن، والمقاطع على مضض في مرحلة لاحقة، هو نموذج لهذا الموقف المتردّد وغير القادر على اتّخاذ القرار الا بعد استحالة إيجاد المخارج المناسبة.

٦. موقف اللاموقف والانتظار إلى ان «تستوي» الطبخة في أي من الاتجاهين. والهمّ هنا هو عدم إضاعة الفرصة الانتخابية، ذلك أن القطار سائر شاء المقاطعون أم أبوا. وهذا كان موقف الكثير من النوّاب والمرشّحين المستقلّين في المناطق كافة، خصوصاً في الدوائر الانتخابية التي كانت تجري فيها التحضيرات الجديّة للانتخابات حيث بات واضحاً ان اللوائح الانتخابية في طريقها إلى التشكّل.

٧. موقف آخر تفرّد به المرشّحون المستقلّون في جبل لبنان، حيث المقاطعة على أشدّها. وهو موقف عكس تقلّبات المواقف الانتخابية جميعها، إلى ان اتّخذ شكله النهائي قبل ساعة الصفر بأيام قليلة. وهذا الموقف ارتبط بأوضاع الدائرة الانتخابية وبخصوصية خريطتها السياسية والطائفية، إضافة إلى مشاكلها الخاصة بها. فبعض مرشّحي دائرتي الشوف وعاليه المسيحيين ربط مشاركته بإيجاد الحلول لقضية المهجّرين المسيحيين في الجبل في وقت قريب، ذلك انه كان من الصعوبة بمكان خوض المعركة دون إيجاد تبرير لذلك في منطقة انتخابية معظم ناخبيها اصبحوا خارج المنطقة، وغير قادرين

على العودة إلى قراهم واسترجاع ممتلكاتهم.

أما في دوائر جبل لبنان الاخرى، فلم يؤخذ قرار المشاركة إلاّ بعد استنفاد المخارج كلّها، خصوصاً بالنسبة إلى بعض مرشّحي المتن الشمالي عن الطائفة المارونية. وفي دائرتي جبيل وبعبدا، أفسحت المقاطعة في المجال لوصول «المتسلّلين» المصرّين على دخول المجلس النيابي مهما كلّف الامر، بأصوات الشعب او بدونها. وأخيراً، كان وضع دائرة كسروان مميّزاً نظراً الى تركيبة المنطقة الطائفية والسياسية. فالتيّار الشعبي المعارض للانتخابات وموقف البطريرك صفير المعارض أيضاً، وهو من عائلة كسروانية بارزة، حتّما انسحاب المرشّحين الأساسيين، خصوصاً الوزير فارس بويز والمرشّحَيْن الخازنيَّين، مما أدى إلى إلغاء الانتخابات وإعادة إجرائها في ١١ تشرين الاول في ظروف غلب عليها الطابع المحلّي الصرف واعتبارات السياسة المحلية[٢١].

لعل تعدّد المواقف وتردّدها وعدم تمكّن أصحابها من اتّخاذ القرار الحاسم، سلباً أو ايجاباً، الا بعد استنفاد المخارج جميعها، وفي آخر لحظة، مردّه إلى عامل أساسي، إلاّ وهو عملية صنع القرار على مستوى الدولة، والتراتبية المرافقة لها على خط بيروت-دمشق. والواقع الطاغي على المواقف كافة كان الموقف الدفاعي لإيجاد التبرير السياسي والطائفي والمناطقي للمشاركة، وليس بهدف تفعيل الحياة الديمقراطية ودعم مسيرة السلام والوفاق لإزالة رواسب الحرب.

الواقع ان دينامية مواقف المتردّدين كانت شبيهة إلى حدّ كبير بدينامية مواقف التردّد والحذر من اتّفاق الطائف في مراحل اعداده وتنفيذه، خصوصاً بالنسبة إلى بعض الأطراف المسيحيين، من خلال رفضها أولاً، والبحث عن التوضيب اللائق لقبولها ثانياً، ومن ثم اتخاذ موقف مؤيّد علناً. ولمواقف المقاطعين أيضاً دينامية خاصة بها، وهي مزيج من مواقف مبدئية رافضة لإجراء الانتخابات في ظروف غير ملائمة وحسابات سياسية مختلفة. ولقد تبلورت تدريجياً وتعاظمت، سياسياً وشعبياً، وجرّت معها من كان في موقع التردّد

ومراجعة الحسابات الشخصية، ككرة الثلج المتدحرجة من علو، فباغتت البعض وأحرجت البعض الآخر.

في الحقيقة ان ما كان ينقص القوى المقاطعة هو القدرة على توحيد صفوفها، والإتّفاق على استراتيجية واحدة للدخول في المعركة الانتخابية. إجتمع المقاطعون على المقاطعة، إلاّ انه كان يصعب جمعهم على آلية تحرك مضاد لمواجهة استحقاق الانتخابات، وذلك بسبب الخلافات بين بعض قيادات المقاطعة الأساسية من جهة، وبسبب مواقف المقاطعين المتباينة من اتّفاق الطائف والحكم القائم، من جهة ثانية.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى ان المعارضة الأساسية بدأت مع إقرار قانون الانتخاب الجديد. ولقد دار حول هذا القانون جدل سياسي واسع، سواء لجهة إقراره بمادة واحدة أو لجهة مضمونه. وقد عبّرت قوى سياسية عديدة عن اعتراضها، أو انتقادها للقانون الجديد بدءاً بالأطراف المقاطعة، مروراً بالأطراف المتردّدين، المقاطعين منهم والمشاركين، وصولاً إلى الاطراف الذين شاركوا في الانتخابات كحزب الله[٢٢]. إلاّ أن موضوع قانون الانتخاب أصبح ثانوياً قياساً إلى قرار إجراء الانتخابات وبدء التحضير الفعلي لها، وشعور البعض بأن التعامل مع الانتخابات «بالتي هي أحسن» هو أقل خسارة من خسارة العضوية في البرلمان.

المسألة الجديرة بالإهتمام في حقبة ما بعد الطائف، ليست في موقف الأفرقاء الذين عارضوا الطائف وقاطعوا الانتخابات، وعلى رأسهم العماد ميشال عون وقيادات مسيحية أخرى مثل عميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده، والرئيس أمين الجميّل وحزب الوطنيين الأحرار. انما المسألة تكمن في موقف الأحزاب والقيادات، كحزب الكتائب اللبنانية والقوّات اللبنانية والبطريرك الماروني، الذين لم يدعموا اتّفاق الطائف فقط، بل قاموا بأدوار أساسية في صنع الطائف في مراحله المختلفة والمكلفة، سياسياً وعسكرياً.

إن التطبيق المجتزأ لبنود اتّفاق الطائف ومخالفة «روحيته»، قد أبعدا عنه أولئك القادة المسيحيين الذين منحوه ما كان بأمسّ الحاجة

اليه من غطاء سياسي يخفّف عنه وطأة المعارضة الشعبية العارمة. هذا الوضع الصعب نتج منه تطوّر آخر، جاءت ذيوله أكثر ضرراً، ذلك انه وسّع شقة الخلاف بين أولئك القياديين والأكثرية العظمى من الرأي العام المسيحي. كل هذا حدث في وقت كان يتمتع فيه العماد عون بدعم شعبيٍّ واسع تجاوز الرأي العام المسيحي، وفي وقت كان فيه رئيس الجمهورية يفتقر إلى التأييد الشعبي المطلوب لمواجهة هذه الأوضاع الصعبة. هذه التطوّرات جعلت القيادات والأحزاب المسيحية، حتى تلك التي كانت على استعداد لتوظيف رصيدها السياسي في دعم الطائف، عاجزة أكثر فأكثر عن الاشتراك في الانتخابات. فقد كانت معركتها خاسرة في الحالين: فإن اشتركت خسرت قاعدتها الشعبية وإن أحجمت خسرت حصّتها في الحكم.

لم تتجسّد هذه المشكلة في فريق مثلما تجسّدت في حزب الكتائب اللبنانية الذي كان لقياداته الإسهام الأساسي في دعم اتّفاق الطائف، ما وضعه في موقع التصادم المباشر مع العماد عون. وسواء كان ذلك من منطلق المصالح والطموحات الشخصية لإزاحة العماد عون من السلطة، أو من منطلق الواقعية السياسية، بهدف لملمة الوضع وإيجاد مخرج للأزمة وانهاء الحرب، فقد سارت قيادة حزب الكتائب في عملية الطائف موفرةً له غطاء سياسياً مسيحياً كان بأمس الحاجة اليه. لكن في النهاية، لم يستطع الحزب ان يفي بالمطلوب، خصوصاً في مراحل التنفيذ المجتزأ لاتّفاق الطائف، فإذا به يواجه وضعاً بالغ الصعوبة. انه مأزق الخسارة والربح في آن، حيث وجدت الكتائب نفسها، أمام انتخابات الأمر الواقع، مجبرةً على اتّخاذ قرار اللحظة الأخيرة بعدم المشاركة فيها، بعدما استنفدت المخارج السياسية وغير السياسية جميعها، وبعد زحمة مشاورات ورحلات مكّوكية سرية وعلنية لقيادييها بين بيروت ودمشق.

أما القوّات اللبنانية فلم تكن أفضل حالاً. فبعد خسارتها على الجبهتين – جبهة القاعدة الشعبية المسيحية في الحرب الطاحنة مع العماد عون، وجبهة الحصص الموعودة في مرحلة ما بعد الطائف – إذا بها تواجه استحقاق الانتخابات بخيار واحد لا غير، الا وهو خيار

المقاطعة. من بين جميع الأفرقاء الذين ساهموا في صنع الطائف، ربما كانت القوّات اللبنانية الخاسر الأكبر. والحقيقة ان حلّ الميليشيات ونزع سلاحها، كما نصّ عليه اتّفاق الطائف، قد نُفّذ تنفيذاً كاملاً في المناطق التي كانت تحت سيطرة القوّات اللبنانية، في حين ان المجموعات المسلّحة الأخرى، لبنانيةً وغير لبنانية، إما أنها لم تُحلّ أو أنها عوملت معاملةً متساهلة. الواقع ان ايّ تمثيل برلماني كان من شأن القوّات اللبنانية ان تحصل عليه، ما كان ليعيد اليها ولو جزءاً من وضعها ونفوذها الكبيرين في فترة ما قبل الطائف. أما الاسوأ بعد، فهو أن أي هزيمة انتخابية تصيبُها ستكون بمثابة رصاصة الرحمة تُطلَقُ عليها.

في الوقت الذي تعاملت القوّات اللبنانية وحزب الكتائب على هذا النحو، وطبقاً لحسابات سياسية معيّنة، فقد كانت معارضة البطريرك الماروني لما سمّاه «الانتخابات المفروضة»، نتيجة عوامل لا علاقة لها البتّة بأية مصالح أو حسابات سياسية شخصية. لقد دُفع البطريرك صفير، وهو المعتدل سياسياً، والمنفتح والحذر، إلى موقف متصلّب نال تأييداً واسعاً في الأوساط الشعبية المسيحية. إذ انه اتّخذ موقفاً لا لُبس فيه، حول مسألة جوهرية كمسألة الانتخابات النيابية.

ففي سلسلة من العظات أيام الآحاد، إبتداء من نيسان ١٩٩٢، ركّز البطريرك صفير على مخاوف العديد من المسيحيين واعتراضاتهم حيال تطبيق اتّفاق الطائف عموماً، وحيال الانتخابات النيابية بصورة خاصة[٢٣]. لقد وجد البطريرك صفير نفسه، وهو الذي لعب دوراً مهمّاً في صنع اتّفاق الطائف وإعطائه الدعم المطلوب، على غير صعيد، في وقت كانت شعبية العماد عون في أوجّها، وجد نفسه إذاً، أمام أمر واقع، وطائف مُنتَهك في نصّه وروحه على أيدي ثلاث حكومات «وحدة وطنية»، شُكّلت جميعها تحت راية الطائف وبرعايته. فمقولة «القطار الماشي» التي ارتبطت بتطبيق الطائف، لاقت ترجمتها العملية عند مبادرة المسؤولين بزيارة بكركي بهدف «التشاور» مع القيادات السياسية والروحية، لكن بعد اتّخاذ القرار فقط، كما فعل رئيس الحكومة آنذاك، رشيد الصلح، عندما «تشاور»

مع البطريرك صفير حول مضمون قانون الانتخاب، وذلك في اليوم التالي لإقرار قانون الانتخاب في مجلس النواب.

في ظل الطائف إنقلبت الشكاوى والإعتراضات الطائفية رأساً على عقب: فشعور المسلمين قبل الطائف بـ«الغبن»، والمسيحيين بـ«الخوف»، اصبح الواقع اليوم ان المسيحيين يشعرون بالغبن، ولكن دون ان يزول عنهم الخوف ايضاً. هذا ما كان الأساس في موقف البطريرك صفير من سياسة تطبيق الطائف، ومن طريقة الإعداد للانتخابات النيابية.

والواقع أن اعتراضات المسيحيين ومخاوفهم لم تكن دون مبرّر. ذلك أنها كانت ناشئة عن حقائق عدة. أولى تلك الحقائق، المهجّرون المسيحيون الذين فقدوا أملاكهم وبيوتهم، إثر حرب الجبل عام ١٩٨٣(٢٤). هذه المشكلة السياسية والإنسانية التي شملت كل الطوائف، والتي أشير إلى وجوب حلها في اتفاق الطائف، لم تكن فقط امراً عابراً على قائمة اهتمامات الحكومات الثلاث المؤلفة في ظل الطائف، لكنها تحولت ايضاً إلى موضوع نزاع سياسي بين الزعيم الدرزي وليد جنبلاط ووزير الدولة ايلي حبيقة. لقد حُشر المهجّرون بين المطرقة والسندان، وبين هذين الوضعين الضاغطين ما كان المهجرون ليعودوا إلى بيوتهم وقراهم. لا شك في ان مشكلة المهجّرين بقيت مسألة سياسية الأبعاد بالدرجة الأولى، لعب فيها عدة أفرقاء، داخليين وخارجيين، أدواراً متفاوتة.

الحقيقة الثانية التي تكمن وراء مخاوف المسيحيين وهواجسهم هي أن حلّ الميليشيات ونزع سلاحها، حسب ما ورد في اتّفاق الطائف، قد طُبّق انتقائياً، ذلك أن تطبيقه لم يشمل كل المجموعات المسلّحة في البلد. ففي حين تم استثناء بعض المجموعات المسلّحة، كانت الميليشيات المسيحية، أكثر المجموعات استهدافاً بهذا التطبيق. إنّ حل الميليشيات لاقى دعم الكثيرين من اللبنانيين ومنهم خصوصاً المسيحيون. لكنهم مع ذلك اعترضوا على هذه المعاملة غير المتساوية في موضوع تنفيذ حلّ الميليشيات، ولاسيما عندما أظهرت الحكومة تساهلاً مع ميليشيات وقوى مسلحة اخرى،

لبنانية وغير لبنانية، تجاوز مسألة الحفاظ على سلاح المقاومة في الجنوب، ليصب في آخر الامر، في خانة القوى المدعومة من غير جهة إقليمية.

ثمة حقيقة ثالثة، وهي أن تأليف حكومات غير متوازنة التمثيل، عكس بوضوح المعادلة السياسية الجديدة في مرحلة ما بعد الطائف. ولم يساعد التمثيل المسيحي في حكومات الوفاق الوطني الثلاث على تحصين الوفاق الوطني، لا بل ساهم في تدعيم اجواء السلبية وعدم الثقة في طروحات اهل الحكم ومواقف بعض المسؤولين النافذين. هذا مع العلم أن السياسة المطلوبة كان ينبغي ان تصبّ في خانة إحياء ثقة المسيحيين بالدولة، وتحديدا بمسيرة الطائف، من خلال القيام بأعمال تعيد ربط المسيحيين، اقله المشككون منهم والمعارضون والواقعيون، بالدولة وبآلية صنع قراراتها. الا ان التطورات والمواقف، خلال فترة الإعداد للانتخابات، جاءت لتؤكد الشكوك وتزيد في التباعد والخلافات على المستويات كافة. فالمطالب المسيحية، حتى لو صدرت من الأطراف المؤيّدين للطائف، لا تلقى الآذان الصاغية. وهذا يصحّ في أمور تتعلّق بالانتخابات، كمسألة مشاركة اللبنانيين المقيمين في الخارج فيها، أو في مسائل أخرى غير مرتبطة بالانتخابات، في حين تأتي القرارات معلّبة وجاهزة للتنفيذ في أمور تعيد فتح ملفات الماضي بسلبياتها المتعدّدة.

وحقيقة رابعة في مجال الإعتراضات المسيحية، مفادها ان تبنّي قانون جديد للانتخابات وإتباعه بقرار توقيت الانتخابات في ٢٣ آب ١٩٩٢، قد شكّل انتهاكاً لاتفاق الطائف. نقطتان لهما اهمية لافتة في قانون الانتخاب: عدد النواب وتقسيم الدوائر الانتخابية.

تركيب قانون الانتخاب: مزاد الأرقام

تطرّق جزءٌ من الطروحات الإصلاحية التي حملها الطائف إلى الحاجة لاصلاح الخلل في التمثيل النيابي بين الطوائف، وذلك بجعل عدد النواب المسلمين مساوياً لعدد المسيحيين. ومع ان هذه

المسألة كانت قد سوّيت في مرحلة سابقة، اي في الوثيقة الدستورية في العام ١٩٧٦، لكن التسوية لم تطبّق، ذلك أن الانتخابات لم تُجْرَ منذ ذلك التاريخ.

في اجتماعات الطائف، إتّخذ القرار بجعل عدد النواب ١٠٨، مقسّماً بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، وهكذا تمّ المناصفة بزيادة تسعة مقاعد على برلمان الـ ٩٩. في تلك الإجتماعات ايضاً، أيّد بعض النواب رفع عدد النواب إلى ١٢٨، كما جاء في مشروع وثيقة الوفاق. الا ان هذا الأمر أثار نقاشاً مطولاً، وخصوصا مع الأعضاء ممثّلي اللجنة العربية العليا، لم يحسم الا بعد ان «عاد الأمير سعود الفيصل مع موافقة سورية على تسوية تقضي بالقبول بتخفيض العدد إلى ١٠٨، على أن يبقى ملء الشواغر بالتعيين من قبل الحكومة»(٢٥)، وذلك على العكس مما طالب به بعض المؤتمرين بأن يتم ملء الشواغر بالانتخاب من قبل المجلس النيابي، وليس بالتعيين من قبل الحكومة. في الطائف كانت هناك معارضة لرفع العدد وقد اقفل الملف موقتاً بعد وساطة سعودية مع دمشق، ذلك أن اموراً أكثر أهمية وإلحاحاً من عدد النواب، كانت في الميزان في تلك الآونة.

بعد مرور ثلاث سنوات تغيّرت الاوضاع. أعيد فتح ملف الانتخابات، ومعه فُتح البازار. لكن موازين القوى في ١٩٩٢ هي غير ما كانت عليه بالأمس. فقد تغيّرت المعادلة تغيراً جذرياً، سواء داخل لبنان أو بين بيروت ودمشق. ووسط معمعة من التوقّعات والإشاعات والتقديرات التي حفلت بها الصحف حيال عدد النواب، قرّر مجلس الوزراء تبني عدد ١٣٤ نائباً، أي بزيادة ٢٦ عضواً على الرقم ١٠٨ الذي اقِرّ في وثيقة الوفاق الوطني. ومع ان الأسباب المعلنة لرفع العدد إلى هذا الرقم كانت تعود إلى تعديل حصص الطوائف في عدد ممثليها (الدروز والروم الكاثوليك)، فان الهدف المبيّت كان مختلفاً تماماً. فبرفع العدد إلى ١٢٨ نائباً يصبح الرقم مقبولاً لدى المعارضين، وعليه يتمكّن أصحاب هذا الرقم الأخير من تمريره بسهولة. وبصرف النظر عما اذا كان هذا الاخراج قد اعتمد

عن سابق تخطيط، فإن الرقم ١٢٨ اعتبر في النهاية تسوية يستحيل تعديلها.

هنا، لم تعد الاعتراضات، التي صدر معظمها عن القيادات المسيحية، مجديةَ بحيث تمّ تبني مجلس الـ ١٢٨ عضواً، علماً ان لا أحد يعلم لماذا رفع الرقم إلى ١٣٤، ولا لماذا استقرّ في آخر المطاف على الـ١٢٨ دون سواه(٢٦). والسؤال المطروح: هل جاء العدد مبنياً على اعتبارات ديموغرافية أو مناطقية أو طائفية، أم أنه، بمنتهى البساطة، قرار سياسي يهدف إلى خدمة مصالح جهات معينة؟ مهما يكن الأمر، فإن أقل الاعتبارات أهمية في هذا المجال، كانت اعتبارات التمثيل الانتخابي الصحيح (أنظر الجداول ١، ٢، ٣).

الدوائر الانتخابية: صفقات اللحظة الأخيرة

المسألة الأخرى ذات الأهمية السياسية الموازية، إن لم تكن أكثر اهميّة، هي الهندسة العشوائية للدوائر الانتخابية. إن تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس دوائر انتخابية ذات أحجام مختلفة، بدل اعتماد الدائرة الموسّعة أو المحافظة، وهو ما نص عليه اتّفاق الطائف، كان أكثر الانتهاكات وضوحاً واثارة للإعتراض. إن تبنّي إتّفاق الطائف «المحافظة» دائرة انتخابية (دون تحديد ما اذا كانت «المحافظة» هي المحافظات القائمة، ام انه سيعتمد تقسيم اداري جديد موسّع للأقضية والمحافظات) جاء تعزيزاً للوحدة الوطنية، حيث يمكن الناخبين الذين ينتمون إلى طوائف عدة أن يختاروا، في الدائرة الانتخابية الأوسع، ممثّلين ينتمون، هم أيضاً، إلى أكثر من طائفة. هذا الأمر غير متاح في الدائرة الصغيرة حيث الأكثرية العددية لطائفة معيّنة، وينحو فيها الناخبون والمرشّحون على حدّ سواء نحواً يغلب عليه اللون السياسي الواحد(٢٧).

دوزنة انتخابية أخرى ضُمِّنت قانون الانتخاب الجديد وتدخل في إطار المحسوبيات الفردية والإعتبارات السياسية التي تتخطى لعبة السياسة الداخلية. فمواقع بعض السياسيين، وشبكة علاقاتهم

جدول رقم ١

توزيع المقاعد حسب المناطق والطوائف في قانون انتخاب ١٩٩٢

	عدد المقاعد	ماروني	روم ارثوذكس	روم كاثوليك	ارمن ارثوذكس	ارمن كاثوليك
بيروت	١٩	١	٢	١	٣	١
جبل لبنان	٣٥					
جبيل	٣	٢				
كسروان-الفتوح	٥	٥				
المتن	٨	٤	٢	١	١	
بعبدا	٦	٣				
عاليه	٥	٢	١			
الشوف	٨	٣		١		
الشمال	٢٨					
طرابلس	٨	١	١			
طرابلس الضنية	٣					
عكار	٧	١	٢			
الكورة	٣		٣			
زغرتا	٣	٣				
بشري	٢	٢				
البترون	٢	٢				
البقاع	٢٣					
زحله	٧	١	١	٢	١	
البقاع الغربي وراشيا	٦	١	١			
بعلبك-الهرمل	١٠	١		١		
الجنوب	٢٣					
صيدا	٢					
الزهراني	٣			١		
جزين	٣	٢		١		
صور	٤					
النبطية	٣					
بنت جبيل	٣					
مرجعيون	٥		١			
المجموع	١٢٨	٣٤	١٤	٨	٥	١

جدول رقم ١(تابع)

توزيع المقاعد حسب المناطق والطوائف في قانون انتخاب ١٩٩٢

	انجيلي	اقليات	سني	شيعي	درزي	علوي
بيروت	١	١	٦	٢	١	
جبل لبنان				١		
جبيل						
كسروان-الفتوح						
المتن						
بعبدا				٢	١	
عاليه					٢	
الشوف			٢		٢	
الشمال						
طرابلس			٥			١
طرابلس الضنية			٣			
عكار			٣			١
الكورة						
زغرتا						
بشري						
البترون						
البقاع						
زحله			١	١		
البقاع الغربي وراشيا			٢	١	١	
بعلبك-الهرمل			٢	٦		
الجنوب						
صيدا			٢			
الزهراني				٢		
جزين						
صور				٤		
النبطية				٣		
بنت جبيل				٣		
مرجعيون			١	٢	١	
المجموع	١	١	٢٧	٢٧	٨	٢

جدول رقم ٢

توزيع المقاعد حسب الطائفة، ١٩٤٣-١٩٩٢

الطائفة	١٩٤٣ ١٩٤٧	١٩٥١	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦٠ ١٩٧٢	١٩٩٢	الفارق
ماروني	١٨	٢٣	١٣	٢٠	٣٠	٣٤	+٤
روم ارثوذكس	٦	٨	٥	٧	١١	١٤	+٣
روم كاثوليك	٣	٥	٣	٤	٦	٨	+٣
ارمن ارثوذكس	٢	٣	١	٣	٤	٥	+١
ارمن كاثوليك	-	١	١	١	١	١	-
انجيلي	-	١	-	-	١	١	-
أقليات	١	١	١	١	١	١	-
سني	١١	١٦	٩	١٤	٢٠	٢٧	+٧
شيعي	١٠	١٤	٨	١٢	١٩	٢٧	+٨
درزي	٤	٥	٣	٤	٦	٨	+٢
علوي	-	-	-	-	-	٢	+٢
المجموع	٥٥	٧٧	٤٤	٦٦	٩٩	١٢٨	+٢٩

جدول رقم ٣

توزيع المقاعد حسب الطائفة، ١٩٤٣-١٩٩٢

المحافظة	١٩٤٣ ١٩٤٧	١٩٥١	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦٠ ١٩٧٢	١٩٩٢	الفارق
بيروت	٩	١٣	٧	١١	١٦	١٩	+٣
جبل لبنان	١٧	٢٣	١٤	٢٠	٣٠	٣٥	+٥
الشمال	١٢	١٦	٩	١٤	٢٠	٢٨	+٨
الجنوب*	١٠	١٤	٨	١١	١٨	٢٣	+٥
البقاع	٧	١١	٦	١٠	١٥	٢٣	+٨
المجموع	٥٥	٧٧	٤٤	٦٦	٩٩	١٢٨	+٢٩

* دائرة الجنوب الانتخابية تتضمن محافظتي الجنوب والنبطية في ١٩٩٢.

المميزة، في الداخل والخارج، حتّمت استحداث مقاعد نيابية، في غير دائرة انتخابية، حسب قواعد غير ثابتة لا ترتبط بعدد الناخبين من طوائف معينة ولا بأي اعتبار آخر، سواء تعلّق بالتمثيل الطائفي المتوازن، أو بأي اعتبار توافقي وطني. إن الإعتبار الوحيد الذي اتّبع هو المعيار نفسه الذي كان وراء سياسة تعيين النواب عام ١٩٩١ واعتبارات توزيع المغانم في لبنان ما بعد الحرب. فمن دخل المجلس النيابي بالتعيين من بين السياسيين المرشّحين للعب أدوار رئيسية في مرحلة ما بعد الطائف، كان ينبغي ان تذلّل العوائق أمامه للدخول إلى المجلس عن طريق الانتخاب.

والأمثلة هنا عديدة في أكثر من دائرة انتخابية وداخل معظم الطوائف. من بين الأمثلة الأبرز على هذا الصعيد، نشير إلى المقعد الماروني المستحدث في دائرة طرابلس الانتخابية، حيث لا يتجاوز عدد الناخبين الموارنة الخمسة آلاف ناخب وعدد المقيمين لا يتجاوز بضع مئات. وكذلك الأمر بالنسبة الى المقعد الكاثوليكي المستحدث والمقعد الأرثوذكسي الثاني المستحدث في المتن الشمالي. وهناك ايضاً مقاعد أخرى تمّ توزيعها، أثارت جدلاً سياسياً، منها المقعد السنّي المستحدث في دائرة بعلبك-الهرمل (بدل بيروت، كما طالب بعض القيادات السنّية)، والمقعد الدرزي المستحدث في بيروت (بدل دائرتي عاليه أو الشوف)، والمقعد الماروني في البقاع الغربي، والمقعد الأرثوذكسي في الشمال الذي استقرّ أخيراً في دائرة الكورة بعد تجوال سريع بين قضاءي الكورة وعكار. اما مقعد الأقليات الإضافي، فقد دخل بورصة التداول، الا انه لم يبصر النور.

بالإضافة إلى انتهاك مبدأ الدائرة الانتخابية الموسّعة والمختلطة، أضيف تقسيم للدوائر صُمّم على قياسات تخدم مصالح سياسية وطائفية، وأحياناً لاعتبارات فردية. وفي حين شهدت العهود السابقة، ومنها خصوصاً عهد الرئيس شمعون في الخمسينات، تغييراً لعدد مقاعد اعضاء المجلس النيابي، وتقسيماً للدوائر الانتخابية هدفه التأثير في نتائج الانتخابات، فقد استهدف الرئيس شمعون زعماء من كل الطوائف، وخصوصاً القيادات المارونية، والمرشّحين المحتملين

منهم لمنصب رئاسة الجمهورية، على وجه التحديد. كذلك فقد خضعت اللعبة لقواعد منسجمة، إذ لم يُطبّق معيارٌ على طائفة أو منطقة من البلد دون أن يُطبّق على كافة الطوائف والمناطق.

أما في العام ١٩٩٢، فقد اتُّبع نهج انتقائي هدفه توجيه نتائج الانتخابات لتخدم ليس فقط هذا الزعيم المعيّن أو ذاك، بل حتى لتبلغ درجة خدمة طائفة أو منطقة بعينها على حساب طائفة أو منطقة أخرى (انظر الجدول رقم ٤).

جدول رقم ٤

قانون انتخاب ١٩٩٢ بالمقارنة مع القوانين الانتخابية السابقة

	بيروت	الشمال	الجنوب*	جبل لبنان	البقاع
عدد الدوائر (١٩٩٢)	دائرة واحدة	دائرة واحدة (٧ أقضية)	دائرة واحدة (٧ أقضية)	٦ دوائر انتخابية	٣ دوائر انتخابية
مقارنة مع القوانين الانتخابية السابقة	١٩٤٣-١٩٤٧	١٩٤٣-١٩٤٧ من ناحية الدوائر الانتخابية، الا ان التمثيل حسب القضاء	١٩٤٣-١٩٤٧ من ناحية الدوائر الانتخابية، الا ان التمثيل حسب القضاء	١٩٦٠-١٩٧٢	١٩٦٠-١٩٧٢

• دائرة الجنوب الانتخابية تتضمن محافظتي الجنوب والنبطية في ١٩٩٢.

إن تقسيم الدوائر لم يطرح مشكلةً في بيروت التي مُنحَتْ ترتيباً مميزاً ومختلفاً عن الدوائر الانتخابية الأخرى. فقد جعلت العاصمة دائرة انتخابية واحدة ينتخب فيها المرشّحون على أساس الدوائر بأكملها، وليس على أساس وحدات انتخابية ضمن الدائرة الانتخابية الأوسع، كما في الشمال والجنوب، حيث اعتمدت المحافظة دائرة انتخابية. وهكذا تكون بيروت الدائرة الانتخابية الوحيدة التي حصل فيها الانتخاب على أساس المحافظة، كما نص اتّفاق الطائف.

سببان جعلا العاصمة سهلة التناول، وبالتالي، استثناءً بالنسبة الى الدوائر الانتخابية الأخرى. السبب الأول، هو الفراغ الواقع في القيادة المسيحية وتحديداً غياب زعامة من وزن الشيخ بيار الجميّل الذي احتلَّ مقعد بيروت الماروني الوحيد منذ العام ١٩٦٠، حتى

وفاته عام ١٩٨٥. أما الثاني، فهو غياب المعركة التنافسية المحتدمة بين زعامات بيروت السنّية الثلاث، رئيس الحكومة السابق رشيد الصلح، ورئيس الحكومة الأسبق سليم الحص، وتمّام سلام، نجل رئيس الحكومة الأسبق صائب سلام. لقد وفّرت المقاعد الستّة المعطاة للطائفة السنّية في بيروت لهؤلاء الزعماء الثلاثة إمكانية انتخابهم. وفي حين قاطع تمّام سلام الانتخابات، تمّ انتخاب الصلح والحص.

بالنسبة إلى المناطق الأربع الأخرى (الشمال، الجنوب، البقاع وجبل لبنان)، فقد استمرّت العروض والإقتراحات تراوح بين الدائرة المصغّرة والدائرة الواسعة حتى ما قبل إقرار قانون الانتخابات ببضعة أيام. فقد طرح في الشمال، في البداية، ترتيب يقضي بإنشاء دائرتين، واحدة ذات أكثرية مارونية، يكون فيها نفوذ فاعل لسليمان فرنجيه (حفيد الرئيس الراحل)، وثانية ذات أكثرية سنيّة يكون فيها النفوذ الأغلب لعمر كرامي. ولكن هذا الترتيب أسقط في ما بعد، لتحلّ محلّه دائرة انتخابية واحدة إطارها المحافظة، مع تفاهم على ان يتقاسم القطبان مواقع الزعامة الشمالية. والدافع وراء القبول بهذا الترتيب هو ان التحالف الانتخابي، ولو كان ذا طابع سلبي، بين الزعيمين الشماليين، سهل المنال نسبياً، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنّ بعض المرشّحين قد لا يتمكّنون من تأمين الأكثرية المطلوبة من الأصوات في دوائرهم الانتخابية المصغّرة، ما يجعلهم معتمدين على الدعم الذي يأتيهم من المناطق الأخرى.

في الجنوب، لم يكن هامش المناورة واسعاً. والواقع انه كان لا بد من تبنّي الدائرة الموسّعة، وذلك بدمج محافظتي الجنوب والنبطية. والسبب في ذلك، كون المنطقة الحدودية منطقة حرب تسيطر عليها اسرائيل، وهي خاضعة لاعتبارات أمنية غير مستقرّة. في ظلّ وضع كهذا، تجعل الدائرة الانتخابية المصغّرة الانتخابات في المنطقة الحدودية خاضعة لسيطرة اسرائيل وابتزازها. والحقيقة أن تعديلاً أدخل على قانون الانتخاب في اللحظات الأخيرة، قضى بأن الانتخابات لن تلغى في حال عدم إجرائها في دائرة من الدوائر أو

أكثر. وكانت الغاية من هذا التعديل سدّ الطريق أمام محاولة اسرائيل تعطيل الانتخابات في الجنوب.

أما البقاع وجبل لبنان، فقد شهدا تطبيق قواعد مختلفة حيث اللعبة السياسية تختلف، بدورها، اختلافاً جذرياً. هناك، طُبّق قانون ١٩٦٠ الانتخابي، وليس القانون الجديد، فلم تُعتمد المحافظة بل القضاء دائرة انتخابية، وذلك ضماناً لمصالح سياسية وطائفية وفردية متعدّدة. في كلتا المنطقتين كانت المحافظة كدائرة انتخابية، أمراً مرفوضاً. في البقاع، أدّى التنافس على الزعامة المحلية بين الرئيسين الهراوي والحسيني، إلى إسقاط المحافظة كدائرة انتخابية، أو أي ترتيب آخر، مثل تبنّي دائرتين بدل ثلاث، كما حدث في قانون ١٩٥٠ الانتخابي.

وعلى المنوال نفسه، نجحت معارضة وليد جنبلاط لاعتماد المحافظة كدائرة انتخابية في جبل لبنان وذلك قبل إقرار قانون الانتخاب بأسابيع قليلة، وفي ظلّ عدم معارضة دمشق للڤيتو الجنبلاطي، وبعد طرح عدة إقتراحات لتقسيم جبل لبنان إلى دائرتين أو ثلاث دوائر انتخابية.

يمكن رد موقف جنبلاط إلى سببين: الأول، ضمان استمرار النفوذ الدرزي في منطقتي الشوف وعاليه، حيث توجد كثافة درزية كبيرة بينما يصبح الوجود الدرزي، في جبل لبنان ككل، ضئيلاً نسبياً وخاضعاً لأصوات الأكثرية المسيحية. وفي ظلّ غياب حل لمشكلة المهجّرين، يبقى جنبلاط عاجزاً عن تأمين تأييد مسيحي له في الانتخابات، أو على الأقل بأرقام تقارب تلك التي كانت تسجّل لوالده في انتخابات ما قبل الحرب.

أما السبب الثاني للموقف الجنبلاطي فهو أنه يستطيع في الدائرة الانتخابية المصغرّة الحفاظ على نفوذه القوي داخل الطائفة الدرزية، خصوصاً في منطقة عاليه حيث يُجبه بمنافسة البيت الإرسلاني. في حين أنه سيكون مرغماً في الدائرة الموسّعة، على عقد تحالفات مع زعماء مسيحيين من سائر مناطق جبل لبنان - أي خارج الشوف وعاليه - وكذلك سيفعل منافسوه الإرسلانيون - وهذا ما قد يضعف

موقع جنبلاط، ويجبره على الدخول في اللعبة السياسية التقليدية باحثاً عن تحالف مسيحي قوي، وبالتالي يصبح مرغماً على منافسة خصومه الإرسلانيين على قدم المساواة، هذا في حال توحّد الصف الإرسلاني.

المفاعيل السياسية والطائفية لتقسيم الدوائر الانتخابية

في ظل هذا التطبيق الانتقائي لاتّفاق الطائف، ما هي الدلالات السياسية والانتخابية التي يمكن استخلاصها من التقسيم غير المتوازن للدوائر الانتخابية، وما هو أثره في علاقات الطوائف، في فترة ما بعد الحرب، وفي الأهداف المعلنة بالنسبة الى شدّ أواصر الوحدة الوطنية؟

لقد نجمت عن قانون الانتخاب، بخلفياته السياسية والطائفية الضيقة، النتائج الآتية:

اولاً، في ما يتعلّق بنسبة المقاعد إلى الناخبين، جاء الفرق بين الدوائر الانتخابية كبيراً جداً ولم يسبق له مثيل في قوانين الانتخاب السابقة. ففي عهد الرئيس شمعون مورست سياسة هندسة الدوائر الانتخابية في دورتين انتخابيتين متتاليتين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٧. إعتمدت الدائرة المصغرّة حيث راوح التفاوت في عدد المقاعد بين مقعد ومقعدين في قانون الانتخاب لعام ١٩٥٣، وبين مقعد وستّة مقاعد في قانون الانتخاب لعام ١٩٥٧. وفي قوانين أخرى، عامي ١٩٤٣ و١٩٥٠، بلغ أكبر عدد من المقاعد سبعة عشر مقعداً في جبل لبنان، وأربعة عشر مقعداً في الجنوب على التوالي. وفي قانون ١٩٦٠ الانتخابي، كانت دائرتا بيروت الأولى والشوف أوسع الدوائر، حيث كان لكل منهما ثمانية مقاعد.

وعلى العكس مما رأيناه أعلاه، جاء قانون ١٩٩٢ مفتقراً إلى التوازن. ففي الشمال والجنوب وبيروت، ينتخب الناخبون ٢٨ و٢٣ و١٩ نائباً على التوالي، وفي جبيل وكسروان وعاليه، ينتخبون ثلاثة وخمسة على التوالي، أي أن ناخبي الشمال والجنوب وبيروت يختارون خمسة وعشرين وثمانية عشر وأربعة عشر نائباً أكثر مما

يختاره ناخبو جبيل وكسروان وعاليه على التوالي. وكما يتّضح من الجدول رقم ٥، فإن التفاوت في عدد المقاعد بين الدوائر بلغ أوجه عام ١٩٩٢، بفارق خمسة وعشرين مقعداً لكل ناخب، مقارناً بفارق عشرة مقاعد في الحالة الأقرب، وهي قوانين ١٩٤٣-١٩٤٧ و١٩٥١.

جدول رقم ٥

التفاوت في عدد المقاعد بين الدوائر الانتخابية ١٩٤٣-١٩٩٢

	الدائرة الاوسع	الدائرة الاصغر	الفارق	عدد المقاعد
١٩٤٣-١٩٤٧	١٧ (جبل لبنان)	٧ (البقاع)	١٠	٥٥
١٩٥١	١٤ (الجنوب)	٤ (عكار)	١٠	٧٧
١٩٥٣	٢ (عدة دوائر)	١ (عدة دوائر)	١	٤٤
١٩٥٧	٦ (دائرة بيروت الاولى)	١ (عدة دوائر)	٥	٦٦
١٩٦٠-١٩٧٢	٨ (دائرة بيروت الاولى والشوف)	١ (صيدا)	٧	٩٩
١٩٩٢	٢٨ (الشمال)	٣ (جبيل)	٢٥	١٢٨

إن الفرق بين تقسيم الدوائر عام ١٩٩٢، وتقسيمها في عهد الرئيس شمعون في الخمسينات، فرق نوعي مهمّ: ففي حين رمى الرئيس شمعون إلى تحجيم الزعامات التقليدية المنافسة، بصرف النظر عن طائفتهم وانتماءاتهم الأخرى، جاء قانون ١٩٩٢ يطاول طوائف معينة، وهم المسيحيون بعامة والموارنة بخاصة.

وتزداد المشكلة تعقيداً حين ندرك ضآلة ما يعرفه الناخبون عن ذلك العدد الكبير من المرشّحين في دوائر واسعة، إثر ما يزيد على ست عشرة سنة من التباعد السياسي بين الناس، ومحدودية التواصل بينهم خلال سنوات الحرب، حتى ضمن المحافظة الواحدة. ولا يقلّ أهميّة عن ذلك كون المرشّحين لم يعطوا الوقت الكافي لتعريف الناخبين بأنفسهم، ذلك انهم هم انفسهم لم يعرفوا في أي نوع من الدوائر الانتخابية يتوجّهون[٢٨]. لقد بقي الوضع على هذه الحال

حتى بداية الأسبوع الخامس قبل يوم الإقتراع في الشمال والبقاع (٢٣/٨/١٩٩٢) وبداية الأسبوع السادس في جبل لبنان وبيروت وبداية الأسبوع السابع في الجنوب (أقرّ مجلس النوّاب قانون الانتخاب في ١٦/٧/١٩٩٢).

إن تقسيم الدوائر الانتخابية والأهداف السياسية المحدّدة وراء هذا التقسيم هي من المسائل الجوهرية في عملية اختيار النخب السياسية، وفي طبيعة عمل المؤسسات في البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية. وهذه المسألة لا يمكن طرحها باستخفاف، خصوصاً في المجتمعات التعدّدية كالمجتمع اللبناني، وهو الخارج من حرب مدمّرة ومن انقسامات داخلية طائفية ومناطقية حادّة. ولكن رغم أهمّية هذا الموضوع، فقد تعاملت الدولة مع تقسيم الدوائر الانتخابية باستخفاف تام وفي غياب أية سياسة انتخابية تتلاءم مع الشعارات التي أطلقتها حكومات الوفاق الوطني، والتي شدّدت على أهمية اعتماد سياسة تبدأ بتأهيل المجتمع لإرساء أسس سلام أهلي لمرحلة ما بعد الحرب.

للدوائر الانتخابية، بأحجامها الجغرافية والعددية المختلفة (المصغّرة، المتوسّطة، والموسّعة)، ايجابيات وسلبيات. ولذلك، فإن لها وظائف متعددة يحدّد النظام السياسي القائم وطبيعة تركيبة المجتمع محتواها. من هنا، فإنه لا يمكن الحكم المطلق بشأن التقسيم الاداري الانتخابي الأنسب، الا بعد تحديد الهدف المنشود من اعتماد هذا التقسيم أو ذاك. فإذا كان الهدف التمثيلي الأكثر تعبيراً عن أولويات القاعدة الانتخابية هو الهدف المنشود، يكون التقسيم الأنسب للدوائر الانتخابية هو اعتماد الدائرة المصغّرة، حيث يكون للناخبين اتّصال مباشر بممثليهم وسهولة في الوصول اليهم وفي محاسبتهم، ويكون المرشّحون أكثر اطّلاعاً على مطالب الناخبين وأشدّ استجابة لتلبيتها[٢٩]. وطبعاً، فإن لهذا التقسيم محاذير وسلبيات في ظلّ غياب الأحزاب السياسية المنظّمة ذات القاعدة الوطنية الواسعة، وأهمّها محدودية نظرة المرشّحين وحصر اهتماماتهم في المسائل ذات الطابع المحلي الضيّق.

اما اذا كانت الأولوية لتدعيم الوحدة الوطنية، وذلك من خلال إيجاد سبيل اختلاط المرشّحين والناخبين طائفياً ومناطقياً، فإن التقسيم حسب الدائرة الموسّعة قد يفي بالغرض، لكن بعد توافر شروط الدمج المتوازن، وحسب قواعد متجانسة تطبّق على كافة المناطق والطوائف، بعيداً عن الخلفيات الطائفية والفئوية. اما خارج الإطار التوافقي المتوازن، فإن لكل تقسيم للدوائر الانتخابية نتائج سلبية قد تعيد خلط الناس، انما في الإتّجاه السلبي، التشرذمي، وتجعل من قيام التحالفات أو الأحزاب السياسية أمراً شديد الصعوبة. وهذا ما حصل فعلاً في قانون انتخاب ١٩٩٢، وما برز في نتائج الانتخابات.

ومن المفيد أيضاً التوقّف عند محاذير اعتماد الدائرة الموسّعة. وسنشير اليها بإيجاز، نظراً الى انها اعتمدت جزئياً في انتخابات ١٩٩٢، وكانت لها نتائج متفاوتة تختلف بين دائرة انتخابية وأخرى. من الناحية النظرية، لا شك في ان صيغة الدائرة الموسّعة تؤدي الى اختلاط أكبر بين الناس، سياسياً وطائفياً، الا انها تعزّز، في الوقت نفسه، وضع مرشّحين معينين في طوائف معينة. وهذا ما يساعد على تشكيل لائحتين أساسيتين متنافستين، فتتقلّص بذلك خيارات المرشّحين الآخرين وهامش مناوراتهم، خصوصاً عندما تكون مهلة الإعداد للانتخابات قصيرة، كما كانت الحال عام ١٩٩٢.

جرت الترجمة العملية لهذا النموذج في الدائرتين الكبريين، في قانون انتخاب ١٩٦٠، وهما الشوف ودائرة بيروت الأولى، حيث ضمّت كل منهما ثمانية مقاعد. ففي الشوف، تشكّلت لائحتان انتخابيتان، واحدة ترأسها كمال جنبلاط، وأخرى كميل شمعون. وقد كان اختيار أعضاء كل من اللائحتين يعكس نفوذ القطبين، وليس لأن للمرشّحين صفة تمثيلية معيّنة داخل طوائفهم تميّزهم عن سواهم من مرشّحي الطائفة. وقد اعتمد النموذج نفسه في دائرة بيروت الأولى، حيث كان بيار الجميّل في موقع نفوذ يؤهّله لاختيار أعضاء لائحة، في تركيبة يحول معها دون بروز أي خصم ماروني يهدد زعامته ضمن الدائرة الانتخابية.

يمكن القول انه في معظم الأحيان، وحيث لا توجد شخصية سياسية قادرة على منافسة الزعيم القوي في دائرة ما، كأحد ابناء العائلات السياسية النافذة تاريخياً، أو أحد الوجهاء المحلّيين، يكون الزعيم الأبرز قادراً على اختيار أعضاء لائحته، بصرف النظر عن حجم الدائرة الانتخابية، إتّساعاً وكثافة أصوات. وهذا ما كان يحدث أيضاً في دوائر انتخابية اخرى: في الجنوب حيث كان لآل الأسعد نفوذ واسع يمتدّ الى ثلاثة أقضية: النبطية ومرجعيون وبنت جبيل. وفي طرابلس وقضائها، معقل آل كرامي. وفي دائرة بيروت الثالثة، حيث نفوذ آل سلام. وفي زحلة والبقاع الغربي، حيث كان لجوزف سكاف قاعدة انتخابية على مستوى المحافظة تتجاوز قاعدته الطائفية وتتجاوز دائرة زحلة الانتخابية. وأخيراً في دائرة بعلبك-الهرمل حيث نفوذ آل حماده. لقد شهدت انتخابات ١٩٩٢ حالات مشابهة (مثل بعلبك-الهرمل، والبقاع الغربي، والشوف، والجنوب)، لكنها كانت أقلّ بروزاً عمّا كانت عليه في السابق. وذلك يعود الى سببين: أولاً، تشكيل اللوائح الانتخابية ذات المنحى الإئتلافي التي ضمّت القيادات الطائفية الرئيسية في الدائرة الانتخابية، كما حدث في الشمال والجنوب. وثانياً، بسبب مقاطعة الأحزاب والقيادات المسيحية الرئيسية.

نضيف هنا، أن الدائرة الانتخابية القائمة على أساس المحافظة، كما وردت في قانون انتخاب ١٩٩٢، تختلف عن المحافظة كدائرة انتخابية كما تبنّاها قانونا ١٩٤٣ و١٩٥٠. والفرق هو الانتخاب على أساس ثنائي يأخذ المحافظة كدائرة انتخابية، والقضاء كوحدة من ضمنها. اما في الانتخابات السابقة، فحيثما اعتمدت المحافظة دائرة انتخابية، كان التصويت يتمّ لكل المرشّحين على أساس المحافظة بأكملها، فيفوز المرشّحون الحائزون على أكبر عدد من الأصوات، بحسب التوزيع الطائفي للمقاعد في المحافظة، دون أخذ القضاء الذي ينتمي اليه المرشّح بعين الإعتبار. أي ان الفائزين كانوا يمثّلون المحافظة بأكملها وليس قضاء معيّناً.

اما في قانون ١٩٩٢ فقد تغيّرت القواعد، وأصبح المرشّح ينتخب على أساس اعتبارين: تعداد الأصوات يتمّ على أساس الدائرة

الانتخابية ككل، أي المحافظة، في حين يتنافس المرشّحون على أساس الوحدة الانتخابية الأصغر، أي القضاء. وهذا يعني أن مرشّحاً في دائرة معيّنة قد ينتخب نائباً بأكثرية الأصوات على مستوى المحافظة، بينما ينال أصواتاً أقلّ من منافسيه على مستوى القضاء، أي في الدائرة الانتخابية حيث أعلن ترشيحه. هذا المعيار الثنائي لا يعكس خيارات الناخبين المنتمين الى الوحدة الانتخابية التي يفترض في المرشّح ان يمثّلها، كذلك فإنه يخالف مبدأ التمثيل النيابي الصحيح لجهة تمثيل النائب دائرته الانتخابية بدرجة أولى، قبل اعتباره ممثّلاً للمحافظة، خصوصاً في ظل المعايير الطائفية والمذهبية المتّبعة في قانون الانتخاب الحالي. ذلك أن المرشّحين الذين يتمتعون بالدعم الشعبي في المناطق التي ينتمون اليها، قد لا يفوزون في الانتخابات أمام مرشّحين يمكن ان يفوزوا لأسباب أخرى، قد تكون سياسية أو طائفية أو مالية أو سواها.

كان من الممكن لهذه الثنائية ان يكون لها ترجمة عملية في انتخابات ١٩٩٢، خصوصاً في محافظة الشمال. ففي قضاء البترون نرى ان المرشّح مَنوال يونس الذي نال أكثرية الأصوات في دائرته (٥٢٧١ صوتاً، أي حوالى ١١ في المئة من مجموع الأصوات التي نالها، مقابل ٩٢٨ صوتاً لمنافسه، أي حوالى ٢ في المئة من مجموع الأصوات التي نالها) قد فاز بصعوبة على منافسه في دائرة البترون، شارل أيوب، الذي حصد حوالى ٩٨ في المئة من أصواته في الدوائر الأخرى. وكان الفارق بينهما ٢٣٢ صوتاً.

كذلك الأمر في قضاء عكار، كان الفارق بين المرشّحين الأرثوذكسيين رياض الصرّاف وابراهيم شومان ٤٢١ صوتاً. اذ نال الصرّاف أكثرية الأصوات في القضاء (١٤٨٥٩ مقابل ٩٩٧٥)، بينما نال شومان الذي ترشح على لائحة كرامي-فرنجية، عدداً اكبر من الأصوات في المناطق الأخرى في الدائرة (٣٠٩٧٣ مقابل ٢٧٥١٠). نتيجة مماثلة ظهرت في الضنّية (قضاء طرابلس)، حيث فاز المرشّح أسعد هرموش بفارق ٢١١ صوتاً على منافسه الاول حمد الصمد، لكن فارق الأصوات كان ضئيلاً في المحافظة والقضاء على

حدّ سواء (٨٥٩٣ لهرموش و٥٤٢٥ للصمد، ٣١٦٨ فارق المحافظة و٢٧٥٧ القضاء)[٣٠].

هذه العملية الثنائية المعيار قد تترك آثاراً سلبية، خصوصاً في منطقة انتخابية صغيرة ضمن محافظة يطغى عليها لون طائفي واحد. هذه الآثار السلبية كان يمكن ان تكون أوسع لو ان الانتخابات شهدت معارك تنافسية، خصوصاً في الجنوب (وضع بيروت مختلف). ولو أن نتائج كهذه قد حصلت بالفعل، لكانت أفرغت مبدأ الدائرة الانتخابية الموسّعة من أهدافها ومنها تحسين التمثيل النيابي لجهة التوازن وتحقيق الوحدة الوطنية.

مَنْ ينتخب مَنْ في قانون ١٩٩٢ الانتخابي؟

الثغرة الأخرى في قانون الانتخاب الجديد ودائرته الانتخابية الموسّعة، تكمن في افتقاره الى التمثيل الطائفي المتوازن. ففي غياب قانون انتخابي قائم على أساس لا طائفي وفي ظلّ مراعاة التمثيل الطائفي، كما نصّ الدستور الجديد، تطرح صيغة الدائرة الانتخابية الموسّعة مسألة من ينتخب من في مجتمع كلبنان، يعاني هذا المقدار من الإنقسام الطائفي. ففي الدوائر الانتخابية المختلطة، وحيث الأكثرية العددية تنتمي الى طائفة معيّنة، يكون مرشّحو الطوائف القليلة العدد خاضعين للأكثرية الناخبة من الطائفة الأكثر عدداً.

الحالتان الأكثر دلالة ووضوحاً في قانون ١٩٩٢، هما الجنوب ودائرة جبيل الانتخابية في محافظة جبل لبنان. ففي الجنوب حيث يبلغ عدد الناخبين المسلمين أربعة أضعاف عدد المسيحيين تقريباً (٣٩٧٥١٧ مقابل ١٠٧٧٩٣)، يكاد يكون اعتماد النواب المسيحيين الخمسة إعتماداً كاملاً على الناخبين المسلمين ليكون لهم حظ الفوز بمقاعدهم. كذلك هي الحال في دائرة جبيل حيث نسبة الناخبين المسيحيين خمسة مقابل واحد للمسلمين (٥١٩٤٤ مقابل ١١٨٣٥). وهكذا فإن النائب الشيعي والوحيد ينتخب بأصوات الأكثرية العددية المسيحية[٣١].

والوضع مشابه أيضاً في الدوائر الآتية: دائرة بعلبك-الهرمل، ينتخب الناخبون المسلمون فيها النائبين المسيحيين (كاثوليكي وماروني)، وتبلغ النسبة حوالى خمسة الى واحد، لمصلحة المسلمين (١٣٥٤٥٨ مقابل ٢٦٧٧٣). دائرة البقاع الغربي، حيث النسبة حوالى اثنين الى واحد لمصلحة المسلمين (٦٥٦٢٩ مقابل ٢٧٥٧٨)، وفيها مقعدان للمسيحيين، واحد للموارنة وواحد للروم الأرثوذكس. ودائرة زحلة، حيث النسبة حوالى إثنين إلى واحد لمصلحة المسيحيين (٨٢١٤١ مقابل ٣٦٥٩١)، وفيها مقعدان للمسلمين، واحد للشيعة وواحد للسنّة[٣٢]. النتيجة الإجمالية هي أن تسعة نواب مسيحيين ينتخبون بأصوات الناخبين المسلمين (خمسة في الجنوب وأربعة في البقاع)، بينما يُنتخب ثلاثة نواب مسلمين بأصوات الناخبين المسيحيين (واحد في دائرة جبيل وإثنان في دائرة زحلة) بحيث يصبح الفارق الصافي ستّة نواب مسيحيين ينتخبون بأصوات الناخبين المسلمين.

في دائرتي الشوف وعاليه لا يقتصر الخلل على الناحية الديموغرافية، بل يتعدّاها الى الناحية السياسية. لقد غاب في عام ١٩٩٢ نمط التنافس السياسي التقليدي بين زعيمي الشوف التقليديين، كمال جنبلاط وكميل شمعون. هذا بالإضافة إلى عدم وجود زعامة مارونية قويّة في الجبل. فقد غيّب التهجير المسيحيين عن المنطقة تغيباً سياسياً وديموغرافياً. وبذلك تكون الحصيلة كما يأتي: سبعة نواب مسيحيين في الشوف وعاليه (خمسة موارنة، واحد روم كاثوليك، واحد روم أرثوذكس) إنتخبوا في عام ١٩٩٢ بأكثرية أصوات مقترعين غير مسيحيين (دروز وسنّة). والقاعدة إياها انطبقت على نائبي الشوف السنّيين على لائحة جنبلاط الانتخابية التي لم تنافسها لائحة أخرى، وحيث الناخبون السنّة هم أقلّية بالنسبة إلى ناخبي الموارنة والدروز في القضاء.

في بيروت جاء الخلل في التمثيل الطائفي من طبيعة مختلفة. ففي حين أن الفارق العددي بين الناخبين المسيحيين والمسلمين ليس كبيراً (١٧٥٣٩٧ مقابل ١٥٨٤٥٧)، جعلت المقاطعة المسيحية

وغياب الزعامة المسيحية انتخاب نواب بيروت المسيحيين العشرة مرتبطاً بتأثير المقترعين المسلمين (النواب الأرمن الخمسة فازوا بالتزكية)[٣٣]. والواقع عينه ينطبق على نائب بيروت الدرزي الوحيد، وبدرجة أقلّ، كان نائبا بيروت الشيعيان معتمدين على المقترعين السنّة. وهذا مثل واضح على انتخاب ممثلي طوائف الأقلّية في دائرة ما من قبل ناخبي طوائف الأكثرية في الدائرة.

وسواء كانت الأسباب ديموغرافية متعلّقة بتقسيم الدوائر الانتخابية حسب قانون ١٩٩٢ أو سياسية ناتجة من التغيرات التي حصلت خلال سنوات الحرب (كغياب الزعامة القوية ومسألة التهجير)، فقد جاء الخلل التمثيلي في انتخابات ١٩٩٢ لمصلحة المسلمين. لقد كان الناخبون غير المسيحيين في وضع استطاعوا معه ممارسة تأثير حاسم في انتخاب ٢٦ نائباً مسيحياً (٩ بسبب الفارق الحاسم في عدد الناخبين في بعض الدوائر الانتخابية، ٧ بسبب التهجير، و١٠ بسبب المقاطعة وغياب القيادات المسيحية الفاعلة)، في حين كان تأثير الناخبين المسيحيين حاسماً بالنسبة إلى ثلاثة نواب مسلمين (وضع دائرة جبيل كان إستثنائياً في ١٩٩٢ بسبب المقاطعة المسيحية). وبذلك يكون الفارق الصافي ٢٤ نائباً مسيحياً في برلمان ١٩٩٢ فازوا بأصوات مقترعين من غير طوائفهم، أي ما يساوي نسبة ٣٥,٩٣ ٪ من عدد النواب المسيحيين في المجلس ونسبة ٩٦ و١٧ ٪ من المجموع العام.

الجدولان ٦ و٧ يظهران توزيع عدد النواب الذين يعتمدون على أصوات الناخبين من طوائفهم، وأولئك الذين يعتمدون على اصوات الناخبين من غير طوائفهم للفوز حسب قانوني ١٩٦٠ و١٩٩٢، وتحديداً في مجلسي ١٩٧٢ و١٩٩٢. فحسب قانون ١٩٩٢، تتمتع الطائفة الشيعيّة بأكبر عدد من التمثيل الفعلي، وتأتي بعدها الطائفة المارونية والسنّية، إنما بفارق كبير. أمّا الطوائف الأخرى، خصوصاً الروم الأرثوذكس، فتمثيلها ضئيل جداً، كما يتضح من الجدول رقم ٦.

جدول رقم ٦

الفائزون بأكثرية اصوات الناخبين من طائفة المرشح
وبأصوات الناخبين من طوائف اخرى حسب قانون ١٩٩٢

	الفائزون باصوات ناخبي طائفة النائب (١)	الفائزون بأصوات ناخبي طوائف اخرى (٢)	الفائزون باصوات ناخبي الطائفة (٣)	المقاعد	التمثيل الفعلي (٤)	الفارق
ماروني	١٤	٢٠	٢٦	٣٤	٤٠	+٦
روم ارثوذكس	-	١٤	-	١٤	-	-١٤
روم كاثوليك	٢	٦	-	٨	٢	-٦
ارمن ارثوذكس	-	٥	-	٥	-	-٥
ارمن كاثوليك	-	١	-	١	-	-١
انجيلي	-	١	-	١	-	-١
اقليات	-	١	-	١	-	-١
مجموع المسيحيين	١٦	٤٨	٢٦	٦٤	٤٢	-٢٢
سني	٢٠	٧	١٣	٢٧	٣٣	+٦
شيعي	١٥	١٢	٢٩	٢٧	٤٤	+١٧
درزي	٤	٤	٩	٨	١٣	-٢
علوي	-	٢	-	٢	-	-٢
مجموع المسلمين	٣٩	٢٥	٥١	٦٤	٩٠	+٢٦

(١) عدد الفائزين بأكثرية اصوات الناخبين من طائفة النائب.
(٢) عدد الفائزين بأصوات الناخبين من طوائف متعددة.
(٣) عدد الفائزين باصوات الناخبين من طائفة معينة.
(٤) التمثيل الفعلي هو مجموع عدد الفائزين بأكثرية اصوات طائفة النائب مضافاً الى عدد الفائزين بأصوات ناخبي الطائفة نفسها. مثلاً. بالنسبة الى الطائفة المارونية، يكون المجموع: ١٤+٢٦= ٤٠، اي ١٤ نائب ماروني ينتخبون بأصوات ناخبين من الطائفة المارونية، مضافاً الى هذا العدد ٢٦ نائباً يعتمدون على أصوات الناخبين من الطائفة المارونية للفوز في الانتخابات.

جدول رقم ٧

الفائزون بأكثرية اصوات الناخبين من طائفة المرشح
وبأصوات الناخبين من طوائف اخرى حسب قانون ١٩٦٠

	الفائزون باصوات ناخبي طائفة النائب (١)	الفائزون بأصوات ناخبي طوائف اخرى (٢)	الفائزون باصوات ناخبي الطائفة (٣)	المقاعد	التمثيل الفعلي (٤)	الفارق
ماروني	٢١	٩	٦	٣٠	٢٧	-٣
روم ارثوذكس	٢	٩	-	١١	٢	-٩
روم كاثوليك	١	٥	-	٦	١	-٥
ارمن ارثوذكس	-	٤	-	٤	-	-٤
ارمن كاثوليك	-	١	-	١	-	-١
انجيلي	-	١	-	١	-	-١
اقليات	-	١	-	١	-	-١
مجموع المسيحيين	٢٤	٣٠	٦	٥٤	٣٠	-٢٤
سني	١٤	٥	٥	١٩	١٩	-
شيعي	١٢	٨	٢	٢٠	١٤	-٦
درزي	٤	٢	٣	٦	٧	+١
مجموع المسلمين	٣٠	١٥	١٠	٤٥	٤٠	-٥

(١) (٢) (٣) (٤) انظر جدول رقم (٦)

لا بد من الإشارة هنا إلى أن عدم مقاطعة الانتخابات من قبل القيادات المسيحية الفاعلة، ما كان ليبدّل واقع الخلل البنيوي. السبب في ذلك، هو أن المقاطعة المسيحية كانت ذات تأثير في جبل لبنان، وعلى الأخصّ في الدوائر التي تضمّ أكثرية مسيحيّة (جبيل، كسروان، المتن الشمالي، بعبدا). أمّا في الدوائر المتبقية فإن المقاطعة، وإن تسبّبت في خفض نسبة الإقتراع، لم تؤثّر في النتائج، حيث أن الميزان الديموغرافي يميل بفارق كبير، كما في دوائر

الجنوب والبقاع الغربي وبعلبك – الهرمل. في بيروت، وربما في قضاء بعبدا، كان يمكن النتائج أن تأتي على غير ما جاءت عليه، لو أن المسيحيين، ناخبين وزعامات رئيسية، أقبلوا على الإشتراك في الانتخابات. اما دائرتا عاليه والشوف، فوضعهما خاص، نظراً إلى عدم إيجاد الحلول النهائية لإقفال ملف التهجير.

هناك احتمال آخر ربما كان من شأنه أن يغيّر النتائج الانتخابية في أكثر من دائرة مختلطة، ومن بينها ربما محافظتا الشمال وبيروت، وهو اشتراك العماد عون وتيّاره الشعبي الواسع في الانتخابات. لكن تلك المشاركة المفترضة لم تكن واردة على الاطلاق، لأسباب داخلية وخارجية بالغة التعقيد، ولا مجال هنا لتفصيلها.

توقيت الانتخابات: المسألة–اللغز

أكثر من أية مسألة انتخابية اخرى، جاوزت مسألة التوقيت كل أنواع الإختلاف لتتحوّل إلى نوع من اللغز. حتى أن فترة الإعداد للانتخابات لم تحفل بطرح البرامج السياسية لمرشّحين ومناقشتها، بل حفلت بالموضوع–الهاجس، الا وهو توقيت الانتخابات. مسألة التوقيت هذه لم ترفع حرارة الجدل السياسي فحسب، بل عمّقت الإنقسام الطائفي ايضاً. ذلك أن مسألة التوقيت يمكن فهمها من خلال فهم الأسباب الحقيقية التي كانت وراء إصرار بعض الجهات على إجراء الانتخابات في صيف ١٩٩٢، على رغم نداءات قيادات سياسية ودينية عدة، مطالبة بتأجيل موعدها.

تفاقمت المشكلة بعد رفض الحكومة إبداء أية مرونة في مسألة التوقيت، وذلك برفضها الموافقة حتى على ترتيب ينقذ ماء الوجه لبعض الجهات التي كانت مستعدة لإعادة النظر في موقفها والمشاركة في الانتخابات فيما لو أُجّل موعد إجرائها. هذا كان شأن حزب الكتائب وعدد من السياسيين المستقلين الذين كانوا في موقع المعارضة.

لقد طرحت عدّة عروض تقترح توقيتاً جديداً راوحت ما بين

الثلاثة أسابيع والستّة أشهر، وقد اقترح أحدها التأجيل لمدة اربع سنوات، أي إلى ما بعد ولاية الرئيس الهراوي. لكن كل هذه الطروحات رفضت، بما في ذلك اقتراحات «تحسين شروط» الانتخابات التي طرحت في اللحظة الاخيرة ونالت موافقة البطريرك صفير[٣٤]. ولم يقابل هذه الاقتراحات أي اقتراح بديل، علماً أن بعض أهل الحكم، وفي مقدّمهم الرئيسان الهراوي والحسيني، كانوا، حسب مصادر مقرّبة منهم، ميّالين إلى تأجيل الموعد، خصوصاً بعد اشتداد الأزمة، وعدم قدرة بعض القيادات والأحزاب المسيحية على المضي في الانتخابات والوقوف في وجه المعارضة المعبأة شعبياً وإعلامياً.

ما سرّ الاستعجال إذاً في إجراء الانتخابات النيابية في ٢٣ آب ١٩٩٢، خصوصاً أن الجهة التي يحقّ لها، رسمياً، أن تتّخذ قرار التوقيت، أي الحكومة اللبنانية، ليست في الحقيقة الجهة الوحيدة التي كانت تقرّر، كما كان يقول المعارضون، وكما أصبح يقول المؤيّدون للطائف والمعارضون لطريقة التنفيذ في ما بعد[٣٥]؟ وبعد اعتماد التعيين، بغية ملء الفراغ وتصحيح خلل التمثيل الطائفي في المجلس، وذلك قبل سنة فقط، ألم يكن باستطاعة الشعب والدولة بمؤسساتها المشلولة لأسباب لا علاقة لها بأمور التشريع، الانتظار مع المجلس القائم بضعة أشهر أخرى؟ وهل تتحسّن الممارسة الديمقراطية وتزول مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية، اذا أجريت الانتخابات في صيف ١٩٩٢، وليس في الشتاء أو الخريف مثلاً؟ وهل يعتبر المواطن اللبناني العادي انتخاب نواب جدد مسألة أوّلية وهو المحروم من الخدمات الأساسية التي يفترض أن توفّرها الدولة وغير القادر على تحمّل الاعباء الاقتصادية الناتجة من تراجع سعر صرف العملة الوطنية الذي بلغ حداً قياسياً في شهر آب ١٩٩٢[٣٦]؟

الواقع انه ما من سبب سياسي أو غير سياسي كان يحتّم إجراء الانتخابات في شهري آب وايلول ١٩٩٢، دون أي موعد آخر، قبل ذلك الموعد أو بعده. طبعاً، لم يجد أي من هذه الاسئلة جواباً واضحاً، لكن الآراء التي حاولت تفسير مسألة التوقيت قد تباينت.

البعض ربط توقيت الانتخابات بإعادة انتشار القوات السورية في البقاع، وكان مفترضاً أن تتمّ في ايلول ١٩٩٢، أي بعد سنتين من إقرار مجلس النواب وثيقة الوفاق الوطني. البعض الآخر ربط التوقيت ببروز ميزان قوى إقليمي جديد في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، وأيضاً بمحادثات السلام الجارية بين العرب وإسرائيل. ولم يعدم البعض، إلى السبب الثالث، أسباباً أخرى مرتبطة بنتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية.

لقد فشلت كل المحاولات الهادفة إلى تأجيل الانتخابات، بما في ذلك محاولة اللحظة الأخيرة، التي قام بها خمسة نواب موارنة غير حزبيين لتأجيل موعد الانتخابات ثلاثة اسابيع[٣٧]. محاولات التأجيل التي تمّ التداول بشأنها في دمشق، بين النواب الموارنة المستقلّين وقبلهم القيادة الكتائبية، والمسؤولين السوريين، وفي طليعتهم نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام ورئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي، لم تسفر عن أي نتيجة، أو حتى عن حلحلة موقتة بالنسبة إلى موضوع التوقيت[٣٨]. قرار دمشق كان حاسماً لا يقبل الأخذ والرد، حتى ولو جاء الطلب من أطراف مسيحيين غير معادين لدمشق، لا بل بعضهم مقرّب من القيادة السورية.

لكنْ، وبصرف النظر عن طبيعة الرابط بين توقيت الانتخابات والعوامل الإقليمية والدولية، فإن إجراء الانتخابات بالتوقيت المطروح تحوّل لاحقاً إلى مسألة مبدئية، بالنسبة إلى دمشق، بات من الصعب التراجع عنها، خصوصاً بعد اشتداد المعارضة برموزها المعادية لها، ونجاحها في تعبئة الرأي العام ضد إجراء الانتخابات. فمهما كانت حسابات دمشق الانتخابية في البداية، فقد تحوّلت في مرحلة لاحقة، ومع اقتراب موعد الانتخابات (وبعد بدايتها في الشمال والبقاع)، إلى مسألة ترتبط بموقع النفوذ السوري ودوره في لبنان.

وهناك طبعاً قراءة سورية للوضع اللبناني، إن بالنسبة إلى التطورات الإقليمية أو بالنسبة إلى سياسة الولايات المتحدة وموقفها

من الانتخابات النيابية، ساهمت في تدعيم الموقف السوري المتشدّد من مسألة التوقيت. من الواضح أن موقف واشنطن غير المعلن بالنسبة إلى إجراء الانتخابات كان مغايراً لموقف الإدارة الأميركية الرسمي المعارض لإجرائها في ظلّ غياب الشروط المطلوبة لضمان نجاحها، ومنها التوافق الوطني حول إجرائها. موقف واشنطن غير المؤيد لإجراء الانتخابات في التوقيت المطروح كان يقابله موقف غير معارض لاجرائها لا يخفى على متتبّعي مسار السياسة الأميركية تجاه لبنان في السنوات الأخيرة، خصوصاً في مرحلة ما بعد اتّفاق الطائف.

وأياً كانت التفسيرات، فالواضح أن قرار توقيت الانتخابات مصدره سياسة وأولويات خارجية أكثر منها داخلية. وما يؤكد ذلك، حقيقة أن لا رئيس المجلس النيابي ولا أكثرية النواب كانوا أصلاً متحمّسين أو موافقين على إجراء انتخابات متسرعة. ولِمَ الحماسة لانتخابات في الوقت الذي يستريحون فيه على مقاعدهم، بينما قد تضعهم المعركة الانتخابية أمام احتمال الخسارة، هذا بالإضافة إلى الضغوط التي قد يتعرّضون لها، والمفاجآت غير السارّة التي قد تطرأ يوم الإقتراع، فضلاً عن النفقات المالية التي ترافق كل عملية خلط أوراق في بلد مشرّع الأبواب كلبنان؟

القسم الثاني

العملية الانتخابية والمجلس النيابي الجديد

أجريت الانتخابات في غضون ثلاثة أسابيع متتالية، أيام الآحاد، وذلك ابتداءً من ٢٣ آب، في أجواء تشنّج سياسي كبير ووسط مقاطعة ودعوة الى الإضراب من الجهات المقاطعة. لكنّ عملية الانتخاب لم تُجْرَ في دائرة كسروان-الفتوح، حيث انكفأ المرشّحون في وجه الضغط الشعبي المناهض للانتخابات، فسحبوا ترشيحاتهم (أُلغي الانتخاب في تلك الدائرة ثم أُجري في الحادي عشر من تشرين

الاول). بالمقارنة مع انتخابات سابقة، خصوصاً انتخابات العقود الثلاثة الأولى بعد الإستقلال، فإن انتخابات ١٩٩٢، لم تشهد تدخّلاً حكومياً مباشراً بنسبة ما شهدته سابقاتها، لكنّها في المقابل، شهدت تدخّلاً نوعياً مختلفاً ذا تأثير كبير على النتائج، قبل يوم الانتخاب، من خلال تقسيم الدوائر الانتخابية وطريقة تركيب اللوائح.

كذلك، فإن انتخابات ١٩٩٢ قد شابها الكثير من المخالفات القانونية والنواقص في الإعداد، أهمّها الفوضى الإدارية الواسعة التي رافقت الإعداد للانتخابات وفي يوم الإقتراع، خصوصاً في الشمال والبقاع[٣٩]، فضلاً عن الوجود المسلّح العلني والفاعل لبعض الميليشيات، وتحديداً حزب الله و«حركة أمل» في البقاع والجنوب، والذي كان له أثر مباشر على الحملات الانتخابية قبل الانتخابات، وطبعاً على النتيجة يوم الإقتراع.

تجدر الإشارة هنا الى أن سجلّ الانتخابات النيابية في لبنان كان في سياق تحسّن متواصل. فالانتخاب الذي شهد أوسع عملية تزوير هو انتخاب ١٩٤٧، في عهد الرئيس بشارة الخوري[٤٠]. وعلى رغم تباين في الآراء حول نسبة المخالفات التي عرفتها العمليات الانتخابية في لبنان، فإن المراقبين يُجمعون على أنّ انتخابات ١٩٤٧، قد شهدت قمّة التزوير في التصويت والفرز، بينما شهدت انتخابات ١٩٧٢ أفضل مستوى نسبياً من النزاهة والإنتظام وعدم التدخّل الحكومي المباشر في عملية الإقتراع والفرز.

طبعاً يصعُب تقديم الدليل الحسّي على وقوع التجاوزات يوم الإقتراع، لكنّ الاشاعات وتناقض الروايات حول الحادثة الواحدة تكفي في بلد صغير كلبنان للتدليل على أن نسبةً معينةً من المخالفات والتزوير قد وقعت بالفعل. نشير هنا الى ان الفارق في الوقت الذي استغرقته عملية فرز الأصوات بين دائرة وأخرى لم يكن بلا مبرّر. ففي بعض الدوائر، أُعلنت النتائج في أقلّ من أربع وعشرين ساعة من انتهاء عملية التصويت، بينما استغرقت في دوائر أخرى مدة خمسة أو ستة ايام، وذلك وسط بلبلة من التوقّعات والإشاعات وتبادل الإتّهامات بين المرشّحين. وعلى هذا الصعيد كانت التساؤلات

والشكوك تطاول ما جرى في دوائر البقاع الثلاث، خصوصاً دائرة بعلبك-الهرمل، وفي محافظة الشمال، وبنسبة أقلّ في الجنوب وبيروت.

فمن المفارقات أن يصدر الإنتقاد الأشدّ عن رئيس المجلس النيابي نفسه الذي قدّم استقالته من رئاسة المجلس احتجاجاً على سير العملية الانتخابية في دائرة بعلبك-الهرمل[٤١]، متّهماً منافسيه من حزب الله بتزوير الانتخاب، بينما ردّ حزب الله وسواه من خصوم الحسيني، بأن مسألة التزوير قد وقعت بالفعل، لكنها كانت لمصلحة الحسيني وليس ضدّه. وبصرف النظر عن مضمون هذه الإتهامات وصحّتها ومصدرها، فإنّ الفترة الطويلة التي استغرقتها عملية فرز الأصوات حسب ما أعلنت وزارة الداخلية - في حين انتهى الفرز في محافظات أخرى وفي الدائرتين البقاعيتين الأخريين زحلة والبقاع الغربي، حيث كان التنافس شديداً - تفسح المَجال للتساؤل الجدّي حول كيفية تعامل الحكومة مع انتخابات بعلبك-الهرمل التي تربط المتنافسين الأساسيين فيها علاقةٌ وثيقة بدمشق.

وسواء كانت لدمشق اعتبارات غير معلنة في دائرة بعلبك-الهرمل، حسب بعض المراقبين، أم لم تكن، فإن العملية الانتخابية في تلك الدائرة لم تخلُ من تدخّل حكومي هدفه التأثير في النتائج. إستناداً الى تقرير رسمي عن عملية الفرز في الدائرة، حيث وصف تفصيلي للمخالفات التي وقعت يوم الإقتراع (من تكسير صناديق وسرقتها، واختفاء أو إخفاء لوائح الشطب، ومحاضر فرز غير موقّعة من المراقبين المعينين، الخ...) يبدو ثابتاً أن النتائج كانت عرضةً لعبث العابثين[٤٢].

ومن دون الدخول في تفاصيل هذه المسائل، يمكن القول ان الإنتصار الساحق الذي حقّقه حزب الله، عبر فوزه بثمانية مقاعد (أربعة منها لأعضائه من الشيعة، وأربعة لحلفائه، إثنان للسنّة وواحد للموارنة وواحد للكاثوليك)، جاء دليلاً واضحاً على نفوذ الحزب وقدراته التنظيمية العالية في المنطقة، وأن تلك النتيجة لم تفاجئ بعض المراقبين. كذلك الأمر، لم يكن مفاجئاً فوز الرئيس الحسيني

مع حليف شيعي آخر. لكنْ ما يمكن ان يكون مفاجئاً الى حد ما، لو استطاع المرشّحون الآخرون على لائحة الحسيني، أن يهزموا مرشّحي حزب الله الأساسيين المدعومين من غير طرف خارجي.

في الشمال أيضاً أثيرت بعض الشكوك حول بعض النتائج، خصوصاً في دائرتي قضاء طرابلس (الضنّية) وعكار. ولقد استقال بعض القضاة المسؤولين عن فرز النتائج. كذلك الأمر بالنسبة الى سير العملية الانتخابية في دائرة البقاع الغربي، حيث ترشّح وزير الداخلية سامي الخطيب، وفي دائرة زحلة، حيث سجّل مرشّحان شكوكاً واعتراضات على نتائج مقعدين كانا موضع تنافس شديد، هما مقعد الروم الأرثوذكس وأحد مقعدي الروم الكاثوليك. نتيجة أخرى أثارت التساؤل، هي نتيجة أحد المقاعد السنّية في بيروت، والذي فاز به رئيس الحكومة، آنذاك، رشيد الصلح، بهامش أصوات ضئيل، في حين هُزم أعضاء لائحته السنّة الآخرون أمام لائحة ترأسّها الرئيس الحص، وأمام مرشّحين منفردين من الحركات الإسلامية. وأخيراً في الشمال والجنوب، والى الإتهامات الصادرة عن لائحة الرئيس كامل الأسعد حول عملية تزوير واسعة استهدفت لائحته[٤٣]، تحدثت مصادر عن تضخيم مفتعل في النتائج بالنسبة الى بعض المرشّحين للرفع من شأن زعامتهم، علماً بأن فوزهم كان سهل المنال.

تركيب اللوائح الانتخابية: إختيار «الفائزين»

تفرّدت انتخابات ١٩٩٢ عن سابقاتها بناحية بأن الدولة لم تلجأ الى ممارسة الضغط المباشر على المرشّحين «المعارضين» في يوم الإقتراع، وهو ما شهدته انتخابات سابقة وان كانت انتخابات ١٩٧٢ قد شهدت فيها نسبة أقلّ. لكن الدولة لم تكن تحتاج الى تلك الممارسة. ذلك أنها أتمّت المطلوب حين أعدّت للانتخابات، ليس فقط من طريق تشكيل لوائح الموالين الذين تدعمهم الحكومة، بل أيضاً من طريق التدخّل في تشكيل اللوائح المنافسة، ولو ان المنافسة

في بعض الدوائر كانت شكلية.

يمكن رد هذا الأمر الى ثلاثة أسباب. أولّها، الطابع الإئتلافي وغير التنافسي لانتخابات ١٩٩٢، مقارنة بالانتخابات السابقة التي جمعت الزعماء النافذين في دوائر مختلفة، في لائحة واحدة. وهذا ما حصل في الشمال والجنوب حيث الدائرة الموسّعة، وما تعذّر حصوله في دوائر أخرى كدائرة بعلبك-الهرمل مثلاً. علماً بأن الخيار في الأساس، كان لجهة تشكيل لوائح إئتلافية، هذا في حال اتفق المتحالفون على حصص توزيع المقاعد.

والسبب الثاني، يتعلّق بتشكيل اللوائح المتنافسة في عدة دوائر انتخابية، الأمر الذي أبقى النتيجة دون تغيير بالنسبة الى الطرف الخارجي الأقوى. والواضح هنا أن أعضاء اللوائح المتنافسة اما كانوا مدعومين من دمشق، واما أنهم على علاقة جيدة معها لا تقلّ عن علاقتها بالذين تدعمهم. هكذا كان الوضع في معظم الدوائر الانتخابية التي شهدت تنافساً محدوداً، أو على الأقلّ بين بعض المرشحين.

اما السبب الثالث والأهمّ فيتعلّق بضغوط الدولة، أو بكلام آخر، التدخّلات الخارجية المباشرة في تشكيل اللوائح، وهو الأمر الذي قرّر الى حدٍّ بعيد النتائج سلفاً. ولولا هذا المسح الانتخابي المسبق لجاءت التحالفات والمنافسات مختلفة.

في الشمال، كان القطبان الانتخابيان الرئيس كرامي والوزير فرنجية. في ظروف أخرى لا يكون مستغرباً أن يتزعم كلٌّ من القطبين لائحة تنافس اللائحة الاخرى على المقاعد وعلى زعامة الشمال، لكن الذي جرى هذه المرة هو انهما شكّلا لائحةً واحدة. لم تحلْ هذه الوحدة السلبية دون خلافهما على مسائل محلية ومناطقية: من يترأس اللائحة، كيف ومَن يختار أعضاء فيها. وأخيراً، أين تُعلن اللائحة وتؤخذ الصورة التذكارية، في طرابلس أو في زغرتا؟ إستمرت هذه الخلافات حتى ما قبل يوم الإقتراع ببضعة ايام، وتسبّبت بيوم إضراب كامل في طرابلس دعماً لموقف كرامي المحتّج على «عدم ترك الحرية له في اختيار أعضاء اللائحة الانتخابية»[٤٤].

وعلى النحو ذاته، لم يكن سهلاً في ظروف طبيعية أن يجتمع على لائحة واحدة في دائرة الجنوب، ممثّلون لقوى سياسية اما انها غير قابلة للإنسجام كحزب الله والسيدة بهيّة الحريري، واما انها متناحرة، وتحول دون اتفاقها خصومات عميقة وقديمة كحزب الله وحركة أمل، وعائلتي عسيران والزين، فضلاً عن اشتداد النزاع بين الرئيس بري والوزير علي الخليل، خصوصاً قبل اسابيع قليلة من الانتخابات. ما من جهة كان بإمكانها جمع هذه التناقضات الانتخابية التي يستحيل جمعها الا من قبل دولة نافذة كسوريا.

وكذلك قالت مصادر قريبة من الرئيس الاسعد الذي تزعّم القائمة المنافسة لقائمة الرئيس برّي، ان الأسعد ما كان ليشارك في الانتخابات لولا تشجيع خارجي له. وقيل إنّ تركيبات مماثلة حصلت في بيروت، حيث بقي الرئيس الحص متردّداً في خوض المعركة حتى ما قبل الانتخاب ببضعة أيام. اما في الدوائر الانتخابية الأخرى، فلم تكن هناك حاجة للتدخّل، ذلك ان التنافس كان شبه معدوم، باستثناء ما واجهه المرشّحان السنّيان على لائحة جنبلاط من منافسة محدودة، وبالنسبة الى المقعد الشيعي في جبيل والمقعدين الشيعيين في بعبدا.

نسبة التنافس: الأدنى في تاريخ الانتخابات اللبنانية، وارتفاع عدد الفائزين بالتزكية

مظهرٌ آخر تفرّدت به انتخابات ١٩٩٢، وهو تسجيل عدد الفائزين اما بالتزكية أو من خلال مواجهتهم منافسة تكاد لا تذكر، رقماً قياسياً. تلك كانت الحال، خصوصاً بالنسبة الى عدد كبير من المرشّحين المسيحيين كما يظهر في الجداول ٨ و٩ و١٠. مجموع عدد الفائزين بالتزكية أو دون منافسة فعلية بين المرشّحين بلغ ٥٤ نائباً أي ما نسبته نحو ٤٢ في المئة من مجموع عدد النواب في البرلمان. اما النسبة المئوية من مجموع عدد نواب الطوائف المسيحية فهي نحو ٦٩ في المئة، يقابلها نحو ١٦ في المئة عند الطوائف الاسلامية. أما

نسبة المنافسة، حسب الدائرة الانتخابية والطائفة، فقد فرضتها تركيبات اللوائح الانتخابية. وقد شهدت المنافسة الأشدّ دوائر البقاع الثلاث، ثم الجنوب والشمال فبيروت.

جدول رقم ٨

عدد الفائزين بالتزكية او دون منافسة فعلية

حسب الدائرة الانتخابية والطائفة، ١٩٩٢

الدائرة	تزكية	منافسة صورية	المجموع
بيروت	٣ (ارمن ارثوذكس)، ١ (ارمن كاثوليك)	١ (انجيلي)	٥
الشوف	٣ (موارنة)، ٢ (دروز)، ١ (روم كاثوليك)	٢ (سنة)	٨
عاليه	–	٢ (دروز)، ٢ (موارنة)، ١ (روم ارثوذكس)	٥
بعبدا	٣ (موارنة)	١ (دروز)	٤
المتن	٤ (موارنة)، ٢(روم ارثوذكس)، ١ (روم كاثوليك)، ١ (ارمن ارثوذكس)	١ (دروز)	٨
كسروان–الفتوح	–	٤ (موارنة)	٤
جبيل	٢ (موارنة)	–	٢
الشمال	٤ (موارنة) ٢ (علويين)	٤ (موارنة)، ١ (روم ارثوذكس)	١١
الجنوب	–	٢ (موارنة)، ٢ (روم كاثوليك)، ١ (روم ارثوذكس)، ١ (دروز)	٦
زحله	–	١ (روم كاثوليك)	١
البقاع الغربي	–	–	
بعلبك–الهرمل	–	–	
المجموع	٢٩: ١٦(موارنة)، ٥(ارمن)، ٢(دروز)، ٢ (روم ارثوذكس)، ٢ (روم كاثوليك)، ٢ (علويين)	٢٥: ١٢ (موارنة)، ٤ (دروز)، ٣ (روم ارثوذكس)، ٣ (روم كاثوليك)، ٢(سنة)، ١(انجيلي)	٥٤

جدول رقم ٩
الفائزون بالتزكية أو دون منافسة فعلية
حسب الطائفة، ١٩٩٢ (العدد والنسبة المئوية)

	تزكية	منافسة صورية	المجموع
ماروني			
العدد	١٦	١٢	٢٨
النسبة %			٨٢,٣٥
روم ارثوذكس			
العدد	٢	٣	٥
النسبة %			٣٥,٧١
روم كاثوليك			
العدد	٢	٣	٥
النسبة %			٦٢,٥٠
ارمن (ارثوذكس وكاثوليك)			
العدد	٥	–	٥
النسبة %			٨٣,٣٣
انجيلي			
العدد	–	١	١
النسبة %			١٠٠
أقليات			
العدد	–	–	–
النسبة %			–
مجموع المسيحيين			
العدد	٢٥	١٩	٤٤
النسبة %			٦٨,٧٥
سني			
العدد	–	٢	٢
النسبة %			٧,٤٠
شيعي			
العدد	–	–	–
النسبة %			–
درزي			
العدد	٢	٤	٦
النسبة %			٧٥,٠
علوي			
العدد	٢	–	٢
النسبة %			١٠٠
مجموع المسلمين			
العدد	٤	٦	١٠
النسبة %			١٥,٦٢
المجموع العام			
العدد	٢٩	٢٥	٥٤
النسبة %			٤٢,١٨

جدول رقم ١٠
الفائزون بالتزكية أو دون منافسة فعلية عند المسيحيين والمسلمين،
١٩٩٢ (العدد والنسبة المئوية)

	المسيحيون	المسلمون
تزكية	٢٥	٤
منافسة صورية	١٩	٦
المجموع	٤٤	١٠
النسبة المئوية %	٦٨,٧٥	١٥,٦٢
النسبة المئوية من مجموع عدد النواب %	٣٤,٣٧	٧,٨١

يُضاف إلى ذلك، ان الحكومة شجّعت كثرة من المرشّحين الذين لا موقع سياسياً او شعبياً لهم، على ترشيح أنفسهم بهدف استدراج المزيد من الناخبين إلى التصويت، بحيث تظهر الانتخابات كأنها تشهد تنافساً وإقبالاً شديدين. هذا ما حصل، بصورة خاصة، في الانتخابات الفرعية في دائرة كسروان – الفتوح، التي انهمرت عليها الترشيحات في المرحلة الثانية، فبلغت أربعة وعشرين ترشيحاً في حين لم يزد عدد الجدّيين منهم على ستة مرشّحين فقط تنافسوا على خمسة مقاعد.

أما ما يتعلّق بنسبة التنافس بحسب نسبة عدد المرشّحين إلى عدد المقاعد فإنها ارتفعت من ٣,٣ في المئة عام ١٩٧٢ إلى ٤,٧٠ في المئة عام ١٩٩٢، كما يظهر الجدول رقم ١١. والزيادة ليس مردّها إلى ارتفاع نسبة التنافس، وانما إلى ارتفاع عدد المقاعد في مجلس ١٩٩٢، والى العدد الكبير من المقاعد الشاغرة في مجلس ١٩٧٢. وكما يبيّن الجدول رقم ١٢، فلقد سجّلت الطائفة الشيعية أعلى نسبة من المرشّحين، تلتها الطائفة السنّية فالدرزية. وسجّلت الطوائف المسيحية أقلّ نسبة. فكانت طائفة الروم الارثوذكس صاحبة اعلى نسبة بين المسيحيين، تليها الطائفة الإنجيلية، فالأقليات. اما الموارنة فقد سجّلوا أدنى نسبة من المرشّحين بين الطوائف المسيحية.

جدول رقم ١١

التنافس بين المرشحين حسب المحافظة (١٩٦٠-١٩٩٢)

(نسبة عدد المرشحين الى عدد المقاعد)

	١٩٦٠-١٩٧٢ عدد المقاعد	١٩٦٠ عدد المرشحين	نسبة % مرشحين/ مقاعد ١٩٦٠	١٩٦٤ عدد المرشحين	نسبة % مرشحين/ مقاعد ١٩٦٤
بيروت	١٦	٤٩	٣,٠	٣٩	٣,٤
جبل لبنان	٣٠	٨٧	٢,٩	٨٢	٢,٧
الشمال	٢٠	٣٤	١,٧	٥٨	٢,٩
الجنوب	١٨	٤١	٢,٣	٤٦	٢,٦
البقاع	١٥	٤٨	٣,٢	٥٣	٣,٥
المجموع	٩٩	٢٥٨	٢,٦	٢٧٨	٢,٨

جدول رقم ١١ (تابع)

التنافس بين المرشحين حسب المحافظة (١٩٦٠-١٩٩٢)

(نسبة عدد المرشحين الى عدد المقاعد)

	١٩٦٨ عدد المرشحين	نسبة % مرشحين/ مقاعد ١٩٦٨	١٩٧٢ عدد المرشحين	نسبة % مرشحين/ مقاعد ١٩٧٢	١٩٩٢ عدد المقاعد	١٩٩٢ عدد المرشحين	نسبة % مرشحين/ مقاعد ١٩٩٢
بيروت	٤٤	٢,٨	٤٤	٢,٨	١٩	٩٨	٥,١٥
جبل لبنان	٨٢	٢,٧	٨٦	٢,٩	٣٥	١١٥	٣,٢٨
الشمال	٥٧	٢,٨	٦٧	٣,٤	٢٨	١١٩	٤,٢٥
الجنوب	٥٤	٣,٠	٤٦	٢,٦	٢٣	١٣١	٥,٦٩
البقاع	٥٠	٣.٣	٨٠	٥,٣	٢٣	١٣٩	٦,٠٤
المجموع	٢٨٧	٢,٩	٣٢٣	٣.٣	١٢٨	٦٠٢	٤,٧٠

المراجع: ارقام سنوات ١٩٦٠-١٩٧٢ Baaklini (1976:143)، ارقام سنة ١٩٩٢ مصدرها وزارة الداخلية، مصلحة الشؤون السياسية والادارية.

ملاحظة: عدد كبير من المرشحين في جميع الدوائر الانتخابية أعلن انسحابه، الا ان معظم المنسحبين لم يسحبوا ترشيحاتهم رسمياً من وزارة الداخلية، لذا احتسبت الاسماء في مجموع عدد المرشحين.

جدول رقم ١٢

التنافس بين المرشحين حسب الطائفة، ١٩٩٢

(نسبة عدد المرشحين الى عدد المقاعد)

	عدد المقاعد	عدد المرشحين	النسبة %
شيعي	٢٧	٢١١	٧,٨١
سني	٢٧	١٨٥	٦,٨٥
درزي	٨	٣٩	٤,٨٧
علوي	٢	٤	٢,٠
مجموع المسلمين	**٦٤**	**٤٣٩**	**٦,٨٥**
ماروني	٣٤	١٠٢	٣,٠
روم ارثوذكس	١٤	٥٧	٤,٠٧
روم كاثوليك	٨	٢٤	٣,٠
ارمن ارثوذكس	٥	٧	١,٤
ارمن كاثوليك	١	١	١,٠
انجيلي	١	٤	٤,٠
أقليات	١	٥	٥,٠
مجموع المسيحيين	**٦٤**	**١٨٧**	**٢,٩٢**
المجموع العام	**١٢٨**	**٦٣٩**	**٤,٩٩**

المرجع: Lettre de Cassandre، آب وايلول ١٩٩٢. ارقام المرجع المذكور غير مطابقة تماماً لارقام وزارة الداخلية، فهي تزيدها بنسبة حوالي ٦%.

ملاحظة: انظر جدول رقم ١١.

نسبة الاقتراع: الادنى في تاريخ الانتخابات النيابية في لبنان

ولقد شهدت انتخابات ١٩٩٢ النيابية أدنى مستوى من الإقبال على التصويت منذ الاستقلال: ٣٤,٣٠٪ مقارنة بنسبة تأرجحت بين ٥٠ و٥٣ منذ عام ١٩٦٠(٤٥)، كما يبيّن الجدولان ١٣ و١٤.

جدول رقم ١٣

عدد المقترعين ونسبة المشاركة في الانتخابات حسب المحافظة

(١٩٦٠-١٩٩٢)

المحافظة	١٩٦٠ عدد المقترعين	١٩٦٤ عدد المقترعين	١٩٦٨ النسبة %	١٩٧٢ النسبة %	عدد الناخبين	١٩٩٢ عدد المقترعين	النسبة %
بيروت	٧١٤٣٦	٤٢٦٣٦	٤٢,٢٤	٣٥,٠٥	٣٤٤٣٥٢	٥٥٩١٣	١٦,٢٣
جبل لبنان	١٦٧١٠٧	١٧٨٢٦٦	٥٧,٥٨	٥٩,١٠	٦٣٥١٢٨	١٤١١٨١	٢٢.٢٢
الشمال	١١٠٠٩٣	١٦٨٠٧٣	٤٧,٧٦	٥٥,٣٠	٥٢٩٠٣٠	١٦٣١١٥	٣٠,٨٣
الجنوب	٩٩٥١٢	١١٦٤٣٥	٦١,١٣	٥٩,٨٥	٥٠٥٠٢٢	١٩٢٣٠٢	٣٨,٠٧
البقاع	٧٣٧١٦	٨٩٧٧٥	٥٥,٢٩	٥٥,٣٠	٣٦٩٨١٣	١٧٠٧٨٠	٤٦,١٨
المجموع	٥٢١٨٦٤	٥٩٥١٨٦	٥٢,٨	٥٢,٩٢	٢٣٨٣٣٤٥	٧٢٣٢٩١	٣٠,٣٤
النسبة	٥٠	٥٣,٣					

المراجع: ارقام سنة ١٩٧٢ Harik (1972:80)، ارقام سنة ١٩٦٨ Baaklini (1976:195-6)، ارقام ١٩٦٠-١٩٦٤ Hudson (1966:175)

ارقام عدد المقترعين لسنة ١٩٩٢ مصدرها وزارة الداخلية اللبنانية، مصلحة الشؤون الادارية والسياسية، وارقام عدد الناخبين في الدوائر الانتخابية مصدرها "السفير" ١٩ حزيران ١٩٩٢.

جدول رقم ١٤

عدد المقترعين ونسبة المشاركة حسب الدائرة الانتخابية ١٩٩٢

الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين	عدد المقترعين	النسبة %
بيروت	٣٤٤٣٥٢	٥٥٩١٣	١٦,٢٣
الشمال	٥٢٩٠٣٠	١٦٣١١٥	٣٠,٨٣
الجنوب	٥٠٥٠٢٠	١٩٢٣٠٢	٣٨,٧
جبل لبنان	٦٣٥١٢٨	١٤١١٨١	٢٢.٢٢
عاليه	١٠٠٢٦٢	٢٤١٤٣	٢٤,٠٧
بعبدا	١١٩١٠٥	٢٥٨١٩	٢١,٦٧
الشوف	١٤٦١٣٠	٥١٤٥٧	٣٥,٢١
جبيل	٦٣٨٧٨	٤١٦٧	٦,٥٢
كسروان–الفتوح	٧٩٩٩٢	١٦٦٦٨	٢٠,٨٣
المتن	١٢٧٠٣٥	١٨٩٢٧	١٤,٨٩
البقاع	٣٦٩٨١٣	١٧٠٧٨٠	٤٦,١٨
بعلبك–الهرمل	١٦٢٤٦٩	٨٤١٢٤	٥١,٧٧
البقاع الغربي وراشيا	٩٣٣٥٨	٤٤٧٧٠	٤٧,٩٥
زحله	١١٨٩٨٦	٤١٨٨٦	٣٥,٢٠
المجموع	٢٣٨٣٣٤٥	٧٢٣٢٩١	٣٠,٣٤

المراجع: ارقام وزارة الداخلية، مصلحة الشؤون السياسية والادارية، و"السفير"، ١٩ حزيران ١٩٩٢.

لقد كان التفاوت واسعاً بين دائرة وأخرى، وبين طائفة وأخرى. فشهد البقاع أعلى نسبة، في حين شهدت بيروت أدناها. وقد سجّلت هذه المستويات أيضاً في انتخابات سابقة، ادنى نسبة اقتراع سجّلت في جبيل، حيث بلغت ٥٢, ٦٪، اكثريتهم الساحقة من المسلمين، أي ما نسبته حوالى ٣٥٪ من الناخبين المسلمين في الدائرة. اما المرشّحان المارونيان الوحيدان في الدائرة فنالا ١٣٠ صوتاً و٤١ صوتاً، اي ١٧١ صوتاً من مجموع الأصوات البالغ ٦٣٨٧٨ في الدائرة. اما النسبة الأعلى فقد سجّلت في بعلبك - الهرمل، حيث بلغت ٧٧, ٥١٪[٤٦].

ان الإقبال المتدني والفروقات الواسعة بين الدوائر والطوائف، لم يكونا فقط نتيجة المقاطعة التي مورست في المناطق المسيحية، بل أيضاً نتيجة الشعور العام لدى الناخبين، مسلمين ومسيحيين، باللامبالاة وعدم الاكتراث حيال الانتخابات. هذا ما بدا واضحاً في نسبة المشاركة المتدنية بشكل عام، حتى بالمقارنة مع المناطق التي تشتد فيها المنافسة عادة، كالبقاع والجنوب. تقول بعض المصادر ان

تضخيماً مفتعلاً للنتائج حصل في بعض الدوائر، وكان الهدف منه رفع عدد المقترعين في محاولة لتنفيس مفعول المقاطعة، وخصوصا في المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات ولاسيما في الشمال وجبل لبنان والجنوب.

لا بد هنا من تسجيل ملاحظة حول العلاقة بين نسبة المشاركة العددية والمضمون السياسي لهذه المشاركة. والسؤال هو ما سبب ارتفاع نسبة المشاركة في دوائر حيث لا وجود للوائح انتخابية متنافسة، لا بل لا وجود لأي تنافس حقيقي قد يحول دون انتخاب المرشّحين البارزين، كما كانت الحال مثلاً في دائرتي الشوف وعاليه؟ الجواب يكمن في اتباع سياسة حث الناخبين الموجودين في المنطقة ومعظمهم من الدروز على الإقتراع لا لسبب حدّة التنافس بين المرشّحين بل للتدليل على التأييد الشعبي للمرشّحين البارزين وللتقليل من تأثير المقاطعة ومن تأثير غياب الناخبين المسيحيين بسبب التهجير. وهكذا بلغت نسبة المشاركة حوالى ٣٥ في المئة في الشوف (حيث كان هناك تنافس محدود على المقعدين السنّيين) وحوالى ٢٤ في المئة في عاليه.

مثل آخر حصل في دائرة كسروان - الفتوح حيث بلغت نسبة المشاركة حوالى ٢٠ في المئة لأسباب لا تعكس الموقف السياسي الحقيقي من مسألة المقاطعة. فلقد عبّر الناس عن رفضهم الانتخابات في المرحلة الأولى، ما أدى إلى انسحاب المرشّحين الأساسيين وتأجيل الانتخابات إلى موعد لاحق. الا انهم عادوا وترشّحوا بعد تعيين موعد جديد للانتخابات. وهذا ما حمل الناخبين بدورهم على الإقتراع لا لأنهم بدّلوا مواقفهم فجأة من العملية الانتخابية ومن مسألة المقاطعة، بل بسبب اعتبارات سياسية محلية وعائلية، وخصوصا أن المرشّحين الأساسيين يتمتعون بقواعد شعبية ثابتة تتأثر بأولويات مناطقية غير مرتبطة بمسألة المقاطعة ذات البعد السياسي الاوسع. فالمقترع، كما المرشّح، شارك في الانتخابات لقطع الطريق على ما سُمّي «المتسلّلين». من هنا فإن المعيار السياسي الصحيح للتدليل على حجم المشاركة أو التنافس بين المرشّحين في

بعض الدوائر الانتخابية، وخصوصاً في جبل لبنان، ليس المعيار العددي، ذلك أنه لا يعكس بالضرورة الموقف السياسي المبدئي المقاطع أو غير المؤيّد أساساً لإجراء الانتخابات في الأجواء التي شهدتها البلاد في صيف ١٩٩٢.

تجدر الإشارة إلى أن الأخطاء في قوائم الشطب (معدل ٣ إلى ٥٪ من الأموات، وورود أسماء النساء مرتين، عازبات ومتزوجات، الخ...) بالإضافة إلى الناخبين الغائبين خارج البلاد والمغيّبين بسبب التهجير، قد ساهمت هي أيضاً في خفض نسبة المشاركة. واذا صحّ أنّ الأخطاء في قوائم الشطب كانت ترافق كل انتخابات سابقة بنسب أو بأخرى، يبقى أن عدد الناخبين الغائبين، إن بسبب التهجير أو لأنهم خارج البلاد في انتخابات ١٩٩٢، كان أعلى منه في أية انتخابات سابقة.

النخبة البرلمانية

إن نماذج التغيُّر التي رافقت تكوّن النخبة البرلمانية منذ عام ١٩٤٣، بقيت سائدة الى حدّ بعيد في انتخابات ١٩٩٢ [(٤٧)] التي لم يسجّل فيها اختلافٌ أساسيّ على هذا المستوى. وفي نظرة شمولية إلى الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس ١٩٩٢، نرى هذا النمط منطبقاً على نسبة النوّاب الجدد، مستوى أعمار الأعضاء، المهن التي يزاولونها، مستوى التعليم والانتماءات الحزبية. وتجدر الإشارة هنا إلى ان طبيعة الخلافات والظروف غير العادية التي رافقت الانتخابات، من مقاطعة ومعارضة وتشكيك، تجعل من نتائج انتخابات ١٩٩٢ مؤشراً ناقصاً لتحليل المتغيّرات السياسية والاجتماعية التي طرأت خلال سنوات الحرب، والتي كان يمكن الانتخابات أن تبرزها، وخصوصاً عند جيل الشباب ضمن كل الطوائف وخصوصاً داخل الطوائف المسيحية.

تبدّل النخبة البرلمانية وتجددها

لقد سجّلت نسبة النواب الجدد في مجلس ١٩٩٢ رقماً قياسياً، بحيث تضاعفت عما كانت عليه عام ١٩٧٢. وكما يتّضح من الجدول رقم ١٥، ان عدد النواب الذين يدخلون الندوة النيابية للمرة الأولى قد ارتفع من حوالى ٤٠٪ في العام ١٩٧٢، إلى حوالى ٨٠٪ في العام ١٩٩٢. هذا الرقم هو استمرارٌ في خط الارتفاع المطّرد منذ ١٩٤٣، خصوصاً بعد إقرار قوانين انتخاب جديدة تنصّ على زيادة عدد المقاعد (١٩٥٠ و١٩٦٠).

جدول رقم ١٥

النواب الجدد (*) في المجلس النيابي (١٩٤٣-١٩٩٢) (العدد والنسبة المئوية)

	١٩٤٣	١٩٤٧	١٩٥١	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٩٢
النواب	٣١	٢٢	٤٥	١٢	٢٦	٥٢	٢٩	٣٢	٣٩	١٠٦
المقاعد	٥٥	٥٥	٧٧	٤٤	٦٦	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	١٢٨
النسبة %	٥٦,٣٦	٤٠,٠	٥٨,٤٤	٢٧.٢٧	٣٩.٣٩	٥٢.٥٢	٢٩.٢٩	٣٢.٣٢	٣٩.٣٩	٨٢,٨١

(*) النواب الجدد هم الذين دخلوا المجلس النيابي للمرة الاولى.
النواب المعينون سنة ١٩٩١ والذين انتخبوا سنة ١٩٩٢ بحسب دخولهم الى المجلس بالانتخاب وليس بالتعيين.

المراجع: ارقام سنوات ١٩٤٣-١٩٧٢ Hudson (1966:176)، Baaklini (1976:173)، النسبة المئوية لسنوات ١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٥١ أعيد تصحيحها من المصدر.

أما أسباب الإرتفاع في نسبة المداورة (Elite Circulation) في برلمان ١٩٩٢ (أي نواب انتخبوا للمرة الأولى، أو أنهم دخلوا المجلس في دورات سابقة انما ليس في عام ١٩٧٢) فأهمها:

أولاً، من بين العدد الكبير من الأعضاء الجدد في البرلمان، شخصيات سياسية نشطت على المسرح السياسي منذ سنوات عدة، وقد مارست نفوذاً سياسياً فاق نفوذ النواب، على رغم انها لم تكن في المجلس النيابي. زعماء من ذوي المواقع الثابتة، أمثال وليد جنبلاط ونبيه بري وسليمان فرنجيه وعمر كرامي وسليم الحص، كانوا في الواقع الممثّلين الفعليين لطوائفهم قبل انتخابات ١٩٩٢، اكثر من العديدين ممن كانوا في المجلس النيابي السابق. هذه المقولة

إياها تنطبق على سياسيين آخرين استمدوا نفوذهم من كونهم يمثلون خط السياسة السائدة، أكثر من كونهم ممثلين لطوائفهم أو لقاعدة شعبية خاصة بهم. من هؤلاء، مثالاً لا حصراً، سياسيون بارزون مثل محسن دلول وسامي الخطيب وميشال المر وجان عبيد، وسواهم ممن كانوا ناشطين سياسياً، ويتمتعون بنفوذ يفوق نفوذ النائب العادي في مجلس ١٩٧٢.

بهذا نصل إلى الإستنتاج بأن زعماء المواقع الثابتة ذوي القاعدة الشعبية، شأنهم شأن السياسيين النافذين، لم يطلّوا على المسرح السياسي وجوهاً جديدة. ذلك أنهم دخلوا الندوة النيابية وهم يتمتعون بالكثير من النفوذ، ومن سلطة كانوا يمارسونها عملياً، وفي جزء منها على المجلس النيابي بالذات، قبل أن يدخلوه أعضاء بالانتخاب للمرة الأولى عام ١٩٩٢. ليس من قبيل المصادفة طبعاً أن يكون هؤلاء السياسيون قد عُيّنوا نواباً عام ١٩٩١، ثم انتخب معظمهم في معارك لم تشهد منافسة شديدة. إن هؤلاء السياسيين لم «يتأخروا» في الوصول الى الندوة النيابية الا لأن العملية الانتخابية نفسها قد «تأخّرت» عليهم بفعل سنوات الحرب.

السبب الثاني لارتفاع نسبة الأعضاء الجدد يعود إلى زيادة عدد المقاعد في المجلس النيابي، على المستويين النسبي والمطلق. فبالاضافة إلى المقاعد التسعة التي أضيفت بغية المساواة بين المسلمين والمسيحيين، ما جعل المجموع ١٠٨ مقاعد، فقد أضيف، في مجلس الـ ١٢٨ مقعداً، عشرون مقعداً جديداً قسّمت مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. هذه الزيادة، مضافاً اليها ٣١ مقعداً شغرت بوفاة نوّاب من المجلس السابق، قد افسحت في المجال أمام الوجوه الجديدة لملء هذه المقاعد التي بلغ مجموعها، بين الاضافات الجديدة والمراكز الشاغرة بالوفاة، ٦٠ مقعداً، أي ما نسبته ٤٦,٨٧٪ من مجموع أعضاء المجلس الحالي.

السبب الثالث، هو الأثر الذي تركه غياب الانتخابات مدة عقدين من الزمن. فكما في مجلس ١٩٦٠، يوم زيد عدد المقاعد بنسبة ثلاثين في المئة تقريباً (من ٦٦ إلى ٩٩)، وهبطت نسبة الوراثة

السياسية في المجلس من ٥٠٪ إلى ٣٥,٣٪، كذلك فإنّ زيادة عدد المقاعد في العام ١٩٩٢، بنسبة ٢٢,٢٪ (من ٩٩ إلى ١٢٨)، يقابله هبوط في نسبة العائلات النيابية من ٤٤,٤٪ إلى ٣٨,٢٨٪. بينما كان التغيّر في ١٩٦٨ و١٩٧٢، ٤٪ تقريباً كما يظهر في الجدول رقم ١٦.

عامل الوراثة السياسية بين أعضاء برلمان ١٩٩٢ لا يزال قائماً كما يظهر في الجدولين ١٧ و١٨.

فباستثناء بعض العائلات السياسية المسيحية التي قاطع مرشّحوها الانتخابات (إده، الجميّل، شمعون)، أدخلت معظم العائلات السياسية نوّاباً إلى المجلس الجديد. وكان التنافس، في بعض الأحيان، يحتدم بين سياسييّ العائلة الواحدة. وإن لم يبرز في انتخابات ١٩٩٢ عائلات سياسية جديدة، فإن هذا الأمر قد يبرز في المستقبل، خصوصاً داخل الطوائف الاسلامية. هذا إذا ما حافظت

جدول رقم ١٦

الروابط العائلية لاعضاء المجالس النيابية، ١٩٤٣-١٩٩٢

	١٩٤٣	١٩٤٧	١٩٥١	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٩٢
نواب من عائلات سياسية	٢٣	٢٧	٤٠	٢٦	٣٣	٣٥	٥٠	٤٨	٤٤	٤٩
المقاعد	٥٥	٥٥	٧٧	٤٤	٦٦	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	١٢٨
النسبة %	٤١,٨	٤٩,١	٥١,٩	٥٩,١	٥٠,٠	٣٥,٣	٥٠,٥	٤٨,٥	٤٤,٤	٣٨,٢٨

المرجع: ارقام سنوات ١٩٤٣-١٩٧٢ Khalaf (1980:258).

جدول رقم ١٧

الروابط العائلية للنواب الجدد في مجلس ١٩٩٢
والنواب الذين دخلوا المجلس في دورات سابقة (قبل مجلس ١٩٧٢)

صلة القربى	العدد	النسبة %
الاب	٢٢	١٧,١٨
العائلة	٢٢	١٧,١٨
الاخ	٤	٣,١٢
الزوج	١	٠,٨
المجموع	٤٩	٣٨,٢٨
صلة القربى بالنسبة الى النواب الجدد (*)	٣٥	٢٧,٣٤

* النواب الذين لم يدخلوا المجلس في دورات انتخابية سابقة.

جدول رقم ١٨

الروابط العائلية لاعضاء المجالس النيابية (١٩٢٠-١٩٧٢)

صلة القربى	العدد	النسبة %
الاب	٣٦	٩
الابن	٤١	١٠
الاخ	٣٣	٧
ابن العم	٣٧	٨
ابن الاخ	١٢	٣
العم/الخال	١٩	٤
الصهر	١٦	٤
العائلة	٧٦	١٧
لا صلة عائلية	١٢٩	٣٠
غير معروف	٤٤	١١
المجموع	٤٤٣	١٠٠
مجموع عدد النواب	٤٢٥	

المرجع: Messarra (1977:185)

بعض القيادات النافذة على وجود سياسي قوي، وعرفت كيف تضمن الإستمرارية لزعامتها بنقلها إلى الأبناء ومن ثم إلى الأحفاد.

النسبة الأعلى في تبدّل النخبة السياسية كانت داخل الطائفة الشيعية وعلى الأخصّ في دائرة بعلبك-الهرمل، حيث الانتخابات هناك تشهد، تقليدياً، تنافساً حاداً بين القوى السياسية المحلية. أما في الجنوب، فإن زيادة عدد المقاعد قد أفسحت في المجال التنافسي أمام العائلات السياسية الشيعية والوجوه الجديدة على حد سواء.

الواقع العددي بالنسبة إلى تبدّل النخبة يشير إلى أن إثني عشر نائباً فقط ممن انتخبوا في العام ١٩٧٢ وترشّحوا في ١٩٩٢، قد فقدوا مقاعدهم في الانتخابات الأخيرة، في حين أن الذين أعيد انتخابهم في هذه الانتخابات بلغ تسعة عشر نائباً. أما بالنسبة الى ورثة النوّاب السابقين أو المتوفّين من مجلس ١٩٧٢ والذين بلغ عددهم اثني عشر نائباً، فلم يخفق منهم سوى مرشّحين اثنين في الجنوب[٤٨]. تجدر الإشارة هنا إلى أن العائلة السياسية الوحيدة التي استطاعت إيصال اثنين من اعضائها في الدائرة الانتخابية الواحدة، هي عائلة الخازن في كسروان، وقد خاض مرشّحاها المعركة على لائحتين متنافستين وفي أجواء تنافسية حادّة.

السبب الرابع لارتفاع نسبة الوجوه الجديدة في مجلس ١٩٩٢ هو

المقاطعة المسيحية، خصوصاً في جبل لبنان وبيروت، حيث تمّ انتخاب أشخاص لا قاعدة شعبية لهم لملء الفراغ الواقع قسراً. والطريف ان بعض هؤلاء لم تكن تربطهم بالدوائر التي ترشّحوا لتمثيلها أية روابط سياسية أو عائلية، والبعض منهم لم يكونوا معروفين لدى جمهور الناخبين في تلك الدوائر[٤٩].

بعد استثناء ٤٩ نائباً ينتمون إلى عائلات سياسية، و٢٩ مقعداً جديداً أضيفت إلى برلمان الـ ٩٩، يصبح عدد النوّاب «الجدد» خمسين نائباً (أي ١٢٨ يطرح منها ٧٨)، وهي نسبة ٣٩,٠٦٪ من مجموع عدد المقاعد.

تبقى الإشارة هنا إلى دخول المجلس النيابي ثلاث سيدات هن:

جدول رقم ١٩

المرشحات الناجحات والراسبات في المجالس النيابية، ١٩٥٣-١٩٩٢

السنة	الدائرة	المرشحات	عدد الاصوات/انسحاب من الانتخابات	عدد الناخبين	النسبة %	النتيجة
١٩٥٣	زحله	اميلى فارس	انسحبت	–	–	رسبت
١٩٥٧	بيروت الاولى	لور تابت	انسحبت	–	–	رسبت
١٩٦٠	بيروت الثالثة	منيرة الصلح	٢١٦٥	٥٣١٠٠	٤,٠٧	رسبت
	جزين	رينيه الحاج	٦٠١	٢٣,٢٤	٢,٦	رسبت
١٩٦٣ (فرعية)	الشوف	ميرنا البستاني	بعد وفاة اميل البستاني	–	–	نجحت
١٩٦٤	بيروت الثالثة	منيرة الصلح	٩٩٩	٥٨٦٢٠	١,٧	رسبت
	الشوف	ابريزا معوشي	انسحبت	–	–	–
١٩٦٥ (فرعية)	جبيل	نهاد سعيد	٩٥٤٤	٣٤٠٠٠	٢٨,٠	رسبت
١٩٦٨	بيروت الثالثة	منيرة الصلح	انسحبت	–	–	–
	جبيل	نهاد سعيد	١٠٩١٧	٣٦٣١٤	٣٠,٠	رسبت
١٩٧٢	بعبدا	اميلي ابراهيم	٨٥٠	٧١٦٨٥	١,١٢	رسبت
	جبيل	نهاد سعيد	٩٨٦٣	٣٧٢١٠	٢٦,٥	رسبت
	جبيل	زكية سلمان	انسحبت	–	–	–
	جبيل	نظيرة طربيه	انسحبت	–	–	–
١٩٩١	زغرتا	نائلة معوض	–	–	–	عينت
١٩٩٢	الشمال	نائلة معوض	٩٠٥٩٩	٥٢٩٠٣٠	١٧,١١	نجحت
	الجنوب	بهية الحريري	١١٧٧٦١	٥٠٥٠٢٢	٢٣,٣	نجحت
	الجنوب	بشرى الخليل	١٤٦٧٧	٥٠٥٠٢٢	٢,٩	رسبت
	جبيل	مهى خوري سعد	٤١	٦٣٨٧٨	٠,٠٦	نجحت
	كسروان	منى حبيش	١٥٦	٧٩٩٩٢	٠,٠١٣	رسبت
	كسروان	احكام زغيب	١٠٨	٧٩٩٩٢	٠,٠١٩	رسبت

المرجع: سنوات ١٩٥٣-١٩٧٢ Abi Tayeh (1982:301)

نائلة معوض، أرملة الرئيس الراحل رينه معوض عن دائرة زغرتا، وبهية الحريري، شقيقة الرئيس رفيق الحريري عن دائرة صيدا، وقد فازتا بعدد أصوات مرتفع. فالسيدة معوض تصدّرت اللائحة بفارق نحو ١٥ ألف صوت، بينها وبين سليمان فرنجيه الذي حلّ ثانياً. وكذلك الأمر بالنسبة الى السيدة الحريري التي حلّت ثانية، وبفارق نحو ألف صوت، بينها وبين الرئيس بري الذي حلّ أولاً. أما المرشّحة الثالثة التي دخلت المجلس «تسلّلاً»، فهي مهى خوري أسعد عن دائرة جبيل، حيث نالت ٤١ صوتاً. وكانت ثلاث سيدات قد تقدّمن بترشيحهنّ ولم يحالفهن الحظّ (انظر الجدول رقم ١٩).

مستوى أعمار نوّاب برلمان ١٩٩٢

لقد واصل معدّل عمر النائب اللبناني ارتفاعه تدريجياً منذ عام ١٩٤٣[٥٠]، كما يبيّن الجدول رقم ٢٠. غير أن هذا المعدّل، وهو تقريباً أكثر من خمسين سنةً بقليل، قد بقي سنة ١٩٩٢ على ما كان عليه من قبل.

جدول رقم ٢٠

شرائح الاعمار ونسبتها المئوية في المجالس النيابية (١٩٤٣-١٩٩٢)

	بين ٢٥-٤٠	بين ٤١-٥٠	فوق ٥٠	المجموع
١٩٤٣ %	٣١	٣١	٣٨	١٠٠
١٩٤٧ %	٢٩	٣٨	٣٣	١٠٠
١٩٥١ %	٢٨	٤٨	٢٤	١٠٠
١٩٥٣ %	٢٩	٤٣	٢٨	١٠٠
١٩٥٧ %	٢١	٥٢	٢٧	١٠٠
١٩٦٠ %	٢١	٤٩	٣٠	١٠٠
١٩٦٤ %	٢٠	٣٠	٥٠	١٠٠
١٩٦٨ %	١٨	٣٠	٥٢	١٠٠
١٩٧٢ %	١٧	٣٢	٥١	١٠٠
١٩٩٢ %	١١,٧١	٣٥,١٥	٥٣,١٢	١٠٠

المرجع: ارقام سنوات ١٩٤٣-١٩٧٢ Khalaf (1980:248)

جدول رقم ٢١

شرائح الاعمار حسب المحافظة، ١٩٩٢

	بيروت	جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	المجموع
بين ٢٥-٤٠	٢	٦	٣	٣	٢	١٦
بين ٤١-٥٠	٤	١٢	٩	١٠	١٠	٤٥
فوق الـ ٥٠	١٣	١٧	١٦	١٠	١١	٦٧
المجموع	١٩	٣٥	٢٨	٢٣	٢٣	١٢٨

جدول رقم ٢٢

توزيع الاعمار حسب الطائفة، ١٩٩٢

	٢٥-٤٠	٤١-٥٠	فوق الـ ٥٠	المجموع
ماروني	٤	٧	٢٣	٣٤
ارثوذكس	٢	٧	٥	١٤
كاثوليك	٢	٤	٢	٨
ارمن ارثوذكس	١	١	٣	٥
ارمن كاثوليك	–	–	١	١
انجيلي	–	١	–	١
اقليات	–	–	١	١
سني	٢	٩	١٦	٢٧
شيعي	٤	١٠	١٣	٢٧
درزي	١	٤	٣	٨
علوي	–	٢	–	٢

شرائح الأعمار حسب المحافظة والطائفة تظهر في الجدولين ٢١ و٢٢. النسبة العليا والدنيا سجّلت في محافظة جبل لبنان كما سجّلت نسبة مرتفعة في شريحة ما فوق الـ ٥٠ في محافظة الشمال. أما شرائح الأعمار حسب الطائفة، فالطائفة المارونية سجّلت نسبة مرتفعة ممن هم فوق الـ ٥٠، تليها الطائفة السنّية والطائفة الشيعية على التوالي.

وفي حين يتوقّع المرء أن ينتج من سنوات الحرب مجلس أكثر «شباباً»، فإن غياب العملية الانتخابية مدة عشرين سنةً، كان كافياً

لجعل «نخب الحرب» السياسية تتقدّم في السنّ، بحيث نرى أعضاء المجلس النيابي الجدد في عمر يراوح بين أواخر الثلاثينات وأواخر الاربعينات، باستثناء سياسيين اثنين هما طلال ارسلان وسليمان فرنجيه اللذان هما في أواخر العشرينات من عمرهما. تجدر الإشارة هنا إلى أنه لو أجريت الانتخابات قبل موعدها المقرّر ببضع سنوات مثلاً، لكان سليمان فرنجيه (الحفيد) وطلال ارسلان قد واجها منافسة عائلية حادة، وربما كان اختيار العائلة وقع على سواهما ممن هم أكبر سناً لتزعّم العائلة. واللافت أيضاً، ان معدّل عمر نوّاب الحركات الإسلامية أقلّ من المعدّل العام لعمر النوّاب في مجلس ١٩٩٢.

أما الملاحظة الأخرى، فهي أنّ المجلس الجديد هو أول مجلس يخلو من نوّاب ينتمون إلى جيل فترة الإنتداب والإستقلال في الثلاثينات والأربعينات. ذلك أن هذا المجلس يضمّ نائبين فقط دخلا المجلس في الخمسينات، بينما شهد مجلس ١٩٧٢ انتخاب عشرة نوّاب من فترة الأربعينات، وسبعة عشر نائباً من فترة الخمسينات كما يتبيّن من الجدول رقم ٢٣.

جدول رقم ٢٣

تاريخ دخول النواب الى المجلس (١٩٦٨–١٩٩٢)

	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٩٢
قبل ١٩٤٣	٥	٤	–
اربعينات	٧	٦	–
خمسينات	٢٤	١٧	٢
١٩٦٠–١٩٦٨	٦٣	٣٣	٨
١٩٧٢	–	٣٩	١٢
١٩٩١ *	–	–	٢٧
١٩٩٢	–	–	٧٩
المجموع	٩٩	٩٩	١٢٨

* النواب المعيّنون سنة ١٩٩١

المرجع: ارقام سنوات ١٩٦٨–١٩٧٢ Harik (1975:210)

الخلفية المهنية للنوّاب

التغيّر الأبرز، بالنسبة الى خلفية النوّاب المهنية، يكمن في ارتفاع قليل في عدد رجال الأعمال وأصحاب المهن المتخصّصة في المجلس الجديد، مقابل انخفاض عدد المحامين بنسبة حوالى عشرين في المئة، كما يظهر في الجدول ٢٤. أما الجدول ٢٥ فيظهر التوزيع المهني لأعضاء مجلس ١٩٧٢ حسب الطائفة. صحيح أن عدد القانونيين من بين النوّاب لا يزال مرتفعاً نسبياً، إلاّ انه انخفض بالمقارنة مع المجالس السابقة[٥١].

أمّا تشكيلة المهن للنوّاب الجدد، فتعكس على العموم توازناً مع مهن بقية أعضاء المجلس، كما يتّضح من الجدول رقم ٢٦.

جدول رقم ٢٤

التوزيع المهني لاعضاء المجالس النيابية (١٩٦٨–١٩٩٢)

(الارقام بالنسبة المئوية)

	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٩٢
ملاكون/رجال اعمال	٢٧	٣١	٣٢,٠٣
حقوقيون	٤٤	٤٥	٢٤,٢١
مهن متخصصة	٢٨	٢٤	٢٩,٦٨
رجال دين	–	١	٣,١٢
عسكريون	–	–	١,٥٦
مهن اخرى	–	–	٩,٣٧

المراجع: ارقام سنة ١٩٦٨ Harik (1975:203)

وارقام سنة ١٩٧٢ Khalaf (1980:250)

جدول رقم ٢٥

التوزيع المهني لاعضاء المجلس حسب الطائفة، ١٩٩٢

	ملاكون	حقوقيون	مهن متخصصة	رجال دين	عسكريون	مهن اخرى	**المجموع**
ماروني	١٨	٨	٦	–	١	١	٣٤
ارثوذكسي	٣	٣	٣	–	–	٥	١٤
كاثوليك	٢	٢	٣	–	–	١	٨
ارمن ارثوذكس	١	٣	١	–	–	–	٥
ارمن كاثوليك	–	١	–	–	–	–	١
انجيلي	–	–	١	–	–	–	١
اقليات	–	–	١	–	–	–	١
سني	٧	٩	٥	١	١	٤	٢٧
شيعي	٦	٣	٤	٣	–	١١	٢٧
درزي	٣	١	٢	–	–	٢	٨
علوي	١	–	١	–	–	–	٢

جدول ٢٦

التوزيع المهني للنواب الجدد، ١٩٩٢، (العدد والنسبة المئوية)

	عدد	النسبة %
رجال اعمال/ملاكون	٣٦	٣٣,٩٦
حقوقيون	٢٤	٢٢,٩٦
مهندسون واطباء	١٩	١٧,٩٢
مدرسون وصحافيون	١٣	١٢,٢٤
رجال دين	٤	٣,٧٧
عسكريون	٢	١,٨٨
مهن اخرى	١١	١٠,٣٧
المجموع	١٠٦	٩٩,٠٠

مستوى التعليم

لقد واصل منحى المستوى التعليمي لدى النواب اللبنانيين، إرتفاعه منذ العام ١٩٤٣، حتى بلغت نسبة حاملي الشهادات الجامعية في مجلس ١٩٩٢، حوالى ٧٧ في المئة مقابل ٦٨ في المئة في مجلس ١٩٧٢، كما يوضح الجدول رقم ٢٧. بهذا يكون المستوى التعليمي للنواب أعلى من المستوى العام للمواطن اللبناني العادي[٥٢]. في هذا المجال حصل تغيّر مهم بين مجلسي ١٩٧٢ و١٩٩٢، وهو انخفاض نسبة النواب ذوي التعليم الثانوي وما دونه، من ٣٢٪ الى حوالى ٢٢ في المئة.

جدول رقم ٢٧

المستوى التعليمي لاعضاء المجالس النيابية، ١٩٤٣-١٩٩٢،

(الارقام بالنسبة المئوية)

	جامعي	ثانوي او ما دون	المجموع
١٩٤٣	٥١	٤٩	١٠٠
١٩٤٧	٥١	٤٩	١٠٠
١٩٥١	٥٠	٥٠	١٠٠
١٩٥٣	٦١	٣٩	١٠٠
١٩٥٧	٥٥	٤٥	١٠٠
١٩٦٠	٥٤	٤٦	١٠٠
١٩٦٤	٦٤	٣٦	١٠٠
١٩٦٨	٦٣	٣٧	١٠٠
١٩٧٢	٦٨	٣٢	١٠٠
١٩٩٢	٧٧,٣٤	٢٢,٦٥	١٠٠

المرجع: ارقام السنوات ١٩٤٣-١٩٧٢ Messarra (1977:236)

الجدول رقم ٢٨ يظهر المستوى التعليمي لأعضاء مجلس ١٩٩٢ حسب الطائفة. النسبة الجامعية الأعلى هي عند الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس والدروز، إضافة الى الأرمن والعلويين والإنجيليين والأقليّات. اما الطوائف الأخرى، الموارنة، السنّة، والشيعة، فالتوزيع النسبي على المستويين الجامعي والثانوي متقارب.

جدول رقم ٢٨

المستوى التعليمي لاعضاء المجلس النيابي حسب الطائفة، ١٩٩٢

	جامعي	ثانوي او ما دون	المجموع
ماروني	٢٥	٩	٣٤
ارثوذكسي	١٢	٢	١٤
كاثوليكي	٨	–	٨
ارمن ارثوذكس	٤	١	٥
ارمن كاثوليك	١	–	١
انجيلي	١	–	١
اقليات	١	–	١
سني	٢٠	٧	٢٧
شيعي	١٩	٨	٢٧
درزي	٧	١	٨
علوي	٢	–	٢

اما بالنسبة الى المعاهد التي خرّجت النواب، فإن العديدين منهم قد نالوا شهاداتهم من جامعات محلية، خصوصاً جامعة القديس يوسف والجامعة الأميركية في بيروت، ومن جامعات أجنبية، خصوصاً فرنسية وأميركية. الا إنها المرة الأولى التي نجد فيها عدداً من النواب من خريجي الجامعة اللبنانية، خصوصاً في بعض الأحزاب العقائدية وأحزاب الحركات الإسلامية.

التمثيل الحزبي في برلمان ١٩٩٢

لم يحدث ان تمحورت السياسة الانتخابية في لبنان حول الأحزاب السياسية، لكن هذا هو شأن السياسة اللبنانية عموماً، وليس الانتخابية فقط(٥٣). فلا عجب اذاً، ان يكون معدّل نسبة الحزبيّين من شاغلي المقاعد النيابية، لم يتجاوز ثلث أعضاء المجلس منذ العام ١٩٦٤، كما يتبيّن في الجدول رقم ٢٩. واذا استثنينا قلّةً من الأحزاب المنظمة والمنضبطة، فإن معظم الأحزاب اللبنانية قد مارست نشاطاتها كتحالفات ظرفية أكثر مما كانت أحزاباً منتظمة

الأطر والممارسة، كما هي الحال لدى الأحزاب في بلدان الغرب الديمقراطية.

وفي حين انخفض التمثيل الحزبي في برلمان ١٩٩٢، بنسبة قليلة عما كان عليه في مجلس ١٩٧٢، فإن تغيراً قد طرأ على صعيد التبدّل الحزبي، بحيث دخلت الندوة أحزاب للمرة الاولى مقابل خروج أحزاب أخرى منها، وان كانت أسباب هذا الخروج متباينة. وفي

جدول رقم ٢٩

النواب الاعضاء في احزاب سياسية حسب المحافظة (١٩٦٤-١٩٩٢)

(العدد والنسبة المئوية)

	بيروت	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	المجموع
١٩٧٢/ ١٩٦٤ عدد المقاعد	١٦	٣٠	٢٠	١٨	١٥	٩٩
١٩٦٤ العدد النسبة% العدد	٧ ٤٣,٨ ٩	١٥ ٥٠,٠ ٢٠	٢ ١٠,٠ ٣	١ ٥.٥ ٦	٣ ٢٠,٠ –	٢٨ ٢٨,٠ ٣٠
١٩٦٨ النسبة%	٥٦,٠	٦٧,٠	١٥,٠	٥,٦	٢٠,٠	٣٦,٠
١٩٧٢ العدد النسبة%	٧ ٤٣,٥	١٤ ٤٦,٧	٣ ١٥,٠	٦ ٣٣,٤	– –	٣٠ ٣٠,٠
١٩٩٢ عدد المقاعد العدد النسبة	١٩ ٥ ٢٦,٣١	٣٥ ١٠ ٢٨,٥٧	٢٨ ٥ ١٧,٨٥	٢٣ ٨ ٣٤,٧٨	٢٣ ٥ ٢١,٧٥	١٢٨ ٣٣ ٢٥,٧٨

المرجع: ارقام السنوات ١٩٦٤-١٩٧٢ Baaklini (1976:187)

ملاحظة: الاحزاب التي كان لها مرشح واحد، وهي تنظيمات يغلب عليها الطابع المحلي استثنيت من التصنيف الحزبي، وهي التالية: "التنظيم الشعبي الناصري" التابع لمصطفى سعد في صيدا، "رابطة الشغيلة" التابعة لزاهر الخطيب، و "الحزب العربي الديمقراطي" التابع لعلي عيد في طرابلس.

الجدول رقم ٣٠ يظهر توزيع اعضاء المجلس النيابي الحزبيّين حسب الطائفة والدائرة الانتخابية.

جدول رقم ٣٠

الاحزاب في المجلس النيابي حسب الطائفة والدائرة الانتخابية

(١٩٧٢-١٩٩٢)

	عدد النواب ١٩٧٢	عدد النواب ١٩٩٢	الانتماء الطائفي	الدائرة الانتخابية
احزاب ذات قاعدة مسيحية				
الكتلة الوطنية	٣	–	–	–
الوطنيين الاحرار	١١	–	–	–
الكتائب اللبنانية	٧	–	–	–
الطشناق	٤	١	١ ارمن ارثوذكس	١ المتن
	–	–		
الهنشاق	–	١	١ ارمن ارثوذكس	١ بيروت
احزاب ذات قاعدة اسلامية				
الجماعة الاسلامية	–	٣	٣ سنة	١ بيروت
	–	–		٢ الشمال
حركة أمل	–	٥	٥ شيعة	١ البقاع الغربى
	–	–	–	٤ الجنوب
	–	٨	٨ شيعة	٤ بعلبك-الهرمل
حزب الله	–	–	–	٢ الجنوب
	–	–	–	١ بيروت
	–	–	–	١ بعبدا
جمعية المشاريع (الاحباش)	–	١	١ سني	١ بيروت
احزاب اخرى				
الحزب الاشتراكى	٥	٥	١ سني	٣ الشوف
	–	–	٤ دروز	١ عاليه ١ بعبدا
حزب البعث *	١	٢	١ علوي	١ الشمال
	–	–	١ شيعي	١ الجنوب
الحزب السوري القومي الاجتماعي	–	٦	٣ موارنة	١ بيروت
		–	١ سني	٢ الشمال
		–	٢ روم ارثوذكس	١ الجنوب
		–	–	١ المتن
				١ بعبدا
	–	٢	٢ موارنة	٢ بعبدا
حزب الوعد				

المرجع: ارقام سنة ١٩٧٢ Messarra (1977:79)

ملاحظة: حزب الكتلة الوطنية وحزب الوطنيين الاحرار وحزب الكتائب اللبنانية قاطعوا انتخابات ١٩٩٢.

(*) بجناحيه السوري والعراقي.

فالأحزاب التي لم تعد الى مجلس ١٩٩٢ هي في معظمها الأحزاب المسيحية التي قاطعت الانتخابات. في حين أن التي دخلته للمرة الاولى، وهي تضمّ في معظمها أحزاباً عقائدية، قد ضمنت مقاعدها، على نحو عام، عن طريق ملء الفراغ الذي تركته الأحزاب والقوى السياسية الأخرى. والمثلان البارزان هما الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب «الوعد» في بيروت وفي دائرة بعبدا في جبل لبنان. وهذان الحزبان، مضافاً اليهما حزب البعث العربي الإشتراكي، قد تمتّعا بدعم دمشق، وهذا ما لم ينله حزب عقائدي آخر، كالحزب الشيوعي اللبناني.

هناك أيضاً بعض الأحزاب والحركات التي كان لها حضور سياسي وعسكري خلال سنوات الحرب، الا انها غابت عن الساحة السياسية في ما بعد، وكذلك عن الانتخابات. من بين الأحزاب ذات القاعدة الإسلامية، نشير الى «المرابطون» في بيروت وحركة التوحيد الإسلامية في طرابلس. آخر الغائبين بالتسلسل الزمني بعد إزاحة العماد عون، كان حزب حرّاس الأرز ذو القاعدة المسيحية. حزب آخر شارك في الانتخابات، هو «إتحاد قوى الشعب العامل» الذي دخل مرشّحه كمال شاتيلا المعركة وهو مقيم خارج لبنان. ومن مفارقات السياسة اللبنانية، أن تلتقي منظّمة العمل الشيوعي، وهي غير ناشطة سياسياً، مع الأحزاب المسيحية على مبدأ المقاطعة، وإن لأسباب مختلفة لا بل متضاربة.

وما يمكن تسجيله هنا هو ان الحزب الشيوعي اللبناني، الذي نشط خلال الحرب وخلال مراحل الإعداد لاتّفاق الطائف، والذي كان له عدة مرشّحين في غير دائرة في انتخابات ١٩٧٢، لم يستطع تأمين مقعد له في مجلس ١٩٩٢، كما كان قد فشل من قبل بتأمين مقعد أمينه العام، جورج حاوي، في التعيينات النيابية عام ١٩٩١.

كان يمكن ان نتوقّع ارتفاع نسبة التمثيل الحزبي في مجلس ١٩٩٢، على الأقل ارتفاعاً متوازياً مع رفع عدد المقاعد من ٩٩ الى ١٢٨، أي بنسبة تقارب العشرين في المئة. لكن ذلك لم يحصل، ليس بسبب المقاطعة المسيحية فقط، كما قد يتبادر الى الذهن، وانما

بسبب تشوّه صورة الأحزاب السياسية وانهيار شعبيتها، خصوصاً لدى جيل الشباب الذي كان يشكّل قاعدتها الأساسية. فبعدما بلغ التأييد أو الإلتزام الحزبي مستويات عالية في فترة ما قبل الحرب، أي في النصف الأول من السبعينات، خصوصاً بين طلاب الجامعات، نرى الأحزاب وسياساتها تفقد الكثير من وهجها ومن نفوذها في الأوساط الشعبية.

الإستثناء الأبرز حيال حظوظ الأحزاب في انتخابات ١٩٩٢ هو دون شك صعود نجم الأحزاب والجماعات الإسلامية. اذ رأينا قوى سياسية مثل حزب الله والجماعة الإسلامية و«الأحباش»، التي لم يكن لها وجود حزبي منظّم منذ عقد من الزمن أو عقدين، تلقي بثقل وجودها السياسي في المعركة الانتخابية التي تخوضها للمرة الاولى. ففي سعيها لإثبات نفوذها وسّعت نشاطها عبر القاعدة الشعبية، فجيّشت مصادرها ووظّفت كل أرصدتها، سياسية وسواها، في الانتخابات. من هنا كان انتصار الأحزاب الأصولية انعكاساً لحجم نفوذها الفعلي وقواها الانتخابية، على الأقل في ظلّ قانون الانتخاب الحالي ووسط الظروف التي وسمت انتخابات ١٩٩٢.

اما بالنسبة الى تأثير المقاطعة المسيحية في ما حقّقه المرشّحون الإسلاميون من نتائج، فكان يمكن ان تؤثّر في نتائج دائرة بعبدا في جبل لبنان وفي بيروت، وليس بالضرورة في بعلبك-الهرمل والجنوب والشمال. لكن في المحصلة، تبقى حظوظ المرشّحين الإسلاميين، كما حظوظ الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، وقفاً على التحالفات الانتخابية وهي الخاضعة للحسابات السياسية المتغيرة. وأخيراً تبقى الاشارة الى انها المرة الاولى التي يتجاوز فيها عدد النواب الحزبيين المسلمين في المجلس (١٩٩٢) عدد النواب الحزبيّين المسيحيين[٥٤]، كما يتبيّن من الجدول رقم ٣١.

اما الأحزاب والتجمّعات التي خاضت الحرب، أو التي قادها زعماء هذه الميليشيا أو تلك، فقد بلغت حصّتها من مجلس ١٩٩٢ حوالى ٢٤٪، كما يتبيّن من الجدول رقم ٣٢.

جدول رقم ٣١

النواب الاعضاء في احزاب سياسية حسب الطائفة، ١٩٧٢-١٩٩٢

(العدد والنسبة المئوية)

	١٩٧٢			١٩٩٢		
	عدد المقاعد	عدد الجزبيين	النسبة %	عدد المقاعد	عدد الحزبيين	النسبة %
ماروني	٣٠	١٣	٤٣,٣٣	٣٤	٥	١٤,٧٠
روم ارثوذكس	١١	١	٩,٠٠	١٤	٢	١٤,٢٨
روم كاثوليك	٦	١	١٦,٦٦	٨	–	–
ارمن ارثوذكس	٤	٢	٥٠,٠٠	٥	٢	٤٠,٠٠
ارمن كاثوليك	١	١	١٠٠,٠٠	١	–	–
انجيلي	١	–	–	١	–	–
أقليات	١	١	١٠٠,٠٠	١	–	–
سني	٢٠	٤	٢٠,٠٠	٢٧	٦	٢٢.٢٢
شيعي	١٩	٥	٢٦,٣١	٢٧	١٣	٤٨,١٤
درزي	٦	٢	٣٣.٣٣	٨	٤	٥٠,٠٠
علوي	–	–		٢	١	٥٠,٠٠
المجموع	٩٩	٣٠	٣٠.٣٠	١٢٨	٣٣	٢٥,٧٨

جدول رقم ٣٢

النواب في مجلس ١٩٩٢

التابعين لاحزاب سياسية شاركت في الحرب

	العدد
حزب الله	٨
القومي	٦
الاشتراكي	٥
أمل	٥
البعث	٢
الوعد	٢
آخرون *	٣
المجموع	٣١
النسبة %	%٢٤,٢١

(*) الاحزاب ذات الطابع المحلي أو تلك التي لم يكن لها اكثر من مرشح واحد.

وهذه النسبة كان يمكن ان تكون أكبر، لو أن الأحزاب ذات القاعدة المسيحية، مثل حزب الكتائب والقوات اللبنانية وحزب الوطنيين الاحرار، قد شاركت في الانتخابات. وبمقارنة سريعة يتبيّن أن من بين الأحزاب ذات القاعدة الإسلامية جميعها أضاف حزب الله إلى مقاعد محازبيه الثمانية أربعة حلفاء، ما يجعله أوسع تكتّل نيابي انضباطي في المجلس، في حين لم تحصل حركة أمل، منافسة حزب الله الأساسية، الا على خمسة مقاعد.

الطروحات الانتخابية

الانتخابات النيابية في لبنان كانت حدثاً ينتظره الناس كل اربع سنوات، ويعدّون له العدّة للفوز في «المعركة» المقبلة. وكانت المواسم الانتخابية تشهد دائماً تعبئة سياسية وشعبية، بحيث تشكّل حدثاً ينخرط في معمعته معظم الناس من كافة الطوائف والمناطق، ومن كافة الأعمار والمستويات الاجتماعية[٥٥]. من هذا المنظار، جاءت انتخابات ١٩٩٢ نقيضاً لما سبقها. اذ كان الإهتمام لدى المواطن العاديّ عموماً شبه معدوم، خصوصاً لدى الشباب أو «جيل الحرب» الذي بلغ أفراده سن الانتخاب القانونية خلال هذه الفترة، لكنهم لم يتسنّ لهم ممارسة حقّ الانتخاب نظراً الى غياب الانتخابات طوال عقدين.

إلا أن قلّة الإهتمام والحماسة للانتخابات الأولى منذ عشرين عاماً، لم تؤثّر لا في مضمون المسائل الانتخابية المطروحة ولا في طبيعة الدوافع لدى الناخب والمرشّح على حد سواء. في لبنان ما قبل الحرب، كانت الانتخابات النيابية مسألة محلية إلى حد بعيد، تثار فيها أمور انتخابية ضيّقة واهتمامات تعني المنطقة أو القرية أو الدائرة. وكانت المطالب والأهداف قصيرة المدى. وقلّما كانت الانتخابات تشهد طروحات عميقة الأبعاد تتعلّق بالمسائل الإيديولوجية أو القضايا الاجتماعية - الاقتصادية، أو أي برنامج انتخابي محدّد[٥٦]. أما الإشارة العابرة في برنامج مرشّح أو لائحة ما، فتكون عادة

عمومية الكلام، غامضة الشعارات، تدّعي أهدافاً كبيرة ولا تطرح على جمهور الناخبين الا قبل الانتخابات بوقت قصير.

اذا كان هذا الكلام يصحّ عن لبنان ما قبل الحرب، المنفتح والمستقرّ نسبياً، يوم كان الخطاب السياسي يعكس بعض الطروحات السياسية الإيديولوجية المتباينة، وفي الوقت نفسه يعكس السياسات الاقليمية المتضاربة، فكيف لا يصح اليوم، في زمن احتضار الإيديولوجيات، ليس في لبنان والمنطقة فحسب، بل في العالم أيضاً، وبعدما تقلّص هامش الحوار السياسي الحرّ بالمقارنة مع ما كان عليه قبل منتصف السبعينات. ومردّ ذلك إلى ان بعض المسائل قد حسم، ولو نظرياً (مثل نهائية الوطن وهويّة لبنان العربية)، والى ان النقاش حول مضامين قضايا ومسائل إقليمية، قد أصبح مقتصراً على مسلّمة حدّد إطارها السياسي، وغير السياسي، في العلاقات المميّزة بين لبنان وسوريا.

أجواء مرحلة ما قبل الحرب، الصاخبة فكرياً وسياسياً التي شهدتها السبعينات، غابت في الطروحات الانتخابية عام ١٩٩٢. غياب واضح للمسائل الوطنية الأساسية، ومنها المتعلّق بتطبيق اتّفاق الطائف، ومشاركة لبنان في مفاوضات السلام بين اسرائيل والعرب، والمشاكل الحياتية والإقتصادية، والممارسة الحكومية على وجه العموم، وهي القضايا التي يمكن أن تثار حولها مناقشات وانتقادات جدّية. كذلك غابت بالطبع، الطروحات العقائدية حول اليمين واليسار، وهي التي فقدت أهميتها في لبنان، كما في بلدان أخرى في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. إنها حصة لبنان من «نهاية التاريخ»[٥٧]، وان يكن لبنان لا يزال يشهد مسائل مهمّة اخرى تجمع البعدين الإيديولوجي والديني.

نعني بهذه الحركات الأصولية الإسلامية المتمثلة في ثلاث وجهات، هي: حزب الله ذو القاعدة الشيعية[٥٨]، والمجموعتان السنّيتان، وهما الجماعة الإسلامية وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية المعروفة بـ«الأحباش». لكن هذه الأطراف دخلت في اللعبة الانتخابية مثل كافة القوى السياسية الاخرى، بحيث وضعت

الإيديولوجيا جانباً، ولعبت اوراقها الانتخابية بمنتهى البراغماتية ومن ضمن الإطار اللبناني التقليدي، اي، عموماً، سياسة الانتخابات الضيّقة. بهذا المعنى، فان حسابات الانتخابات قد بنيت على مبدأ الكلفة مقابل الربح، دون ان تمارس الڤيتو في أي اتجاه باسم اعتبارات دينية أو عقائدية. وهذا ما يشير اليه العلاّمة السيد محمد حسين فضل الله بقوله «إن نجاح الإسلاميين في لبنان كان مزيجاً من العنصر العام الذي يجتذب كثيرين من الناس، اما اجتذاباً انتمائياً أو اجتذاباً عاطفياً، أو من خلال الرواسب التي تحكم حركة بعض الناس، إلى جانب بعض المسائل والمفردات التي يرصدها بعض الناس في الإسلاميين ويعزلونها عن الخط العام»(٥٩).

المسألة الاهم في انتخابات ١٩٩٢، كانت في وجود عوائق عملانية أعاقت جدياً طرح القضايا السياسية الانتخابية ومناقشتها، وتحديداً قصر المهلة الزمنية بين الإعداد للانتخابات، أي إقرار قانون الانتخاب، وتحديد مواعيد العمليات الانتخابية، وبين يوم الاقتراع. حتى لو افترضنا ان البلد كان معبّأ لمصلحة مسائل معيّنة أو ضدّها، فإن الوقت المتاح لم يكن كافياً على الإطلاق لكي يصار إلى مناقشة تلك المسائل مناقشة عامة، سواء عن طريق الحملات الانتخابية، أو عن طريق إعلان البرامج الانتخابية للمرشّحين.

هناك خصوصية أخرى ميّزت الطروحات الانتخابية. ففي عام ١٩٩٢، وعلى عكس الانتخابات السابقة، لم ترتكز السياسة الانتخابية على حساب التحالفات السياسية المستقبلية لمرحلة ما بعد الانتخابات، وهي حسابات تتمحور عادة حول التنافس على مراكز الرئاسات الثلاث (الجمهورية والبرلمان والحكومة). في الانتخابات السابقة، خصوصاً عندما يكون المجلس الجديد مقبلاً على انتخابات رئيس جديد للجمهورية، كان التنافس بين المرشّحين، سواء ضمن الطائفة الواحدة او بالتحالف مع طوائف اخرى، يهدف، بصورة أساسية، إلى التأثير في تكوين التحالفات السياسية والمصالح المشتركة لأركان العهد الجديد المقبل. هذا ما حدث في الانتخابات النيابية في الاعوام ١٩٧٤ و١٩٥٧ و١٩٦٤ و١٩٦٨، وهي التي تطلّع

مرشّحوها إلى التأثير في الانتخابات الرئاسية في الأعوام ١٩٤٩ و١٩٥٨ و١٩٦٤ و١٩٧٠ على التوالي.

في انتخابات ١٩٩٢ كانت هذه الحسابات غائبة، واذا ما وجدت، ولو مستترة، فإنها لم تكن ذات أهمية أساسية في الطروحات السياسية الانتخابية، كما كانت في انتخابات ما قبل الحرب. لا شك في أن طبيعة المنافسة الانتخابية التي انتجت برلمان ١٩٩٢، وهو الذي سينتخب الرئيس المقبل، ما كانت لتأتي على المنوال الذي شهدناه، شكلاً ومضموناً، لو أن الظروف السياسية السائدة كانت مختلفة. والواقع ان هذا الترقّع غير المقصود مردّه إلى ان انتخاب الرئيس المقبل سيخضع للمعطيات عينها، والقواعد إياها، التي خضعت لها الانتخابات الرئاسية منذ ١٩٧٦، والتي عكست موازين القوى في السياسة الإقليمية في لبنان، أكثر مما تأثرت بدينامية السياسة الداخلية في البلد.

هل يعني هذا ان المجلس الحالي سيكون له الأثر والدور نفسهما في انتخاب رئيس الجمهورية مثلما كانا للمجلس الذي سبقه في السنوات الأخيرة؟ من سيكون الناخب الأكبر في الانتخاب الرئاسي المقبل وبحسب أية معايير ستجري الانتخابات؟ هل سيكون لنا مثلاً، انتخابات رئاسية يقرر مصيرها فارق صوت واحد فقط، كما حصل في آخر انتخاب رئاسي قبل الحرب، عام ١٩٧٠، الذي أنهى عهداً امتدّ طوال ولايتين رئاسيتين، والذي نعته البعض بـ«حكم العسكر»؟

دوافع الناخبين والمرشّحين

بعكس التوقّعات، فإن سنوات الحرب لم تغيّر كثيراً في طبيعة الأسباب والدوافع، لا عند المرشّحين ولا عند الناخبين بالطبع. إن شريحة الشباب من المواطنين الذين تراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين، وهي الشريحة التي يستهويها الإندفاع السياسي عادة، إما لميل طبيعي إلى التسيّس أكثر من شرائح مجتمعية أخرى، وإما لأنه لم يتسنّ لها الانتخاب من قبل، هذه الشريحة لم تشارك في

الانتخابات فحسب، وانما كانت اكثر فئات المواطنين تأييداً للمقاطعة، خصوصاً في المناطق المسيحية.

في بلدان العالم الديمقراطية تشارك في الانتخابات نسبة محدودة من الناخبين تصل أحياناً إلى اقلّ من ٥٠٪ من عددهم. ويهدف المشاركون إلى دعم طروحات سياسية واقتصادية معيّنة، أو يؤيدون توجّهاً سياسياً معلناً ومحدداً لأحد الأحزاب المتنافسة. أما في لبنان، فالالتزام الحزبي لطالما كان ضعيفاً. وقلّة هي الأحزاب التي يمكن مقارنتها بأحزاب الديمقراطيات الغربيّة. ذلك أن أحزاب لبنان أشبه بالتكتّلات الظرفية والتجمّعات التي قلّما تنضبط بمفاهيم حزبية منتظمة. وهي تدين بوجودها لقيادة قائمة على وجود زعيم قويّ ونافذ، وغالباً ما يكون المؤسّس[٦٠].

خلال سنوات الحرب، تحوّل معظم الأحزاب إلى ميليشيات، وفي حالات أخرى إلى عصابات شوارع، انغمست في أعمال العنف ضد الطائفة أو المنطقة التي تدّعي حمايتها أكثر من انغماسها في القتال ضد من تسميه «العدو». هذا الوضع جعل الهوية الحزبية عبئاً على صاحبها، بدل ان تكون «قيمة» إيجابية. لا بل أكثر من ذلك، فان كلمة «حزب» في حد ذاتها، تحوّلت اليوم، في ذهن عدد غير قليل من اللبنانيين، إلى كلمة مرذولة لارتباطها بكل ما جرّته الحرب من الويلات.

اذا استثنينا نسبةً محدودةً جداً من النشاط الحزبي في الانتخابات، فان الذين شاركوا فيها انما فعلوا ذلك للأسباب الآتية: السبب الأبرز والأساسي وراء من شاركوا في التصويت، هي سياسة الخدمات ورعاية المصالح الشخصية التي يمارسها المرشّحون، يقابلها الولاء و«الاستزلام» من قبل المنتفعين[٦١]. وهي السياسة التي يُطلق عليها في القاموس اللبناني إسم سياسة «الخدمات» و«الواسطة»، اي تدخّل السياسيين لدى دوائر الدولة وسواها من الجهات، لإنجاز معاملات ناخبيهم وتسهيل أمورهم. كثيرون هم السياسيون الذين بنوا زعامتهم على قاعدة شعبية نواتها أناس أفادوا من خدمات الزعماء الشخصية.

سببٌ آخر للمشاركة في التصويت يتعلّق بالروابط العائلية

والعشائرية. واذا كانت هذه الروابط أوثق في المناطق الريفية عادة، فهي في لبنان سائدة في الأرياف والمدن وإن كانت الأبرز في الريف. سببٌ ثالث يتعلّق بما يتوقعه الناخبون من المكافآت السياسية أو سواها اذا نجح مرشّحوهم المدعومون من الحكومة. ونخصّ هنا بالذكر فئة موظفي الدولة والطامحين إلى الوظائف الرسمية. السبب الرابع، هو دور «المساهمات» المالية التي تراوح بين دعم المشاريع المحلّية ذات المردود الإيجابي على المجتمع، وبين شراء الأصوات والرشوة بأشكالها المختلفة في يوم الإقتراع.

إذا تركنا جانباً الإلتزام الايديولوجي أو الديني، أو الإثنين معاً، فإن التصويت في انتخابات ١٩٩٢، كان بدافع من الأسباب المذكورة أعلاه، ونخص منها «الخدمات» بمعناها الواسع، وهو العامل الذي ينطبق على كل الطوائف والمناطق. أما عنصر المال، فأغلب الظن أن دوره في انتخابات ١٩٩٢ كان فاعلاً في بعض الدوائر أكثر منه في سواها. وقد كانت دوائر البقاع والجنوب والشمال في طليعة هذه الدوائر[٦٢]. حتى السبب العقائدي-الديني، كدافع إلى التصويت في انتخابات ١٩٩٢، لم يكن واضح المعالم تماماً، ذلك انه اختلط باعتبارات أخرى، إجتماعية وعشائرية. الأمثلة على ذلك واضحة في نسبة الإقبال على التصويت لحزب الله في منطقة البقاع-الهرمل، حيث يطغى النسيج الإجتماعي العشائري، والتصويت لحركات إسلامية أخرى في عكار والضنّية في منطقة الشمال. هناك طبعاً «الخدمات» الواسعة التي قدّمتها هذه الجماعات في مناطقها، وهي استثمار أثمرت نتائجه الإيجابية في النهاية.

لعل انتخابات ١٩٩٢ كانت من أكثر العمليات الانتخابية تعبيراً عن تأثير عامل «الخدمات» في نسبة الإقتراع، ومؤشراً واضحاً لأهمّيته الانتخابية. ذلك ان المؤثّرات الأخرى كانت محدودة، خصوصاً في المناطق التي شهدت مقاطعة من الناخبين. هذا كان وضع دائرة المتن الشمالي، وخصوصاً دائرة كسروان-الفتوح، حيث كان لعامل «الخدمات» أثر كبير في حمل الناس على الإقتراع، على رغم المقاطعة.

المرشّحون كالناخبين، كانت لهم أيضاً دوافع لخوض المعركة غير الطموح السياسيّ الصرف. فبعيداً عمّا تلعبه الأحزاب من دور محدود في اختيار المرشّحين وإبرازهم، كما في الديمقراطيّات الغربية، خصوصاً في الأنظمة البرلمانية، فإن للطامحين إلى عضوية المجلس النيابي، دوافع تستحق التوقّف عندها.

إذا استثنينا مرشّحي الأحزاب، والمرشّحين الأقطاب الذين يعتبرون مرشّحين دائمين، فإن السياسيين الآخرين، كالوجهاء المحليين والسياسيين المستقلّين، يسعون إلى المركز السياسي لأسباب متعدّدة ومتباينة. أحد هذه الأسباب هو الموقع الإجتماعي الذي يربطه الناس بشاغل المركز «في الدولة»، والامتيازات التي يتمتّع بها أهل الحكم. سبب ثان، هو التمثيل النيابي المنوط تقليدياً بعائلة معينة في منطقة معينة، وهوَ ما تنتج منه منافسةٌ بين أعضاء تلك العائلة من اخوة وأبناء عم وأقارب، لا تخلو أحياناً من مظاهر العنف.

سبب ثالث لخوض الانتخابات، هو توقّع مردود سياسي ومالي، تسهّل عضوية المجلس النيابي الحصول عليه. من الواضح، طبعاً، ان بلوغ المركز الحكومي والظهور عبر وسائل الإعلام أسهل منالاً على أعضاء المجلس النيابي منه على سياسيين آخرين من خارج الندوة النيابية. والحقيقة أن النيابة قد تكون مدخلاً لمردود مادي كبير، وهي مرتبطة أصلاً بعنصر المال منذ ان وجدت الانتخابات في مرحلة الانتداب(٦٣). وبرلمان ١٩٧٢ الذي «حكم» أطول فترة زمنية في تاريخ المجالس النيابية، وعايش أكبر الخضّات السياسية التي شهدها لبنان، كان الأكثر تعرّضاً لـ «التجربة».

رابع الأسباب، هو إحدى نتائج الحرب التي مدّدت ولاية المجلس من أربع سنوات إلى عشرين سنة. فأولئك السياسيون الذين فاتهم قطار النيابة عام ١٩٧٢ بفارق صغير، لن يقبلوا بأن يفوتهم قطار الانتخابات سنة ١٩٩٢، اياً كانت الإشكالات والخلافات المحيطة بها. وإذا صحّ الإهتداء بالتاريخ، فليست الأمثولة التي يعلّمنا إياها برلمان ١٩٧٢ مشجّعة. ذلك أن الطامحين إلى النيابة قد يجدون

أنفسهم على المحطّة بانتظار القطار التالي سنوات عديدة أخرى، قد تفوق الأربع سنوات. أمام هذا الاحتمال قد يحرمون النيابة والوزارة فحسب بل أيضاً ربما بَلَغَ من يكون اليوم في الستينات من عمره سن الشيخوخة قبل أن تسنح فرصة أخرى.

الدافع الأخير هو الإنتهازية السياسية، وقد مارسه مرشحون بهدف ملء فراغ تركه مرشّحون أقطاب قاطعوا الانتخابات، خصوصاً في بعض دوائرِ جبل لبنان. ولا ننسى طبعاً، أن هناك حشداً من المرشّحين يطرحون أنفسهم على المسرح الانتخابي، سعياً وراء الظهور الاعلاميّ على رغم يقينهم بأن حظّهم بالفوز معدومٌ تماماً، وإنهم ليسوا مؤهّلين حتى لدخول إحدى اللوائح الانتخابية الأساسية. كثيرون يفعلون ذلك طمعاً بشيء من الشهرة أو كسباً للقب مرشّحٍ سابق للنيابة. وبهذا يرفعون من شأنهم الاجتماعي، ويحسّنون رصيدهم الاعلامي في انتظار محاولة أخرى في المستقبل، بهدف وجاهة محلية على مستوى القرية أو الحيّ أو العائلة.

في الحقيقة، إن الانتخابات النيابية في لبنان، قبل حروبه الساخنة والباردة وبعدها، هي مشروع وجاهة مستمر للوجوه الجديدة الطامحة إلى البروز على «الساحة»، وللوجوه القديمة التي تسعى الى تثبيت زعامتها أو تجديدها. والمفارقة أن أقصى طموح الوجوه الجديدة التي ترفع الشعارات الكبيرة باسم محاربة القديم، وفي لغة السياسة اللبنانية ما يعرف بـ «الإقطاع السياسي»، هي تقليد القديم وإقامة «إقطاع سياسي» جديد مفصّل على قياسها. واللافت هنا، أن ما ينطبقَ على الأفراد ينطبق أيضاً على الأحزاب، «التقدّمي» منها و«الرجعي» على حد سواء. وهكذا تدور عملية التغيير وتجديد النخبة في حلقة مفرغة قبل الانتخاب وبعده. وتكمن أهمية الانتخابات في انها تضفي على مشاريع الوجاهة الطابع الشرعي. فالنائب يمثّل الشعب ويشترع، والنيابة تحسّن ظروف عمل النائب لا كممثّل للشعب فحسب، بل أيضاً خارج إطار عمله كنائب، وتفتح له مجالات التحرّك السياسي وغير السياسي، على الصعيد المحلّي كما على الصعيد العام.

في آخر الأمر تبقى الانتخابات النيابية عملياً، مهما تحزّبت وتنظّمت وأخذت المنحى الوطني المطلوب، «قصة» محلية الطابع والأهداف وعلى مستوى العائلة والعشيرة والبلدة والحي والمنطقة. وهذا ما يعرفه المرشّح جيداً ويعرفه الناخب، وهو الذي غالباً ما تشهد مواقفه السياسية تحوّلاً سريعاً في ساعات قليلة قبل الدخول إلى مركز الإقتراع للتصويت.

التغيّر في انتخابات ١٩٩٢: موقع الأقطاب ودور «ماكينتهم الانتخابية»

صحيح أن سمات ومواصفات عديدة قد بقيت متشابهة بين انتخابات ١٩٩٢ والانتخابات التي سبقتها، لكنّ الصحيح أيضاً ان تغيراً واضحاً قد طرأ على نواح ثلاث على الاقل: الناحية الأولى، موقع الأقطاب ومدى نفوذهم، والثانية، دور «المفاتيح الانتخابية»، والثالثة، كيفية تعاطي الناخبين مع اللوائح الانتخابية.

باستثناء الوزير وليد جنبلاط الذي حافظ على زعامته لا بل دعّمها وقوّاها داخل الطائفة الدرزية، خصوصاً بعد حرب الجبل، فإنّ معظم الزعماء التقليديين قد شهد نفوذهم تراجعاً طوال السنوات الأخيرة، بحيث تعذّر عليهم عام ١٩٩٢، ممارسة ذلك القدر من النفوذ الذي تمتّعوا به في سنوات ما قبل الحرب. ومع ان معظم الزعماء ذوي القاعدة الشعبية الثابتة، ما زالوا يمارسون نفوذاً سياسياً ملحوظاً في دوائرهم الانتخابية، فإن هذا النفوذ بات يفتقر إلى حجم ووزن واضحين، بالمقارنة مع مرحلة ما قبل الحرب. لأسباب عديدة أثّرت سنوات الحرب على تلك الزعامات، فزعزعت من شرعية البعض وفتّتت قوى البعض الآخر، وإن اختلفت الأسباب بين زعيم وآخر وبين منطقة وأخرى.

لعلّ أبرز الأسباب التي أدّت إلى التراجع النسبي لبعض الزعامات هو غياب الزعيم الأصيل، سواء كان أباً أو أخاً أو ابن عم (أمثال ارسلان، شمعون، الجميّل، فرنجيه، كرامي، سكاف). ولا شك في أن ورثة هؤلاء لا يتمتّعون بالقدر نفسه من النفوذ والسلطة اللذين

مارسهما أسلافهم. ذلك ان ما يواجهونه من خصومة وتحدٍّ ضمن العائلة نفسها، يضعف من موقعهم، وليس لهم من الشرعية ضمن طوائفهم مقدار ما كان لأسلافهم. هذا فضلاً عن أن البعض منهم يفتقر إلى الخبرة في الممارسة السياسية. أمّا البعض الآخر من الزعماء، فقد انكفأ نفوذهم وتداعى أمام سيطرة الميليشيات خلال سنوات الحرب. ذلك أن الميليشيات استهدفت بالدرجة الأولى الزعيم المحلّي، وكانت المنافس الأول له باسم شعارات التقدمية والديمقراطية، وبهدف محاربة «الإقطاع السياسي» وإرساء قواعد التمثيل الشعبي الصحيح.

وإذا كان بعض هذه العائلات السياسية قد استعاد في الانتخابات الأخيرة بعض مواقعه، ربما لأن الناس كفروا بتحكّم الميليشيات وتجاوزاتهم، فإن البعض الآخر منها لم يلقَ نجاحاً مماثلاً. أبرز الأمثلة هنا مثل الرئيس كامل الأسعد الذي واصلت زعامته انحسارها منذ ما قبل الحرب، على أثر بروز قيادة شيعية قوية منافسة، ساهمت في خلق تيّار شعبي واسع داخل الطائفة قاده، أساساً، الإمام موسى الصدر.

والواقع أن أكثر زعماء الطوائف تأثّراً بالتغيير الذي نال من نفوذهم في الصميم، هم زعماء الشيعة في البقاع والجنوب، وذلك لأسباب تتعلّق مباشرة بقوى التغيير الداخلية والخارجية التي تحوّلت بفعلها القاعدة السياسية للطائفة الشيعية تحوّلاً جذرياً[٦٤]، وخلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. من الزعماء أيضاً، من واجه منافسة شديدة على يد قوى سياسية جديدة صاعدة، ومتمثّلة خصوصاً بالحركات الإسلامية، وتحديداً في البقاع والشمال. هذا بالنسبة إلى الزعامات الاسلامية. أما لدى المسيحيين فالقوة السياسية الجديدة التي كان في وسعها أن تنافس الزعماء التقليديين، أو سواهم من السياسيين، أو ربما تتحالف معهم، تتمثّل بالإمتداد الشعبي لما يعرف بتيّار العماد عون الذي قاطع الانتخابات.

هناك عاملان آخران يمكن أن نفسّر في ضوئهما انحسار نفوذ الأقطاب السياسي. الأول يكمن في وجود نتيجتين اثنتين لصيغة

الدائرة الانتخابية الموسّعة، تناقض إحداهما الأخرى. ففي حين تزيد الدائرة الموسّعة من سلطة الزعيم القوي على قاعدته الشعبية المحلية، فإنها في المقابل تضعه أمام صعوبة التعامل مع جسم ناخب أوسع من دائرته المصغرّة، وأكثر تنوّعاً، مما يحدُّ من نفوذه لدى هؤلاء الناخبين ومن قدرته على الوصول اليهم بطريقة مباشرة.

العامل الثاني، وهو الأهمّ، ما تتمتّع به دمشق من صلات ونفوذ مباشر أحياناً، في بعض المناطق، لدى معظم القيادات الفاعلة في كل الطوائف والدوائر الانتخابية. انّ الامكانات الكبرى والوسائل المتنوعة المتاحة للقيادة السورية في لبنان، مضافاً اليها معرفتها الدقيقة لمعالم الخريطة السياسية المناطقية والطائفية والمذهبية للبلد، قد جعلت من دمشق المحور المركزيّ الأكبر، سواء ضمن الطائفة الواحدة أو في ما بين الطوائف. ومن بين الوقائع التي لا مجال لإنكارها، حقيقة انّ ما من قوة سياسية ناشطة في لبنان ١٩٩٢، كان بوسعها ان تنافس دمشق في مسائل تعتبرها هذه الأخيرة حيوية بالنسبة اليها.

في الانتخابات النيابية السابقة التي كانت عرضة للتأثيرات الخارجية، كان محور السياسة الانتخابية يبقى داخلي المرتكز، حول كيفية تركيب الصفقات والتحالفات الانتخابية المنبثقة أصلاً من السياسة الطائفية في لبنان. وأياً كانت الضغوط والتأثيرات التي مارستها جهات خارجية في السابق (مثل الدعم السياسي والمالي، وزيارة المرشّحين لبلدان عربية معينة، والظهور في الصور مع زعمائها، الخ...) فقد كانت تستهدف زعماء وطوائف معينة، في فترة يسودها جو سياسي يعكس توجهات السياسة الإقليمية.

اما اليوم، فإن تلك الضغوط والتأثيرات قد اخترقت النخبة السياسية في أرجاء البلد كافةً. إن وطأة التدخلات الخارجية في السابق كانت محدودة وانحصرت، شكلاً ومضموناً، في التأثير في نتيجة الانتخابات في بعض الدوائر الانتخابية ذات لون طائفي أو سياسي معيّن. علماً بأن تلك التدخلات الخارجية في الانتخابات النيابية والرئاسية التي شهدها بكثرة عقدا الأربعينات والخمسينات، قد انخفضت نسبتها، على نحو ملحوظ، في عقدي الستّينات

والسبعينات. مثالنا الواضح على هذه الحقيقة تبرزه انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٠، والانتخابات النيابية عام ١٩٧٢. هذا مع العلم أن البلاد كانت مسرحاً لصراعات إقليمية أكثر زعزعةً للإستقرار مما عرفته العقود السابقة.

الحقيقة هنا، أن التدخّل الخارجي في سياسة لبنان الداخلية، في فترة ما قبل الحرب، سواء في زمن الانتخابات أو في ظروف وأوقات أخرى، كان يستند الى نسبة معيّنة من دعم القاعدة الشعبية التي كانت تتأثّر بهذا النظام العربي أو ذاك. كذلك كان لهذا التدخّل الخارجي علاقة بما كان يدور من جدل مستمر، وخلافات، حول هوية لبنان ودوره في مشاكل المنطقة وقضاياها.

اما اليوم فإن التدخّل الخارجي لا يرتكز الى قاعدة شعبية معبّأة باسم قضايا وشعارات هي، بدورها، لم تعد قائمة، أو من الصعوبة بمكان تعبئة الرأي العام بواسطتها، كما كانت عليه الحال في السبعينات. هذا علماً بأن منجزات اتّفاق الطائف قد شملت في ما شملته، حسم الخلاف حول عروبة لبنان وهويته الوطنية. هذه النقطة بالذات كان من شأنها تخفيض حجم التدخّل الخارجي الى حدّها الأدنى في انتخابات ١٩٩٢، لكنّ ذلك لم يحصل على أرض الواقع.

في ضوء ما تقدّم، تبقى الإشارة الى ان الإنحسار الذي أصاب زعامة الأقطاب ونفوذهم، لم يترجم بالضرورة في بزوغ قوة سياسية بديلة تفوق اولئك الأقطاب تأييداً شعبياً ونفوذاً. هذا على الأقل ما لم تظهره انتخابات ١٩٩٢، باستثناء واحد مهّم هو الحركات الإسلامية.

من كل هذه المعطيات يمكن الإستنتاج ان فراغاً سياسياً يصعب تحديده بمقياس عددي، «يملأ» الساحة السياسية، ولا بدّ من أن يسدّ في منافسات سياسية مستقبلية أكثر تطابقاً مع إرادة الشعب، في الإعداد والتوقيت والممارسة، مما كانت عليه الحال في انتخابات ١٩٩٢. واذا صحّ ان هذا الواقع ينطبق أكثر على الناخب المسيحي، بسبب المقاطعة، منه على الناخب المسلم، فالصحيح دون أدنى شك هو أنه ينطبق أيضاً على مجموع الناخبين الشباب من كل الطوائف وفي المناطق كافة.

إن انحسار قوة الأقطاب وموقعهم، كما بيّنّا اعلاه، كان من الطبيعي ان يسفر عن انحسار دور ما يعرف بـ«المفاتيح الانتخابية» ونفوذهم، بعدما كان دورهم يشمل الحملات الانتخابية والبحث عن مؤيّدين محتملين، وتقديم «الخدمات» وتوزيع المال ومراقبة عملية الانتخاب وسواها. من الأسباب التي تفسّر هذا الامر، أولاً، كون «المفاتيح الانتخابية» ينتمون الى جيل ارتفعت نسبة أعمارهم عشرين سنة منذ الانتخابات الأخيرة. فأولئك الذين كانوا في الأربعين أو الخمسين، وهي نسبة أعمار الذين كانوا ذوي خبرة في هذا المجال، أصبحوا اليوم في الستين أو السبعين من العمر. هذا دون الإشارة الى الوفيات من بينهم أو من لم يعد بإمكانهم بذل مثل هذا النشاط كما في السابق. عامل العمر هذا قد حدَّ من تأثير «المفاتيح الانتخابية» في انتخابات ١٩٩٢.

العامل الآخر في هذا المجال جاء نتيجة انقطاع الممارسة الانتخابية فترة عقدين من الزمن. وهو ما ادّى الى انقطاع الصلة بين «المفاتيح الانتخابية» وبين زعمائهم السياسيين. ففي حين كانت فترة الأربع سنوات بين انتخاب وآخر، تسمح بالحفاظ على استمرارية العلاقة بين الزعيم و«مفاتيحه الانتخابية»، فإن عشرين سنة من غياب العملية الانتخابية، اما ان يكون أضعف ولاء «المفاتيح الانتخابية» لزعمائهم، واما أنه أدّى الى انقطاع علاقتهما كلياً. اضف الى كل هذا الأثر الأكثر سلبية، المتمثّل بغياب أجيال جديدة من «المفتاح الانتخابي» ذات الخبرة المكتسبة عادة من الآباء أو الأقرباء الذين مارسوا تلك الادوار.

هنا أيضاً، يدخل عامل آخر حال دون بروز جيل جديد من «المفاتيح الانتخابية»، وهو دخول الميليشيات على خط السياسة المحلية، ومنافستها الزعماء، ليس فقط على القيادة السياسية، بل على «ماكينة» السياسة المحلية، ومحورها المركزي المتمثّل بـ«المفاتيح الانتخابية». ذلك أن عدداً من هؤلاء، خصوصاً الشباب منهم، قد التحقوا بالميليشيات فمارسوا مهمات عسكرية كان لها مردود مالي ومكافآت قيّمة أخرى. وهذا ما شهدته المدن الكبرى

والمناطق المحيطة بها أكثر من سواها، حيث كان الوجود الفاعل «للقبضايات» الذين نقلوا ولاءهم الى زعماء الميليشيات(٦٥).

طبعاً لم يساعد القرار المفاجئ، نسبياً، بإجراء الانتخابات، على حفظ دور ذي وزن لـ«المفاتيح الانتخابية»، لأنه لم يتح الوقت الكافي للمرشّحين كي يستعدّوا للانتخابات، بكل ما تتطلّبه من تنظيم وإعادة وصل ما انقطع من علاقات بـ«المفاتيح الانتخابية»، خصوصاً في الدوائر الكبيرة مثل الشمال والجنوب. وهذا ما أفادت منه الأحزاب السياسية على حساب السياسيين غير الحزبيين.

وأخيراً، فإن تغيّراً قد طرأ في ١٩٩٢ على نموذج ما قبل الحرب، لجهة التصويت للائحة بكاملها. ذلك ان لجوء الناخبين الى اختيار مرشّحيهم خليطاً من أعضاء لائحة معيّنة ومن مرشّحين مستقلّين، أو من لائحة منافسة، أي لجوءهم الى ما يعرف، في لغة الانتخابات، بالتشطيب، قد مورس في انتخابات ١٩٩٢ أكثر منه في أي انتخابات سابقة.

اما أسباب هذه الظاهرة فمتعددة؛ من بينها انحسار نفوذ المرشّحين الأقطاب، وتشكيل اللوائح الحافلة بالتناقضات، والإفتقار الى التنسيق بين أعضاء اللائحة الواحدة، والفترة الطويلة التي غابت فيها ممارسة العملية الانتخابية. هذه الأسباب جميعها، ساهمت في انخفاض نسبة التصويت للائحة بكاملها، واللجوء الى التشطيب في معظم الدوائر الانتخابية وتحديداً في الدوائر التي شهدت تنافساً بين اللوائح. هنا يكمن تفسير فارق الأصوات الكبير بين مرشّحي اللائحة الواحدة، وتفسير الإنتصار الذي سجّله بعض المرشّحين المستقلّين.

تبقى الإشارة الى أن انتخابات ١٩٩٢ تميّزت عن سابقاتها بوجود عدد غير قليل من اللوائح غير المكتملة، في الدوائر الثلاث الكبيرة (بيروت، الجنوب والشمال). ومردّ ذلك الى عدد المقاعد المرتفع في الدائرة الانتخابية الواحدة، والى الطابع الإئتلافي الهادف الى «حفظ» مقاعد للمرشّحين النافذين في اللوائح المتنافسة بتركها شاغرة، أي دون تسمية مرشّح لها، هذا من جهة، والى التنافس المحدود للانتخابات، من جهة أخرى.

القسم الثالث

انتخابات لأية دولة، ونواب لأي حكم: خلاصات واستنتاجات

لقد جاءت انتخابات ١٩٩٢ فريدة في تاريخ الانتخابات النيابية اللبنانية، سواء ما سبق الإستقلال منها أو ما جاء لاحقاً له. هذا التفرد ليس كامناً في نتائجها، أي في التشكيلة النيابية التي يتكوّن منها مجلس ١٩٩٢، بقدر ما هو كامن في تلك الهوّة السياسية الكبرى التي أسفرت عنها الخلافات حول الانتخابات.

قبل الإستقلال كانت سلطات الإنتداب الفرنسي تجري انتخابات نيابية معروفة النتائج مسبقاً، كي تحافظ على إحكام قبضتها على البلاد. اما انتخابات عهود الإستقلال، فقد كان وراء إجرائها أسباب، يأتي في طليعتها اثنان: الاول، ان القوانين تنص على ان تجرى الانتخابات بانتظام وفي فترات محدّدة، والثاني، خدمة مصالح العهد الذي تكون بيده السلطة، بحيث يرسّخ ذلك العهد سلطته من جهة، ويؤثّر من جهة أخرى في الانتخاب الرئاسي التالي وفي سياسة عهد الرئيس المقبل.

يجب الا يفهم هنا أن الانتخابات النيابية التي شهدها لبنان، انما اقتصرت اهدافها على سياسة شد الحبال بين حكومة ومعارضة. فالأصحّ هو أن الانتخابات، بالاضافة الى تأثيرها الواضح في تكوين النخبة السياسية في البلاد، ساهمت في توجيه مسار السياسة اللبنانية، خصوصا في الخمسينات والستينات. كما انها اثبتت «ان للنظام قدرة - وان محدودة - على تحديث مؤسساته وتطويرها، وهي قدرة نابعة من النظام ذاته وتشكّل جزءاً من نسيجه»[٦٦]. لكن نلاحظ مع ذلك أن المجالس النيابية، على رغم إسهامها في تطوير المؤسسات السياسية اللبنانية، لم تكن ذات تأثير فاعل على صنع القرار وعلى توجيه مسار السياسة العامة الداخلية والخارجية. وقد كانت وظيفتها تمثيلية أكثر منها تشريعية، بالمعنى المتعارف عليه في الأنظمة الديمقراطية[٦٧].

من الواضح ان العملية الانتخابية قد شهدت تطوّراً مطّرداً منذ

العام ١٩٤٣ على المستوى التمثيليّ كما على مستوى أداء الدولة السياسيّ خلال العملية الانتخابية وبعدها. فانتخابات عقد الخمسينات كانت نسبياً أقلّ فوضى وفساداً من انتخابات عقد الأربعينات. كذلك الأمر فإن انتخابات الستّينات قد أحسن إجراؤها أكثر من انتخابات الخمسينات. وقد استمرّ منحى التحسّن هذا، الى ان جاءت انتخابات ١٩٧٢ لتسجّل المستوى الأعلى بين كل سابقاتها، ومن كافة النواحي سواء بصورة نسبية أو في المطلق.

إن المعطيات التي سادت الانتخابات، ليست أقلّ منها في تركيب القوانين الانتخابية ومضمونها منذ العام ١٩٤٣. لقد شهد لبنان خلافات رافقت إصدار ثلاثة قوانين انتخابية في الأعوام ١٩٥٠ و١٩٥٢ و١٩٥٨. ولم تنحسر تلك الخلافات الاّ بعد اعتماد قانون ١٩٦٠ الذي انتخب بموجبه أربعة مجالس نيابية متتالية، وبانتظام كل اربع سنوات، هذا في حين لم يخل موضوع الاصلاح الانتخابي من الجدل والخلاف السياسي. فقد طرحت الأحزاب والتجمعات وطرح السياسيون اقتراحات كثيرة لإصلاح النظام الانتخابي بجعله أكثر تمثيلاً وتوازناً طائفياً[٦٨]. وكانت الأحزاب السياسية، بخاصة أحزاب اليسار كما اليمين، تسعى الى تطبيق نظام انتخابي قائم على التمثيل النسبي.

على عكس المسار العام للعملية الانتخابية في مرحلة ما قبل الحرب، جاءت انتخابات ١٩٩٢ لا لتعيد توجيه المسار مقلوباً الى الخلف فحسب، بل انها قدّمت لنا أداء حكومياً اذا قيّض له ان يصبح مؤسّساتياً، عرّض أسس الممارسة الديمقراطية في لبنان الى التفكّك التدريجي. لقد أجريت الانتخابات سنة ١٩٩٢ وسط أجواء سياسية مشحونة لم يشهد لبنان مثيلاً لها الا في فترات الأزمات السياسية الحادّة. لعل وجه الخطورة في انتخابات ١٩٩٢ ان الانقسامات الداخلية لم تكن نابعة من الخلاف على سياسات انتخابية أو من خصومة تنافسية بين حكومة ومعارضة، وانما كان نابعاً من وجود طرحين ينحو كل منهما نحواً مناقضاً للآخر: طرح يريد إجراء الانتخابات ولكنه يجهل توقيتها، وآخر يطلب تأجيل الانتخابات الى

ان تصبح أوضاع البلد مؤاتية أمنياً وسياسياً.

اما قانون الانتخاب، فقد جاء بمنكرين اثنين: مخالفة قانونية ودستورية، ومخالفة لوثيقة الوفاق الوطني في نصّها وروحها، وبالتالي، في هدف الدولة المعلن حيال صون الوحدة الوطنية والعيش المشترك. وأخطر ما في هذا الامر، إشارته الواضحة الى ان النصّ المكتوب، رغم حداثة عهده، يمكن ان يُجعل غير ذي مفعول وكأنه غير وارد، عندما يتطرّق الى شؤون يعتبرها أصحاب الكلمة الفصل مهمة وغير قابلة للنقاش.

في العام ١٩٦٠، أجريت الانتخابات النيابية بعد مرور سنتين على أزمة ١٩٥٨، والأهمّ انها أجريت بعدما كانت مشكلات الأزمة وآثارها قد بدأت تجد طريقها الى الحل. لكن انتخابات ١٩٩٢، على العكس من ذلك، أجريت في ذروة احتدام الجدل حول ما تركته الحرب من معضلات، لعلّ أهمّها مشكلة التهجير التي اقتلعت حوالى أربعمئة وخمسين ألف شخص، من كل الطوائف والمناطق، من منازلهم وأراضيهم.

وعلى العكس أيضاً من عهد الرئيس شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) الذي سعى الى ردم الهوّة بين اللبنانيين، عبر إطلاق خطّة إصلاحية غايتها بناء مؤسّسات الدولة وتأمين العدالة الاجتماعية، فقد انطلقت انتخابات ١٩٩٢، بمبادرة عهد يوحي بالقليل من الثقة، ومن قبل أركان حكم منقسمين على أنفسهم، يتناحرون على تفاصيل الحكم والسياسة، الصغير منها والكبير.

لقد جاءت حكومة الرئيس رشيد الصلح اثر إرغام سابقتها على الاستقالة تحت ضغط الأزمة الإقتصادية المتفاقمة[٦٩]. وهي الحكومة الأولى في لبنان التي تسقط لأسباب غير سياسية، أقلّه ظاهرياً. وعليه، فقد كان منتظراً من حكومة الصلح التصدّي لحالة الانهيار الإقتصادي في البلاد، أو على الأقل لمحاولة التخفيف من حدتها. لكنها، بدل القيام بهذه المهمة راحت تشرف على انتخابات، وسط تدهور العملة الوطنية الى ادنى ما شهدته من المستويات مقابل العملات الاجنبية. هذا فضلاً عن الكلفة الاقتصادية الضخمة

للانتخابات التي أسهمت في خسارة لبنان موارد مالية هو بأمسّ الحاجة اليها، وذلك بسبب توقيت إجراء الانتخابات في منتصف فصل الصيف. وهذا ما لم يحصل في الانتخابات السابقة التي كانت تجرى عادة في الربيع أو الخريف لكي لا يتأثّر موسم الإصطياف ذو المردود الإيجابي الكبير على الإقتصاد اللبناني.

لو تسنّى لمراقب حيادي النظر الى لبنان من بعيد، لبدا له ان ما جرى في لبنان خلال الأربعة أو الخمسة أشهر التي سبقت الانتخابات هو بالفعل لعبة سياسية يتعاطى معها أهل الحكم بمنتهى الإستخفاف. ففي حين يطالعنا وزير الداخلية، ذات يوم، مصرحاً بأن لوائح الشطب يستغرق إعدادها سنتين على الأقل، اذ بنا في يوم آخر نرى ان فترة السنتين تخفض الى بضعة اشهر. وحين يقرّر مجلس الوزراء ان البطاقة الانتخابية ضرورة لا غنى عنها ضماناً لانتظام عملية إدارة الانتخابات، فإذا بالفكرة تسقط كلّياً مع اقتراب موعد الانتخابات، لكن بعد طباعة البطاقات الانتخابية وبعد تكبّد الخزينة كلفتها[٧٠].

على أهمية هذه الأمور فإنها تصبح ثانوية امام طريقة تعاطي الدولة مع قانون الانتخاب: أرجوحة تأخذ بنا حتى ندوخ بين دائرة انتخابية موسّعة ودائرة نقيض لها مصغّرة ودائرة ثالثة ضائعة بين الإثنتين. اما توزيع المقاعد على الطوائف والمناطق فعملية المزاد العلني كانت هي الطاغية. اما التوقيت فهو سرّ من أسرار آلهة الارض. للمواطن الميّال الى شيء من المراقبة الدقيقة، كان الإعداد للانتخابات أشبه ما يكون بعملية عدّ عكسي لتنفيذ إنقلاب عسكري منه بالإعداد لأهمّ حدث سياسي في الممارسة الديمقراطية، أي الاعداد لانتخابات نيابية حرة تجرى حسب الأصول القانونية وتستلهم الدستور، وتراعي أعراف السياسة اللبنانية ببعديها الطائفي والوطني.

مسألة أخرى تفرّدت بها انتخابات ١٩٩٢. ذلك ان الانتخابات في لبنان تجرى للمرة الأولى في ظلّ وجود قوّات عسكرية أجنبية، سواء أكانت قوّات موجودة بموافقة رسمية، كما هي الحال بالنسبة الى القوّات السورية، ام كانت قوّات موجودة بـ«موافقة» أطراف غير رسميين. آخر انتخابات اجريت بوجود قوات أجنبية على أرض لبنان

كانت عام ١٩٤٣ . لكن تلك الانتخابات أنتجت مجلساً نيابياً ألغى الانتداب الفرنسي وأنهى، بالتالي، وجوده العسكري بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ .

الانتخابات وموقعها من الدولة والمجتمع

يمكن القول في المطلق ان لكل عملية انتخابية، أكانت على المستوى الوطني أم على المستوى المحلّي، إيجابيات وسلبيّات . من هنا يمكن القول ان لانتخابات ١٩٩٢ بعض الايجابيات تبلورت، على نحو خاص، على المستوى المحلي - المناطقي .

لقد أضفت انتخابات ١٩٩٢ ، أجواء التطبيع السياسي في البلاد، تماشياً مع أجواء مرحلة ما بعد الحرب وظروفها، وإن اختلف مضمون التطبيع ونتائجه بالنسبة الى الطوائف والمناطق، وتباينت الآراء حوله . لعل اهم ما انتجته الانتخابات انها كسرت الإنقطاع في التعامل السياسي المباشر بين الناس وممثليهم في المجلس النيابي، والذي سبّبته الحرب . ذلك انها المرة الأولى منذ عقدين التي تجرى فيها عملية انتخابية في المناطق اللبنانية كافة، وخلال فترة زمنية محدّدة، وإن على نحو غير منتظم وبممارسة فيها الكثير من الشوائب . وهذا ما أدّى الى إحياء بعض جوانب الحياة السياسية، ومنها إحياء أجواء المنافسة المحلية التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل الحرب، خصوصاً في المناطق وضمن الطوائف التي شهدت منافسة انتخابية بين المرشّحين . وقد اسفرت الانتخابات أيضاً عن إعادة خلط للقوى السياسية المحلية في بعض المناطق، وذلك من خلال الإفساح في المجال لإبراز قوى سياسية جديدة تعكس بعض المتغيّرات السياسية والإجتماعية التي حصلت خلال سنوات الحرب .

الواقع الايجابي الآخر الذي أنتجته انتخابات ١٩٩٢ ، إن بالنسبة الى الناخب المشارك والمقاطع أو بالنسبة الى المرشّح الناجح والراسب كما الى المرشّح المقاطع، أنها اعادت إحياء مبدأ المحاسبة

من خلال إعادة التواصل بين الناخب والمرشّح على المستويين النظري والعملي . ان غياب الانتخابات لفترة زمنية طويلة نسبياً، وانقسام الطوائف والمناطق على بعضها البعض، وطغيان لغة المدفع والمتاريس على لغة الحوار والاختلاف السياسي بالوسائل غير العنفية، جعل في أذهان أكثرية الناس، مواطنين عاديين ونواباً ومرشّحين، أن الانتخابات مسألة تدخل في خانة المستحيلات أو ربما في عالم التمنّي البعيد المنال .

انتخابات ١٩٩٢ أسهمت في إعادة تأهيل الحالة الانتخابية وإدخالها في خانة الواقع الملموس، وان كان هذا الواقع فيه الكثير من النواقص، وهو غير مستحبّ من البعض ومرفوض من البعض الآخر . فكم من نائب في المجلس السابق وكم من زعيم أو سياسي كان قد برمج حساباته السياسية على ان الانتخابات النيابية لن تجرى قبل سنوات، بعدما استراح النواب في مقاعدهم طوال عقدين، وانتخبوا خمسة رؤساء جمهورية، وواكبوا مراحل الحرب بتعقيداتها ومحاورها الداخلية والخارجية المتشابكة . من هنا جاءت انتخابات ١٩٩٢ لتعيد إحياء مبدأ الولاية الزمنية المحدّدة للمجلس النيابي، أقلّه نظرياً، أي إجراء الانتخابات التالية بعد أربع سنوات . وهذا ما كان أصبح من الأمور غير المألوفة في السياسة اللبنانية منذ منتصف السبعينات .

مسألة إيجابية أخرى انتجتها الانتخابات النيابية، وهي إحياء الجدل السياسي، على مستوى الرأي العام، حول الشروط المطلوبة لإجراء انتخابات حسب المعايير المتبّعة في الأنظمة الديمقراطية . لقد عبّر غير طرف معارض ومؤيّد عن الحاجة الى تحسين ظروف الانتخابات، بعدما كان الجدل السياسي، على المستوى الشعبي، غائباً خلال سنوات الحرب، وان لم يأت بثمار إيجابية كما كانت تتمنّى المعارضة . ومن هنا، يمكن فهم شعور البعض بالإحباط في مرحلة ما بعد الانتخابات، الا ان هذا الواقع قد يؤسّس لسلوك سياسي مستقبلي، تتوافر فيه الشروط المطلوبة لعملية انتخابية يكون لها مردود إيجابي على الدولة ومؤسّساتها وعلى المجتمع .

لقد ساعدت انتخابات ١٩٩٢ على تفعيل البعد المحلي للسياسات الانتخابية. الا ان هذا التفعيل لا يزال يفتقر الى التحصين، والى الكثير من مقوّمات التطوّر على النحو الايجابي المطلوب، على المستوى الوطني. وفي هذا الإطار نودّ أن نسجّل بعض الإستنتاجات العامة حول انتخابات ١٩٩٢، وأثرها في الحياة السياسية اللبنانية.

أولاً، أدّت انتخابات ١٩٩٢ الى توسيع الهوّة بين الدولة والشعب من جهة، وبين الدولة وقرارها، من جهة اخرى. فبمقدار ما كان المجتمع بعيداً عن انتخابات أرادتها الدولة، كانت الدولة بدورها بعيدة عن العملية الانتخابية التي هي من صلب مهامها. مع ذلك، لم يسبق ان أجريت انتخابات نيابية كان فيها دور الدولة هامشياً، كما في انتخابات ١٩٩٢.

ففي حين كانت الحكومات في السابق تبادر الى افتتاح المعركة، وإطلاق الحملات الانتخابية عبر دعمها اللوائح الموالية، وبالتالي عبر إسهامها غير المباشر في تشكيل التحالفات الانتخابية وتكوين اللوائح المعارضة، نرى ان شيئاً من هذا لم يحصل في انتخابات ١٩٩٢. وفي الممارسات القليلة من هذا النوع، مثل تشكيل لائحتي الحكم، أو بصورة أوضح برئاسة اهل الحكم، وهما لائحة الرئيس الصلح في بيروت ولائحة الرئيس الحسيني في بعلبك – الهرمل، فقد انتزع رئيسا اللائحتين مقعديهما بصعوبة فاقتها صعوبة فوز مرشّح آخر على كل من اللائحتين.

لقد غاب في انتخابات ١٩٩٢، ما يُعرف بـ«لائحة الدولة»، أو بـ«لائحة الحكومة»، كما كانت الحال في الانتخابات السابقة. في انتخابات ١٩٩٢، كان ثمة لوائح ترأسها أركان الحكومة، أو هي ضمّت أعضاء مقرّبين من الحكم، الا انه لم يكن ثمّة وجود للائحة الدولة المتعارف عليها في السياسة اللبنانية.

وهذا طبعاً لا يعود الى حياد الدولة وترفّعها عن التدخّل في الشأن الانتخابي من خلال التنافس الحر ضمن الأطر القانونية، كما يحصل في البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية، بل يعود إلى تراجع دور الدولة في رسم سياسة البلاد العامة، وانحسار نفوذها كطرف أساسي فاعل

في الحياة السياسية يمثّل التيّار أو القيادة أو الحزب الحاكم، كما هي الحال في أعرق الأنظمة الديمقراطية، فكراً وممارسة. ومردّ هذا الى سببين رئيسيين: قدرة الدولة المحدودة على صنع القرار، وبالتالي ممارسة الحكم، وعدم قدرة أركانها على تشكيل فريق عمل متجانس، أو حتى متحالف، يعبّر عن سياسة الحكم وعن برامجه الانتخابية. لذلك كان من الصعب جداً تشكيل لوائح الحكم بتحالفاتها وامتداداتها الطائفية والمناطقية، كما كانت الحال في مرحلة ما قبل الحرب، في ظل عدم وجود حكم فاعل وأركان حكم متّفقين في الرأي أو متجانسين في الممارسة السياسية.

إن عامل الحسم الحقيقي في انتخابات ١٩٩٢ في لبنان لم يكن لا بمتناول الدولة ولا بمتناول الشعب، على نحو ما كانا عليه، شكلاً ووزناً، في انتخابات سابقة. بل كان عامل الحسم بمتناول قوى سياسية محلّية ضمن كل دائرة انتخابية، والتي بدورها تعكس موقعها السياسي ونفوذها ضمن «دائرة» أطراف الخارج المؤثّرين على العملية الانتخابية. اما الدوائر الانتخابية التي شهدت تنافساً، ولو محدوداً، خصوصاً داخل الطائفة الشيعية، فقد عكست نتائجها نماذج من التحوّل ضمن الطائفة إياها كان قد تبلور بصرف النظر عن العملية الانتخابية. وهذا يعني ان العملية الانتخابية لم تسبّب عملياً التغيير، بل جاءت تضفي عليه طابع الشرعية السياسية.

ثانياً، شهدت انتخابات ١٩٩٢ غياب المعارضة عن السياسة اللبنانية. وهو الغياب الذي بدأت معالمه تظهر بعد منتصف السبعينات، ليبلغ حدّه الأقصى في اوائل التسعينات. في لبنان ما قبل الحرب، كانت المعارضة جزءاً أساسياً من العملية السياسية، لكنها أصبحت في سنوات الحرب رديف المقاطعة وموازية لشلل المؤسسات. ثم جاء اتّفاق الطائف، فإذ بالمعارضة والموالاة يندمجان على نحو لم تعرفه الانتخابات النيابية من قبل. فلا يسار ولا يمين، ولا تطرّف ولا اعتدال، ولا معارضة ولا موالاة. وهذا كان واضحاً في تشكيل اللوائح الانتخابية «المتنافسة»، والمفترض ان تكون واحدة منها موالية والأخرى للمعارضة. واذا سلّمنا ان معارضة

حقيقية ناشطة وفاعلة قد وجدت، لكان المأزق الواجب مواجهته عندئذ هو: نحو أي مؤسسات في الدولة توجّه المعارضة معارضتها، ما دامت تلك المؤسّسات هي أيضاً في المأزق عينه، أي مأزق عدم القدرة على المعارضة، هذا اذا أمكن الإعتراض.

الواقع ان انتخابات ١٩٩٢ تطرح اشكالية المعارضة في الحياة السياسية اللبنانية، في مرحلة ما بعد اتّفاق الطائف. فالمعارض – الموالي، شأنه شأن المعارض–المقاطع، قد يصطدم بالعوائق نفسها، فتجنح المعارضة حكماً باتجاه المقاطعة. كأننا امام واقع لا خيار فيه الا خيار المعارضة الشكلية التي لا تمسّ المضمون. وفي حال اتخذت المعارضة مضموناً معيناً مغايراً للمضمون السائد المقبول، يصبح المعارض عندئذ امام احد خيارين: إما المعارضة الشكلية الكلامية ذات المفعول السياسي المحدود وغير المؤثّر في الجوهر، أو المقاطعة، ومن ثم الخروج من اللعبة السياسية بكاملها. اما الموقع الوسط، المتمثّل بالمعارضة الفاعلة والناشطة من داخل اللعبة السياسية والممارسة الديمقراطية، كما هي الحال في الأنظمة الديمقراطية، فإما انه غائب بسبب هامشيّته عملياً، وإما انه مغيّب، بسبب طرحه الذي لا مكان له حسب شروط اللعبة المتّفق عليها، والتي عرفها جيداً المعارض – الموالي والمعارض – المقاطع.

ثالثاً، لقد ساهمت الانتخابات في تعميق الإنقسام الطائفي الداخلي من جهة، وتعميق الإنقسام بين الطوائف والدولة، من جهة ثانية. ففي حين تمحورت عوامل الإنقسام في السابق حول الدولة التي كانت خاضعة لهذا الفريق أو ذاك، أي ان الدولة كانت هي نقطة ارتكاز النظام، نرى ان هذا المحور – المرتكز وقد حُجّم دوره، بينما لا تزال المسافات عينها تفصل بين المجموعات الطائفية. لقد جاءت الانتخابات لتفاقم حدة الشعور بالغربة بين الدولة ومعظم فئات الشعب. لكنها، أي الانتخابات، لم تساعد على إعادة توازن طائفي بديل يسوّي الخلل الحاصل.

ومما ساعد على إبراز الفرز الطائفي والمناطقي، غياب التحالفات الانتخابية التقليدية بين الطوائف والمناطق وغياب

التكتّلات الانتخابية كما في الانتخابات السابقة. وهذا ما كان يساعد لاحقاً على قيام كتل برلمانية فاعلة تساهم في تفعيل الديمقراطية في صفوف المعارضة والموالاة. عدد كبير من اللبنانيين لم يكن راضياً عن إجراء الانتخابات، خصوصاً المسيحيين الذين ارتفع صوت قادتهم، من روحيين وسياسيين، معترضين على قانون الانتخاب ورافضين توقيتها. ولكن المسلمين في الوقت نفسه لم يكونوا شديدي الرضى عن إجرائها، وان كان صوت المعارضة الإسلامية بقي خافتاً نسبياً وغير معلن.

رابعاً، ملاحظة تتعلّق بالعملية الانتخابية، وذلك بصرف النظر عن أهدافها وعن النظام السياسي والنظم الانتخابية التي ترعاها. أي انها تتعلّق بالوظيفة السياسية للانتخابات النيابية. للانتخابات النيابية في الأنظمة الديمقراطية وظائف عدة، أهمّها الوظيفة التمثيلية، والوظيفة التغييرية للنُخب السياسية، ووظيفة دعم الحكم أو معارضته. غير ان الوظيفة الأساسية تتمحور حول إيجاد الآلية لإحداث انتقال منتظم وسلمي للسلطة. هذا من حيث المبدأ. اما من حيث الممارسة العملية في لبنان ما قبل الحرب، فالانتخابات حقّقت هذه الوظائف، وان لم تأت دائماً بالنتائج المرجوّة. واليوم، في لبنان ما بعد الحرب، فإن للانتخابات النيابية وظيفة تضاف الى وظائفها العادية، ولعلها الأهمّ: وظيفة إنهاء «الحرب» السياسية، بعدما انتهت الحرب العسكرية.

الواقع أن الانتخابات كانت أعطت ثمارها الإيجابية، لو انها أتت كتتويج للوفاق الوطني الصحيح، وبهدف إعطاء هذا الوفاق الشرعية الشعبية المطلوبة، بعد ان يكون الوفاق الحقيقي قد وصل الى مرحلة النضج، أقلّه في الممارسة، ان لم نقل في النيات أيضاً. الا ان هذا ما لم تحقّقه انتخابات ١٩٩٢، لا بل أسهمت في توجيه ضربة سياسية ومعنوية للمسار الوفاقي. فلا وظيفة إنهاء الحرب وتحصين الوحدة والوفاق أعطت ثمارها، ولا الوظائف الأخرى تحقّقت، وفي طليعتها الوظيفة التمثيلية للانتخابات. فالمقاطعة ونسبة الإقتراع المتدنّية في معظم الدوائر الانتخابية أفرغتا الانتخابات من بعض

وظائفها التمثيلية، وعطّلتا الممارسة الديمقراطية المبنية على التنافس الحقيقي بين قوى سياسية موالية ومعارضة.

والسؤال المطروح هو هو، ينطبق على الهدف من إجراء الانتخابات بالتوقيت التي أجريت فيه، كما أنه، في السياق عينه، ينطبق على هدف تعيين النواب في حزيران ١٩٩١، أي قبل سنة واحدة من الانتخابات، وعلى توقيت قرار التعيين. والسؤال هو ما جدوى التعيين، الذي يهدف أصلاً الى تصحيح الخلل في التمثيل الطائفي غير المتوازن، وسدّ الفراغ بعد وفاة عدد غير قليل من النواب، عندما يحصل بعد إقرار الدستور الجديد وليس قبله؟ ألم يكن إقرار الدستور أجدى سياسياً وشعبياً، أقلّه على المستوى النظري، لو انه جرى بعد تصحيح الخلل التمثيلي، ولو بوسيلة التعيين غير الديمقراطية؟ وما جدوى التعيين في الأساس، الذي هو أصلاً مناف لمبدأ التمثيل الديمقراطي الصحيح، اذا كانت الانتخابات ستجري بعد أشهر قليلة؟

خامساً، حرّكت الانتخابات الناس وفعّلت النشاط السياسي المحلّي، خصوصاً في بعض المناطق والدوائر الانتخابية، كالبقاع والشمال والجنوب، انما في الاتجاهات المختلفة، ان لم نَقُل المتضاربة. ففي حين كان للانتخابات مردود إيجابي على المستوى المحلي، كما أشرنا أعلاه، من حيث أنها حرّكت المواطنين وأعادت إحياء روح المنافسة ومبدأ الحساب، وإن بشكل محدود، كان لها أيضاً مردود سلبي على المستوى الوطني. فالأجواء الانتخابية المتفاوتة بين المناطق، جعلت الانتخابات وكأنها تحصل في أكثر من بلد، وليس ضمن نطاق حدود البلد الواحد، والدولة الواحدة، والشعب الواحد.

فالجنوب مبتور يفصله حزام الأمن المفقود داخل حزام الشرعية اللبنانية من جهة، وداخل حزام الإحتلال من جهة ثانية. والشمال، في الجهة المقابلة لجنوب البلاد، له أحزمته وارتباطاته الخاصة به، وكذلك ظروفه الانتخابية، قانوناً وإعداداً. والبقاع، في موقعه الجغرافي والسياسي، متعدّد الجيوب والمفاصل والارتباطات

الإقليمية والمحلية. وفي بيروت، تجرى الانتخابات بالتي هي أحسن، بعد لملمة ما تيسّر من القوى السياسية المحلية. اما في الجبل، فالساحة واسعة للمقاطع ولغير المقاطع، للمهجّر ولغير المهجّر، ولمن أراد ان يكون لا في موقع هذا ولا في موقع ذاك. وهكذا تبرز القوى السياسية، الجديدة والقديمة والمخضرمة، حسب الدوزنة المرجوة وبالوزن السياسي المطلوب. فلكل منطقة، لا بل لكل دائرة انتخابية، وظيفتها الانتخابية ببعديها الداخلي والخارجي حسبما تتطلّبه مقتضيات اللعبة كما يحدّدها أهل الربط والحلّ.

سادساً، مسألة أخرى طرحتها انتخابات ١٩٩٢، الا وهي مسألة التمثيل المتوازن للطوائف والمناطق ولشرائح المجتمع كافة، وبالتالي مسألة شرعية البرلمان الشعبية. هذا الأمر يتّخذ طابع الأهمّية القصوى، لا لسبب مبدأ التمثيل الشعبي السليم، المتعارف عليه في الأنظمة الديمقراطية فحسب، بل لأن وظيفة الانتخابات التمثيلية لها مضامين سياسية ذات خصوصية معيّنة في المجتمعات غير المتجانسة كالمجتمع اللبناني. هذا في الظروف العادية، أي خارج فترات الأزمات السياسية الحادة. اما في الظروف الإستثنائية، كظرف الانتخابات النيابية الاولى في مرحلة ما بعد الحرب، فتصبح الانتخابات بأهمّية إعلان الدستور الجديد، من الناحية السياسية، ومكمّلة له. ذلك أنها تضفي على القرارات السياسية والدستورية التي اتّخذت في مرحلة ما بعد اتفّاق الطائف، صفة الشرعية الشعبية التي افتقرت اليها أساساً عملية صنع الاتّفاق بمراحله المتعدّدة، بين أطراف الداخل والخارج.

هذا فضلاً عن ان لانتخابات ١٩٩٢ وظيفة تمثيلية-سياسية أخرى، وهي وظيفة محورية في هذه المرحلة الدقيقة بالذات، مفادها ان الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب، يجب ان تشكّل المعبر الشعبي الحقيقي من الحرب الأهلية، أقلّه في أبعادها الداخلية، الى السلم الأهلي، أقلّه في شقّه السياسي الداخلي، في حال استحالة انهاء رواسب الحرب في أبعادها الخارجية الاخرى. لا بل ان الانتخابات قد تكون الأداة المثلى للعبور من أجواء الحرب الى أجواء

الوفاق المبني على أسس تستمدّ قوتها وشرعيّتها من توافق اللبنانيين الفعلي، وليس بوسائل الفرض. وهذا طبعاً ما لم تحقّقه انتخابات ١٩٩٢، لا على المستوى النظري، أي قانون الانتخاب، ولا على المستوى العملي، أي في الإعداد والنتائج.

وهكذا نصل الى واقع التمثيل المشرذم الذي أنتجته انتخابات ١٩٩٢، والذي لم تشهده أية عملية انتخابية سابقة. لقد دخل برلمان ١٩٩٢ عدد غير قليل من النواب من طريق الانتخاب السلبي، اذا جاز التعبير، أي الانتخاب غير التنافسي، إما لعدم وجود تنافس حقيقي بين المرشّحين وإما لسدّ الفراغ الذي أحدثته المقاطعة في بعض الدوائر الانتخابية. وهذا الوضع ينطبق على الطوائف المسيحية أكثر مما ينطبق على الطوائف الأخرى، خصوصاً الطائفة الشيعية، وبنسبة أقلّ على الطائفة السنّية. لكن هذا لا يعني أن الأعضاء النافذين في المجلس النيابي الجديد لا يتمتّعون بتأييد شعبي في مناطقهم، أو أنهم غير قادرين على دخول المجلس النيابي في ظروف انتخابية اخرى. ذلك أنهم المرشّحون الأقطاب ضمن طوائفهم. الا أن ما حصل في ١٩٩٢ هو دخول القوي والضعيف من المرشّحين من طريق الانتخاب السلبي. وهكذا، يتساوى على سبيل المثال وليد جنبلاط وعمر كرامي وسليمان فرنجيه وسليم الحص ونبيه بري، وهم من زعماء طوائفهم البارزين، مع سواهم من الذين دخلوا البرلمان بطريقة أو بأخرى أو من طريق المصادفة السياسية - الانتخابية. وهنا تبرز بعض جوانب مشكلة التمثيل الصحيح في هذه المرحلة الدقيقة من الحياة السياسية اللبنانية.

والمشكلة في لبنان تجرّ الأخرى، وقد تكون أكثر تعقيداً وصعوبة من المشكلة الأساسية. مشكلة المقاطعة المسيحية وانعدام الحماسة، و«المقاطعة» غير المعلنة عند المسلمين، وإن تباين حجمها واختلفت رموزها على المستويين الشعبي والقيادي[٧١]. إن المقاطعة كممارسة سياسية في الانتخابات النيابية، حصلت سابقاً في لبنان، في فترة الانتداب الفرنسي. وكانت آنذاك مقاطعة إسلامية، وبصورة خاصة سنّية، في المناطق الساحلية التي أُلحقت بالجبل في

إطار دولة لبنان الكبير. المقاطعة الإسلامية قبل الإستقلال كانت أهدافها أوسع وأشمل من الموضوع الانتخابي، ذلك أنها كانت تعبّر عن موقف مبدئي رافض للكيان. والإعتراض الإسلامي لم يكن محصوراً بقانون الانتخاب أو بالنواقص الإدارية والمخالفات القانونية، والى ما هنالك من شوائب مرافقة للعملية الانتخابية، بل كانت مسألة مبدئية أساسية مرتبطة بظروف إنشاء دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، والدول المجاورة بعد انهيار السلطنة العثمانية[٧٢].

اما اليوم، فالمقاطعة المسيحية التي مورست خلال انتخابات ١٩٩٢، خصوصاً من قبل الأطراف الذين أيّدوا اتّفاق الطائف وارتضوا بالواقع السياسي الجديد، وهي كانت تبحث عن المخارج التي تحول دون جنوحها الى الفريق المقاطع، لم ترتبط بأمور تتعلّق بالكيان، كما كانت عليه الحال في العشرينات والثلاثينات، بل تمحورت حول أمور محدّدة المعالم والأهداف. فالقوى المؤيّدة التي انضمّت لاحقاً الى المقاطعة مرغمة، كان من الممكن إيجاد المخارج لها. وهذا الأمر، خلافاً لمسألة المقاطعة في مرحلة الانتداب التي كان حلّها يرتبط بعوامل دولية واقليمية بالغة التعقيد، يدخل في اطار الممكن، وبوسائل كانت في متناول اليد. وهذا ما يعطي المقاطعة ونتائجها خصوصية لافتة على المستويين السياسي والتمثيلي في انتخابات ١٩٩٢.

صحيح ان مسألة توقيت الانتخابات لم تكن مطروحة في مرحلة ما قبل الحرب لأن وتيرة الانتخابات كانت معروفة. إلا أن مسألة التوقيت ليست معطى لا يمكن تجاوزه أو معالجته بطريقة أو بأخرى، خصوصاً ان لا تنفيذ اتّفاق الطائف ولا أداء حكومات «الوفاق الوطني» ولا الوضع السياسي العام، كانت مثالية كي لا تستطيع البلاد ان تتحمّل تأجيل الانتخابات، ولو لفترة قصيرة، بعد الإبقاء على الخلل التمثيلي في البرلمان فترة عقدين من الزمن، وبعد تصحيح هذا الخلل بواسطة التعيين. ولكن ربما كانت لدى أصحاب القرار أهداف ونيات أخرى، تهدف الى إحداث انقلاب على مستوى تمثيل النخب السياسية، وعلى مستوى الأداء السياسي للبرلمان الجديد[٧٣].

سابعاً، أمر آخر يرتبط بموضوع التمثيل. إن ازدياد الهوّة بين مجلس ١٩٩٢ والتمثيل الشعبي يوازيه تفاقم كبير في الهوّة التي تفصل بين النخبة والقاعدة (Elite - Mass) (٧٤) ضمن الطوائف، وتحديداً ضمن الطوائف المسيحية. فللمرة الأولى في انتخابات نيابية، نرى هوة تمثيلية بين النخبة السياسية المسيحية وقاعدتها بالحجم الذي رأيناه في انتخابات ١٩٩٢.

في الانتخابات السابقة، تعزّز بروز قيادات ممثّلة لتيار شعبي معيّن، معارض أو موال للحكم، أو مؤيد لطروحات سياسية أخرى. وهذا ما كان ينطبق على الطوائف كافة. أما اليوم، فالقيادات تمثّل مناطقها، ومنها ما يتمتّع بتأييد شعبي ايضاً، لكنها لا تمثّل تياراً أو توجّهاً يميزها عن سواها من قوى الموالاة أو المعارضة. وهذا الواقع تتساوى فيه الطوائف والأحزاب والقيادات جميعها، وان اختلفت في بعض التفاصيل. فهناك التمثيل الخدماتي العام، اذا جاز التعبير، وهذا معطى في أية عملية انتخابية، سواء كانت على المستوى المحلّي او الوطني. الا ان هذا النوع من التمثيل ينقصه المضمون السياسي للتمثيل، او هو غير مكتمل وغير مواز للبعد الخدماتي للتمثيل. هذا الواقع الجديد، على مستوى الرابط بين النخبة والقاعدة، يميّز انتخابات ١٩٩٢ ونتائجها عن سابقاتها.

ثامناً، إن تعاظم دور المجلس النيابي وازدياد صلاحيات رئيسه وبالتالي نفوذه في آلية الحكم في مرحلة ما بعد الطائف، أي حسب الدستور الجديد، يعطي الانتخابات وتشكيلة البرلمان الجديد أهمّية خاصة تفوق في مضمونها ونتائجها أهمّية العمليات الانتخابية السابقة، خصوصاً أن برلمان ١٩٩٢ هو الاول بعد الانقطاع القسري طوال عقدين. هذه الوقائع تحتّم سلوكاً توافقياً من قبل السلطات يراعي اعتبارات السياسة اللبنانية بتوازناتها الطائفية إن في قرار إجراء انتخابات او في النتائج التي أفرزتها هذه الانتخابات، في وقت يجتاز فيه لبنان مرحلة انتقالية دقيقة تشكّل الركائز الأساسية لبناء السلم الأهلي وتدعيمه. من هنا يمكن الإشارة الى بعض الإستنتاجات المرتبطة بالخريطة السياسية-الطائفية التي أفرزتها انتخابات ١٩٩٢،

والى الدافع الحقيقي وراء المضي في إجراء الانتخابات رغم من المعارضة الشعبية والقيادية الواسعة لها.

مع تجنّب الدخول في التأويلات والتفسيرات المتباينة حول وجود أو عدم وجود تخطيط او برمجة معينة للوصول الى النتيجة التي أفرزتها انتخابات ١٩٩٢، وذلك من خلال استدراج ردود فعل متصلبة من قبل الفريق المسيحي تضعه خارج اللعبة السياسية، يمكن القول إن مقولة «جناحي لبنان»، التي ارتبطت بزمن السلم قبل منتصف السبعينات، تلقّت ضربة قاسية في انتخابات ١٩٩٢. ولقد كان واضحاً ان «الجناح» المسيحي، وتحديداً الماروني، هو «الجناح» المستهدف في الدرجة الأولى، وكأن المقصود توجيه رسالة واضحة الى من يهمه الامر عنوانها ان مسائل الحكم وقضاياه وقراراته هي غير تلك التي كانت سائدة في السابق، اي في مرحلة ما قبل الطائف. «جناحا» طائر الماضي هما أسيرا «قطار» اليوم، وهو الذي يواصل سيره على السكة أو خارجها، لا فرق، ما دام القطار في تحرك متواصل.

هذه الحالة الجديدة في الممارسة السياسية الضاربة عرض الحائط بجوهر اعتبارات السياسة اللبنانية وبأعرافها التوافقية وتوازناتها الطائفية، لم يشهدها لبنان من قبل، خارج فترات الأزمات والحروب في السنوات الاخيرة. لقد كان تعثّر أحد «الجناحين» في لبنان السلم يشلّ البلد وتقع الأزمة. اما اليوم، فالأجنحة متكسّرة، الا ان الأمور تسير بشكل او بآخر. هذا الوضع غير المألوف في السياسة اللبنانية لا يساعد على تدعيم الوفاق الوطني، لا بل انه قد يؤدّي الى إعاقة دائمة «للطائر» بجناحيه الإثنين. وهذا ما لفت إليه بعض السياسيين، قبل الانتخابات وبعدها، وفي مقدمهم الرئيس صائب سلام الذي حذّر من خطر الانزلاق في لعبة انقلاب المقاييس والأعراف في الحياة السياسية اللبنانية. فبدل تدعيم التوازن الداخلي تقام المتاريس السياسية عن طريق العملية الانتخابية، وكأن في ذلك محاولة تهدف الى إرساء نمط جديد في الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية في لبنان ما بعد الحرب.

ملاحظة أخيرة تتعلّق بالانتخابات كحدث سياسي. صحيح انها هزّت المجتمع، لكنها في نهاية المطاف لم تحمل اهمية سياسية ذات شأن سواء بالنسبة الى المواطن العادي أو حيال الوظيفة التمثيلية للمجلس النيابي. صحيح ايضاً أنها كانت الانتخابات التي حملت القدر الأكبر من المضامين الطائفية والسياسية، فاقت كونها مجرّد سياسة انتخابات، لكن الأصح انها جاءت بنتائج لم تحمل من المضامين السياسية الا اقلّها. ذلك أنها تعكس توجّهاً سياسياً يغلب عليه اللون الواحد، وإن كانت له ظلال متعدّدة.

انتخابات ١٩٩٢ شكّلت مفصلاً تاريخياً في الحياة السياسية اللبنانية. في الجوهر انها الانتخابات-الازمة، الا ان الجوهر يكمن في المحصلة النهائية وليس في المضمون السياسي الظرفي للعملية الانتخابية يوم الاقتراع، كما في انتخابات ١٩٩٢. تفسير هذه الحالة يكمن في أن الخطاب السياسي، في السنوات الأخيرة، لم ينبثق من معطيات تغييرية داخلية، ولا عكس اولويات المجتمع ونظامه السياسي. لطالما أثّرت التوجهات الخارجية، خصوصا الاقليمية، في مسار السياسة اللبنانية، لكن هذا التأثير كان ينحصر بمؤسسات او بطوائف معينة، وبالتالي، فقد كانت ردود الفعل على ذلك التأثير تنحصر، هي ايضا، بمواقعها. اما اليوم فقد اصبحت حدود التأثير مفتوحة المدى دون ان تستثني طائفة أو منطقة او فئة من الفئات السياسية.

من هذه المعطيات جميعها، ينطلق السؤال: لماذا، اذاً، أجريت الانتخابات، ولماذا أجريت في صيف ١٩٩٢ بالتحديد؟ من المستفيد منها، ولماذا؟ يبدو لنا ان التفسير الأرجح يمكن العثور عليه في ما يسمّيه غي إرميه (Guy Hermet)، وظائف الانتخابات غير التنافسية[٧٥].

ومع ان مفهوم الانتخابات الصورية التي تعدّها الدولة في الأنظمة غير الديمقراطية لا ينطبق على لبنان، فإن الطابع الموحّد وغير التنافسي الذي اتّسمت به انتخابات ١٩٩٢ قد ساعد على تسريب نظام الانتخابات التي ترعاها الدولة، إعداداً وترشيحاً ونتائج، الى لبنان

ذي النظام السياسي الديمقراطي. بهذا المعنى، تصبح الانتخابات كأنها تجرى في نظام غير ديمقراطي حتى لو كان مسرحها الحقيقي بلداً ديمقراطياً من حيث شكل نظامه السياسي.

اذا كانت وظيفة الانتخابات التنافسية الحرّة، ضمان انتقال سلمي للسلطة واكساب أهل السلطة الصفة الشرعية، يقول إرميه، فإن وظيفة الانتخابات غير التنافسية والمعدّة سلفاً، لا تختلف عنها من حيث أهدافها ووظائفها[٧٦]، لكنّ نقطة الإختلاف تكمن في «أن الحكومة التي تدعو الى الانتخابات في نظام غير ديمقراطي، وهي غير مجبرة على إجرائها ان لم تشأ ذلك، لا بدّ أنها ترمي الى تحقيق أهداف أو نتائج محددة. ذلك ان تنظيم الانتخابات وإجراءها على نحو معيّن، وفي وقت معيّن، لا يمكن ان يكونا عملاً مجانياً دون مردود»[٧٧]. وفي هذه الحال «لا بدّ ان يكون لأهل الحكم دوافع مهمّة وجدّية لإجراء الانتخابات، يهدفون من ورائها، بحقّ أو من دون حقّ، الى تحقيق فوائد معينة»[٧٨]. اما الفوائد المرجوّة من انتخابات يدوزنها الحكم، فتأتي في مجال العلاقة بين الحاكم والمحكوم (المشاركة السياسية، الشرعية، التواصل)، وتهدف الى «التأثير في التوازن الداخلي لدوائر الحكم من طريق التعديل في توزيع السلطة بين الفئات المختلفة»[٧٩].

صحيح أن بعض وظائف الانتخابات غير التنافسية تنطبق على انتخابات ١٩٩٢ في لبنان وإن بدرجات متفاوتة، إلا إنها تبقى جزءاً من عملية تواصل انتخابية - إجتماعية بين جماعات وأفراد لا تنتهي بانتهاء يوم الاقتراع. والواقع، يضيف إرميه، «أنه يصبح مأمولاً ان يعتاد الناس على ان لا خيار لهم، وعليهم القبول بما تفرضه الدولة، أو حتى ان الشعب سينسى ما كان له من هامش في الخيار ويتعلّم كيف يكون التصرّف باعتدال في الانتخابات، بحيث تنتفي حاجة الدولة حتى الى المراقبة والإعداد المسبق»[٨٠].

أي تصرّف انتخابي علينا ان نتوقع، وما هي الفوائد التي نتطلّع اليها من انتخابات ١٩٩٢؟ وحده الزمن، وتصرّفات أهل الحكم، تملك الجواب. لكنّ أمراً واحداً، بالنسبة الى لبنان، يبقى أكيداً. فإذا

كانت الأنظمة التي تُجري انتخابات مصمّمة النتائج مسبقاً تجني هي بالذات فوائد عملها، فإن الدولة في لبنان قد لا تكون هي المستفيدة حصراً من مردودها السياسي وغير السياسي.

يبقى أن الانتخابات قد حرّكت الناس، ولو باتّجاهات متباينة، وأعطت دفعاً لأجواء انتخابية، فأحيت بذلك وتيرة الأربع سنوات بالنسبة الى الانتخابات التالية. فهل تجرى الانتخابات المقبلة في أوانها، وتقلب المعايير التي شهدناها في الانتخابات الاولى، في مرحلة ما بعد الحرب؟ الجواب في أداء الدولة السياسي وفي طريقة الإعداد للانتخابات النيابية التالية، لكي تصحّح المسيرة الوفاقية وتتعمّق أسس السلم الأهلي، وهو الهدف المنشود قبل الانتخابات النيابية وبعدها.

هوامش

١. استطلاع للرأي أجرته مجلة «الوسط» الصادرة في لندن، أظهر ان ٣, ٥٧٪ من اللبنانيين يرفضون المشاركة في الانتخابات مقابل ٦, ٣٨٪ سيشاركون (و٤٪ لا جواب). النسبة الأعلى هي بين الناخبين الشباب (١, ٦١٪).

٢. حول الانتخابات والمجالس النيابية، أنظر ايليا حريق: «من يحكم لبنان» (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢).

Antoine Nasri Messarra, *La Strucure sociale du Parlement Libanais*, 1920-1976 (Beyrouth: Publications du Centre de Recherches, Université libanaise, 1977); Abdo I. Baaklini, *Legislative and Political Development: Lebanon: 1842-1972* (Durham: Duke University Press, 1976); Khayrallah Ghanem, *Le Système électoral et la vie politique au Liban* (Kaslik: Université Saint-Esprit, 1983);

Sami Abi Tayeh, *Structure socio-juridique du phénomène électoral au Liban*, 2 Vol. (Beyrouth: Publications de l'Université libanaise, 198); Jalal Zuwiyya, *The Parliamentary Election of Lebanon*, 1968 (Leiden: E. J. Brill, 1972); Salim Sleiman, *Le Parlement libanais* (Zalka: Le Livre préféré, 1979).

ميشال مرقص، «الجمهورية قبل ان تنهار، دراسة تاريخ الانتخابات النيابية» (بيروت: نشر المؤلف، ١٩٨٧). حول المجالس النيابية خلال مرحلة الإنتداب الفرنسي، أنظر:

Sonia Debs Daher, "La composition sociale des Assemblées parlementaires libanaises 1920-1943", Thèse pour le doctorat 3ème Cycle, Paris 1981.

٣. تعبير «الجمهورية الثانية» أصبح شائعاً، الا انه يفتقر الى الدقة من الوجهة الدستورية. حول مرحلة الإنتداب والدستور، أنظر:

Pierre Rondot, *Les Institutions politiques du Liban: Des communautés traditionnelles à l'Etat moderne* (Paris: Edition de l'Institut d'Etudes de l'Orient contemporain, 1947); Albert Hourani, *Syria and Lebanon: A Political Essay* (London: Oxford University press, 1946).

٤. حول سنوات الحرب في مراحلها الأولى، أنظر:

Kamal Salibi, *Crossroads to Civil War: Lebanon 1958-1976* (Delmar: Caravan Books, 1976); Walid Khalidi, *Conflict and Violence in Lebanon* (Cambridge: Harvard University Press, 1979); Marius Deeb, The Lebanese Civil War (New York: Praeger Publishers, 1980); Edward Haley and Lewis W. Snider, *Lebanon in Crisis: Participants and Issues* (Syracuse: Syracuse University Press, 1979).

٥. حول هذه المرحلة، أنظر كريم بقرادوني، «لعنة وطن»، من حرب لبنان الى حرب الخليج (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٩١): ٩-١٣؛ سركيس نعّوم، «ميشال عون، حلم ام وهم؟» (بيروت: نشر المؤلف ١٩٩٢): ٥٣-٦٢؛ كارول داغر، «جنرال ورهان» (بيروت: منشورات ملفّ العالم العربي، ١٩٩٢): ٧٥-١٢١.

٦. أنظر بقرادوني، مرجع سابق، ص: ١٥-٢٣. نعّوم، مرجع سابق، ص ٥٣-٦٢. داغر، مرجع سابق، ص: ٧٥-١٢١.

٧. كارول داغر، مرجع سابق ص: ٢٧٧-٣٣٢.

٨. حول وثيقة الوفاق الوطني، أنظر:

Joseph Maïla, "Le Document d'entente nationale, un commentaire", *Les Cahiers de l'Orient*, nº 16-17 1989, pp. 135-217; Joseh Maïla, "L'Accord de Taef, deux ans après", *Les Cahiers de l'Orient*, nº 24. 1991, pp. 13-691; Paul Salem, "Commentary on the Taif Agreement, *The Beirut Review*. nº 1 (Spring 1991), pp. 119-1721; Habib C. Malik, "Lebanon in the 1990's: Stability Without Freedom" *Global Affairs* (Winter 1992), pp. 79-109; Augustus Richard Norton, Lebanon After Taif: Is the Civil War Over?" *Middle East Journal* (Summer 1991); 457-473.

٩ - أنظر: Farid el Khazen, "The Uncrowned Druze Prince of the Left", *Middle Eastern Studies* (April 1988): 178 - 205.

١٠. حول تطور الوجود السوري في لبنان منذ منتصف السبعينات، انظر:

Naomi Joy Weinberger, *Syrian Intervention in Lebanon* (New York: Oxford University Press, 1986); Reuven Avi - Ran, *The Syrian Involvement in Lebanon Since 1975* (Boulder, Westview Press, 1991); Adeed Dawisha, *Syria and the Lebanese Crisis* (New York: St. Martin's Press, 1980).

١١. انظر الدكتور سليم الحص، «زمن الأمل والخيبة، تجارب الحكم ما بين ١٩٧٦ - ١٩٨٠» (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢)؛ كريم بقرادوني، «السلام المفقود» (بيروت: ملف العالم العربي ١٩٨٣).

١٢. حول هذه التطورات، أنظر جوزف ابو خليل، «قصة الموارنة في لبنان، سيرة ذاتية» (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠): ٢٦٥ - ٣٨٩.

١٣. انظر ايلي اديب سالم، «وثيقة الوفاق الوطني بين بيروت ودمشق والطائف» (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٢)، ص: ٨.

١٤. حول هذه التطورات، انظر ألبير منصور، «الانقلاب على الطائف» (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣): ١١٥-١٣٩. أنظر ايضا بقرادوني، مرجع سابق،

ص: ١٩٩ - ٢٢٩. نعّوم، مرجع سابق، ص ٨٣ - ١١٤. داغر، مرجع سابق، ص ٢٧٧ - ٣٣٢.

١٥. حول تطور السياسة الاميركية تجاه لبنان، انظر فريد الخازن، «العلاقات اللبنانية - الاميركية في سياسة التوازن الإقليمي: ١٩٧٥-١٩٨٩»، الدفاع الوطني اللبناني (تشرين الاول ١٩٨١): ١٠-٢٩؛ ايضاً فريد الخازن، «من بيروت الى عوكر: السياسة الاميركية بين الواقع وهاجس المؤامرة» الدفاع الوطني اللبناني (آب ١٩٩٠): ٨٨-١١٧. حول السياسة الاميركية في مرحلة الإعداد لاتّفاق الطائف أنظر عبدالله بو حبيب، «الضوء الاصفر» (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١): ١٦٧-٢٣٣؛ سركيس نعّوم، مرجع سابق، ص: ١٩٥-٢٠٤ و٢٠٧-٢١١. أنظر ايضاً:

Barbara M. Gregory, "U.S Relations With Lebanon: A Troubled Course", *American-Arab Affairs* (Winter 1990-91): 62-93.

١٦. هذا ما يؤكده بعض المراقبين المقرّبين من اجواء الانتخابات النيابية في أوساط بعض المسؤولين، وكذلك بعض الوسطاء الساعين الى ايجاد المخارج لمسألة التوقيت.

١٧. انظر «النهار» ٧ آب ١٩٩٢.

١٨. مصادر مقرّبة من الأجواء الانتخابية أوردت هذه المعلومات.

١٩. حول مواقف الوزير سامي الخطيب، أنظر «السفير» ٣٠ ايار ١٩٩٢ و«النهار» ٥ و٢٢ حزيران ١٩٩٢. حول موقف الوزير عبدالله الأمين، انظر «النهار» ٢٩ حزيران ١٩٩٢ وحول موقف الوزير محسن دلول، أنظر «الحياة»، ١٩ تموز ١٩٩٢.

٢٠. موقف العميد اده الذي اتّخذه في أوائل تموز بعدم المشاركة في الانتخابات إذا جرت في ١٩٩٢. أنظر «النهار» ٩ و١٧ تموز ١٩٩٢. موقف العماد عون المعارض للانتخابات كان معروفا، أنظر «النهار» ١٣ ايار ١٩٩٢. حول موقف رئيس حزب الوطنيين الاحرار، دوري شمعون، انظر «النهار» ٥ تموز ١٩٩٢.

٢١. اللافت في دائرة كسروان اصرار مرشح «حزب الوعد»، سامي الخويري، المرشّح الوحيد الذي لم ينسحب في المرحلة الأولى، على المضي في «المعركة» حتى بعد إلغائها رسمياً.

٢٢. حول المواقف المعارضة والمنتقدة لقانون الانتخاب وللعملية الانتخابية، أنظر «النهار» ٧، ١٣، ١٧، ١٨، ٢١ تموز، ١٩٩٢. أنظر مجموعة مقالات غسان تويني عن الانتخابات، «قبل أن يدهمنا اليأس» (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩٢). أنظر أيضاً فؤاد بطرس، «كتاب مفتوح إلى فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس الهراوي»، «النهار» ١٢ آب ١٩٩٢؛ ألبير مخيبر، «الحياة»، ١١ آب ١٩٩٢.

٢٣. حول موقف البطريك صفير، أنظر «النهار» ١٣، ١٥، ٢٣ تموز و٢٤، ٢٧ آب ١٩٩٢؛ حول موقف مجلس المطارنة الموارنة، أنظر L'Orient-Le Jour ٦ آب ١٩٩٢. حول مواقف مرجعيات دينية أخرى أنظر تصريحات بطريك الأرمن الكاثوليك في L'Orient-Le Jour، ٧ تموز. والمجلس الأعلى لطائفة الروم الكاثوليك، «النهار»: ٢٥ تموز ١٩٩٢. وحول موقف شيخ عقل الطائفة الدرزية، «النهار» ٢٧ تموز ١٩٩٢. وحول موقف المفتي الجعفري قبلان المعارض لإجراء الانتخابات في الأوضاع الراهنة، أنظر «السفير» ٢٣ حزيران و٤ و١٨ تموز ١٩٩٢.

أنظر أيضاً اميل خوري، «الحياة»، ١٥ تموز ١٩٩٢. سركيس نعّوم، «النهار» ٢٥ آب ١٩٩٢.

٢٤. عدد المهجّرين من المناطق كافة هو ٤٥٠٠٠٠ منهم ٦٢٪ من جبل لبنان. أنظر التقرير الرسمي الصادر عن وزارة المهجّرين، «قضية التهجير، واقع وأرقام»، تشرين الثاني ١٩٩٢.

٢٥. أنظر ألبير منصور، مرجع سابق، ص: ٥٨.

٢٦. في مؤتمر لوزان رفع عدد أعضاء المجلس النيابي إلى ١٢٠. ايلي سالم، مرجع سابق، ص: ٣. وتجدر الإشارة إلى أن الإتفاق الثلاثي عام ١٩٨٥ نصّ على رفع عدد النواب إلى ١٩٨. حول عدد النواب في قانون الانتخاب الجديد، أنظر ألبير منصور، مرجع سابق، ص: ١٢٤-١٧٥. أنظر أيضاً «النهار» ١٧ و٢٥ حزيران ١٩٩٢.

٢٧. حول الفرق بين الدائرة الكبرى والمصغّرة، وتأثيرهما السياسي، أنظر: Messarra, *op. cit.*, pp. 303-320.

٢٨. في بيروت أعلن الرئيس الحص لائحته غير المكتملة في ٢٤ آب، أي قبل ستة أيام من يوم الإقتراع؛ في المتن الشمالي اللائحة الوحيدة التي شكّلت أعلن عنها في ٢٧ آب أي قبل عشرة أيام من يوم الإقتراع في ٧ ايلول. «حزب الله» كان الأول في إعلان أسماء مرشّحيه في البقاع وبيروت وبعبدا، ما عدا الجنوب، وذلك في ٥ آب، أي قبل ١٨ يوماً من بدء الانتخابات. حول «اللوائح الائتلافية»، أنظر اميل خوري، «النهار» ١٥ تموز ١٩٩٢.

٢٩. حول هذا الموضوع، أنظر حريق، مرجع سابق، ص: ٦٩-٧٧.

٣٠. الأرقام مستقاة من النتائج الرسمية للانتخابات التي وضعتها وزارة الداخلية، مصلحة الشؤون السياسية والادارية. أما عدد الناخبين في الدوائر الانتخابية فمصدره «السفير»، ١٩ حزيران ١٩٩٢.

٣١. المرجع نفسه و«النهار»، ٣٠ نيسان ١٩٩٢. و«السفير»، ١٩ حزيران ١٩٩٢. انتخب نائب جبيل الشيعي بأصوات المقترعين الشيعة في ١٩٩٢ بسبب المقاطعة المسيحية.

٣٢. أرقام وزارة الداخلية و«السفير» ١٩ حزيران ١٩٩٢.

٣٣. هناك خمسة نوّاب أرمن في بيروت: ٣ أرثوذكس، ١ كاثوليك، ١ إنجيلي. أما المقعد الإنجيلي فقد حصل اعتراض على إعطائه للأرمن كون المقعد قد خصّص للطائفة الإنجيلية، ذلك ان الأرمن ممثّلون بالمذهبين الأرثوذكسي والكاثوليكي.

٣٤. حول اقتراحات التأجيل المتعدّدة التي اقترحها نوّاب ووزراء بارزون، أنظر «النهار» و«السفير»، ٧ آب ١٩٩٢؛ و«النهار»، ١٤ آب ١٩٩٢؛ و«السفير»، ١٩ آب ١٩٩٢؛ «الحياة»، ٧ آب ١٩٩٢.

٣٥. أنظر ألبير منصور، مرجع سابق، ص: ١٨٧-٢٢٩، أنظر أيضاً سركيس نعّوم، «النهار»، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩ آب ١٩٩٢.

٣٦. سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي بلغ حداً أقصى تجاوز ٢٧٧٥ للدولار الواحد خلال شهر آب ١٩٩٢، أي عشية الانتخابات. حول الأوضاع الإقتصادية المتردّية عام ١٩٩٢، أنظر د. سمير مقدسي، «في خلفية توجهات السياسة الاقتصادية في لبنان»، «الزميل»، شباط ١٩٩٣، ص: ٦-١١.

٣٧. النوّاب هم: وزير الخارجية فارس بويز، والنوّاب نسيب لحود، بيار حلو،

فؤاد السعد واوغست باخوس. أنظر «النهار»، ٢٩ آب ١٩٩٢.

٣٨. أنظر «السفير»، ٢٠ آب ١٩٩٢، «النهار»، ١ آب ١٩٩٢.

٣٩. أنظر أديب نعمة، «النهار»، ٤ شباط ١٩٩٣. حسب بعض الصحف، فقد ورد إسم يوسف بك كرم المتوفى سنة ١٨٨٩ على لوائح الشطب في زغرتا. «النهار»، ١٤ آب ١٩٩٢ L'Orient-Le Jour ١٤ آب ١٩٩٢.

٤٠. حول انتقادات المعارضة لانتخابات ١٩٤٧، أنظر «جريمة ٢٥ أيار: كيف جرت الانتخابات النيابية في لبنان؟» (حزب الكتلة الوطنية، ١٩٤٧). وضع الكتاب جورج عقل وعبده عويدات وإدوار حنين.

٤١. أنظر تصريحات الرئيس الحسيني حول التجاوزات التي رافقت العملية الانتخابية في دائرة بعلبك-الهرمل، في «النهار» و«السفير»، ٢٤ و٢٥ آب، ١٩٩٢. أنظر أيضاً ألبير منصور، مرجع سابق، ص: ١٧٦-١٨١.

٤٢. أنظر المحضر الرسمي للجان القيد في بعلبك-الهرمل، وقد نشرته «النهار»، في ٢ ايلول ١٩٩٢. وكان هذا المحضر الرسمي الوحيد حول الانتخابات الذي نشر في الصحافة. من المخالفات التي وردت في التقرير نذكر منها وجود ١٢ صندوقاً مخلوعاً، ٥٩ صندوقاً من دون ظرف أو بظرف غير مختوم بالشمع الأحمر، ٥٢ صندوقاً لا تحتوي على تقارير بالنتائج، ٢٣ صندوقاً لا تحتوي على لوائح فرز الأصوات أو تحتوي لوائح غير موقعة، الخ... تجدر الاشارة إلى أن صندوقة اقتراع فارغة صوّرها مصوّر تلفزيوني في سوبر ماركت في بلدة بقاعية! أنظر أيضاً، ألبير منصور، مصدر سابق، ص: ١٧٦-١٨١.

٤٣. أنظر التقرير المفصّل الذي رفعته لائحة الرئيس الأسعد وتضمّن تفاصيل حول التجاوزات يوم الإقتراع، «النهار» ١٢ ايلول ١٩٩٢.

٤٤. حول الخلاف الانتخابي بين فرنجيه وكرامي في الشمال أنظر «الأنوار» ٥ و٩ آب ١٩٩٢، «النهار»، ١٠ آب، وL'Orient-Le Jour ١٠ آب ١٩٩٢.

٤٥. حول تطوّر نسبة الإقتراع في الانتخابات النيابية في لبنان أنظر:

Iliya Harik, "Voting Behaviour, Lebanon", in Landau Ozbudun und Tachau (eds.), *Electoral Politics in the Middle East* (London: Croom Helm, 1980): 145-171 and Baaklini, *op. cit.*, pp: 154-157.

٤٦. النسب مستقاة من النتائج الرسمية لعدد الأصوات التي نالها المرشّحون الفائزون والراسبون في كافة الدوائر الانتخابية التي أوردتها وزارة الداخلية، ومن أرقام أوردتها الصحف. «السفير»، ١٩ حزيران ١٩٩٢.

٤٧. حول النخب السياسية في المجلس النيابي أنظر:

Iliya I. Harik, "Political Elite of Lebanon", in George Lenczowski (ed.) *Political Elites in the Middle East* (Washington, D.C: American Enterprise Institute, 1975): 201-220; Khalaf, *op. cit*,. pp. 243-272; Baaklini, *op. cit.*, pp. 141-197; Messarra, *op. cit.*, pp. 141-241.

تجدر الإشارة هنا إلى أن عبارة النُخب السياسية (Political Elite) شائعة الإستعمال في كتابات العلوم السياسية وليس لها أي مدلول تمايزي معين، على عكس ما قد توحيه الترجمة العربية. ومفهوم Elite بدأ يظهر في الأدبيات السياسية الغربية منذ أواخر القرن التاسع عشر.

٤٨. وهما عبد الرحمن البزري ابن نائب صيدا السابق نزيه البزري، وناصر الخليل ابن نائب صور السابق كاظم الخليل. النوّاب الإثنا عشر هم: ايلي سكاف،

سليمان فرنجيه، سمير عون، طلال ارسلان، عمر كرامي، وليد جنبلاط، علي عسيران، فارس بويز، نائلة معوض، مروان أبو فاضل، منصور البون، ومصطفى سعد (والد الأخير لم يكن نائباً في مجلس ١٩٧٢).

٤٩. هذا ينطبق خصوصاً على دوائر جبيل، بعبدا، المتن الشمالي وبيروت، وخصوصاً على بعض النوّاب الموارنة في هذه الدوائر.

٥٠. Messarra, *op. cit.*, pp. 224-231-241.

٥١. *Ibid.*, p. 166.

٥٢. Khalaf, *op. cit.*, pp. 248.

٥٣. Michael C. Hudson, *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon* (New York: Random House, 1968).

٥٤. Messarra, *op. cit.*, pp. 77-81.

٥٥. حول الدورات الانتخابية السابقة أنظر: «النهار»، «خمسين سنة وسنة»، كانون الأول - كانون الثاني ١٩٧٢. أنظر أيضاً: «الحياة البرلمانية في لبنان» (٣ اجزاء)، ملف النهار ١٩٦٨؛ جان معلوف وجوزف أبي فرحات، «الموسوعة الانتخابية المصورة» (بيروت: نشر المؤلفين، ١٩٧٢).

Camille *Chehab, 1960: Les élections legislatives* (Beyrouth: 1960); Gideon Tadmor "The Lebanese Elections", *Middle Eastern Affairs*, (June-July, 1951): 247-250; G.E. Kirk, "Elections in the Lebanese Republic", *The World Today* (June 1957): 260-265;

Malcolm H. Kerr, "The 1960 Lebanese Parliamentary Elections", *Middle Eastern Affairs* (October 1960); 266-275; Nicolas A. Ziadeh, "The Lebanese Elections, 1960" *The Middle East Journal* (Autumn 1960): 367-381; Jacob M. Landau, "Elections in Lebanon", *The Western Political Review* (March 1961): 120-147. Michael Suleiman, "Elections in a Confessional Democracy", *The Journal of Politics* (February, 1967): 109-128.

٥٦. أنظر: Ralph E. Crow, "Electoral Issues: Lebanon", in Landau, et al, *op. cit.*, pp. 39-68.

٥٧. Francis Fukuyama, "The End of History", *The National Interest* (Summer 1989) 3-18.

٥٨. حول «حزب الله» أنظر: Assaf Kfoury, "Hezballah: La nébuleuse", *Arabies*, pp. 31-20.

٥٩. «فضل الله عن الانتخابات ومستقبل المقاومة» (مقابلة)، شؤون الشرق الأوسط (كانون الأول ١٩٩٢)، ص: ٤٠-٤٢. أنظر أيضاً سركيس نعوّم، «النهار» ١٦ ايلول ١٩٩٢.

٦٠. حول الأحزاب السياسية في لبنان أنظر:

Michael W. Suleiman, *Political Parties in Lebanon: The Challenge of a Fragmented Political Culture* (New York: Cornell University Press, 1967).

وحول الأحزاب والسياسة الانتخابية أنظر:

Messarra, *op. cit.* pp. 95-71; Baaklini, *op. cit.*, pp. 178-197; Ghanem, *op. cit.*, pp. 113-140.

أنظر أيضاً ايليا حريق، «الأحزاب والتمثيل الديمقراطي»، العملية الانتخابية والديمقراطية في لبنان، بإشراف رياض الصمد وسمير صباغ (بيروت: المؤسسة

الجامعية للدراسات والتوزيع، ١٩٨٧): ١١٧-١٣٠.

٦١. أنظر: Messarra, *op. cit.*, pp. 45-57.

٦٢. أنظر تصريح الوزير السابق شوقي فاخوري حول دور المال في انتخابات دائرة زحله، «النهار»، ٢٥ آب ١٩٩٢. أنظر أيضاً بيان لائحة الرئيس الأسعد، «النهار»، ٢٥ آب ١٩٩٢.

٦٣. حول السياسة المحلية في فترة الإنتداب، أنظر اسكندر الرياشي، «قبل وبعد» (بيروت: مطبعة العرفان، ١٩٥٣).

٦٤. أنظر: Fouad Ajami, *The Vanished Imam: Musa al-Sadr and the Shi'a of Lebanon* (Ithaca: Cornell University Press, 1985); Augustus Richard Norton, *Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon* (Austin: University of Texas Press, 1987).

٦٥. أنظر: Michael Johnson, *Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community* and *the Lebanese State, 1940-1985* (London: Ithaca Press, 1986).

٦٦. Michael Hudson, "The Electoral Process and Political Development in Lebanon", *Middle East Journal*, (Spring 1966), p. 174.

٦٧. أنظر: Ralph E. Crow, "Parliament in the Lebanese Political System", in Allen Kornberg and LIoys D. Muslof (eds.) *Legislatures in Developmental Perspective* (Durham: Duke University Press, 1970): 273-302; Abdo I. Baaklini, "Legislative Reforms in Lebanon" in Abdo I. Baaklini and James J. Heaphey, *Comparative Legislative Reforms and Innovations* (Albany: State University of New York, 1977).

أنظر أيضاً د. ضاهر غندور، «النظم الانتخابية: دراسة مقارنة لاهم القوانين الانتخابية في العالم، الحياة النيابية والتشريعات الانتخابية في لبنان» (بيروت: المركز الوطني للمعلومات والدراسات، ١٩٩٢).

٦٨. حول مشاريع الاصلاح الانتخابي، أنظر:

Antoine Messarra, "Les propositions de réforme de la loi électorale, 1963-1968. Essai de synthèse, *Revue Libanaise des Sciences Politiques*. Janvier (1968-1970):1-34.

أنظر أيضاً ايليا حريق، «النظام الأكثري والنظام النسبي، ايهما افضل للبنان؟» «النهار»، ١١ - ١٢ ايار ١٩٧٢.

٦٩. أنظر غسان تويني، «النهار»، ٢٧ آب ١٩٩٢.

٧٠. انظر تصاريح النائب نجاح واكيم حول هذا الموضوع في: *The Lebanon Report*, July 1992, p. 3

٧١. أنظر جهاد الزين، «السفير»، ١٥ آب ١٩٩٢.

٧٢. حول هذه التطورات أنظر:

Edmond Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel* (Beyrouth: Publications de l'Université libanaise, 1973): 329-512, Farid el Khazen, *The Communal Pact of National Identities* (Oxford: Center for Lebanese Studies, 1991).

٧٣. أنظر وضّاح شراره، «الانتصارات في لبنان مستمرّة نحو التطهير السياسي»، «الحياة»، ١٤ ايلول ١٩٩٢ وخيرالله خيرالله، «الحياة»، ١٧ ايلول ١٩٩٢، بشاره شربل وعلي الرز، «الحياة»، ٥، ٦، ٧ آب ١٩٩٢. أنظر أيضاً جورج ناصيف،

«الانتخابات اللبنانية: الأبعاد الداخلية والخارجية»، شؤون الشرق الاوسط، كانون الاول ١٩٩٢، ص: ٢٣-٣٠.

٧٤. Farid el Khazen, Lebanon's Communal Elite-Mass Politics: "The Institutionalization of Disintegration", *The Beirut Review* (Spring 1992): 53-82.

٧٥. Guy Hermet, "State-Controlled Elections: A Framework", in Hermet, Rose, Rouquié (eds.) *Elections Without Choice* (London: The Macmillan Press, 1978): 1-18; Richard Rose, "Is Choice Enough? Elections and Political Authority". *Ibid*, pp. 196 - 212.

٧٦. *Ibid.*, p. 13

٧٧. *Ibid.*,

٧٨. *Ibid.*,

٧٩. *Ibid.*,

٨٠. *Ibid.*,

الفصل الرابع

انتخابات ١٩٩٦، تمديد الخلل عبر الانتخاب(*)

للانتخابات النيابية وظائف متعددة، في الأنظمة الديمقراطية كما في الأنظمة السلطوية. ففي الأنظمة الديمقراطية، الهدف الأساسي من إجراء الانتخابات النيابية توفير آلية التغيير على مستوى النخب السياسية من خلال تنافس ديمقراطي حر. وهذا التغيير يعكس ارادة الشعب وأولوياته في الشؤون السياسية وغير السياسية.

أما في الانظمة غير الديمقراطية فللانتخابات وظائف تغييرية، لكن في الاتجاه المعاكس للتغيير كما هو في الأنظمة الديمقراطية. فالوظيفة الأهم للانتخابات غير التنافسية تكمن في تعويد الناس أنّ لا خيار لهم سوى ذاك الذي تفرضه السلطة عليهم[١]. الانتخابات تجري في موعدها، يخوض المرشحون المدعومون من السلطة معارك تنافسية شكلية، وتُعلن النتائج دون مراقبة حيادية، وطبعاً دون الحق بالمراجعة. ومن ثم تُقدّم السلطة برلمانها الجديد إلى الرأي العام فتسجل، لمن يهمه الأمر، وخصوصاً من البلدان النافذة، انها قامت بواجبها الانتخابي وبحسب الدستور. النتيجة المقررة سلفاً هي لمصلحة أركان السلطة، كما أنها في نظر الحاكمين تعبير صادق عن إرادة الشعب الذي يشارك في التصويت بأكثرية ساحقة لا تقل عادةً عن التسعين في المئة.

في ختام الفصل الثالث حول انتخابات ١٩٩٢ طرحنا السؤال

(*) نشرت في كتاب الانتخابات النيابية ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان، مؤلف جماعي (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٨).

التالي: هل ان الانتخابات النيابية في لبنان في طريق التحول الى انتخابات غير تنافسية هدفها ان يعتاد اناس واقع القبول بأن لا خيار لهم سوى ذاك الذي تفرضه السلطة[2]؟ تجري الانتخابات في موعدها، تُخاض معارك تنافسية محدودة لا تغير في المضمون، غايتها تنفيس بعض الاحتقان، وتأتي النتائج معلّبة. هكذا تكون السلطة قد أجرت الانتخابات، في الشكل طبعاً، شأنها شأن سائر البلدان. أما الهدف فهو تلميع صورة الحكم، وإسكات بعض المعترضين، وإبعاد المعارضين الحقيقيين من أي موقع مؤثر داخل السلطة.

المعيار الأنسب لتقويم الانتخابات

أي تحليل لانتخابات عام ١٩٩٦ يواجه مسألة تحديد المعايير التي على أساسها يمكن تقويم العملية الانتخابية. ثمة أربعة معايير يمكن اعتمادها لتقويم الانتخابات النيابية، منها معياران محليان يستندان إلى تجربة الانتخابات النيابية التي شهدها لبنان منذ الاستقلال عام ١٩٤٣: المعيار الاول هو انتخابات مرحلة ما قبل الحرب، وتحديداً الدورات الانتخابية الأربع التي جرت بانتظام خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٢ وبحسب قانون انتخاب واحد؛ والمعيار الثاني هو الانتخابات التي جرت في مرحلة ما بعد الحرب عام ١٩٩٢. أمّا المعيار الثالث فهو الانتخابات التي تجري في بلدان ذات تجربة طويلة في الممارسة الديمقراطية في الانتخابات النيابية وفي جميع شؤون الحكم؛ والمعيار الرابع هو الانتخابات المبرمجة في الانظمة غير الديمقراطية، وهي تفتقد اساساً الشرعية الشعبية قبل الانتخابات وبعدها.

سنبتعد عن المثاليات في تقويمنا للانتخابات النيابية في لبنان. للبنان تجربة غنية في الانتخابات، وهي تجربة امتدت طوال ثلاثة عقود جرت خلالها تسع دورات انتخابية متتالية منذ الاستقلال، كما انها تجربة لم يشهد مثيلاً لها معظم بلدان المنطقة، ومنها البلدان

العربية، وعدد كبير من البلدان النامية في مرحلة ما بعد الاستقلال. وهذه التجربة، على رغم الشوائب التي رافقتها في دورات انتخابية، ولا سيما في الأربعينات والخمسينات، شهدت تحسّناً نوعياً في الستينات، وصولاً إلى الانتخابات الأخيرة التي جرت قبل اندلاع الحرب عام ١٩٧٢. مقابلة بالدورات الانتخابية السابقة، كانت انتخابات عام ١٩٧٢ بلا شك الأكثر نزاهة والأكثر تنافسية والأفضل تنظيماً. وهي أدت إلى دخول عدد كبير من النواب الجدد (نحو ٤٠ في المئة) فازوا في انتخابات تنافسية، وفي بعض الاحيان ضد لوائح ألّفها سياسيون نافذون[3].

وعلى عكس تجربة انتخابات عام ١٩٧٢، سجّلت انتخابات عام ١٩٩٢ ارقاماً قياسية في تدني العملية الانتخابية على غير مستوى: القانون غير المتوازن وتوقيت صدوره، أداء السلطة قبل يوم الانتخاب وفي اثنائه، صحة التمثيل، نسبة المشاركة، وشرعية البرلمان الشعبي. وقد كانت انتخابات عام ١٩٩٢ نقلة نوعية إلى الوراء مقابلة بانتخابات عام ١٩٧٢، وحتى مقابلة بمعظم الانتخابات النيابية التي شهدها لبنان في مرحلة ما قبل الحرب[4].

في ضوء واقع لبنان الانتخابي في مرحلتي ما قبل الحرب وما بعدها يأتي السؤال: بحسب أي معيار يمكن تقويم انتخابات ١٩٩٦: معيار انتخابات عام ١٩٩٢ أم معيار انتخابات عام ١٩٧٢؟ إذا قابلنا انتخابات عام ١٩٩٦ بانتخابات ما قبل الحرب، وتحديدا بانتخابات عام ١٩٧٢، نرى أنه حصل تراجع نوعي كبير على غير مستوى بدءاً بالقانون المخالف للدستور، مروراً بأداء الحكومة الانتخابي، وصولاً إلى العملية الانتخابية ونتائجها. أما إذا اعتمدنا معيار انتخابات عام ١٩٩٢ فنرى أن انتخابات عام ١٩٩٦ شهدت تحسناً طفيفاً في الشكل إلا أنها ازدادت سوءاً في المضمون. والواقع أن أي انتخابات كانت ستجري بعد انتخابات عام ١٩٩٢، مع بعض الجهد من السلطة لتحسين ظروفها، كانت ستكون أفضل من سابقتها.

مسألة نزاعية أساسية رافقت انتخابات عام ١٩٩٢، إلا أنها غابت عن انتخابات عام ١٩٩٦، وهي الجدل حول توقيت إجراء

الانتخابات. لم يبرز هذا الجدل لأن الاستحقاق الانتخابي جرى في موعده، أي بعد أربع سنوات. مسألة أخرى طرأ عليها بعض التحسن لجهة الأداء الحكومي يوم الاقتراع. فالفوضى العارمة التي رافقت انتخابات عام ١٩٩٢، وخصوصا في البقاع والشمال والجنوب، انحسرت نسبياً عام ١٩٩٦. والتحسن أيضاً برز في ارتفاع نسبة المشاركة قياساً على انتخابات عام ١٩٩٢. ونسبة الاقتراع ارتفعت في جميع المناطق وضمن الطوائف جميعها. إلا أن نسبة الارتفاع كانت الدنيا عند الطوائف المسيحية وفي الدوائر الانتخابية جميعها، في ما عدا ذلك، سجّلت انتخابات عام ١٩٩٦ تراجعاً نوعياً عن انتخابات عام ١٩٩٢، وقد برز هذا التراجع على المستويات الآتية:

أولاً، لم يختلف قانون انتخاب عام ١٩٩٦ عن قانون عام ١٩٩٢ إلا من حيث دمجه دوائر محافظة البقاع الثلاث في دائرة انتخابية واحدة. وقانون عام ١٩٩٦ (كما قانون عام ١٩٩٢) لا يساوي بين اللبنانيين، كما أكد المجلس الدستوري الذي عدّه مخالفاً للدستور[٥]. والمخالفة الدستورية لجهة عدم المساواة لا تقتصر على تقسيم الدوائر فقط وعلى التفاوت في عدد المقاعد والناخبين بين دائرة وأخرى، بل تشمل أنماط الانتخاب. ففي قانون عام ١٩٩٦، كما في قانون عام ١٩٩٢، ثمة ثلاثة أنماط انتخابية: في بيروت، يتم الترشّح والاقتراع على مستوى المحافظة كدائرة انتخابية؛ وفي الشمال والبقاع والجنوب، الترشُّح هو على مستوى القضاء إلا أن الاقتراع على مستوى المحافظة. وفي جبل لبنان، الترشّح والاقتراع يتمان على مستوى القضاء. وفي بلدان أخرى قد يكون تقسيم الدوائر الانتخابية غير متجانس، إلا أن ما من بلد في العالم تختلف فيه أنماط الانتخاب في الانتخابات التشريعية العامة، كما هي الحال في لبنان. ففي الأنظمة الفيدرالية كما في الأنظمة المركزية، أنماط الانتخاب واحدة.

المسألة الأهم في قانون الانتخاب هي تلك التي تتعلق بالمبدأ. ففي الأنظمة الديمقراطية، حيث تسود دولة القانون، حين يكون قانون الانتخاب مخالفاً للدستور، لا يساوي بين المواطنين، فإن السلطة التشريعية لا تقر القانون مهما كانت الاعتبارات واستثنائية الظروف، إلا

في بعض الحالات القصوى حين يستحيل إجراء الانتخابات لأسباب مادية وليس لدواعٍ سياسية، كما كانت الحال في صيف عام ١٩٩٦.

ثانياً، في ما يخص توقيت صدور القانون، هنا تبرز المشكلة في عمقها. فقد تعدّدت التبريرات لتأخير صدور قانون انتخاب عام ١٩٩٢، منها الخلاف حول التوقيت، أي حول إجراء الانتخابات في الموعد الذي قررته الحكومة أو في موعد لاحق، كما اقترحت المعارضة. وبرز الخلاف أيضاً حول أمور جوهرية، منها التنفيذ الصحيح لاتفاق الطائف. أما أن يستغرق إنجاز القانون أربع سنوات، كما حصل في انتخابات عام ١٩٩٦، فيتم إقراره في المجلس النيابي قبل خمسة أيام من موعد الانتخاب، المقرر سلفاً منذ أربع سنوات، فيُطعن به ويُحال إلى المجلس الدستوري، ومن ثم يُعاد إقراره في المجلس النيابي بعد إدخال بعض التعديلات الثانوية عليه، فهذا أداء يصعب تفسيره. والسؤال هنا كيف يمكن تبرير هذا التأخير (المقصود طبعاً) في إقرار قانون الانتخاب من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية، وخصوصاً أنه كان وَجَبَ تعديله، كما نص قانون انتخاب عام ١٩٩٢، ليكون جاهزاً قبل مهلة زمنية كافية لإنجاز استحقاق دستوري معروف التوقيت والموضوع؟

ثالثاً، شهد المضمون السياسي لانتخاب عام ١٩٩٦ تراجعاً كبيراً مقابلة بالمضمون السياسي الذي رافق أجواء انتخابات عام ١٩٩٢، قبل يوم الاقتراع وبعده. المسألة السياسية التي أعطت انتخابات عام ١٩٩٢ طابعاً مميزاً تمحورت حول معارضة إجراء الانتخابات من قبل بعض الأطراف، ولا سيما القيادات المسيحية، في ظل الظروف التي سادت عام ١٩٩٢، وإصرار السلطة في المقابل على إجرائها. هذا التباين في المواقف أدى إلى تعميق الشرخ الداخلي وأسفر عن أدنى نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات النيابية في لبنان. وقد أثيرت مسائل أخرى كذلك، منها المطالبة بتنفيذ اتفاق الطائف في مضمونه الوفاقي الداخلي من جهة، وإعادة تمركز القوات السورية في مناطق حددها اتفاق الطائف من جهة ثانية. كذلك طُرح موضوع إعادة المهجرين والانعكاسات السلبية لتعثر العودة على الوفاق الوطني.

كل هذه الملفات الأساسية غابت عن المناقشات السياسية في صيف عام ١٩٩٦، ولم تُثر حتى من قبل بعض الأطراف الذين أثاروها عام ١٩٩٢، مع العلم أنها لا تزال ملفات معلقة لم تعالج. والمقلق هنا أن الكلام على بعض تلك الملفات الحساسة بات غير مرغوب فيه، وخصوصاً بالنسبة إلى التنفيذ الانتقائي لاتفاق الطائف. وكما في انتخابات ١٩٩٢، غابت في انتخابات عام ١٩٩٦ أي مناقشة جدية حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية المطروحة، وهي قضايا تمس جميع اللبنانيين على مختلف فئاتهم وتوجهاتهم السياسية.

رابعاً، أداء السلطة عام ١٩٩٢، خلال الأشهر القليلة التي سبقت الانتخابات، بلغ درجة عالية من السوء. فلا لوائح الشطب كانت جاهزة بحسب المهل القانونية، وقد شابتها أخطاء كثيرة، ولا البطاقة الانتخابية اعتُمدت بعدما تمّ إعدادها ودفعت تكاليف طباعتها. أما يوم الاقتراع فكانت الفوضى عارمة لأسباب عديدة. منها عدم توافر المندوبين في مراكز الاقتراع، وخصوصاً في البقاع[٦]، وتأخر إعلان النتائج لأيام عديدة، وخصوصاً في الشمال، والظهور المسلح لعناصر محسوبة على السلطة، وخصوصاً في الجنوب، ناهيك عن التلاعب بالنتائج والتزوير الذي رافق عملية فرز الأصوات في عدد كبير من الدوائر الانتخابية.

مقابلة بانتخابات ١٩٩٢ شهدت انتخابات ١٩٩٦ بعض التحسن لجهة أداء الحكومة يوم الاقتراع، بيد أنها تراجعت في أمور أخرى. فلم تشهد مراكز الاقتراع الفوضى التي رافقت انتخابات ١٩٩٢، الا أن التلاعب بالنتائج في مراكز الاقتراع أو في مراكز الفرز ظل قائماً. واللافت أيضاً في الانتخابات الأخيرة كان التحسن النوعي الذي طرأ على عملية التلاعب في عدد الناخبين المسجّلين في لوائح الشطب. ومن بعض الأمثلة، نشير إلى تدني عدد الناخبين الموارنة في معظم دوائر جبل لبنان وارتفاع عدد الناخبين غير الموارنة، مسيحيين ومسلمين. والمفارقة هنا أنه من الجائز أن يكون هناك تفاوت في ارتفاع عدد الناخبين بين الطوائف، لكن أن يرتفع العدد عند جميع الطوائف وينخفض عند الموارنة فقط، فهذا يستدعي التساؤل[٧].

وقد تجلّت عملية التلاعب في استعمال وسائل الضغط، المباشرة وغير المباشرة، من خلال عمل منظّم قامت به أجهزة السلطة لحمل المجنّسين بحسب المرسوم الذي صدر عام ١٩٩٤ على التصويت لبعض أهل الحكم، وخصوصاً في بيروت والمتن الشمالي والبقاع والجنوب[٨]. أما التجنيس الجماعي الذي حصل عام ١٩٩٤ فهو ينطوي على مخالفات قانونية، كما أنه غير متوازن طائفياً، فضلاً عن أن أكثرية المجنّسين يحملون جنسيات أخرى، منهم نحو ٤٠ في المئة يحملون الجنسية السورية[٩].

خامساً، دور دمشق في انتخابات عام ١٩٩٦ كان انعكاساً لنفوذها المتزايد في السياسة اللبنانية منذ انتهاء الحرب عام ١٩٩٠. فما من مراقب للشأن السياسي، لبنانياً كان أم غير لبناني، يجهل مقدار نفوذ دمشق ودورها الفاعل على مستوى القرار داخل الدولة وخارجها. فخلال السنوات الأربع الأخيرة، أي منذ انتخابات عام ١٩٩٢، ازداد هذا النفوذ كمّاً ونوعاً، وعلى مختلف الصعد، والأخبار الواردة في الصحافة اللبنانية عن اللقاءات المتتالية لعدد كبير من المسؤولين اللبنانيين في دمشق، والتي تكاثرت على نحو ملحوظ خلال فترة الإعداد للانتخابات، واضحة الدلالة من تأثير سياسي وغير سياسي في لبنان[١٠].

إشكالية مقاربة الانتخابات في لبنان ما بعد الحرب

الإشكالية التي تطرحها انتخابات ١٩٩٦ تكمن في تحديد المقاربة الفضلى لدراسة الحدث الانتخابي وتحليله بدءاً بالقانون، مروراً بالعملية الانتخابية، وصولاً الى النتائج. هل نتناول الانتخابات وكأنها تجري في دولة ذات نظام ديمقراطي فاعل وفي إطار عمل منتظم لمؤسسات الدولة؟ هل نتناول الانتخابات وكأنها تجري في دولة سلطوية، أي في إطار نظام غير ديمقراطي تتحول الانتخابات فيه إلى أداة للتعيين من خلال عملية انتخابية صورية؟ الواقع أن الحالة اللبنانية تختلف عن سواها من الحالات الانتخابية سواء في الأنظمة

الديمقراطية أم في الأنظمة غير الديمقراطية. فلا هي انتخابات تجري في دولة سلطوية، ولا هي انتخابات تجري في نظام ديمقراطي حقيقي يؤمن حرية المشاركة والتنافس بهدف الوصول الى الحكم.

ثمة ميزة أخرى للحالة اللبنانية، هي أن الانتخابات تجري في دولة معترف بها من المجتمع الدولي وضمن حدود جغرافية محددة، ولها نظام سياسي ومؤسسات دستورية وتاريخ طويل في التجربة الانتخابية والنيابية والرئاسية. إلا أن الدولة اللبنانية ومؤسساتها الدستورية ليست وحدها صاحبة القرار في ملفات اساسية ومنها الملف الانتخابي. إن حالة الدولة اللبنانية اليوم تختلف عن سائر دول العالم وهي خارجة عن أي تصنيف. فلبنان ليس بلداً محتلاً كما كانت فرنسا، على سبيل المثال، خلال الاحتلال الالماني في الحرب العالمية الثانية، ما خلا بعض المناطق اللبنانية التي هي تحت الاحتلال الاسرائيلي وفيها قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وهذه المناطق لا تزال ساحة حرب مستمرة، لكن الدولة اللبنانية، من خلال قواتها المسلحة، ليست طرفاً مباشراً في النزاع المسلح. ومع أن المناطق اللبنانية الأخرى ليست تحت الاحتلال بالمعنى الحصري للكلمة، فإن فيها وجوداً عسكرياً سورياً. من هنا المفارقة: فالانتخابات لا تجري في بلد محتل، بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، لكن في الوقت عينه لا يمكن القول إن الانتخابات تجري في بلد حر، كما كانت عليه الحال في لبنان ما قبل الحرب، أو كما هي الحال في بلدان أخرى، ومنها بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، التي كانت تحت السيطرة السوفياتية وهي اليوم بلدان حرة.

تستدعي الحالة اللبنانية مقاربة خاصة إذاً، إذ لا يمكن اعتماد المعايير نفسها التي تعتمد لتقويم الانتخابات في بلدان اوضاعها واضحة المعالم تقع في أحد تصنيفين: فهي إما دول ديمقراطية أو دول سلطوية، أو أنها تحت الاحتلال أو هي غير محتلة. من هنا فإن مقاربة الانتخابات عام ١٩٩٦ وتحليل نتائجها من خلال دراسة التغيير في النخب وفي نسب المشاركة ودور الاحزاب، وسواها من المتغيرات السياسية والاجتماعية التي تتناولها الدراسات حول

الانتخابات النيابية عادة[١١]، لا تفي بالغرض التحليلي المطلوب. فخصوصية الحالة اللبنانية تستدعي تقويما يعبر عن الواقع السياسي والانتخابي كما هو على الأرض.

في ضوء ذلك الواقع سنتناول بعض النواحي الاساسية لانتخابات صيف عام ١٩٩٦: القانون بمضمونه وتوقيته، حجم الدائرة الانتخابية ومفاعيلها السياسية، تركيب اللوائح والتنافس المحدود، موقع دمشق ودورها في الانتخابات، المقاطعة ومأزقها، وموقع السلطة ودورها في الانتخابات.

قانون ١٩٩٦: مضمونه التمثيلي وتوقيت صدوره

ان تحديد هدف الانتخابات يبدأ مع القانون. ففي قانون ١٩٩٦، كما في قانون ١٩٩٢، انتهاك كبير للهدف المبدئي للعملية الانتخابية: تأمين التمثيل الصحيح. والسؤال المطروح في هذا الاطار هو: ما المقصود بالتمثيل الصحيح في الواقع المجتمعي اللبناني؟ في المجتمعات المتجانسة يكون التنافس الانتخابي بين قوى تعكس التوجهات السياسية المتعددة، الايديولوجية منها وغير الايديولوجية. فهي اما قوى يسار او قوى يمين او وسط، منها الليبرالي ومنها المحافظ. وغالباً ما يوجد حزبان رئيسيان، اضافة إلى احزاب اخرى اصغر حجماً، تمثل بدورها توجهات سياسية مختلفة، من اقصى اليمين إلى اقصى اليسار[١٢].

أما في لبنان حيث المجتمع تعددي، والانقسامات الداخلية في مرحلة ما بعد الحرب لم تعد طائفية فقط بل هي مذهبية ايضاً، فإن التمثيل الصحيح يعني في الدرجة الأولى التمثيل على المستويين الطائفي والمناطقي[١٣]. هنا نسارع إلى القول إن هذا لا يعني أن التمثيل يجب أن يكون على المستوى الطائفي أو المناطقي حصراً، كما أنه لا يعني أن التمثيل غير الطائفي هو مناقض لصحة التمثيل. المقصود هنا أنه في حال عدم توافر تمثيل صحيح للجماعات التي يتألف منها المجتمع اللبناني في مناطق وجودها يكون الخلل التمثيلي

اكثر عمقاً من الخلل الناتج من عدم توفير التمثيل المطلوب لشرائح المجتمع الأخرى على أسس غير طائفية أو غير مناطقية، إن من خلال تقسيم معين للدوائر الانتخابية أو من خلال شكل نظام الاقتراع. والخلل الناتج من عدم مراعاة قاعدة التمثيل الصحيح للجماعات المكوّنة للمجتمع اللبناني له تأثير سلبي مضاعف اليوم، بسبب الخلل الموجود في التمثيل أصلاً في السلطة التنفيذية وبسبب غياب الوفاق الوطني المطلوب، الركيزة الأساسية للعيش المشترك، كما نصت عليه مقدمة الدستور.

من الناحية العملية، ما المقصود بهذا الكلام حول التمثيل الصحيح؟ المقصود هو تمكين الناخبين من طائفة معينة ان يؤثروا على نحو فاعل في انتخاب عدد من ممثليهم من نواب الطائفة نفسها. وهذا يقتضي ان يؤلّف مجموع عدد ناخبي الطائفة أكثرية لا تقل عن نصف العدد الإجمالي في الدائرة الانتخابية. وفي السياق عينه، ليس المطلوب حتماً فرزا طائفياً للدوائر الانتخابية، وأن ينتخب الناخبون من مذهب معين نوابهم من المذهب نفسه، بل المطلوب هنا ان تتمكن كل طائفة من إيصال عدد معين من نوابها بأصوات الناخبين من طائفة النائب نفسه[١٤]. هذا مع العلم أن الاختلاط المذهبي موجود في عدد كبير من الدوائر الانتخابية.

برزت مشكلة التمثيل الصحيح بوضوح عند الطوائف المسيحية في انتخابات ١٩٩٢ و١٩٩٦. في انتخابات عام ١٩٩٢، بلغ التمثيل الفعلي للطوائف المسيحية نسبة متدنية، كما يبيّن الجدول رقم (١). أما في انتخابات عام ١٩٩٦ فالتمثيل الفعلي تراجع عن مستوى انتخابات عام ١٩٩٢، كما يبين الجدول رقم (٢). على سبيل المثال، ماذا يعني أن يكون صوت الناخب المسيحي في محافظتي الجنوب والنبطية الانتخابية موازياً عددياً لواحد على خمسة من مجموع الناخبين وهم بأكثريتهم من طائفة واحدة (الطائفة الشيعية)؟ الترجمة العملية لهذا الأمر هي أن المقاعد المسيحية الخمسة تقررها الأكثرية الإسلامية بصرف النظر عن هوية المرشحين وتوجهاتهم السياسية. وهذا الواقع ينطبق ايضاً على الناخبين في الطائفتين السنّية

(ثلاثة مقاعد) والدرزية (مقعد واحد). والوضع مشابه في دائرة البقاع ايضاً حيث أكثرية الناخبين من الطائفة الشيعية. وما يزيد الأمور تعقيداً أن الأحزاب والتنظيمات ذات القواعد الإسلامية قادرة على القيام بنشاط انتخابي تنظيمي وتعبوي، في حين أن الأحزاب والتنظيمات وحتى القيادات المسيحية مشلولة الحركة.

جدول رقم (١)

الفائزون بأكثرية أصوات الناخبين من طائفة المرشح
وبأصوات الناخبين من طوائف أخرى بحسب قانون ١٩٩٢

الطائفة	الفائزون بأصوات ناخبي طائفة النائب(١)	الفائزون بأصوات ناخبي طائفة أخرى(٢)	الفائزون بأصوات ناخبي الطائفة(٣)	عدد المقاعد	التمثيل الفعلي(٤)
موارنة	١٤	٢٠	٢٦	٣٤	٤٠
روم أورثوذكس	–	١٤	–	١٤	–
روم كاثوليك	٢	٦	–	٨	٢
أرمن أرثوذكس	–	٥	–	٥	–
أرمن كاثوليك	–	١	–	١	–
إنجيليون	–	١	–	١	–
أقليات	–	١	–	١	–
مجموع المسيحيين	١٦	٤٨	٢٦	٦٤	٤٢
سنّة	٢٠	٧	١٣	٢٧	٣٣
شيعة	١٥	١٢	٢٩	٢٧	٤٤
دروز	٤	٤	٩	٨	١٣
علويون	–	٢	–	٢	–
مجموع المسلمين	٣٩	٢٥	٥١	٦٤	٩٠

(١) عدد الفائزين بأكثرية أصوات الناخبين من طائفة النائب.
(٢) عدد الفائزين بأصوات الناخبين من طوائف متعددة.
(٣) عدد الفائزين بأصوات الناخبين من طائفة معينة.
(٤) التمثيل الفعلي هو مجموع عدد الفائزين بأكثرية أصوات طائفة النائب مضافاً إلى عدد الفائزين بأصوات ناخبي الطائفة المارونية، يكون المجموع: ١٤+٢٦=٤٠، أي ١٤ نائباً مارونياً ينتخبون بأصوات ناخبين من الطائفة المارونية، مضافاً إلى هذا العدد ٢٦ نائباً يعتمدون على أصوات الناخبين من الطائفة المارونية للفوز في الانتخابات.

جدول رقم (٢)

الفائزون بأكثرية أصوات الناخبين من طائفة المرشح
وبأصوات الناخبين من طوائف أخرى بحسب قانون عام ١٩٩٦

الطائفة	الفائزون بأصوات ناخبي طائفة النائب(١)	الفائزون بأصوات ناخبي طائفة أخرى(٢)	الفائزون بأصوات ناخبي الطائفة(٣)	عدد المقاعد	التمثيل الفعلي(٤)
موارنة	١٣	٢١	٢٦	٣٤	٤٠
روم أورثوذكس	–	١٤	–	١٤	–
روم كاثوليك	–	٦	–	٨	٢
أرمن أرثوذكس	–	٥	–	٥	–
أرمن كاثوليك	–	١	–	١	–
إنجيليون	–	١	–	١	–
أقليات	–	١	–	١	–
مجموع المسيحيين	١٣	٤٩	٢٦	٦٤	٤٢
سنّة	٢٠	٧	١٣	٢٧	٣٣
شيعة	١٥	١٢	٢٩	٢٧	٤٤
دروز	٤	٤	٩	٨	١٣
علويون	–	٢	–	٢	–
مجموع المسلمين	٣٩	٢٥	٥١	٦٤	٩٠

(١) عدد الفائزين بأكثرية أصوات الناخبين من طائفة النائب.
(٢) عدد الفائزين بأصوات الناخبين من طوائف متعددة.
(٣) عدد الفائزين بأصوات الناخبين من طائفة معينة.
(٤) التمثيل الفعلي هو مجموع عدد الفائزين بأكثرية أصوات طائفة النائب مضافاً إلى عدد الفائزين بأصوات ناخبي الطائفة المارونية، يكون المجموع: ١٣+٢٦=٣٩، أي ١٣ نائباً مارونياً ينتخبون بأصوات ناخبين من الطائفة المارونية، مضافاً إلى هذا العدد ٢٦ نائباً يعتمدون على أصوات الناخبين من الطائفة المارونية للفوز في الانتخابات.

وما يزيد في شعور الإجحاف اللاحق بالطوائف المسيحية أن الاعتبارات التي تنطلق منها المرجعيات المسيحية للمطالبة بتصحيح الخلل التمثيلي هي نفسها التي تستعملها مرجعيات طوائف أخرى، وتحديداً الوزير وليد جنبلاط. فقد عارض جنبلاط اعتماد محافظة

جبل لبنان دائرة انتخابية واحدة، أسوة بالدوائر الأخرى، ذلك لأن الكثرة العددية للناخبين الدروز تخفّ في الدائرة الكبرى، وبالتالي تخف قدرة الدروز على التأثير في اختيار ممثليهم من نواب الطائفة، الأمر الذي يقلّص قدرة جنبلاط على التحكم بسير الانتخابات وفي التحالفات. وقد خاض جنبلاط معركة سياسية في الداخل والخارج للحؤول دون اعتماد جبل لبنان دائرة انتخابية واحدة، وذلك بهدف الحفاظ على موقع الدروز العددي في دائرتي الشوف وعاليه. وفيما أُخذت الاعتبارات الجنبلاطية في الحسبان، فإن الاعتبارات المسيحية، التي عبّر عنها البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير غير مرة، حيث طالب بقانون متجانس المعايير لجهة حجم الدائرة، لم تلقَ آذاناً صاغية من قبل أهل الحل والربط في لبنان وسوريا[١٥].

أما بالنسبة إلى توقيت صدور قانون الانتخاب فهو لم يكن وليد المصادفة. فالتوقيت يمثل حلقة مكمّلة في سياسة التأثير المبرمج في الانتخابات. فصدور القانون قبل أيام قليلة من موعد إجراء الانتخابات كان يهدف إلى وضع القوى السياسية، وخصوصاً القوى المعارضة، في حال إرباك دائم. والتأخير في الإعلان عن تقسيم الدوائر الانتخابية، وهو الجانب المحوري في القانون إذ إن نظام الاقتراع بقي على حاله، يضع أهل الحكم في موقع متقدم. وهذا ما يمكنهم من التحكّم بمسار العملية الانتخابية والتحضير لها وهم في موقع السلطة، في حين لا تستطيع المعارضة أن تقيم التحالفات والتحضير للانتخابات لأسباب مادية وسياسية. كان عنصر المفاجأة هذا أداة تأثير فاعلة في مسار العملية الانتخابية. وقد استُعمل بفاعلية كبيرة عام ١٩٩٢، وأُعيد استعماله عام ١٩٩٦، وكأن الانتخابات أشبه بعملية انقلابية بدل أن تكون اداة اختيار حر لممثلي الشعب بالوسائل الديمقراطية.

حجم الدائرة الانتخابية ومفاعيله السياسية

إن لحجم الدائرة الانتخابية مفاعيل سياسية متعددة. فالجدل حول قانون الانتخاب، في محوره الأساسي، كان يدور حول حجم الدائرة الانتخابية. أما نظام الاقتراع، على أهميته لما له من تأثير في النتائج إضافة إلى مفاعيل سياسية أخرى، فلم يتم التركيز عليه في النقاش السياسي العام ولا سيما من قبل أهل الحكم. ويمكن التمييز بين ثلاثة احجام للدوائر الانتخابية: الدائرة الفردية حيث يمثل الناخبون فيها بنائب واحد، والدائرة المتوسطة حيث يراوح عدد المقاعد بين الثلاثة والستة، والدائرة الكبرى حيث يتجاوز عدد المقاعد فيها العشرين. في قانون عام ١٩٩٦، ضرب عدد المقاعد في الدائرة الواحدة أرقاماً قياسية، وصلت في محافظة الشمال إلى ٢٨ مقعداً، وفي البقاع ودائرة محافظتي الجنوب والنبطية المدموجتين إلى ٢٣ مقعداً. وهناك أيضاً الدائرة الانتخابية الواحدة حيث يتم الانتخاب على مستوى البلاد ككل، وهي اليوم معتمدة في عدد قليل من الدول ولا سيما في هولندا وإسرائيل.

الدائرة الفردية

ميزة الدائرة الفردية أنها الأكثر تمثيلاً للمواطنين على مستوى الدائرة الانتخابية. وهي الدائرة المعتمدة في عدد من البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية العريقة، ومنها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وأوستراليا وسواها. وهي تؤمن التمثيل المناطقي الصحيح وتجعل المواطنين قادرين على محاسبة النائب وعلى التأثير في مجرى الانتخابات على نحو مباشر وفاعل. وغالباً ما تنشأ معرفة شخصية بين المرشحين والمهتمين بالشأن السياسي. ففي الدائرة الفردية يكون التركيز عادةً على الشؤون التي تهم الناخبين من سكان الدائرة، وهي غالباً ما تكون شؤوناً محلية، أكثر منها مسائل ذات طابع وطني عام. وفي غياب الأحزاب ذات الامتداد الشعبي في المناطق اللبنانية وداخل الطوائف يأخذ التمثيل على مستوى الدائرة

الفردية منحى ضيقاً، قد يشبه في بعض أوجهه التمثيل والانتخاب على مستوى البلديات.

الدائرة المتوسطة

أما الدائرة المتوسطة فهي تؤمن نسبة عالية من التمثيل الصحيح وتمكّن المواطنين من محاسبة ممثليهم في المجلس النيابي على نحو فاعل. وتمتاز الدائرة المتوسطة عن الدائرة الصغرى لجهة تأمين مجال أوسع للعمل السياسي على المستوى الوطني، بعيداً من المصالح الفئوية الضيقة. وما يميّز الدائرة المتوسطة عن سواها من تقسيمات الدوائر أنها تجمع بين وظيفتين أساسيتين في مجتمع تعددي كالمجتمع اللبناني: وظيفة الإختلاط الطائفي والسياسي من جهة ووظيفة التمثيل المتوازن للطوائف والمناطق من جهة ثانية.

إن قانون انتخاب عام ١٩٦٠ بقاعدته الأساسية، أي القضاء دائرة انتخابية، هو الأقرب إلى الدائرة المتوسطة. وقد جرت أربع دورات انتخابية على أساس قانون عام ١٩٦٠ الذي وضع في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٦٠، ١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٧٢). وقد أنتج قانون عام ١٩٦٠ تمثيلاً سياسيّاً ومناطقياً وطائفياً مقبولاً، وأوجد تنافساً سياسيّاً بين الحكم والمعارضة. وقد مكّن المعارضة، في انتخابات عام ١٩٦٨، من تحقيق انتصار انتخابي كان من نتائجه خسارة الشهابيين في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠. وفي ظل قانون عام ١٩٦٠ برزت تكتّلات برلمانية فاعلة، إضافةً إلى بروز أحزاب سياسية ناشطة كان لها وجود قوي في مجلس النواب.

الدائرة الكبرى

ينطلق مؤيدو الدائرة الكبرى من مسلّمة تقول إنه كلما كبر حجم الدائرة لجهة عدد الناخبين والمقاعد ازداد الاختلاط بين الطوائف، الأمر الذي يساعد على الانصهار الوطني، وبالتالي على تحصين الوفاق الداخلي. وهذا يؤدي أيضاً إلى تنامي الشأن الوطني على حساب الشأن المحلي بطروحاته الضيقة. والدائرة الكبرى، كما

يعتقد البعض، تؤدي إلى نشوء تحالفات بين المرشحين من مختلف الطوائف والاتجاهات السياسية. وثمة اعتقاد أيضاً أن الدائرة الكبرى تساعد على قيام أحزاب سياسية ترتكز على قاعدة وتوجه وطنيين، وتحدّ من الولاء الشخصي لمصلحة البرنامج الانتخابي.

إلا أن للدائرة الكبرى سلبيات عدة، منها أن التمثيل لا يعبّر دائماً عن أولويات المواطنين ولا عن إراداتهم، وخصوصاً أن الناخبين لا يستطيعون أن يحاسبوا ممثليهم بالفاعلية نفسها المتوافرة في الدائرة الأصغر حجماً. السلبية الثانية للدائرة الكبرى تكمن في أن التوازنات السياسية تصب في مصلحة المرشحين الاقوى نفوذاً وفي نمط التحالفات السياسية، وتالياً في تركيبة اللائحة. فالتجارب الانتخابية السابقة تدل بوضوح على أن الزعيم الأقوى يأتي بمرشحين لا يتمتعون بقيمة تمثيلية. وهذا يعني، عملياً، سيطرة الزعيم الأقوى (أو منافسه في حال وجوده) على الدائرة الانتخابية وعدم الإفساح في المجال لبروز قيادات جديدة، خصوصاً من طائفة الزعيم. يمكن الإشارة هنا إلى أمثلة عديدة منذ عام ١٩٤٣ إلى اليوم. ففي جميع القوانين الانتخابية التي ارتكزت على الدائرة الكبرى (المحافظة، أو وجود عدد مرتفع من المقاعد على مستوى القضاء) كان الزعيم الأكثر نفوذاً يأتي بمرشحين على لائحته يمثلون مصالحه الشخصية وليس مصالح الناخبين، سواء أكانوا من طائفة المرشح أم كانوا من سواها. ففي الجنوب مثلاً، كان أحمد الأسعد يتحكم باللائحة، وفي البقاع صبري حماده وجوزيف سكاف، وفي الشوف كمال جنبلاط وكميل شمعون، وفي بيروت بيار الجميل وصائب سلام، وفي الشمال رشيد كرامي وسليمان فرنجية.

أما التحالفات أو التكتلات التي قد تنشأ بسبب اتساع حجم الدائرة، فغالباً ما تتفكك داخل مجلس النواب، فهي ليست تكتلات منظمة لها برامج وطروحات سياسية، بل تجمعات انتخابية ظرفية. إن التكتل السياسي الأهم والأنجح في لبنان ما قبل الحرب كان التكتل الشهابي (النهج). لكن سبب نشوء التكتل لا يعود إلى حجم الدائرة الانتخابية أو نظام الاقتراع، بل يعود إلى ارتباطه بالرئيس فؤاد

شهاب وخطه السياسي ذي الطابع الوطني العام.

في ما يخص الاختلاط وتغليب التوجه الوطني، لا تؤمن الدائرة الكبرى الاختلاط المبني على التمثيل الصحيح، ذلك أن ممثلي الطوائف يختارهم الزعيم الأقوى وليس المجموعات الشعبية التي يمثلها النائب في المجلس. أما التوجه الوطني فيعود إلى موقع الزعيم الوطني وإلى الدور الذي يريد أن يقوم به في السياسة العامة للبلاد، وليس لأن حجم الدائرة في ذاته يُنتج توجهات وطنية حقيقية تتجلى في الأفعال والممارسة لا في الأقوال والشعارات. ويبقى التوجه الوطني في المواقف والطروحات موجوداً في زمن السلم كيفما كان حجم الدائرة، ما دامت الطوائف لا تشعر أنها مستهدفة. لكن في زمن الأزمات الحادة - كما في عام ١٩٥٨ وبين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٥ - يعود الجميع إلى مواقعهم الأساسية، فتحلّ الطروحات الفئوية مكان التوجهات الوطنية بصرف النظر عن حجم الدائرة وعن أية اعتبارات أخرى، محلية كانت أم وطنية، انتخابية أم غير انتخابية.

وهناك عامل سلبي آخر له موقعه المؤثر في الدائرة الكبرى: عامل المال وصفقات «شراء المقاعد» إن بهدف الكسب المادي من جانب رئيس اللائحة أم بهدف تمويل المعركة الانتخابية. ففي الدوائر الانتخابية حيث العصبية الطائفية أو العائلية ضعيفة يُؤتى بالمرشح رجل الأعمال المتموّل، ليسد الفراغ، وفي بعض الأحيان يُؤتى به من خارج الدائرة. وقد برز هذا «التقليد» قبل الاستقلال، واستمر في معظم الدورات الانتخابية.

انتخابات ١٩٩٦: تراكم السلبيات

الدائرة الكبرى (المحافظة)

أسفرت الدائرة الكبرى التي اعتمدت في انتخابات عام ١٩٩٦ عن سلبيات عديدة: أولها أن الدائرة الكبرى لم تؤمن التمثيل الصحيح على مستوى المحافظة، وخصوصاً في الدوائر حيث توجد أكثرية عددية كبيرة لطائفة معينة، كما هي الحال في الجنوب بالنسبة إلى

الشيعة، وفي بيروت بالنسبة إلى السنّة؛ وثانيها أن الدائرة الكبرى أعطت القوى السياسية النافذة المدعومة من السلطة هامش نفوذ كبيراً في تركيب اللوائح واختيار المرشحين وفي التأثير في سير العملية الانتخابية. من هنا يمكن فهم إصرار الرئيس نبيه بري على دمج محافظتي الجنوب والنبطية في دائرة انتخابية واحدة، مما يعطيه مجالاً أوسع للتأثير في إيصال عدد كبير من النواب من طوائف مختلفة إلى المجلس. أما تبرير الدمج بحجة أن معظم أقضية محافظة النبطية تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، فهو تبرير ضعيف الحجة لأنه لا يغير في المضمون. ذلك أن سلوك الناخب الذي لا يستطيع الاقتراع في مناطق الاحتلال لن يتبدل سواء في إطار الدائرة الأكبر حجماً أم في إطار الدائرة الأصغر. وفي السياق عينه يبرز إصرار الرئيس رفيق الحريري على اعتماد بيروت دائرة انتخابية واحدة. ففي الدائرة الكبرى يتسع هامش التأثير، ذلك لأن المرشح المدعوم من السلطة، وخصوصاً إذا كان يتمتع بإمكانات مادية كبيرة، أكثر قدرة على التأثير في العملية الانتخابية من المرشح المعارض ذي الإمكانات المالية المحدودة.

أما قيام التحالفات والتكتلات وبروز الطروحات الوطنية وتغليب الاعتدال على التطرف بسبب اتساع حجم الدائرة، فهذا لم يحصل في انتخابات عام ١٩٩٦. فالتحالفات الانتخابية كانت ظرفية، ومضغوطة ومفروضة، في مجملها، وخصوصاً في الجنوب والبقاع. وهي كانت تستهدف تمرير الصفقات الانتخابية يوم الاقتراع وليس قيام تحالفات أو تكتلات سياسية متماسكة في المجلس النيابي. فالتحالفات لم تتم على أساس برامج سياسية يلتقي حولها أعضاء اللائحة بل كانت تحالفات «آخر ساعة» الغاية منها جمع الأضداد وليس التضامن بين مرشحين يجمعهم توجه سياسي واحد.

أما الكلام على الاعتدال في الخطاب السياسي الذي تنتجه المحافظة كدائرة انتخابية فهو أقرب إلى الشعارات منه إلى الواقع. ذلك أن تقويم اعتدال الخطاب السياسي يرتبط بشرطين: الأول هو وجوده في الدرجة الأولى؛ والثاني هو وجود حكم يتأثر بالخطاب

السياسي ليعدّل في النهج السياسي المتبع. في حين تبين الجلسات النيابية العاصفة والسجالات التي تدور بين الحكم والمعارضة الممثلة في المجلس بوضوح أن الخطاب في وادٍ وتأثير الخطاب على سياسة الحكومة في واد آخر.

إن مقولة الاعتدال كلمة مطاطة قابلة لشتى أنواع التفسير. والسؤال: ما هو المقصود بالاعتدال في الخطاب السياسي؟ في البلدان الديمقراطية، ليس المعيار الأساسي للاعتدال مضمون الخطاب السياسي في ذاته بل التزام معايير النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية سواء من موقع الحكم أم من موقع المعارضة. ففي البلدان الديمقراطية يحظر بعض الأحزاب لأن توجهه غير ديمقراطي. أما في لبنان ما بعد الحرب، فمعيار الاعتدال في الخطاب السياسي غير ثابت، وهو بالطبع غير واضح. فهل توجيه الانتقاد إلى سياسة الحكومة يصنّف خروجاً عن الاعتدال؟ وهل الكلام على الانتقائية في تنفيذ الطائف وممارسات السلطة غير الوفاقية والمخالفة لحقوق الإنسان يعد كلاماً متطرفاً؟ وهل الكلام على التجاوزات والممارسات غير الديمقراطية في الحياة السياسية يفسّر تطرفاً في الخطاب السياسي؟ أم أن المقصود بالاعتدال تسطيح الخطاب السياسي وتلوينه بلون واحد، فلا يُقال إلا كلام واحد مكرّر من الجميع؟

الواقع أن الوصفة الأكيدة لإثارة التطرف في الخطاب والممارسة تكمن في محاولة ضبط الكلام النقدي للحكم وإقصاء قوى سياسية معينة عن الحكم من جهة، وعن المجلس النيابي من جهة أخرى. أما الاعتدال بمعنى السكوت عن الخطأ، فهو وصفة أكيدة أيضاً لإثارة رد فعل متطرف حتى من جانب الفريق الأكثر اعتدالاً. عملياً، عندما يطفح الكيل لن يحتاج التطرف إلى جدل حول قانون انتخاب جديد ولا إلى مشادة حول مقعد في مجلس النواب. فالخطاب السياسي في لبنان معتدل في زمن السلم وغياب الأزمات الحادة، وهو متطرف في زمن الأزمات، بصرف النظر عن شكل قانون الانتخاب ومضمونه، وحتى بصرف النظر عن الانتخابات.

لم تكن القوانين الانتخابية سبباً أساسياً في حصول أزمات سياسية منذ الاستقلال عام ١٩٤٣ وصولاً إلى اندلاع الحرب في منتصف السبعينات. ففي عهد الرئيس بشارة الخوري نشأت الأزمة السياسية عام ١٩٥٢ بسبب رغبته في التجديد لولاية ثانية وبسبب ممارسات أهل الحكم. وفي أزمة عام ١٩٥٨ لم يكن قانون عام ١٩٥٧ الانتخابي في ذاته سبباً لها بقدر ما كانت تدخلات السلطة في الانتخابات لإسقاط مرشحين معينين. فلو نجح الراسبون من الزعماء الأقطاب في انتخابات عام ١٩٥٧ لما كان القانون مادة اعتراض كبير. ولم تنته أزمة عام ١٩٥٨ ذات الأبعاد الإقليمية والدولية المتعددة بسبب اَعتماد قانون انتخاب جديد. ولم تحصل محاولة الانقلاب التي قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي في أواخر عام ١٩٦١ بسبب الانتخابات النيابية وقانونها. كذلك لم تنشأ المعارضة ضد الشهابية في النصف الثاني من الستينات بسبب قانون انتخاب عام ١٩٦٠. على العكس من ذلك، فقد ساهمت الانتخابات النيابية التي خاضتها المعارضة عام ١٩٦٨ في إضعاف الفريق الشهابي، وأدّت لاحقاً إلى خسارة المرشح الشهابي الياس سركيس في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠. أما الصدامات المسلحة عامي ١٩٦٩ و١٩٧٣ فتمحورت حول الوجود الفلسطيني المسلّح ولم ترتبط بشؤون انتخابية لا من قريب ولا من بعيد. ولم تندلع الحرب عام ١٩٧٥ بسبب قانون الانتخاب ولا بسبب نتائج انتخابات عام ١٩٧٢.

هذا الكلام لا يعني أنه لم يكن ثمة سبب للاعتراض على قانون الانتخاب أو لتعديله بحيث يصبح أكثر تمثيلاً لقوى سياسية معينة وتحديداً الأحزاب اليسارية التي طالبت في منتصف السبعينات بجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة بعد إلغاء الطائفية واعتماد النظام النسبي. لكن هذه المطالب لم تكن سبباً في حصول الأزمات السياسية الحادة في النصف الأول من السبعينات. المسألة الخلافية الأبرز بالنسبة إلى قانون الانتخاب في منتصف السبعينات تمحورت حول المناصفة في عدد مقاعد مجلس النواب. وقد أُقرّت المناصفة في «الوثيقة الدستورية» في شباط ١٩٧٦، إلا أنها لم تنفذ بسبب استمرار الحرب.

كما أن الحرب لم تنته عام ١٩٩٠ بسبب اعتماد قانون انتخاب جديد. ولم يكن لمجلس النواب أي دور مركزي، سواء في تأجيج نار الحرب أم في إطفائها. فالقرار بإنهاء الحرب لم يأت من خارج المجلس فحسب، بل أتى من خارج البلاد. من هنا، يجب عدم تحميل قانون الانتخاب أوزاراً لا يقدر على حملها، ولا هي من وظائفه أصلاً. فالأزمة عندما تقع، تنجح الدولة في احتوائها أو تفشل، أيّاً يكن شكل قانون الانتخاب. إن ممارسات السلطة وسياساتها في إدارة شؤون الحكم هي المعيار الأساسي للوفاق الداخلي والمحرك لآلية الحكم ولموقف الموالاة والمعارضة في لبنان ما قبل الحرب، كما أنها المعيار الأساسي في المرحلة الحاضرة.

تبقى الإشارة إلى العامل السلبي الأهم للدائرة الكبرى، الذي برز بوضوح في انتخابات عام ١٩٩٦، وهو مزيج من عاملين: الأول هو أن توسيع حجم الدائرة يزيد في قدرة التدخل المباشر، وبالتالي في حجمه، من قبل القوى النافذة على الأرض، أي السلطة في بيروت ودمشق، قبل يوم الاقتراع وخلاله. وهذا التدخل هو لمصلحة الأطراف الموالية للسلطة طبعاً، التي لها علاقات وثيقة بدمشق؛ والعامل الثاني هو أن الدائرة الكبرى تزيد قدرة القوى النافذة في الداخل والخارج على فرض لوائح مضغوطة، مسمّاة ائتلافية، تؤدي عملياً إلى تضييق هامش المنافسة وإلى تقليص قوى المعارضة. فحين تُفرض التحالفات بين القوى الرئيسية في دائرة انتخابية ويتم التضييق على قوى المعارضة تكون النتيجة معروفة سلفاً. وهذا ما حصل فعلاً في الجنوب والبقاع حيث تم جمع القوى السياسية المتناقضة والمتخاصمة في لائحة واحدة، الأمر الذي أدى إلى إنهاء الطابع التنافسي للانتخابات، وهو الشرط الأساسي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. أما في الدائرة الأصغر حجماً فيكون هذا النوع من التأثير المباشر محدود الحجم والفاعلية.

تركيب اللوائح والتنافس المحدود

كانت انتخابات عام ١٩٩٦ أكثر تنافسية من انتخابات عام ١٩٩٢، كما أن نسبة المشاركة فيها ارتفعت من نحو ٣٠ في المئة[١٦] إلى نحو ٤٥ في المئة، كما يبين الجدول رقم (٣). غير أن انتخابات عام ١٩٩٦ كانت بلا شك أقل تنافسية من انتخابات مرحلة ما قبل الحرب. واللافت في الانتخابات الأخيرة أن نسبة التنافس اختلفت بين دائرة وأخرى. ففي محافظة الشمال تألفت أربع لوائح انتخابية، مكتملة وغير مكتملة. وبما أن معظم المرشحين في الشمال تربطه علاقات جيدة بدمشق، فإن الحصيلة النهائية لن تغير في المضمون. وهذا ما حصل أيضاً في بيروت حيث انحصر التنافس ببعض الرموز، وفي مقدمها سليم الحص ونجاح واكيم، لكن لأسباب مختلفة.

في دوائر محافظة جبل لبنان، حصلت معركة قاسية في المتن الشمالي بين لائحتين، واحدة برئاسة وزير الداخلية ميشال المر وأخرى برئاسة النائب الاسبق ألبير مخيبر والنائب نسيب لحود. وقد كان لكل من اللائحتين طرح مختلف في مسائل أساسية، منها تنفيذ اتفاق الطائف وبسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية من خلال قواها العسكرية الذاتية. في حين غلب على الانتخابات الطابع المحلي في دائرتي جبيل وكسروان - الفتوح، فقد انحصرت المعركة في كسروان - الفتوح بلائحتين تبادل أركانها الاتهامات الشخصية، ولم يكن لها أي مضمون سياسي تغييري. وفي جبيل بلغ عدد المرشحين رقماً قياسياً زاد على الأربعين، واتخذت الانتخابات طابع التنافس بين العائلات، منها القديم في السياسة المحلية ومنها الجديد. وفي عاليه والشوف استطاع وليد جنبلاط أن يتحكم بسير الانتخابات وبنتائجها داخل المجموعتين الدرزية والمسيحية. أما منافسه على الزعامة الدرزية طلال أرسلان، الذي فاز بأصوات قليلة مقابلة بالمرشحين الفائزين الآخرين، فلم يتمكن من إيصال أي من مناصريه، وتحديداً في دائرة عاليه حيث النفوذ الأرسلاني التقليدي.

وفي الجنوب والبقاع جرى دمج للقوى السياسية النافذة في لائحة

جدول رقم (٣)

عدد المقترعين ونسبة مشاركتهم بحسب المحافظة (١٩٦٠ - ١٩٩٦)

السنة / المحافظة	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٩٢			١٩٩٦		
	عدد المقترعين	عدد المقترعين	النسبة المئوية	النسبة المئوية	عدد الناخبين	عدد المقترعين	النسبة المئوية	عدد الناخبين	عدد المقترعين	النسبة المئوية
بيروت	٧١٤٣٦	٤٢٦٣٦	٤٢,٢٤	٣٥,٠٥	٣٤٤٣٥٢	٥٥٩١٣	١٦,٢٣	٣٧٨٩٩٤	١٢٥٠٩٨	٣٣
جبل لبنان	١٦٧١٠٧	١٧٨٢٦٦	٥٧,٥٨	٥٩,١٠	٦٣٥١٢٨	١٤١١٨١	٢٢,٢٢	٦٥٧٠٣٣	٣٠٩٦٧٨	٤٧,١٣
الشمال	١١٠٠٩٣	١٦٨٠٧٣	٤٧,٧٦	٥٥,٣٠	٥٣٩٠٣٠	١٦٣١١٥	٣٠,٨٣	٥٧٩٣٤٢	٢٢٦٩٣٩	٣٩,١٧
الجنوب والنبطية	٩٩٥١٢	١١٦٤٣٥	٦١,١٣	٥٩,٨٥	٥٠٥٠٢٢	١٩٢٣٠٢	٣٨,٠٧	٥٥٣١١٨	٢٦٤٤٨٥	٤٧,٨١
البقاع	٧٣٧١٦	٨٩٧٧٥	٥٥,٢٩	٥٥,٣٠	٣٦٩٨١٣	١٧٠٧٨٠	٤٦,١٨	٤٠٨٧٧٠	٢١٠٨٤٠	٥١,٥٧
المجموع	٥٢١٨٦٤	٥٩٥١٨٦	٥٢,٨	٥٢,٩٢	٢٣٨٣٣٤٥	٧٢٣٢٩١	٣٠,٣٤	٢٥٧٧٢٥٧	١١٣٧٠٤٠	٤٤,١١
النسبة المئوية	٥٠	٥٣,٣								

المصادر : بالنسبة الى أرقام ١٩٧٢ : إيليا حريق، من يحكم لبنان (بيروت : دار النهار، ١٩٧٢)، ص ٤٨٠ بالنسبة الى بيانات ١٩٦٨ أنظر : Abdo I. Baaklini, *Legislative and Political Development in Lebanon*: 1842 - 1972 (Durham: Duke University Press, 1976), p.p 195-196; وبالنسبة الى ارقام ١٩٦٠-١٩٦٤، أنظر Michael Hudson, «The Electoral Process and Political Development in Lebanon,» *Middle East: Journal* (Spring 1966), p. 175.

وبالنسبة الى أرقام ١٩٩٢ أنظر : فريد الخازن، تجربة الأحزاب السياسية في لبنان في : الخازن وسالم، اشراف، الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب : الأرقام الوقائع والدلالات، ص ٧٢.

واحدة. وقد ظلت الخلافات العلنية بين حركة أمل وحزب اللّه قائمة في الجنوب حتى أيام قليلة من تأليف اللائحة المشتركة. لا بل كان حزب اللّه قد دخل في مفاوضات جدية مع أطراف آخرين لتأليف لائحة تجمعه مع النائب حبيب صادق ورئيس مجلس النواب الأسبق كامل الأسعد، لخوض المعركة ضد نبيه بري[١٧]. إلا أن الدمج القسري للقوى السياسية في لائحة واحدة قد حصل حتى بين الأطراف الذين هم في الأصل متخاصمون في الجنوب وفي البقاع على حد سواء. وهذا الدمج، ما كان ممكناً، لولا دور دمشق المؤثر في تركيب تلك التحالفات الانتخابية[١٨]. فهذه التحالفات ما كانت لتحصل في ظل ظروف انتخابية طبيعية يتم فيها اختيار اعضاء اللائحة بحرّية وفي ظل أجواء تنافسية بين قوى حزبية وغير حزبية ذات توجهات سياسية مختلفة، ولما كانت «المحدلة» التي تكلم عليها الرئيس بري في معرض تعليقه على الانتخابات في البقاع والجنوب «ناخباً» بالغ التأثير.

بوجه عام، طغى على الانتخابات طابع التنافس المحلي بين قوى تسعى للاحتفاظ بمواقع النفوذ المحلي من خلال انتخابات مبرمجة ومضبوطة، معظمها معروف النتائج سلفاً. أما الانتخابات التي شهدت بعض التنافس وطغت عليها أجواء المعركة فلم تغيّر إلا القليل في المعادلة السياسية بين الحكم والمعارضة، كما هي الحال في الانتخابات التنافسية في الأنظمة الديمقراطية، وكما كانت عليه الحال في الانتخابات النيابية في لبنان ما قبل الحرب.

دور سوريا الفاصل في رسم الخريطة السياسية-الانتخابية

لعل السمة الأبرز لانتخابات عام ١٩٩٦ تكمن في القراءة السورية لطبيعة العملية الانتخابية وللوظائف السياسية للدوائر الانتخابية. ثمة خريطة سياسية - انتخابية برزت من خلال موقف دمشق من تقسيم الدوائر وتأليف اللوائح، وطبيعة التحالفات. ففي البقاع، حيث لدمشق وجود عسكري وسياسي متواصل قديم العهد يعود إلى منتصف السبعينات، كانت الحاجة إلى دمج القوى السياسية في

لائحة «ائتلافية» واحدة. ذلك أن للبقاع «خصوصية»، لذا تختلف الانتخابات فيه عن غيرها في سائر المناطق، كما قال نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام للنائب ايلي سكاف[١٩]. والواقع أنه بعد تظهير الصورة الانتخابية في صيف عام ١٩٩٢ وبروز حزب اللّه قوة أساسية في البقاع، أصبحت خريطة أحجام القوى المحلية معروفة، وبالتالي موقعها من المنظار السوري ودورها. ففي انتخابات عام ١٩٩٦ لم يكن المطلوب أقصاء أي من الأطراف الفاعلين الذين تربطهم بدمشق علاقة وثيقة، بل إيجاد دوزنة سياسية لقيام التحالف المطلوب، على الأقل يوم الانتخاب، ولتوزيع الحصَص على نحو يرضي الجميع ويجمعهم، وخصوصاً أن جميع المرشحين البارزين أصدقاء وحلفاء.

في الجنوب المشهد الانتخابي مشابه للمشهد البقاعي في إطاره العام، فمعظم القوى الفاعلة تربطها علاقات وثيقة بدمشق، وتحديداً القوتين الأساسيتين حزب الله ونبيه بري. من هنا كان الإصرار على عدم حصول معركة مفتوحة غير مضمونة النتائج، وخصوصاً من قبل الرئيس بري الذي يعد محافظتي الجنوب والنبطية قاعدته السياسية والشعبية الأساسية. وقد سعى الأخير عبر دمج المحافظتين في دائرة انتخابية واحدة لإيصال تكتل نيابي واسع يحفظ له موقع نفوذ ثابتاً في المجلس النيابي. ومن خلال اللائحة الواحدة التي تجمع حزب اللّه وحركة أمل يمكن توزيع الحصص بصورة محددة بين الفريقين المتنافسين في الجنوب والبقاع حيث يوجد العدد الأكبر للمقاعد الشيعية. وقد جرى التفاوض لتحديد «الكوتا» بين الفريقين برعاية سورية[٢٠]. كما ان للائحة الواحدة فوائد أخرى، منها دعم قوى جنوبية سياسية، وفي مقدمها بهية الحريري ومصطفى سعد، وفي الوقت عينه إقصاء قوى أخرى مناوئة لأهل الحكم لا تلقى الدعم الكافي من دمشق، وفي مقدمها النائب السابق حبيب صادق ورئيس الاتحاد العمالي العام الياس ابو رزق.

في الشمال كانت الخريطة الانتخابية مختلفة وكذلك موقع دمشق من القوى السياسية المتعددة. فتنوع دائرة الشمال الطائفي والسياسي

وتعدد مواقع الزعامات السياسية فيها، مناطقياً وطائفياً، فرض مرونة في التعامل مع المنطقة. والمرونة ممكنة نظراً إلى أن عامل المخاطرة محدود، إذ ان معظم القوى المتنافسة تربطها علاقات متينة بدمشق. وهذا يعني أن التنافس من خلال أربع لوائح انتخابية، مكتملة وغير مكتملة، لن يغير في المواقع السياسية ولا في ارتباطات أطرافها مع دمشق. لا بل التنافس قد يكون مفيداً، إذ انه قد يساعد على إزاحة بعض السياسيين غير المرضي عنهم، داخلياً وخارجياً، ومنهم النائب مخايل الضاهر، والى تقزيم آخرين. وإذا ما استطاع بعض المعارضين «المعتدلين» الفوز، فإن وصول اثنين او ثلاثة منهم من أصل ٢٨ مقعداً مخصصاً لدائرة الشمال يؤلف «خسارة» يمكن تحمّلها. وقد عبّر نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام عن القراءة السورية لانتخابات محافظة الشمال بقوله للمرشح روبير بولس: «نحن نريد منافسة في الانتخابات حيث تكون مصداقيتنا أن تكون هناك لائحتان أو أكثر وأن يكون هناك تنافس فعلي لا صوري لئلا يُقال إن السوريين يعيّنون أصدقاءهم. لا أحد من المرشحين ضدنا»[٢١].

وفي بيروت سعت دمشق في البداية لأن يدخل الأقطاب السنّة الثلاثة، سليم الحص ورفيق الحريري وتمام سلام، لائحة واحدة لتفادي حصول معركة انتخابية، وخصوصاً أنه يمكن الاعتماد على أصوات مجموعات انتخابية متماسكة كالأرمن والأكراد والمجنسين، ما يسهّل فوز اللائحة بكامل أعضائها. ومن خلال اللائحة الواحدة يمكن مراعاة مصالح القوى الأخرى القريبة من دمشق التي تلتقي مصالحها مع مصالح أهل الحكم. إلا أن المسعى السوري كان في الشكل أكثر منه في المضمون، خصوصاً ان القيادات السنّية البيروتية البارزة ليست على مسافة واحدة من دمشق. فبعضها قريب الصلة من القيادات السورية وبعضها الآخر تربطه علاقات متينة حيناً ومتوترة احياناً أخرى. كما أن لبعض الرموز السنّية، ومنها تمام سلام، علاقات باردة على رغم المساعي لجعلها أكثر حرارة في الفترة الأخيرة.

إلا أن اعتبارات أخرى، منها قرار الرئيس الحريري خوض

المعركة بعدما كان قد مال إلى العزوف عن المشاركة، ولو تكتيكياً، إضافة إلى قرار سليم الحص عدم الدخول في تحالف انتخابي مع رفيق الحريري واشتراطه الدخول في تحالف يؤدي إلى قيام كتلة برلمانية متراصة، وضعت الجميع أمام معركة انتخابية ساخنة. لكن مقاطعة القوى المسيحية المؤثرة، وإحجام رموز مسيحية ذات مصداقية عالية عن الترشح، وتحديداً وزير الخارجية الأسبق فؤاد بطرس، حولت الانتخابات إلى معركة محلية الطابع هدفها إبراز زعامة الحريري البيروتية ومحاربة بعض الرموز المعارضة له. من تلك الرموز نجاح واكيم وعصام نعمان، الذي يلتقي الحريري على معارضته مع وليد جنبلاط، إضافة إلى مرشحي الأحزاب الأصولية، السنّية والشيعية. أما بالنسبة إلى دمشق فإن الحصيلة النهائية أتت إيجابية، ذلك أن لجميع المرشحين علاقات وطيدة بالقادة السوريين.

وفي دوائر جبل لبنان، حيث للمعارضة المسيحية الممثلة بالتيار العوني وحزب الوطنيين الأحرار وحزب الكتلة الوطنية والمعارضة الكتائبية والقوات اللبنانية المحظورة قاعدة شعبية واسعة، حوّل قرار المقاطعة الانتخابات إلى تنافس ذي طابع محلي خال من مضمون سياسي تغييري. الاستثناء الوحيد حصل في المتن الشّمالي حيث انحصرت المعركة بلائحتين، واحدة برئاسة مخيبر - لحود وأخرى برئاسة وزير الداخلية ميشال المر. المعركة كانت طاحنة، وقد كانت الأقرب إلى أجواء المعارك الانتخابية التي كانت تحصل في مرحلة ما قبل الحرب بين مرشحي الحكم والمعارضة، وتخللتها تجاوزات كبيرة وتدخّل مباشر من أجهزة السلطة لدعم لائحة الوزير ميشال المر[٢٢]، الذي استطاع خرقها النائب نسيب لحود دون سواه من اللائحة المناوئة. وقد ساهمت مقاطعة القوى المسيحية في إضعاف اللائحة وفي حجب أصوات هي أصلاً مؤيدة لمخيبر، وهو أكثر المعارضين جرأة، قولاً وفعلاً، ومن أكثر السياسيين نزاهة.

أما في دوائر جبل لبنان الأخرى، فالمعركة اقتصرت على تصفية حسابات سياسية محلية بهدف تثبيت الزعامة لهذا الفريق أو ذاك. ففي الشوف وعاليه استطاع وليد جنبلاط، المدعوم من رفيق

الحريري ومن دمشق، أن يتحكم بالمعركة على نحو حاسم. وفي كسروان – الفتوح اقتصرت المعركة على الاحتفاظ بالمواقع التي حصل عليها نواب عام ١٩٩٢ بعدما استُبعد خيار اللائحة الائتلافية. وأخيراً في جبيل فتح غياب ريمون إدّه عن المعركة، وتمثيل المنطقة الهزيل في انتخابات عام ١٩٩٢ بنائبين عن المقعدين المارونيين حصلا معاً على أقل من ٢٠٠ صوت في ظل مقاطعة مسيحية شاملة، الباب واسعاً أمام سيل من المرشحين تجاوز الأربعين لملء ثلاثة مقاعد.

في دوائر جبل لبنان جميعها كانت الانتخابات تشهد تبدلاً جذرياً في الشكل والمضمون فيما لو اعتُمدت المحافظة دائرة واحدة، أسوةً بالدوائر الأخرى، وفي ما لو شارك المقاطعون من أحزاب وقيادات مسيحية فاعلة في لبنان والخارج. ولو حصل ذلك لكان التعامل مع الانتخابات، سواء من قبل الحكم أم من قبل دمشق، مختلفاً. فالتحالفات كانت لتختلف وكذلك سير العملية الانتخابية يوم الاقتراع. وهذا يعني أن النتائج كانت مغايرة للنتائج التي أفرزتها انتخابات عام ١٩٩٦.

مأزق المقاطعة قبل الانتخابات وفي أثنائها

السؤال المطروح هنا هل كان بإمكان الأطراف المقاطعين أن يشاركوا مشاركة فعالة في الانتخابات؟ بصرف النظر عن مواقف الأطراف المسيحيين المعارضين الذين انقسموا في النهاية بين مشارك ومقاطع لأسباب متنوعة، سياسية وغير سياسية، واجه المقاطعون مآزق عديدة لم يكن من السهل تخطيها.

أولاً، العوائق المادية التي واجهها القادة المسيحيون من خلال ممارسات السلطة للتضييق على تحركهم وعلى نشاط قواعدهم. فباستثناء الوضع المعروف للقوات اللبنانية المحظورة ووضع قائدها سمير جعجع الذي يواجه المحاكمة تلو الأخرى بعد تبرئته من جريمة تفجير الكنيسة، هناك الفريق المؤيد للعماد ميشال عون المستهدف من السلطة. والمشكلة مع العماد عون «قديمة» بدأت منذ ما قبل عام

١٩٩٠ ولم تنته إلى اليوم. فهو غير قادر على العودة إلى لبنان لأسباب ظاهرها قانوني لكن مضمونها سياسي، لا مجال هنا للدخول في تفاصيلها. ومؤيدوه غير مرغوب فيهم على الساحة السياسية لأسباب معروفة يتوافق عليها من هم في موقع القرار في الداخل والخارج.

بيد أن العامل الجديد في الموضوع هو محاولات تطويق حزب الوطنيين الأحرار والتضييق على رئيسه دوري شمعون، الناشط سياسياً في لبنان، من قبل أفرقاء في السلطة وخارجها. المحاولة الأهم كانت تلك التي قامت بها تريسي شمعون، إبنة داني شمعون، شقيق دوري، لشق الحزب بهدف السيطرة عليه. وقد لاقت الدعم المباشر من مصادر مختلفة، علماً أنها قبل مجيئها إلى لبنان كانت تعيش في الخارج لسنوات عديدة، وهي لم تكن ناشطة سياسياً. إلا أن المحاولة باءت بالفشل وتمكن دوري شمعون من إعادة تكوين كادرات الحزب على أسس ثابتة. واستمرت محاولات الاستهداف هذه لا بل ازدادت في مرحلة الإعداد للانتخابات، وخصوصاً بعد نجاح شمعون في خلق حالة استقطاب شعبي في أوساط الرأي العام المسيحي.

الواقع أن المقاطعين وقعوا في فخ السلطة التي تعاملت معهم بمرونة وبإنتقائية خدمة لمصالحها وبهدف تقليص هذا الفريق أو إقصاء ذاك. ففي جبل لبنان سهلت السلطة تحرك المقاطعين ولم تمنعهم من تنظيم مهرجانات شعبية داعية إلى المقاطعة، لكن في الوقت عينه ضيقت على تحركهم في مناطق أخرى. كما أنها حثت عدداً من السياسيين الذين قاطعوا انتخابات عام ١٩٩٢ على الترشّح عام ١٩٩٦ وساهمت أساساً في تشجيع عدد منهم على المشاركة في الانتخابات. الهدف الأول لهذا التشجيع كان شق صفوف المقاطعة، أما الهدف الثاني فهو رفع نسبة المشاركة وخصوصاً في دائرتي جبيل وكسروان.

المأزق الثاني الذي واجهه المقاطعون يكمن في سلوك الناخب اللبناني. فالمواطن العادي غير المسيّس قلما يربط سلوكه الانتخابي

بمسائل جوهرية كتلك المطروحة اليوم في لبنان ما بعد الحرب. فالناخب العادي يتفاعل مع الانتخابات وكأنها مسألة محلية - خدماتية سعياً وراء مصالح معينة، شخصية أولاً، ومن ثم سياسية أو مبدئية. هكذا كانت الحال في انتخابات مرحلة ما قبل الحرب بمعظمها، علماً أن المسائل الخلافية السياسية آنذاك كانت أقل حدة مما هي عليه اليوم. وعندما كانت تطرح مسائل يحتدم حولها الجدل السياسي والانتخابي في الشأنين الداخلي والخارجي، كما في انتخابات عام ١٩٥٧ و١٩٦٨، كانت المعارضة قادرة على التحرك وتنظيم صفوفها وإقامة التحالفات لخوض المعركة. كما أنها كانت قادرة على تحقيق بعض الانتصارات كما حصل عام ١٩٦٨.

أما اليوم فالأوضاع الداخلية والإقليمية مختلفة، والناخب العادي يرى في الانتخابات أداة للدفاع عن مصالحه المباشرة وليس وسيلة لتغيير «السياسات الكبرى»، وهو الذي لا يقوى على تغييرها، كما أنها ليست من «اختصاصه». من هنا كان من الصعب حمل عدد كبير من الناخبين على المقاطعة، كما حصل في انتخابات عام ١٩٩٢، حيث كانت الأجواء السياسية العامة مؤاتية للمقاطعة، وخصوصاً أن انتخابات عام ١٩٩٢ كانت الأولى بعد انقطاع دام عقدين. لذلك فإن ارتفاع نسبة المشاركة في انتخابات عام ١٩٩٦ لم يكن تعبيراً عن تأييد الناخبين لسياسة الحكم ولأدائه بقدر ما كانت مشاركة حتّمتها اعتبارات المصالح الشخصية والطابع المحلي الذي طغى على الانتخابات في الشكل والمضمون.

تجدر الإشارة هنا إلى أن إعادة إحياء وتيرة الانتخابات كل أربع سنوات منذ عام ١٩٩٢ أجبر النواب ومنافسيهم الذين رسبوا في انتخابات عام ١٩٩٢، وسواهم من الذين قاطعوا لاعتبارات مختلفة، أن يكونوا في جهوزية دائمة لخوض انتخابات عام ١٩٩٦. وهذا يعني المثابرة في التواصل مع الناخبين وتقديم الخدمات والظهور في المناسبات الاجتماعية، على عكس سلوك نواب مجلس عام ١٩٧٢ الذين لم يكونوا مجبرين على القيام بنشاط كبير بعد التمديد لولاية المجلس طوال عقدين. وقد شكلت العلاقة المتواصلة بين المرشح

والناخب من خلال تقديم الخدمات خلال السنوات الأربع الماضية حافزاً كبيراً على المشاركة في الانتخابات دون أن يكون للمشاركة مضامين سياسية مرتبطة بمسائل مبدئية كقانون الانتخاب والديمقراطية والسيادة الوطنية.

مأزق آخر واجهه الأطراف المقاطعون هو أن القضايا التي أثارها المقاطعون عام ١٩٩٢ لا تزال مطروحة عام ١٩٩٦. من هنا كانت صعوبة تبرير المشاركة والقانون على حاله غير متساو، واتفاق الطائف مُنتهك، والمهجرون خارج قراهم وأملاكهم. لقد حاول مقاطعو عام ١٩٩٢ التعامل بإيجابية مع الاستحقاق الانتخابي من خلال وضعهم شروطاً مرنة وواقعية للمشاركة قبل بضعة أشهر من الانتخابات وبموافقة البطريرك صفير، أهمها المطالبة بتأليف حكومة حيادية للإشراف على الإنتخابات. إلاّ أن هذا المطلب غير التعجيزي، وهو الحد الأدنى المطلوب توافره في أي نظام ديمقراطي، لم يؤخذ في الحسبان ولم يحظَ بأي مناقشة جديّة من قبل أهل الحكم.

أخيراً، تأثير مشاركة القادة المسلمين في انتخابات عام ١٩٩٦، على خلاف انتخابات عام ١٩٩٢ التي شهدت مشاركة إسلامية خجولة ومقاطعة محدودة. فالمشاركة الإسلامية في انتخابات عام ١٩٩٦، ترشيحاً واقتراعاً، سواء لاعتبارات محلية أم لسواها، وضعت الأطراف المسيحيين المقاطعين في موقع دفاعي صعب. فباستثناء تسجيل اعتراض مبدئي على القانون غير المتوازن وعلى طريقة تعاطي أجهزة الدولة مع الانتخابات من قبل بعض المعارضين، كالرئيسين سليم الحص وحسين الحسيني، عكست المشاركة الإسلامية الأوضاع المميزة التي يحظى بها بعض القادة المسلمين النافذين في السلطة وتشكيلاتهم الحزبية مقابلة بوضع المقاطعين، وحتى بوضع بعض المشاركين من الأطراف المسيحيين. ولعلّ حالة حزب الكتائب أفضل دلالة على هذا الواقع. فعلى رغم محاولات حزب الكتائب، منذ انتهاء الحرب، اتباع سياسة مغايرة لتلك التي اتبعها تقليدياً قبل الحرب وفي أثنائها،

وصولاً إلى حد إنكار الذات، فإنه لم يستطع إيصال أي من مرشحيه الثلاثة عشر إلى المجلس، ومنهم رئيس الحزب جورج سعادة، على رغم وعود الدعم التي قطعت له من غير طرف.

هذه العوائق كلها، المادية والسياسية، مضافاً إليها استهداف السلطة المباشر أركان المعارضة المسيحية، والإنقسام الذي حصل في صفوفها، وضعت الجميع في موقع دفاعي كان من الصعب تجاوزه بالإمكانات المتاحة سواء قبل الانتخابات أو في أثنائها.

موقع السلطة ودورها: أزمة السياسة وتفكك ركائزها

برزت مفارقة في السياسة اللبنانية، في المرحلة الحاضرة، لم يشهد لبنان مثيلاً لها في مرحلة ما قبل الحرب. وهذه المفارقة تكمن في سبل تحديد موقع الحكم ودوره في مواجهة المعارضة. في مرحلة ما قبل الحرب، منذ عام ١٩٤٣ حتى منتصف السبعينات، كان تحالف اهل الحكم يخوض معركة انتخابية ضد تحالف المعارضة: فمقابل رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الوزراء السنّي ورئيس مجلس النواب الشيعي، اضافةً إلى تحالفات مع زعامات اساسية محلية من جميع الطوائف، كانت تقف تحالفات مماثلة مضادة، مارونية - سنّية - شيعية ومن طوائف اخرى. وكانت لوائح الحكم تقابل بلوائح المعارضة في الدوائر الانتخابية جميعها. صحيح أن الانتخابات النيابية في مرحلة ما قبل الحرب لم تُخض، بوجه عام، على أساس برامج سياسية، إلا انها كانت تعبّر عن التنافس الحقيقي بين الحكم وتحالفاته والمعارضة وتحالفاتها بهدف الوصول إلى السلطة، كما يحصل عادةً في الأنظمة الديمقراطية.

ولقد كان للمعارك الانتخابية، وخصوصاً تلك التي كانت ستأتي بالمجلس النيابي الذي سينتخب رئيس الجمهورية، هدف سياسي واضح: تأمين أكثرية نيابية لتأمين فوز الرئيس العتيد. ومن خلال الموقع السياسي للرئيس الجديد كانت تتحدد تركيبة العهد وطبيعة تحالفاته وبالتالي تحالفات الفريق المعارض. هكذا كانت الحال في معظم الدورات الانتخابية في لبنان ما قبل الحرب بدءا بانتخابات عام

١٩٤٧، معركة التجديد لبشارة الخوري المدعوم من رياض الصلح، مروراً بانتخابات عام ١٩٥٧ التي أراد كميل شمعون من خلالها تأمين أكثرية برلمانية موالية تمهيداً للتجديد، وصولاً إلى المعركة الانتخابية الأهم عام ١٩٦٨ بين أركان الحكم الشهابي والمعارضة. وكانت انتخابات عام ١٩٦٨، التي خاضتها المعارضة، «الحلف الثلاثي» (شمعون، إده، الجميل) المتحالفة مع صائب سلام وكامل الاسعد وسياسيين آخرين من مختلف الطوائف اللبنانية، عملياً الانتخابات التمهيدية للرئاسة الأولى عام ١٩٧٠ التي فاز بها مرشح المعارضة سليمان فرنجيه بفارق صوت واحد.

اذاً، في مرحلة ما قبل الحرب كانت المعركة السياسية الأكثر استقطاباً للتحالفات المؤيدة والمعارضة للسلطة داخل المجلس النيابي تتمحور حول انتخابات الرئاسة الأولى. مقابلة بالانتخابات النيابية التي كانت ستأتي بعهد رئاسي جديد، نرى أن انتخابات مجلسي ١٩٩٦ و١٩٩٢، وهما الهيئتان الناخبتان للرئيس العتيد، كانت منفصلة تماماً عن الحسابات الانتخابية الرئاسية. فلا التحالفات الانتخابية ولا التكتلات داخل المجلس عبّرت عن التواصل بين السياسة الانتخابية النيابية والسياسة الانتخابية الرئاسية. فانتخابات عام ١٩٩٦ التي ستأتي بالبرلمان الذي سينتخب رئيس الجمهورية بدوره، لم ترتبط، لا في الشكل ولا في المضمون، بالاستحقاق الانتخابي الرئاسي الآتي بعد فترة لا تتجاوز السنتين. أما سبب انفصال الحدث الانتخابي الأول عن الثاني فيعود إلى حالة التفكك في السياسة اللبنانية. وهذا التفكك ناتج من غياب المضمون التغييري في السياسة، ومن تعدد مصادر القرار وتضاربها بين اطراف الداخل والخارج.

لعل التغيّر البنيوي الأهم في السياسة اللبنانية في مرحلة ما بعد الحرب يكمن في تفكّك ركائزها وتبعثرها على مستوى أركان الحكم، كما على مستوى المعارضة. فلا الحكم فريق متجانس في طروحاته وتحالفاته، ولا المعارضة متضامنة في الموقع المعاكس. السؤال المطروح هنا هو ماذا يجمع اهل الحكم وماذا يفرّقهم؟ هل هي الطروحات السياسية والمواقف في الشؤون المتداولة في السياسة

الداخلية والخارجية؟ هل هي التحالفات الانتخابية والسياسية؟ هل هي برامج عمل مشتركة او مواقف واحدة تجاه المعارضة؟ وكذلك ما الجامع والمفرق في مواقف معارضة الداخل وتحالفاتها، اي المعارضة القادرة على التحرك سياسيا (على عكس المعارضة الأخرى التي تتمتع بهامش تحرك محدود)؟

هذه التساؤلات تضعنا امام مسألة أكثر شمولاً، وهي تكوين النخب (Making of Elites) في لبنان. بكلام آخر، كيف تصل النخب السياسية إلى الحكم وكيف تذهب؟ هل هي نخب ممثلة أم نخب مفروضة؟ الواقع أن ما تشهده البلاد منذ انتهاء الحرب هو عملية «فبركة» نخب منتظمة غايتها تطبيع الخلل الناتج من الانتقائية في تنفيذ اتفاق الطائف[٢٣]. فحين تتبعثر المعايير يصعب تحديد النمط الطبيعي لحركة السياسة، وبالتالي يستحيل إقامة تحالفات انتخابية متجانسة. كما أنه يصعب التمييز بين موقع الحكم وموقع المعارضة. وهذا يعود إلى أن وصول النخب إلى السلطة لم يعد يرتبط بالعملية الانتخابية فقط.

في لبنان ما قبل الحرب، كانت سبل الوصول إلى السلطة والدخول إلى المجلس النيابي واضحة، وكذلك المعايير التي تحدد مصادر النفوذ ومواقع أهلها، سواء أكانوا في الحكم ام كانوا في المعارضة. فالحاكم كان يحكم والمعارضة كانت قادرة على تسجيل انتصارات على الحكم، لا بل كان في إمكانها الوصول إلى الحكم بالوسائل الديمقراطية، أي عن طريق الانتخاب. كما أن المعارضة كانت متنوعة، سياسياً وايديولوجيا، وقد سجل هذا التنوع في منتصف السبعينات حدّه الأقصى منذ الاستقلال. فكانت أحزاب اليسار والأحزاب القومية بتنوعاتها (حتى تلك الأحزاب التي كانت محظورة في مراحل سابقة) وأحزاب اليمين والقوى السياسية الأخرى، التقليدية منها وغير التقليدية، تخوض الانتخابات بعدد من المرشحين وفي غير دائرة انتخابية[٢٤]. أما اليوم فإن الوصول إلى السلطة ومواقع النفوذ ناهيك بالقدرة على التغيير الديمقراطي لا يحددها المجتمع عبر وسيلة الانتخاب.

في مرحلة ما قبل الحرب شهد لبنان تحالفات انتخابية قلبت الموازين السياسية، أهمها تحالف بشارة الخوري ورياض الصلح يقابله تحالف آخر بقيادة إميل إده في انتخابات عام ١٩٤٣ التي مهّدت للاستقلال. وقد شهد معظم الانتخابات النيابية تحالفات متجانسة حدّدت الموقع الفاصل بين الحكم والمعارضة. وقد برزت هذه التحالفات في المجلس النيابي في تكتلات سياسية وحزبية. أما في انتخابات عام ١٩٩٦ فكانت التحالفات مضغوطة وغير متجانسة تجمعها اللائحة الواحدة يوم الاقتراع، هذا في حال صفت النيات ولم يُعتمد «التشطيب»، كما حصل في دوائر انتخابية عدة. أما بعد انتهاء الانتخابات وإعلان النتائج فتنتهي التحالفات الظرفية المفروضة ويعود كل فريق إلى موقعه، يوالي الحكم او يعارضه، وفي بعض الاحيان في آن واحد، لكن دون ان يتمكن من إحداث أي تغيير حقيقي.

إن الإنتخابات النيابية في لبنان ما بعد الحرب، في دورتي العامين ١٩٩٦ و١٩٩٢ هي تعبير جزئي (Micro) عن أزمة السياسة في لبنان على المستوى الأشمل (Macro)[٢٥]. هذه الأزمة تتجلى في غياب السياسة وانفصالها عن حركة المجتمع وفي تفكك مكوناتها. والسؤال البديهي هو كيف تكون الانتخابات سليمة، إن لجهة وظيفتها التمثيلية أو لجهة وظيفتها التغييرية، حين يكون كل شيء حولها غير سليم، لا تتوافر فيه شروط التمثيل ولا القدرة على التغيير؟ كيف تكون الانتخابات «نظيفة» وكل شيء حولها «موبوء»؟ فإذا كانت الدولة، بسلطتيها التنفيذية والتشريعية، تتعامل مع الانتخابات بخفة متناهية ضاربة عرض الحائط بقواعد اللعبة الديمقراطية والدستور قبل ايام قليلة، لا بل قبل ساعات من يوم الاقتراع، فهل سيتحسن اداؤها يوم الاقتراع؟ فحين يتم إقرار قانون انتخاب «آخر ساعة» فيه مخالفة لمبدأ دستوري أساسي، مبدأ المساواة بين المواطنين، فليس مستغربا ان تكون العملية الانتخابية صورة مصغّرة عن أداء السلطة في مرحلة التحضير لإجراء الانتخابات. والمضحك المبكي في آن هو حرص السلطة على إنقاذ موسم الاصطياف في العام الأول بعد الألفين، وذلك من خلال محاولة

إضافة ثمانية أشهر إلى ولاية المجلس العتيد بدل أن تحرص على إنقاذ «موسم» الانتخابات في صيف عام ١٩٩٦ . تخطيط للتحسين في المستقبل يقابله تخطيط لضده في الحاضر .

اللافت للنظر في انتخابات ما بعد الحرب دخول عدد كبير من المتمولين، لا بل أصحاب الثروات المالية الضخمة، الانتخابات والشأن السياسي بوجه عام . ففي انتخابات ما قبل الحرب لم تكن الزعامات الأساسية في البلاد من أصحاب الملايين . فمنهم من كان يملك ثروة عقارية او مالية موروثة غالباً، ومنهم من لم يكن ميسوراً . وغالباً ما خسر أركان العائلات السياسية التي لها تاريخ طويل في العمل السياسي على المستويين المحلي والوطني ثرواتهم بسبب العمل السياسي . في الماضي كان العمل السياسي باهظ الكلفة، على خلاف ما يحصل اليوم حيث بات الترابط بين السلطة المالية والسلطة السياسية عضوياً، وهذا ما لم يعرفه لبنان من قبل . صحيح ان المال كان دائم «الحضور» في العمل السياسي في لبنان، كما في بلدان أخرى وفي مختلف الأنظمة السياسية، إلا أن المتمولين الكبار في لبنان لم يكونوا في موقع الزعامة السياسية المؤثرة بل كانوا في معظم الأحيان يناصرون الزعيم ويترشحون على لائحته وينالون دعمه السياسي . أما اليوم فان عنصر المال بات اساساً لا غنى عنه لخوض معارك انتخابية وخصوصاً في الدائرة الكبرى . وبات المال ضرورياً ايضاً لكسب رضى السلطة للدخول في المعترك السياسي ولاسيما حين يكون عدد المتنافسين من أصحاب الثروات الضخمة كبيراً جداً مقابلة بعددهم في لبنان ما قبل الحرب وبسياسيي عدد غير قليل من بلدان العالم . عامل المال بات محورياً ايضاً في عملية فبركة النخب في لبنان اليوم داخل المجلس النيابي وخارجه .

استحقاق إداري وتجميد آلية التغيير عبر الانتخاب

تكمن نقطة الانطلاق لتقويم الانتخابات في تحديد أهدافها من منظار السلطة وليس من منظار الناس التواقين إلى أداء ديمقراطي سليم . في هذا المجال تطرح تساؤلات عديدة : كيف ترى السلطة

الانتخابات وكيف تتعامل معها؟ هل للسلطة منظار واحد من العملية الانتخابية؟ وإذا ما وُجد هذا المنظار، هل السلطة الرسمية هي فعلاً السلطة التقريرية، وهل لدى الناس قناعة أنها كذلك؟ وإذا ما كانت كذلك، هل هي تلتزم قواعد اللعبة الديمقراطية في ممارسة السلطة وفي استخدام أدواتها؟ وإذا ما التزمت، هل للانتخابات مدلول سياسي تغييري، كما في الأنظمة الديمقراطية الفاعلة؟ وهل لهذا المدلول تأثير في المجتمع، وبالتالي هل يعكس هذا التأثير إرادة المواطنين الحرة؟ وأخيراً، هل لتلك الإرادة رابط فاعل بالنظام الديمقراطي القائم على التداول في السلطة بين الحكم والمعارضة؟

الواقع أن أسلوب تعاطي السلطة مع انتخابات عام ١٩٩٦ كان أشبه بأسلوب التعاطي مع استحقاق إداري يحصل كل أربع سنوات وليس مع استحقاق انتخابي/ شعبي يكوّن عصب النظام الديمقراطي . وقد كانت «مشكلة» السلطة أنها لا تستطيع تجاوز هذا الاستحقاق أو تجاهله . فليس من السهل تأجيل الانتخابات النيابية بلا مبرّر واقعي، كما أنه ليس من السهل إلغاؤها . ففي حين يمكن التمديد لولاية رئيس الجمهورية، بعد تعديل الدستور، كما حصل إثر تمديد ولاية الرئيس الهراوي لفترة ثلاث سنوات، لم يكن التمديد لمجلس ١٩٩٢، والبلاد في أوضاع أمنية مستقرة، بالأمر السهل . لا بل على العكس من ذلك، فقد يكون من الأجدى سياسيّاً إجراء انتخابات نيابية يكون للسلطة في الداخل والخارج فيها القدرة على التحكم بمسارها، بدل عدم إجرائها . أما الحصيلة النهائية فمن السهل ضبطها بحيث لا تختلف في مضمونها عن البرلمان الممدّد . هكذا يحصل التمديد عن طريق الانتخاب بَدَل أن يتمّ قسراً، فتتخذ السلطة قرار التمديد وتكون بالتالي مسؤولة عن عدم إجراء الانتخابات .

والتمديد عبر الانتخاب لا يعني الإبقاء على الأشخاص أنفسهم في المجلس من خلال إعادة انتخابهم لولاية ثانية، كما أنه لا يعني أن من فاز في انتخابات ١٩٩٦ لا يمكن أن يفوز في انتخابات تجرى في ظروف مغايرة عن تلك التي سادت عام ١٩٩٦ . فهناك عدد غير قليل من النواب ذوي القواعد الشعبية الثابتة سيفوز في أي انتخابات نيابية،

بصرف النظر عن القانون وظروف إجرائها. إلا أن نفوذ أولئك النواب وقدرتهم على التأثير في العملية الانتخابية سيكون مختلفاً في ظل توازنات داخلية وإقليمية مختلفة. فالتمديد عبر الانتخاب يعني أيضاً إجراء «جردة حساب» لتقويم أداء بعض النواب «المشاكسين» وإزاحتهم وإدخال وجوه أخرى أكثر «تفهّماً» لواقع الحال في تعدد أوجهه وتناقضاته. هذا فضلاً عن تبديل بعض الوجوه لاعتبارات السياسة المحلية، وفي بعض الأحيان لاعتبارات شخصية، على أن لا تختلف هذه الوجوه عن الوجوه التي حلّت محلها لا في خطها السياسي العام ولا في ولاءاتها ولا في أدائها داخل المجلس. وهكذا يتم التمديد للخلل السياسي القائم بعد إدخال بعض «الرتوش» الخارجي. والغاية من ذلك تفعيل الخلل لا إصلاحه. هذه التلوينة الاصطناعية المضافة إلى ديمقراطية لبنان ما بعد الحرب تحفظ ماء الوجه للسلطة وتفي بالغرض المطلوب.

إزاء واقع الاستحقاق الإداري للعملية الانتخابية ينصبّ جهد السلطة على تظهير المشهد الانتخابي بحيث يتحول الانتخاب عملياً إلى شكل من أشكال التعيين الإداري عبر وسيلة الانتخاب. لذلك تبرز الأهمية القصوى للعملية التحضيرية التي تسبق يوم الاقتراع نظراً إلى تأثيرها الكبير في مجرى الانتخابات ونتائجها. أما أدوات العملية التحضيرية فهي التالية: (١) القانون بدوائره الكبيرة؛ (٢) توقيت صدور القانون بحيث لا تتجاوز المهلة الفاصلة بين صدور القانون ويوم الاقتراع بضعة أيام؛ (٣) تأليف اللوائح من خلال دمج الأضداد في تحالفات مفروضة؛ (٤) التضييق على بعض المرشحين غير المرغوب فيهم وصولاً إلى ممانعة دخولهم اللائحة المدعومة. هذا في مرحلة ما قبل الاقتراع.

أما المرحلة الثانية فهي يوم الاقتراع. هنا تمارس السلطة شتى أنواع التدخل المباشر للتأثير في النتائج، من تهديد للناخبين ورشوة منظمة وتزوير في مراكز الاقتراع والفرز[٢٦]. وتؤدي «إجراءات» المرحلة الأولى عملياً إلى إلغاء التنافس بين المرشحين وبالتالي إلى تأمين فوز اللائحة «الائتلافية»، كما حصل في الجنوب والبقاع. أما

«إجراءات» المرحلة الثانية فيُستعان بها عند الحاجة، كما حصل في دائرة المتن الشمالي، ولأسباب مغايرة، في بيروت وفي بعض الدوائر الأخرى.

هكذا نصل إلى النتيجة الأساسية من انتخابات عام ١٩٩٦: تحويل الانتخابات إلى أداة لتفريغ الانتخاب من مضمونه وشكله كآلية تغيير ديمقراطي تتنافس من خلاله قوى الحكم والمعارضة بحرية للإتيان بمجلس نيابي يتمتع بشرعية شعبية. إذ ذاك تتحول وظيفة الانتخابات إلى أداة لإلغاء وظيفتها التمثيلية والتغييرية ويكتسب التمديد للخلل بعض الشرعية، الأمر الذي يساهم في تفعيل تغييب السياسة وفي تأكيد فصلها عن المجتمع. هكذا كانت انتخابات عام ١٩٩٦: امتداد لسلسلة أزمات سياسية متواصلة، بدأت مع التنفيذ الانتقائي لاتفاق الطائف ووصلت اليوم إلى مرحلة ما بعد تجاوز مضامين الاتفاق ومخالفة الدستور. وقد بلغت الأزمة مرحلة متقدمة مع تجذير حالة «الترويكا»، سواء في اتفاق أعضائها أم في اختلافهم الظرفي. فقد مثلت انتخابات عام ١٩٩٦ محطة لتعميق الخلل، وتحديداً الجانب التمثيلي منه، وهو الحجر الأساسي لإنجاز وفاق وطني حقيقي ولصون العيش المشترك.

لم يعد الخلل في الانتخابات النيابية الثانية التي تجري في ظل الجمهورية الثانية (أو الثالثة) محصوراً بالحدث الانتخابي يوم الاقتراع، بل أصبح يشمل المجلس النيابي في وظيفته المزدوجة: وظيفة التمثيل ووظيفة التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية. في لبنان ما قبل الحرب، طغت الوظيفة التمثيلية على الوظيفة التشريعية، الأمر الذي أعطى المجلس دوراً حيوياً مكمّلاً للسلطة التنفيذية وشرعية شعبية وقدرة على التغيير من خلال الانتخاب، وخصوصاً منذ الستينات[٢٧].

أما اليوم، فقد تراجعت وظيفتا المجلس على نحو متواصل. فقد تلقت وظيفة التمثيل انتكاسة جديدة في انتخابات عام ١٩٩٦، وخصوصاً بالنسبة إلى الطوائف المسيحية. أما الوظيفة الثانية فهي مضبوطة أصلاً، تتحكّم فيها «الترويكا» المرتبطة بدورها مباشرة بتوازنات خارجية هي في حال تناقض عضوي مع مبدأ الفصل بين

السلطات وعمل السلطة التشريعية. فحين تتراجع وظيفة النائب التمثيلية، مقابل محدودية وظيفة المراقبة والتشريع في التأثير والفاعلية، تتحول النيابة من وظيفتها التمثيلية إلى شكل من أشكال «التوظيف» النيابي. المفارقة هنا تكمن في ان تزايد سلطة المجلس النيابي ونفوذه في الدستور المعدّل يقابله تراجع في دوره التمثيلي.

انتخابات ما بعد الحرب: التأقلم مع وهم الديمقراطية

لم ينتظر اللبنانيون اجراء انتخابات مثالية كالتي تحصل في سويسرا، بحسب وصف وزير الداخلية ميشال المر لانتخابات عام ١٩٩٦[٢٨]. فما قد يرضي معظم اللبنانيين هو انتخابات شبيهة بتلك التي عرفوها في الدورات الثلاث أو الأربع التي جرت قبل اندلاع الحرب. وهي، على رغم الشوائب التي رافقتها، انتخابات متقدمة عن انتخابات معظم بلدان العالم الثالث، ومنها بلدان الجوار العربي.

وأهمية انتخابات لبنان ما قبل الحرب لا تكمن في مثاليتها بل في أنها قد تكوّن فرصة للتغيير. هذا لا يعني أن التغيير كان متاحاً دائماً، إلا أن الفرصة كانت متاحة. فالقوى السياسية، الحزبية وغير الحزبية، المعارضة والموالية، كانت تخوض معارك انتخابية غير متكافئة سياسيا، إلا أنها كانت متكافئة لجهة القانون المتجانس في مضمونه، أي في حجم دوائره، الذي كانت تجري الانتخابات على أساسه. حتى ان الأحزاب التي كانت محظورة قبل عام ١٩٧٠ كانت تخوض الانتخابات على رغم ان حظوظها في النجاح كانت ضئيلة. لكن مشاركتها في الانتخابات كانت غايتها تثبيت الوجود ريثما تتاح فرص الفوز لها في المستقبل[٢٩]. وكان هامش التغيير متاحاً في بعض الدورات الانتخابية، وخصوصاً عامي ١٩٦٨ و١٩٧٢ من خلال معارك انتخابية تنافسية.

صحيح أن السلطة كانت تتدخل لإنجاح مرشحيها، إلا أنها كانت سلطة تتقيد بقوانين اللعبة، وخصوصاً منذ انتخابات عام ١٩٦٠، على عكس سلطة اليوم[٣٠]. فالتدخل كان محصوراً بيوم الاقتراع أكثر منه بالقانون. هذا مع العلم أن حجم التدخل تضاءل إلى أن

وصل إلى أدنى مستوياته في انتخابات عام ١٩٧٢. وحين كانت السلطة تتدخل للتأثير في الانتخابات من خلال القانون، كان تدخلها مختلفاً في مضمونه وأهدافه عما حصل في انتخابات عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦. ومحاولة التأثير الأبرز في الانتخابات من خلال القانون (أي تقسيم الدوائر وعدد المقاعد) حصلت في عهد الرئيس كميل شمعون في دورتي عامي ١٩٥٣ و١٩٥٧. إلا أن القانون الذي اعتمد كان متجانساً لجهة عدد المقاعد: مقعد أو مقعدان عام ١٩٥٣ ومقعد واحد وستة مقاعد في دائرة واحدة عام ١٩٥٧، كما يبين الجدول رقم (٤).

لكن الأهم من ذلك هو أن التأثير في سير العملية الإنتخابية يوم الاقتراع شيء والتأثير من خلال القانون شيء آخر. فالأول هو تأثير ظرفي يمكن التعامل معه والحد من ضرره، أما الثاني فبنيوي يستحيل الحد من ضرره لأن وسائل الحد غير متوافرة للقوى السياسية التي هي خارج مواقع النفوذ. من هنا خطورة ما حصل في انتخابات عام ١٩٩٦. فقد كان تدخل السلطة في انتخابات ما قبل الحرب، محدود الحجم والتأثير مقابلة بانتخابات ما بعد الحرب. ومهما اتسع حجم التدخل وبلغ تأثيره فهو كان فاعلاً في بعض الدوائر وفي بعض الطوائف وليس فيها جميعها، كما كانت الحال في انتخابات عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦. والسلطة المتدخلة كانت سلطة الداخل. اما سلطة الخارج فتأثيرها كان محدوداً على جميع المستويات، سياسياً وطائفياً ومناطقياً، ولا يقاس بما يحصل اليوم.

ان التأثير في الانتخابات من خلال القانون يمثل حالة متقدمة في مراحل التغيير للوصول إلى الدولة السلطوية. فمن خلال القانون يمكن إلغاء الانتخاب، أي الانتخاب بمعنى حرية الاختيار بين قوى سياسية متنافسة تتمتع بقدرة على التحرك لخوض معركة انتخابية تكون السلطة فيها في موقع الحياد لجهة إدارة العملية الانتخابية وسيرها. «وهذا معنى القانون الانتخابي»، يقول وضاح شراره، «قبل قضاء المجلس الدستوري وبعد قضائه. فحيث الناخبون المسلمون هم الكثرة والمسيحيون هم القلة، عهد إلى المسلمين، المؤطّرين

جدول رقم (٤)
التفاوت في عدد المقاعد بين الدوائر الانتخابية (١٩٤٣ - ١٩٩٦)

السنة / الدائرة	عدد مقاعد المجلس النيابي	الدائرة الأوسع	الدائرة الأصغر	
١٩٤٣ - ١٩٧٤	٥٥	١٧ (جبل لبنان)	٧ (البقاع)	١٠
١٩٥١	٧٧	١٤ (الجنوب)	٤ (عكار)	١٠
١٩٥٣	٤٤	٣ (عدة دوائر)	١ (عدة دوائر)	١
١٩٥٧	٦٦	٦ (دائرة بيروت الأولى)	١ (عدة دوائر)	٥
١٩٦٠-١٩٧٢	٩٩	٨ (دائرة بيروت الأولى والشوف)	١ (صيدا)	٧
١٩٩٢	١٢٨	٢٨ (الشمال)	٣ (جبيل)	٢٥
١٩٩٦	١٢٨	٢٨ (الشمال)	٣ (جبيل)	٢٥

بمنظمات أهلية، عسكرية وأمنية، اختيار ممثلي المسيحيين، وحيث المسيحيون هم الكثرة والمسلمون القلة، قسمت الدائرة الانتخابية دوائر صغيرة تمكّن الزعامات الإسلامية (وهي في هذا المعرض درزية) من إنفاذ امرها من غير حاجة إلى المساومة مع الناخبين المسيحيين فحال ذلك دون مساومات اوسع تتطاول إلى معظم لبنان، ومنع من تبلور تيار مسيحي عريض وجامع بإزاء التيار «الاسلامي» المفترض. فحصر القانون المعارضة المسيحية الشعبية والقوية، حيث لم تخمد بعد، في دوائر بعينها. وادى انتفاء المراجع الوطنية

والعامة، لا محالة، إلى تكاثر المتصدين للتصدر والزعامة المحلية. أي أن قانون الانتخابات يحمل المقترعين، شاؤوا أو أبوا، وعوا أو غفلوا، على الاقتراع له، على ما هو عليه. فعلى نحو ما اقترع ثمانون في المئة من الجزائريين والفلسطينيين يقترع اللبنانيون لقانون الانتخابات وليس للمرشحين وحدهم»[٣١].

يقول دارسو الانتخابات في الأنظمة السلطوية إن الهدف الأساسي من الانتخابات في تلك الانظمة «التأكيد على عدم المساواة السياسية»[٣٢]، الأمر الذي يحوّل الانتخابات إلى أداة للتطويع. كما يقول زسلافسكي وبريم في دراستهما حول وظائف الانتخابات في الاتحاد السوفياتي: «الانتخابات تشجع المواطنين على التعبير عن تأقلمهم مع وهم (Fiction) الديمقراطية... فالانتخابات تدعم النظام، هي لا تزيده شرعية بل تحث المواطنين على أظهار ان لا شرعية (Illegitimacy) ممارسة الديمقراطية اصبحت مقبولة وأن العمل على تهديد النظام غير متاح»[٣٣].

والسؤال، في الختام، هل أن لبنان ما بعد انتخابات ١٩٩٦ قد بلغ هذا الخط الأحمر الذي بات غير مسموح تجاوزه؟ الجواب يرتبط بمدى تفاقم أزمة السياسة في السنوات المقبلة وفي طريقة تعاطي السلطة مع الانتخابات، الرئاسية والنيابية والبلدية، المقبلة، سواء على مستوى القانون أم في الممارسة. وتبقى العبرة في التنفيذ.

هوامش:

١. انظر:

Guy Hermet, State-Controlled Elections: A Framework, in Hermet, Rose, Rouquié, eds., *Elections without Choice* (London: The Macmillan Press, 1978), pp. 1-18 and Martin Harrop and William L. Miller, *Elections And Voters: A Comparative Introcduction* (London: The Macmillan Press, 1987), pp. 15-40.

٢. انظر: فريد الخازن، «الانتخابات النيابية الأولى في لبنان ما بعد الحرب: متاريس الديمقراطية الجديدة»، في: فريد الخازن وبول سالم، إشراف، الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب: الأرقام والوقائع والدلالات (بيروت: المركز اللبناني

للدراسات ودار النهار للنشر، ١٩٩٣)، ص٩٦ - ١١٠ .

٣ . انظر : أيليا حريق، من يحكم لبنان (بيروت : دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، حول الانتخابات والمجالس النيابية في مرحلة ما قبل الحرب . انظر ايضاً :

Antoine Nasri Messarra, *La Structure Sociale du parlement libanais, 1920-1976* (Beyrouth: Publications du Centre de Recherches. Université Libanaise, 1977); Abdo I. Baaklini, *Legislative and Political Development: Lebanon: 1842-1972* (Durham: Duke University Press, 1976);

حول الدورات الانتخابية السابقة انظر : «خمسين سنة وسنة»، النهار، كانون الأول- كانون الثاني ١٩٧٢ انظر أيضاً : «الحياة البرلمانية في لبنان»، (٣ أجزاء) ملف النهار ١٩٦٨ ، وجان معلوف وجوزف ابي فرحات، الموسوعة الانتخابية المصورة (بيروت : نشر المؤلفين، ١٩٧٢) .

٤ . انظر : فريد الخازن في : الخازن وسالم، إشراف، «الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب : الأرقام والوقائع والدلالات»، ص٢٩ - ١١٦ .

٥ . انظر نص قرار المجلس الدستوري في : النهار، ٩/٨/١٩٩٦ ، انظر أيضاً : وقائع جلسة المجلس النيابي التي أقرّ فيها قانون الانتخاب، في : النهار، ١٤/٨/١٩٩٦ .

٦ . أنظر المحضر الرسمي للجان القيد في بعلبك - الهرمل، وقد نشرته النهار، ٢/٩/١٩٩٢ . وكان هذا المحضر الرسمي الوحيد حول الانتخابات الذي نشر في الصحافة . من المخالفات التي وردت في التقرير نذكر منها وجود ١٢ صندوقا مخلوعاً، و٥٩ صندوقاً من دون ظرف أو بظرف غير مختوم بالشمع الأحمر، و٥٢ صندوقاً لا تحتوي على تقارير بالنتائج، و٢٣ صندوقاً لا تحتوي على لوائح فرز الأصوات أو تحتوي لوائح غير موقعة ... الخ .

٧ . انظر : نقولا ناصيف، النهار، ٤/١٢/١٩٩٥ .

٨ . أنظر نقولا ناصيف، النهار، ٤/١٢/١٩٩٥ .

٩ . الأرقام مستقاة من الجريدة الرسمية . دراسة غير منشورة للمؤلف .

١٠ . أنظر : سركيس نعوم «نجاحات سورية في الانتخابات النيابية»، النهار، ١٢/٩/١٩٩٦ ؛ جهاد الزين، «المنتصر الأكبر : المرجعية السورية»، السفير ٢٠/٧/١٩٩٦ ؛ جبران تويني، «لعبة الدمى الانتخابية»، نهار الشباب (١٠ ايلول ١٩٩٦)؛ ادمون صعب، «الانتخابات وسيناريو الخداع الوطني» النهار، ٢٦/٧/١٩٩٦ ؛ وائل خير، «تقليص القوة الاجتماعية للنظام السياسي اللبناني بعد شل قوته السياسية»، الحياة ١٣/١٠/١٩٩٦ ، وألبير منصور، الانقلاب على الطائف (بيروت : دار الجديد، ١٩٩٣)، ص ١٧٦-١٨١ .

١١ . أنظر على سبيل المثال :

I. Budge and D. Farlie, *Voting and Party Competition* (London: Willy, 1977); J.H. Kuklinski, «Representativeness and Elections: A Policy Analysis», *American Political Science Review*, vol. 72 (1978), pp. 165-177.

١٢ . أنظر :

Arend Lijphart, *Democracies. Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries* (New Haven: Yale University Press, 1984), pp. 106-149.

١٣ . أنظر : ادمون نعيم، «بيان مجلس نقابة المحامين في بيروت»، الحياة

٨/٦/١٩٩٦ .

١٤ . بالنسبة إلى التمثيل النيابي في المجتمعات المتعددة، أنظر :

Arend Lijphart, "Proportionality by Non-PR Methods: Ethric Representation in: Belgium, Cyprus, Lebanon, New Zealand, West Germany, and Zimbabwe," in Bernard Grofman and Arend Lijphart, eds., *Electoral Laws and their Political Consequences* (New York: Agathon Press, [n.d.], pp. 113-123.

١٥ . أنظر بياني مجلس المطارنة الموارنة في «النهار»، ٤/٧/١٩٩٦ و٨/٨/١٩٩٦ .

١٦ . انظر : فريد الخازن، في : الخازن وسالم، إشراف، «الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب : الأرقام والوقائع والدلالات»، ص ٧٢ .

١٧ . أنظر : نقولا ناصيف وروزانا بو منصف، «المسرح والكواليس : انتخابات ١٩٩٦ في فصولها» (بيروت : دار النهار للنشر، ١٩٩٦)، ص ١٨-١٩٦ .

١٨ . المصدر نفسه، أنظر ايضاً سركيس نعوم «ثلاث لاءات سورية لحزب الله»، النهار، ١٦/٧/١٩٩٦ .

١٩ . ناصيف وبو منصف، المصدر نفسه، ص ١٩٩ .

٢٠ . أنظر : سركيس نعوم، «حزب اللّه وحجمه الانتخابي»، النهار، ٣/٧/١٩٩٦ . أنظر ايضاً «اجتماع بري -نصرالله عند كنعان ايجابي ويمهد لتقاسم الحصص»، الحياة، ٣٠/٧/١٩٩٦ .

٢١ . ناصيف وبو منصف، المصدر نفسه، ص ١٠٨ .

٢٢ . أنظر النهار، ١٩/٨/١٩٩٦ ، والحياة، ٢٠/٨/١٩٩٦ .

٢٣ . أنظر : فريد الخازن، «النخب السياسية في لبنان»، أبعاد، العدد الأول (١ ايار ١٩٩٤)، ص ١٠٠ - ١٠٥ .

٢٤ . أنظر : فريد الخازن، «تجربة الأحزاب السياسية في لبنان» في : انطوان مسرة، اشراف، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان . التزام واستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل (بيروت : المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، (١٩٩٦)، ص ٣٥٩-٣٩١ .

٢٥ . أنظر : وضاح شراره، «في تحسين الحرب الأهلية اللبنانية ... وفي تقبيحها» الحياة، ٢٣/٧/١٩٩٦ ، الياس خوري، «المحدلة والجرافة» ملحق النهار : (١٤ أيلول ١٩٩٦) و«انتخابات السلطة» (٢٤ آب ١٩٩٦)؛ جبران تويني، «حان وقت المصارحة والمسؤولية حتى لا نقول : على لبنان السلام!»، نهار الشباب، (٢٠ آب ١٩٩٦)، وجورج ناصيف، «انتهت الانتخابات فلنفتح كل الملفات»، النهار ٢١/٩/١٩٩٦ .

٢٦ . أنظر : طوني عطاالله، «تقنيات التزوير الانتخابي وسبل مكافحتها»، (بيروت : المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٦) .

٢٧ . أنظر :

Michael Hudson, "The Electoral Process and Political Development in Lebanon", *Middle East Journal* (Spring 1966). p. 174; Ralph E. Crow, "Parliament in the Lebanese Political System", in: Allen Kornberg and Lloys D. Muslof eds., *Legislatures in Development Perspective* (Durham: Duke University Press, 1970), pp. 273-302; Abdo I. Baaklini, "Legislative Reforms in Lebanon", in: Abdo I. Baaklini and James J. Heaphey, *Comparative Legislative Reforms and Innovations* (Albany: State University of New York, 1977).

٢٨. النهار، ٢٤/٩/١٩٩٦.

٢٩. انظر: حازم صاغية «السياسة هي الغائب الأكبر عن انتخابات لبنان»، الحياة، ١/٨/١٩٩٦، والياس خوري، «الانتخابات الصورية» ملحق النهار، ٣ آب ١٩٩٦.

٣٠. رفيق خوري في حديث عبر إذاعة صوت لبنان، في ٢٨ تموز ١٩٩٩٦. انظر ايضاً بيان سمير فرنجية الانتخابي، النهار ٥/٨/١٩٩٦.

٣١. وضاح شرارة، الحياة ٢٣/٧/١٩٩٦.

٣٢. Harrop and Miller, *Elections and Voters: A Comparative Introduction*, p. 28.

٣٣. *Ibid.*

الفصل الخامس

انتخابات ٢٠٠٠: المحدلة والبوسطة والركاب

لم تكن الانتخابات النيابية التي جرت في صيف ٢٠٠٠ نسخة طبق الأصل عن سابقاتها، لا في الشكل ولا في المضمون. لعل المفاجأة الأبرز في انتخابات ٢٠٠٠ تكمن في أن المفاجأة لا تزال متاحة، وان إمكانية إحداث ثغرة في حائط الأزمة السياسية المحصن بالخيارات المفروضة حقيقة لا يمكن تجاهلها. فالأجواء الباردة التي سادت في الاسابيع التي سبقت الانتخابات انقلبت حرارة وزخماً عبر النتائج التي أفرزتها، خصوصاً في بيروت وجبل لبنان. لكن في المقابل، ظلت الخريطة الانتخابية ومواقع النفوذ فيها على حالها في الدوائر الأخرى، على رغم احتدام المعركة في الشمال. هذا ما أفرزته الانتخابات بالوقائع والأرقام مباشرة بعد انتهائها، إلا أن الأزمة في تلاوينها المختلفة لا تزال تراوح مكانها ومعها الحركة السياسية المقيدة منذ انتهاء الحرب إلى اليوم.

لم تختلف الانتخابات الأخيرة بمضامينها السياسية الكبرى وخيارات أقطابها عن انتخابات ١٩٩٢ و١٩٩٦. فهي انتخابات سعت السلطة على كافة مستوياتها، في الداخل والخارج، الى التأثير في مسارها ونتائجها عبر إدخال تعديلات في حجم الدوائر الانتخابية. وتدخلت السلطة ايضاً في تأليف اللوائح وفي قيام تحالفات مصطنعة بين قوى سياسية هي في الأصل في مواقع مغايرة. وانتخابات ٢٠٠٠، كما الانتخابات التي سبقتها، خضعت للضوابط التي يحددها السقف الأعلى للسياسة في لبنان ما بعد الحرب في إطار

ضوابط العلاقة مع سوريا .

اختلفت الانتخابات الاخيرة عن دورتي ١٩٩٢ و١٩٩٦ لجهة حسن إدارتها في مرحلة الاعداد للانتخابات ونزاهتها يوم الاقتراع، وفي أنها شهدت معارك تنافسية في عدد من الدوائر الانتخابية، ما أعطى الانتخابات أبعاداً لم تكن متاحة قبل إجرائها . ففي حين تميزت انتخابات ١٩٩٢ بمواقف وسجالات حول قانون الانتخاب وتوقيت إجراء الانتخابات، وبرزت المقاطعة كتعبير عن موقف سياسي معارض للظروف التي رافقت العملية الانتخابية، وفي حين تميزت انتخابات ١٩٩٦ بقانونها المخالف للدستور وبالسجال حول «البوسطة» و«المحدلة» الانتخابيتين، جاءت انتخابات ٢٠٠٠ لتساهم في تظهير خطاب سياسي جديد وطروحات كانت حتى الأمس القريب تصنّف في خانة المحرمات . والسؤال، كيف تحولت الانتخابات من حدث لا سياسي، بلا قضية أو عصب، إلى حالة جديدة، على رغم الضبابية التي اعترتها؟ هل يمكن القول ان ما استجد بداية لانطلاقة مسار تغييري في الأوضاع السياسية في البلاد، أم أن الانطلاقة بحد ذاتها، ولو تعثرت، هي الحدث؟

لا شك أن تزامن الحدث الانتخابي مع عدد من التطورات ساهم في ما أفرزته الانتخابات . على المستوى الإقليمي، تزامن انسحاب إسرائيل من الجنوب مع وفاة الرئيس حافظ الأسد وبداية حكم جديد في سوريا بقيادة نجل الرئيس، محاطاً بعدد من المسؤولين من الحرس القديم والجديد . وكذلك على المستوى الداخلي، تزامنت عودة رئيس الجمهورية السابق أمين الجميل غير المتوقعة إلى لبنان مع وفاة العميد ريمون اده وتسلم ابن شقيقه كارلوس اده مقاليد السلطة في الحزب والبدء في تفعيل دوره على الساحة السياسية .

هذه التطورات، التي حصلت خلال أسابيع قليلة، أثرت في مجرى الانتخابات، خصوصاً في جبل لبنان بقاعدتيه الدرزية والمسيحية، كما أن الانتخابات بدورها أعطت تلك التطورات مضامين سياسية جديدة . هكذا تكاملت احداث متتالية، لا تنفيذاً لمخطط مرسوم بل بسبب التداخل القائم بين ما يطرأ من تغيير في

الداخل اللبناني ومجاله السياسي الأوسع الذي يبدأ في بيروت ليصل الى دمشق . في ضوء هذا الواقع، كيف يمكن تقويم الانتخابات ومفاعيلها، القديم منها والجديد، الجامد والمتحرك؟

أحجام الدوائر والتحالفات المصطنعة

لعل المفارقة اللافتة في انتخابات ٢٠٠٠ هي غياب السياسة على رغم ما أنتجته من مفاجآت، بعضها سياسي وبعضها الآخر انتخابي . فالكلام الانتخابي خلال الحملات الانتخابية غاب عنه بشكل عام المضمون السياسي . كما أن التحضيرات التي سبقت يوم الاقتراع عكست السمات نفسها التي شهدتها الانتخابات السابقة سواء في القانون أو في تأليف اللوائح وسواهما من العوامل المؤثرة .

قانون انتخاب ٢٠٠٠، شأنه شأن قانون ١٩٩٢ و١٩٩٦، هبط على الجميع على رغم معارضة الكثيرين له من السياسيين في الحكومة وداخل المجلس النيابي وخارجه . لكن خلافاً للقانونين السابقين فان الكلام عن قانون انتخاب ٢٠٠٠ بدأ باكراً، وذلك بسبب دعوة حكومة الرئيس سليم الحص المعنيين في الشأن العام للتقدم باقتراحات لقانون انتخاب جديد . مبادرة الحكومة لاقت الاستحسان والترحيب، إلا أنها ظلت موضع تساؤل لجهة طريقة التعامل مع الاقتراحات بحسب المعايير التي حددتها الحكومة، وهي قانون يلتزم المساواة ووثيقة الوفاق الوطني . وكان الحكم أمام مسؤولية مزدوجة : مسؤولية معالجة الخلل المتراكم منذ ١٩٩٢ ومسؤولية الالتزام باتفاق الطائف والدستور والأخذ بالاقتراحات التي تلتقي مع المبادئ والمعايير الواردة في نصوص الوثيقتين .

الاقتراحات في قانون الانتخاب معروفة، وقد سبق أن عرض معظمها في الموسم الانتخابي الأخير في ١٩٩٦، وهي كثيرة ومتنوعة لا تترك صيغة متبعة في العالم الا وتسترشد بها : الدائرة الفردية أو الصغيرة، القضاء دائرة انتخابية، كما في قانون ١٩٦٠، دوائر اكبر من القضاء وأصغر من المحافظة، أي تقسيم المحافظة إلى دائرتين أو

ثلاث، اعتماد صيغ عدة لقانون مركب: انتخاب على مستوى القضاء للتأهيل وآخر على مستوى المحافظة أو البلاد دائرة واحدة، انتخاب عدد معين من المقاعد النيابية على مستوى القضاء وانتخاب العدد الباقي على مستوى المحافظة لا الدائرة الواحدة. أما نظام الاقتراع، فثمة من يدعو إلى اعتماد النظام الاكثري في دوائر صغيرة أو متوسطة الحجم، وثمة من يدعو إلى اعتماد النظام النسبي على مستوى المحافظة أو الدائرة الواحدة. وهناك اقتراحات أخرى مثل اقتراح إعطاء الناخب حق اختيار عدد محدد من المرشحين من الطوائف الممثلة ضمن الدائرة الانتخابية.

على رغم تعدد الصيغ، ولكل منها إيجابياتها وسلبياتها، كان من الصعب إيجاد توافق على صيغة تلاقي رضى الأطراف المعنيين جميعاً. والجانب الخلافي الأبرز في قانون الانتخاب يتمحور حول حجم الدوائر وليس نظام الاقتراع. فبعد أن تلقت اللجنة الوزارية نحو اربعين اقتراحاً لقانون الانتخابات، عادت وأقرت قانون ١٩٩٦ بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات في حجم الدوائر.

ولقد سعى صانعو القانون في بيروت ودمشق عبر تلك التعديلات الى الحفاظ على مواقع بعض الأقطاب والقوى السياسية واستهداف آخرين. فتم تقسيم بيروت إلى دوائر ثلاث مستهدفين بذلك رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري للحدّ من قدرته على الإتيان بكتلة نيابية واسعة، وضم القانون محافظتي الجنوب والنبطية في دائرتين انتخابيتين لتأمين انتخاب كتلة نيابية كبيرة موالية لرئيس مجلس النواب نبيه بري. واستهدف القانون ايضاً قضاء بشري فدمجه في دائرة واحدة مع قضاء عكار بحجة مراعاة التوازن، بينما الهدف من ذلك قطع الطريق أمام أنصار قائد القوات اللبنانية المنحلة سمير جعجع في قضاء بشري من التأثير في نتائج الانتخابات.

وجرى تقسيم محافظة البقاع دوائر ثلاث، كما في قانون ١٩٩٢. وفي البقاع التحالفات الانتخابية والخريطة السياسية هي هي بمعزل عن حجم الدوائر. وخفّضت دوائر محافظة جبل لبنان من ست إلى أربع. فالقاعدة التي اتبعت لتحديد حجم الدوائر في جبل لبنان كانت

دائرة المتن الشمالي بمقاعدها الثمانية حيث لوزير الداخلية ميشال المر ماكينة انتخابية فاعلة وقدرات واسعة على التحكّم بالانتخابات، وقد لا تكون كذلك في حال كانت الدائرة أوسع أو في حال كان جبل لبنان دائرة انتخابية واحدة.

تأليف اللوائح خضع ايضاً للتأثيرات والتجاذبات المعهودة: ائتلاف مصطنع في معظم دوائر الجنوب والبقاع والشمال، ومعارك تنافسية بين لوائح متجانسة وأخرى غير متجانسة في جبل لبنان وبيروت. وفي النهاية، الناخب الأكبر والأكثر تأثيراً في انتخابات ٢٠٠٠، مثلما في سابقاتها، كانت التحالفات المركبة. فلو خلت انتخابات ٢٠٠٠ من تأثيرات السلطة لأتت التحالفات الانتخابية مغايرة، وكانت الانتخابات أكثر تنافسية تعكس خيارات الناخب والأحجام الحقيقية للقوى السياسية.

معارك مواقع تحت «السقف» لا فوقه

أم المعارك في انتخابات ٢٠٠٠ كانت ساحتها بيروت. ولقد بدأت تتكون ملامح معركة بيروت منذ انتخاب الرئيس اميل لحود وترؤس سليم الحص الوزارة. وكان خروج الحريري المفاجئ من السلطة في ١٩٩٨ بمثابة الانقلاب السياسي الثاني بعد الانقلاب الأول الذي أحدثته انتخابات ١٩٩٢ في جمهورية ما بعد الطائف. وجاء استهداف بعض المقربين من الحريري في إطار سياسة محاربة الفساد التي أطلقها الحكم الجديد ليعمّق الهوة بين الحكم والحريري. حقيقة الأمر أن الود مفقود أساسا بين الحص والحريري المتنافسين على الزعامة البيروتية، وبين الحريري ولحود طوال حقبة حكم الحريري وقيادة لحود للجيش بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٨.

وفي ظل رئاسة لحود جرت إعادة خلط أوراق اللعبة السياسية بتحالفاتها وأهدافها، وحلت ثنائية جديدة محل «الترويكا» بين الحكم برئاسة لحود وحكومة الحص، والمعارضة بقطبيها الأساسيين رفيق الحريري ووليد جنبلاط. التراجع الذي طاول تحالفات لحود مع

سياسيين أيدوا مجيئه إلى رئاسة الجمهورية، لم يقابله تحالفات جديدة ان لتدعيم موقعه في الرئاسة أو لمواجهة الحريري ولصدّ الحملة المضادة التي أطلقها وليد جنبلاط. ولم تكن العلاقة الوطيدة بين الرئيس لحود وحزب الله والرئيس نبيه بري -وهي علاقة ذات مضامين تتجاوز السياسة الداخلية لا سيما بالنسبة إلى مسألة تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي- كافية لقيام توازنات داخلية قوية لمصلحة العهد. كما ان حكومة الرئيس الحص لم تتمكن من ملء الفراغ السياسي الذي أحدثه غياب الحريري ناهيك عن إخفاقها في معالجة الأزمة الاقتصادية الصعبة التي ورثتها من حكومات الحريري السابقة.

أما العلاقة مع سوريا فاختلفت في الشكل لا في المضمون، إذ تمّ تنظيمها وحصرها بعدد محدود من المرجعيات في لبنان وسوريا بعد ان سجلت حركة السير ذهاباً وإيابا بين بيروت ودمشق أرقاما قياسية في المرحلة السابقة. والتبدل الذي حصل في بعض مراكز القرار في سوريا، لا سيما تلك المعنية مباشرة بالملف اللبناني، أدى إلى وضع أطر جديدة لتلك العلاقة والى إضعاف رفيق الحريري في المعادلة الداخلية للسياسة اللبنانية.

ولمواجهة تلك التغيرات حشد الحريري طاقاته السياسية والمالية والإعلامية ووظف علاقاته العربية والدولية، لا بهدف الدفاع عن النفس فحسب بل للانتقال من الدفاع إلى الهجوم المضاد. وسعى الحريري عبر حركته المكثفة في السنتين الماضيتين إلى: استعادة موقعه على الخريطة السياسية على المستوى الوطني؛ تثبيت زعامته البيروتية وزعامته السنية في لبنان؛ حماية مصالحه العديدة السياسية والاقتصادية والمالية؛ واخيراً تتويج تلك الانجازات من خلال عودته إلى رئاسة مجلس الوزراء. هكذا كانت محاولة الحريري لإحداث انقلاب على الانقلاب الذي أخرجه من السلطة. وكان الفوز الساحق في انتخابات ٢٠٠٠.

الواقع ان انتخابات ٢٠٠٠ كانت سلسلة معارك بين الحكم ومواقعه المتضاربة من جهة، والمعارضة الحريرية-الجنبلاطية

وتحالفاتها الاكثر تجانساً من جهة ثانية. وتحددت ساحة المعركة في بيروت وجبل لبنان، وفي الشمال لأسباب مختلفة. وخيضت المعارك الانتخابية ان بهدف استعادة مواقع نفوذ أو للحفاظ على تلك المواقع وتدعيمها.

قلة من المرشحين شاركت في الانتخابات على أساس طروحات ومواقف سياسية واضحة، وهي غير البرامج-الشعارات المتشابهة بين معظم المرشحين. وحتى الأزمة الاقتصادية لم تلقَ الاهتمام المطلوب، فحلّ توجيه الاتهامات والنقد إلى الحكومة بدل اقتراح سياسات اقتصادية ومالية بديلة لمعالجة الأزمة. هكذا اتخذت الانتخابات طابع المبارزة بين المرشحين من مواقع مختلفة، وبين صورهم وشعاراتهم الواهية.

أما سبب حدوث معارك انتخابية في بعض الدوائر وغيابها في دوائر أخرى فيعود إلى وجود سياسيين أقطاب في مناطقهم لهم قواعدهم الشعبية وجذورهم العائلية، إذ لم يكن من السهل إلحاق الهزيمة بهم أو إجبارهم على الدخول في لوائح ائتلافية: نايلة معوض وعمر كرامي في الشمال، وليد جنبلاط في الشوف، والنفوذ الجنبلاطي بمواجهة طلال ارسلان وقوى سياسية أخرى في دائرة بعبدا-عاليه، ورفيق الحريري وسليم الحص وتمام سلام في بيروت. وفي المتن الشمالي، دائرة وزير الداخلية ميشال المر، كان التنافس على أشده بين أركان السلطة وسياسيين أقوياء، ناهيك عن خصوصية المعركة لجهة طابعها العائلي المختلف عن الخصومات السياسية العائلية الأخرى التي شهدتها انتخابات ٢٠٠٠.

وفي الدوائر الأخرى ساد نمطان من التنافس الانتخابي: النمط الائتلافي المحسوم النتائج، كما في الجنوب والبقاع، والنمط التنافسي لكن في ظل غياب المحور الانتخابي الممثل بالقطب السياسي سواء كان في الحكم أو خارجه، كما في دائرة كسروان-الفتوح وجبيل. وهذا ما يفسر عدم بروز ملامح واضحة للمعركة في تلك الدائرة وعدم القدرة على تأليف اللوائح سوى قبل أيام قليلة من يوم الاقتراع، بانتظار ما ستسفر عنه المشاورات بين مرشحَيّ الدائرة

البارزَين، الوزير السابق جورج افرام في كسروان-الفتوح وعميد حزب الكتلة الوطنية كارلوس اده في جبيل. وإثر فشل تأليف لائحة مشتركة وعزوف اده عن الترشيح أخذت عملية تشكيل اللوائح مداها وظلت مفتوحة على شتى الاحتمالات، ما أتاح لحركة ناشطة «للأجهزة» في الاتجاهات كافة.

ولم تغب «الأجهزة» ايضاً عن التحالفات الانتخابية التي جمعت أضدادا في دائرة بعبدا-عاليه بمواجهة اللائحة المدعومة من وليد جنبلاط. وهذا يعني ان دور السلطة عبر «أجهزتها» المتعددة، الادارية والأمنية والعسكرية، كان لافتاً في الدوائر التي غابت عنها المحاور السياسية التي تحدد طبيعة المعركة وتحالفاتها.

بورصة الانتخابات: الأقطاب والسياسيون والأحزاب

تميزت انتخابات ٢٠٠٠ بنتائج غير متوقعة، خصوصاً لجهة حجمها: فوز كاسح للوائح الحريري الثلاث في بيروت، وفوز مماثل لكافة أعضاء لائحة جنبلاط في الشوف وللائحة المدعومة من جنبلاط في بعبدا-عاليه، وفي المقابل خسارة رئيس الحكومة سليم الحص وتمام سلام ومحمد يوسف بيضون (ونجاح واكيم على رغم عزوفه عن الترشيح لاسباب هي على الارجح انتخابية) في بيروت، وعدم تمكن لائحة كرامي-معوض من الفوز بأكثر من مقعدين (من اصل ١٧) في الدائرة الثانية في الشمال. واللافت ان بعض السياسيين «الثوابت» خسروا في الانتخابات كإيلي حبيقه وزاهر الخطيب، أو فازوا بفارق ضئيل من الاصوات كفارس بويز وغسان الاشقر. وحتى بعض الذين رسبوا في الانتخابات، ان بسبب حجم الدائرة أو بسبب تحالفات مفروضة أخرجتهم من اللوائح القوية، تراجعت مواقعهم، وكذلك حصتهم من أصوات الناخبين بالمقارنة مع انتخابات ١٩٩٦ كحبيب صادق والياس ابو رزق.

في انتخابات ٢٠٠٠ حافظ نبيه بري على موقعه كرئيس للمجلس وكرئيس لكتلة نيابية واسعة. وحافظ وليد جنبلاط على موقعه كزعيم

الدروز الأول والقطب الأكثر نفوذاً في الجزء الجنوبي من جبل لبنان، واستعاد دوره كلاعب أساسي في المعادلة السياسية التي أفرزتها الانتخابات من خلال تحالفه مع رفيق الحريري. فباستثناء رئيس الحكومة سليم الحص، حافظت معظم القوى السياسية على مواقعها: منها من خرج من الانتخابات قوياً كسليمان فرنجيه ونجيب ميقاتي، وهما وزيران في حكومة الحص، ومنها من ظل ثابتاً في موقعه، ولو بشكل نسبي، كحسين الحسيني ونايلة معوض وعصام فارس والياس سكاف، ومنها من تراجع موقعه، وان فاز في الانتخابات، كعمر كرامي وبطرس حرب.

قطب آخر تراجع موقعه، وان فاز في الانتخابات مع عدد من أعضاء لائحته: وزير الداخلية ميشال المر، وهو من اكثر الوزراء نفوذاً في الحكومة ومن أكثرهم قرباً من الرئيس اميل لحود. ولقد خاض المر الانتخابات معوّلاً على الفوز الكامل لأعضاء لائحته في أجواء صدامية، وفي معركة حاسمة ان بالنسبة إلى الرئيس اميل لحود ونجله المرشح على لائحة الوزير المر أو بالنسبة إلى المستهدف الأول، النائب نسيب لحود، الذي شكل لائحة قوية كاد ان يفوز اثنان من أعضائها، الوزير السابق ميشال سماحه ورافي مادايان، لولا أصوات الأرمن التي رجحت الكفة لمصلحة لائحة المر. وتميزت المعركة بمضامين سياسية واضحة وبدخول المجلس السياسي المخضرم الدكتور ألبير مخيبر، المعروف بمواقفه الداعية إلى خروج القوات السورية من لبنان. فبينما كان فوز مخيبر مؤكداً عبر تحالف من خارج اللائحة مع الوزير المر، فان المفاجأة اللافتة كانت فوز المرشح المنفرد بيار الجميل بعدد مرتفع من الاصوات تبادلها مع لائحة نسيب لحود.

أما الأحزاب السياسية فشارك معظمها في الانتخابات من باب المحاصصة، أي انها انخرطت في لعبة توزيع المقاعد واقامة التحالفات في عدد من الدوائر الانتخابية بالتنسيق مع مرجعيات محلية وإقليمية. ففي حين كان تحالف حزب الله وحركة أمل برعاية سورية-ايرانية، جاءت تحالفات أخرى برعاية لبنانية-سورية، خصوصاً

تحالفات الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث والجماعة الاسلامية وحزب الوعد والاحزاب الأرمنية مع قوى سياسية حزبية أو غير حزبية في عدد من الدوائر الانتخابية.

لم تشارك الاحزاب في الانتخابات على اساس برامج سياسية واضحة، بل كانت اداة حشد للقاعدة الحزبية بهدف التصويت لكامل اعضاء اللائحة أو لتأمين فوز مرشح الحزب، مثلما حصل في الدوائر حيث لحزب الله وحركة أمل قواعد شعبية. وثمة أحزاب دخلت في تحالفات تتناقض مع خطها السياسي وقناعات محازبيها، مثلما كان تحالف حزب الكتائب والحزب السوري القومي في المتن، وتحالف حزب الله وإيلي حبيقة في دائرة بعبدا-عاليه. وساهمت الانتخابات في رص صفوف الحزب وفي تأكيد الولاء للقيادة، مثلما حصل بالنسبة الى الجماعة الاسلامية، وخصوصاً بالنسبة الى حزب الله في مواجهة الشيخ صبحي الطفيلي وانصاره في بعلبك-الهرمل. وفي المقابل، أدّت الانتخابات إلى شرذمة احزاب اخرى، كحزب الكتائب الذي شهد سلسلة انقسامات داخلية في السنوات الاخيرة انعكست سلباً على القيادة الحالية للحزب، والحزب الشيوعي اللبناني المتخبط في أزمة داخلية، ما ادى الى تعميق الهوة بين التيارات المتصارعة داخل الحزب أثناء الانتخابات وبعدها.

ثمة أحزاب حافظت على عدد مقاعدها من مجلس ١٩٩٦، وأخرى تراجع تمثيلها أو خرجت من المجلس. نسبة التمثيل الحزبي في مجلس ٢٠٠٠ مشابهة تقريباً للنسب في مجلسي ١٩٩٦ و١٩٩٢، كما يبين الجدول رقم ١، وهي ادنى بقليل من نسب التمثيل الحزبي في مجالس مرحلة ما قبل الحرب.

أما توزيع المقاعد الحزبية بالمقارنة مع انتخابات ١٩٩٦ و١٩٩٢، فيبيّنها الجدول رقم ٢. فحزب الله ارتفع تمثيله من سبعة مقاعد في ١٩٩٦ الى تسعة، وحزب البعث من مقعدين إلى ثلاثة، وحافظ الحزب التقدمي الاشتراكي على مقاعده الخمسة. في المقابل، تراجع تمثيل حركة أمل من ثمانية مقاعد في ١٩٩٦ الى سبعة والحزب السوري القومي الاجتماعي من خمسة مقاعد إلى

أربعة، وخسر حزب الوعد مقعديه والجماعة الاسلامية مقعدها، ولم تفز جمعية المشاريع الخيرية الاسلامية بأي مقعد، كما في انتخابات ١٩٩٦. وهذا يعني تراجع الاحزاب الاصولية السنية في كافة معاقلها لا سيما في الشمال وبيروت. أما الحزب الشيوعي اللبناني الذي شارك في الانتخابات فلم يفز مرشحوه بأي مقعد، كما في انتخابات ١٩٩٢ و١٩٩٦.

جدول رقم ١

التمثيل الحزبي في مجلس النواب ١٩٩٢ - ٢٠٠٠

	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠٠
العدد	٣٦	٣٤	٣٢
النسبة المئوية	٢٨,١٢	٢٦,٥٦	٢٥

جدول رقم ٢

الاحزاب في مجلس النواب، ١٩٩٢ - ٢٠٠٠

	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠٠
حزب الله	٨	٧	٩
حركة أمل	٥	٨	٧
الحزب القومي	٦	٥	٤
الحزب الاشتراكي	٥	٥	٥
حزب البعث	٢	٢	٣
حزب الوعد	٢	٢	-
الجماعة الاسلامية	٣	١	-
جمعية المشاريع (الاحباش)	١	-	-
الكتائب اللبنانية	-	-	٢*
حزب الطشناق	١	١	١
حزب الهنشاق	١	١	-
الرمغافار	-	١	١

(*) بالاضافة الى نائب ثالث كتائبي غير حزبي هو بيار الجميل.

الخاسر الأكبر بين الأحزاب في انتخابات ٢٠٠٠ حزب الطشناق الأرمني الذي احتفظ بمقعد واحد (اضافة الى نائب آخر مقرب من الحزب) وخسر مرشحوه الخمسة في بيروت. والخسارة الأعمق هي معنوية، إذ للمرة الأولى في الانتخابات النيابية في لبنان يفقد حزب الطشناق سيطرته على الكتلة الأرمنية في مجلس النواب، وان لم ينتمِ معظم نواب الأرمن إلى الحزب، وتتراجع سطوته على الناخبين وتالياً قدرته على ترجيح كفة اللائحة المتحالف معها من خلال تجيير أصوات الأرمن، ومعظمهم غير محازبين، إلى كامل أعضاء اللائحة. هكذا استطاع رفيق الحريري ان يقلب الطاولة على حزب الطشناق في بيروت وان يسجل سابقة انخراط النواب الأرمن في الحياة السياسية من باب المعارضة، كاسراً بذلك القاعدة المتبعة بأن التحالف الأرمني مع السلطة هو دائماً رابح بالنسبة الى الطرفين - وهي القاعدة نفسها التي على أساسها تحالفت الأحزاب الأرمنية مع الحريري عندما كان السلطة في الانتخابات السابقة.

أحزاب وقوى سياسية أخرى ذات قواعد مسيحية قاطعت الانتخابات: حزب الوطنيين الأحرار، التيار العوني والقوات اللبنانية المنحلة. وقد تراجع تأثير المقاطعة بالمقارنة مع الانتخابات السابقة على رغم ان نسبة المشاركة المسيحية كانت متدنية في عدد من الدوائر الانتخابية لا سيما في بيروت وفي دوائر جبل لبنان الجنوبي. المأزق الذي واجهه المقاطعون هو هو منذ ١٩٩٦ (خلافاً لانتخابات ١٩٩٢، حيث المقاطعة كانت واسعة وبدت طبيعية ولم تقتصر على المسيحيين)، فان شاركوا في الانتخابات في ظل الظروف غير الملائمة ان لجهة التأثيرات المعروفة في العملية الانتخابية أو لجهة الاستهداف الذي يطاول تلك الاطراف، فلن يتمكنوا من خوض المعركة وإقامة التحالفات بالحرية المطلوبة، وان قاطعوا فهم يضعون أنفسهم خارج المعادلة السياسية. وفي كلا الحالين، المشكلة قائمة، وحلها يبدأ بقرار من السلطة بوقف الحظر والاستهداف الذي طاول التنظيمات المسيحية وقاداتها خلال العشر سنوات الماضية.

أما حزب الكتائب فشارك في الانتخابات بعدد من المرشحين في

دوائر جبل لبنان والشمال والبقاع، وفي مقدمهم رئيس الحزب منير الحاج الذي ترشح على لائحة ميشال المر وخسر. ويعود حزب الكتائب إلى المجلس بنائبين بعد خروجه منذ ١٩٩٢: انطوان غانم المقرّب من الرئيس أمين الجميل في دائرة بعبدا، ونادر سكر الذي فاز على لائحة ائتلافية مدعومة من حزب الله في دائرة بعلبك-الهرمل. أما التمثيل الكتائبي من خارج الحزب فيؤمنه حفيد مؤسس الكتائب بيار أمين الجميل بفوزه في الدائرة نفسها التي خسر فيها رئيس الحزب، منافس أمين الجميل على التمثيل الحزبي في المتن منذ اوائل السبعينات. ومن المتوقع ان ينشط الرئيس الجميل باتجاه استعادة موقعه المؤثر داخل حزب الكتائب وتوحيد صفوفه وإعادة ربطه بقواعده الشعبية والسياسية السابقة.

حزب آخر يمر الآن في مرحلة شبيهة بإعادة تأسيس، حزب الكتلة الوطنية، الذي لم يشارك عميده كارلوس اده في الانتخابات، إلا ان محازبين أو مقربين من الحزب شاركوا وفاز منهم اثنان عبدالله فرحات وصلاح حنين في دائرة بعبدا-عاليه.

وبموازاة التمثيل الحزبي في المجلس تأتي تحالفات سياسية في إطار كتل نيابية نواتها الحزب. وهذه التحالفات تحدد مواقع الأقطاب ونفوذها في مسائل أساسية كالاستشارات النيابية التي يقوم بها رئيس الجمهورية لتسمية رئيس الوزراء ومنح الثقة للحكومة وانتخابات رئاسة الجمهورية، وطبعاً العلاقة مع سوريا. ففي إطار الكتل النيابية ترتفع حصة الأحزاب، كما يبين الجدول رقم ٣، فتضم كتلة حزب الله ثلاثة نواب إضافة إلى محازبيه التسعة، وكذلك بالنسبة إلى رؤساء الكتل فتصل كتلة رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى ١٦ نائباً وكتلة وليد جنبلاط إلى ١٥ نائباً. أما الكتلة الأكبر فهي «تيار المستقبل» برئاسة رفيق الحريري التي قد تصل الى ٢٥ نائباً.

باستثناء الكتل الحزبية، الكتل الأخرى غير ثابتة والتزام الاعضاء برئيسها يتأثر بالظروف السياسية السائدة وبالمسائل المطروحة. كما ان عددا غير قليل من اعضاء الكتل النيابية، لاسيما الكبيرة منها ككتلة رفيق الحريري ونبيه بري ووليد جنبلاط، متعدد الولاءات

والالتزامات. لذلك فإن حجم الكتل النيابية وثباتها مرتبط بطبيعة العلاقة السياسية وشبكة المصالح بين أقطابها.

جدول رقم ٣

الكتل النيابية في مجلس ٢٠٠٠

	رفيق الحريري	نبيه بري	حزب الله	وليد جنبلاط	الحزب القومي	حزب البعث	حزب الكتائب	كتل* أخرى	المجموع
العدد	٢٥	١٦	١٢	١٥	٤	٣	٢	٢١	٩٨

*كتل منبثقة من لوائح انتخابية مناطقية: جورج افرام في كسروان- الفتوح وجبيل، ميشال المر في المتن، سليمان فرنجيه في الشمال، الياس سكاف في زحله.

على رغم انخفاض نسبة المشاركة من نحو ٤٥٪ في انتخابات ١٩٩٦ إلى نحو ٤٠٪ في انتخابات ٢٠٠٠، كما يبين الجدول رقم ٤، فإن الجدل السياسي حول مقاطعة الانتخابات تراجع بالمقارنة مع الانتخابات السابقة(١). وظلت المقاطعة محور تلاقي الاطراف المسيحية الداعية الى مقاطعة الانتخابات، باستثناء حزب الكتائب الذي قاطع فقط في انتخابات ١٩٩٢. هكذا «شاركت» تلك التنظيمات في الانتخابات عبر التزامها المقاطعة ليس فقط لان شروط الانتخاب الحر ليست متاحة، بل لان لا خيار لتلك الاطراف بحكم وجود قادتها في السجن أو في المنفى سوى الإحجام عن المشاركة.

وخلافاً للانتخابات السابقة، لم تعد المقاطعة تقنع الناس بجدواها على رغم معرفتهم بالصعوبات التي تعترض من لا يتقيّد بقواعد اللعبة السياسية وبحدودها. ولقد كان للبطريرك صفير موقف لافت، اذ طالب بموقف موحّد ان باتجاه المشاركة الكاملة أو المقاطعة الشاملة من الجميع. وجاءت الانتخابات لتؤكد ان المشاركة قد تعطي ثمارها وتؤثر في نتائج الانتخابات، ولو حصرياً في جبل لبنان. ولقد تفاوتت نسب المشاركة بين المحافظات، الأعلى في الشمال (حوالى ٤٥٪) والادنى في بيروت وجبل لبنان (حوالى ٣٥٪)، كما يبين الجدول رقم ٥.

جدول رقم ٤

نسب المشاركة في الانتخابات ١٩٩٢ - ٢٠٠٠

	١٩٩٢	١٩٩٢	٢٠٠٠
النسبة المئوية	٣٠,٣٤	٤٤,٩٨	٤٠,٥١

جدول رقم ٥

نسب المشاركة حسب المحافظات ٢٠٠٠

	ناخبون	مقترعون	النسبة المئوية
بيروت	٣٩٥١١٥	١٤١٥١٣	٣٥,٨١
جبل لبنان	٦٩١٩٠٣	٢٤٤٠٨٢	٣٥,٢٧
الشمال	٦١٩٣٩٤	٢٨٦٠٨٠	٤٦,١٩
البقاع	٤٤٣٦٠٢	١٧٣٤٤٦	٣٩,٠٧
الجنوب - النبطية	٥٩٦٥١٤	٢٦٧٦٥٥	٤٤,٨٦

وجوه جديدة، من شرائح اعمار مختلفة، دخلت برلمان ٢٠٠٠: ٣٧ نائباً دخلوا المجلس للمرة الاولى، اي حوالى ٢٩٪ من مجموع مقاعد مجلس النواب الـ ١٢٨، مقابل حوالى ٣٥٪ في مجلس ١٩٩٦، وحوالى ٨٢٪ في مجلس ١٩٩٢ بعد انقطاع دام عقدين، كما يبين الجدول رقم ٦.

النسبة الاعلى من النواب الجدد هم من الموارنة وعددهم ١٥، يليهم النواب السنّة وعددهم ١٠، كما ان العدد الاكبر من النواب الجدد هم في جبل لبنان وبيروت، كما يبين الجدول رقم ٧. ومن أبرز النواب الذين انتخبوا للمرة الاولى جورج افرام وبيار الجميل في جبل لبنان، ونجيب ميقاتي ومحمد الصفدي في الشمال.

جدول رقم ٦

النواب الجدد ١٩٩٢ - ٢٠٠٠

	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠٠
العدد	١٠٦	٤٥	٣٧
النسبة المئوية	٨٢,٨١	٣٥,١٥	٢٨,٩٠

* النواب الجدد هم الذين دخلوا المجلس النيابي للمرة الاولى.

جدول رقم ٧

النواب الجدد حسب المحافظات والطوائف في مجلس ٢٠٠٠

	جبل لبنان	بيروت	الشمال	البقاع	الجنوب	المجموع
موارنة	١١	١	١	١	١	١٥
روم ارثوذكس	–	١	–	–	–	١
روم كاثوليك	١	–	–	–	١	٢
أرمن أرثوذكس	–	٢	–	–	–	٢
أرمن كاثوليك	–	١	–	–	–	١
انجيلي	–	١	–	–	–	١
أقليات	–	١	–	–	–	١
سنّي	١	٣	٤	١	١	١٠
شيعي	١	١	–	–	١	٣
درزي	–	١	–	–	–	١
علوي	–	–	–	–	–	–
المجموع	١٤	١٢	٥	٢	٤	٣٧

معظم النواب الجدد من حاملي الشهادات الجامعية، كما ان نسبة مستوى التعليم الجامعي ارتفعت من نحو ٨٧٪ في مجلس ١٩٩٦ الى نحو ٩٠٪ في مجلس ٢٠٠٠، كما يبين الجدول رقم ٨.

في مجلس ٢٠٠٠ ارتفع عدد النواب من اصحاب الثروات الضخمة من ١٩ في مجلس ١٩٩٦ الى ٢٤ نائباً، كما يبين الجدول رقم ٩. والملاحظ ايضاً ارتفاع عدد المرشحين المتمولين الذين شاركوا في الانتخابات ولم يحالفهم الحظ.

جدول رقم ٨

المستوى التعليمي للنواب ١٩٩٢ – ٢٠٠٠ (النسب المئوية)

	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠٠
جامعي	٧٧,٣٤	٨٦,٧١	٨٩,٨٤
ثانوي وما دون	٢٢,٦٥	١٣,٢٨	١٠,١٥

اما النواب من عائلات سياسية فظلت نسبتهم نحو ٣٢٪ منذ ١٩٩٢، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع مجلس ١٩٧٢، الاخير قبل

اندلاع الحرب، كما يبين الجدول رقم ١٠. تبقى الاشارة الى ان ٥٣ نائباً (اي ٤٠,٤١٪) من نواب مجلس ٢٠٠٠ انتُخبوا للمرة الثالثة منذ ١٩٩٢، كما ان النسبة الاكبر منهم في الجنوب والبقاع.

جدول رقم ٩

المتمولون الكبار في مجلس النواب ١٩٩٢ – ٢٠٠٠

	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠٠
العدد	١٢	١٩	٢٤
النسبة المئوية	٩,٣٧	١٤,٨٤	١٨,٧٥

جدول رقم ١٠

نواب من عائلات سياسية ١٩٧٢ – ٢٠٠٠

	١٩٧٢*	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠٠
العدد	٤٤	٤٣	٤١	٤٢
النسبة المئوية	٤٤,٤	٣٣,٥٩	٣٢,٠٣	٣٢,٨٢

(*) عدد أعضاء المجلس ٩٩ نائباً.

الجامد والمتغير

بصورة عامة، تبدو خريطة القوى السياسية وتوازناتها في مجلس نواب ٢٠٠٠ شبيهة بتلك التي سادت في المجلس السابق. فإذا كان السقف الأعلى في السياسة اللبنانية هو ذاك الذي تحدده العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا، فان مجلس ٢٠٠٠ لا يقل تمايزاً في علاقته مع دمشق عن مجلسي ١٩٩٢ و ١٩٩٦، لا سيما الاقطاب من النواب والاحزاب السياسية. فلو كان منطق الحزب الحاكم سائداً في لبنان، مثلما هي الحال في سوريا، فإن حصة سوريا في مجلس ٢٠٠٠ تقارب ٩٥٪ من مجموع النواب.

فالقراءة السورية للخريطة الانتخابية في لبنان تظهر تبايناً في مدى الأهمية التي تعلقها دمشق على بعض المناطق اللبنانية بالمقارنة مع اخرى، إن بسبب خصوصيتها الطائفية أو بسبب ارتباطها الجغرافي والسياسي بها. لذلك تأتي مناطق البقاع والجنوب والشمال بالدرجة

الأولى لجهة أهميتها «الاستراتيجية» بالنسبة الى سوريا، تليها بيروت وجبل لبنان. ولقد برزت هذه القراءة السورية لـ «احتياطها الاستراتيجي» الانتخابي في انتخابات ١٩٩٦ عبر التحالفات التي تمت برعاية سورية مباشرة وعبر الدعم الواضح لبعض المرشحين، وتأكدت مجدداً في انتخابات ٢٠٠٠، وان بدا هامش الحركة السياسية في الانتخابات الاخيرة اكثر اتساعاً من قبل.

أما السقف الثاني فهو الحدّ الفاصل في السياسة الداخلية وفي اصطفاف الأقطاب في جبهتي الحكم والمعارضة. فللمرة الأولى منذ انتهاء الحرب تبرز ثنائية واضحة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء. وخلافاً لمرحلة ما قبل الحرب، حيث كان رئيس الجمهورية المنتخب يتعاون مع القطب السني، وهو عادةً حليفه في الانتخابات النيابية والرئاسية، فان الحالة التي أفرزتها انتخابات ٢٠٠٠، اثر الفوز الكبير الذي احرزه رفيق الحريري واحتمال ترؤسه الحكومة وتالياً تعامله مع الرئيس لحود، تضع البلاد أمام امتحان صعب.

ومع تراجع موقع لحود في سياسة المحاور الداخلية، وهو لا يزال في عامه الثاني من ولايته الرئاسية، وفي ظل الانقسامات التي ظهرت ضمن فريق الحكم المعاون للرئيس لحود والتي تلامس في بعض جوانبها حالة «الترويكا»، وإن اختلفت عن «الترويكا» السابقة، باتت التوازنات الداخلية بين المحاور هشة، ما يحتم عملاً سريعاً لتدارك اخطارها. وفي المقابل، برز محور جديد كان مغيباً في السنوات الاخيرة، الا وهو الاحزاب المسيحية المقاطعة التي نالت حصتها من الانتخابات بالواسطة، لا داخل المجلس النيابي بل في الشارع، وذلك عبر التأكيد على حضورها الشعبي واسترجاع بعض المعنويات التي افتقدتها.

لعل الحدث الأهم الذي رافق الانتخابات لم تفرزه الانتخابات نفسها بل ساهمت في إبرازه: الخطاب السياسي الذي أطلقه وليد جنبلاط والذي تمّ التمهيد له بمصالحة مع أمين الجميل في زيارتين متبادلتين إلى بكفيا والمختارة، بعد قطيعة دامت نحو ١٥ سنة. هذا

الخطاب السياسي الداعي إلى مصالحة وطنية شاملة والى إنهاء الأزمة السياسية واطلاق الحريات وصولاً إلى تصحيح مسار العلاقات اللبنانية-السورية، بدت معالمه تتضح منذ الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب في أيار الماضي، وجاءت الانتخابات لتشرعنه ولتعطيه دفعاً سياسياً. وكانت ايضاً للعماد ميشال عون في الآونة الأخيرة مواقف في الاتجاه عينه، والكلام عن تنسيق وتقارب في المواقف بين عون وجنبلاط يصب في خانة ايجاد الوسائل العملية لتفعيل تلك التوجهات.

جاءت هذه التطورات لتتقاطع مع طروحات البطريرك الماروني نصرالله صفير، القديم منها والجديد، لا سيما النداء الاخير الذي صدر عن مجلس المطارنة الموارنة في ٢٠ ايلول والذي يضع النقاط على الحروف ويسمي الاشياء بأسمائها. هذا النداء، الذي استثار ردوداً سريعة من مراجع روحية وسياسية، يعبّر عن عمق الأزمة التي تجتازها البلاد، ويشدد على البعد السيادي لاتفاق الطائف المرتبط بشكل اساسي بإعادة التوازن الى العلاقات اللبنانية-السورية. فهو دعوة الى الحوار والمصارحة بين اللبنانيين لمن أراد ان يتحاور، ومناسبة لاصدار التهم والتخوين لمن أراد ان يصطاد في الماء العكر. سواء كان كلام مجلس المطارنة الموارنة شديد اللهجة أو متسرعاً، فان الوقائع التي أوردها النداء لا يمكن انكارها، والواقع الذي وصفه لا يمكن التغاضي عنه والتلطي وراء الكلام الواهي. فلا الردود خارج الموضوع تحيي الحوار، ولا فتح الملفات يصحح الخلل داخل لبنان أو بين لبنان وسوريا.

هذا الكلام السياسي في المحظور لم يلامس المضمون والوضوح الذي بلغه اليوم. لكن يبقى ان تلقى هذه الخطوات المتقدمة ترجمة عملية في المرحلة المقبلة ليس فقط في الأوساط السياسية اللبنانية، المسيحية والإسلامية، بل ايضاً في سوريا المعنية مباشرة بالموضوع.

انتخابات ٢٠٠٠ : مفاعيلها ودلالاتها

بدت الانتخابات الاخيرة مزيجاً من أنماط انتخابية ثلاثة: في الجنوب كانت لـ «المحدلة» الانتخابية سيطرة تامة، وفي الشمال والبقاع كانت «البوسطة» سيدة الموقف (ولو كان البقاع دائرة واحدة لكانت الانتخابات اقرب الى «المحدلة» من «البوسطة»)، وفي جبل لبنان وبيروت كانت لـ «الركاب»، مرشحين وناخبين، كلمة الفصل.

فبينما «المحدلة» حسمت الفوز لكامل أعضاء اللائحة فان اللائحة-«البوسطة» فتحت الطريق باتجاه المجلس إلا انها كانت قابلة للخرق. لكن عندما يكون «الركاب» أصحاب القرار تختلف المعادلة ويدخل الجميع في معركة تنافسية غير محسومة النتائج والاتجاهات. و«الركاب» كان لهم ما أرادوا في جبل لبنان، وخصوصاً في بيروت حيث اختار الناخبون «بوسطة» من نوع آخر بقيادة رفيق الحريري. نسب الخرق للوائح تظهر في الجدول رقم ١١: النسبة الاعلى في جبل لبنان (٤٠٪) يليها الشمال (٢٥٪)، وتتدنى في البقاع لتصل الى الصفر في المئة في الجنوب وبيروت.

جدول رقم ١١

خرق اللوائح في انتخابات ٢٠٠٠

	عدد المقاعد	العدد	النسبة المئوية
الجنوب	٢٣	صفر	صفر
بيروت	١٩	صفر	صفر
البقاع	٢٣	١	٤,٣
الشمال	٢٨	٧	٢٥
جبل لبنان	٣٥	٨	٢٢,٨٥

وعلى رغم ضوابط اللعبة السياسية وحدودها في المجلس النيابي - المحطة الاخيرة لـ «المحادل» و«البوسطات» - فان انتخابات ٢٠٠٠ ساهمت، ولو جزئياً، في استعادة الثقة بأصوات الناخبين وفي اعادة الاعتبار الى الانتخابات كأداة لعمل سياسي هادف، خلافاً للانتخابات السابقة.

في ما يخص الدائرة الانتخابية، ثمة رابط واضح برز في الانتخابات الاخيرة بين حجم الدائرة وتنافسية الانتخابات، إذ كلما اتسع حجم الدائرة كلما تراجع التنافس بين المرشحين، وكلما زادت قدرة السلطة على التأثير في عملية المحاصصة بين القوى النافذة، وفي فرض لوائح معينة وفي دور المال، مثلما حصل في دوائر الجنوب والشمال. وفي المقابل، جاءت الانتخابات تنافسية في دوائر متوسطة الحجم، كما في جبل لبنان وبيروت.

ثمة جانب آخر للموضوع يرتبط بالمرشح وطاقاته وبالناخب وخياراته. هل المرشح-الفرد قادر على ان يتعامل مع دائرة كبيرة الحجم عبر تقديم الخدمات والقيام بواجبات اجتماعية والتعرف على الناس وزيارتهم في بيوتهم، مثلما يتطلب العمل في السياسة في لبنان، وتحديداً من المرشحين من غير الأقطاب لا سيما أولئك الذين يشقون طريقهم في العمل السياسي؟ كذلك، هل الناخب العادي يكترث للاقتراع لعدد كبير من المرشحين، أم انه يختار مرشحين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، فيقترع لمرشح بسبب خطه السياسي، ولآخر بسبب العلاقة الشخصية، ولثالث لأسباب عائلية، ولرابع للمسايرة، ولخامس ولسادس لاعتبارات أخرى؟

بكلام آخر، يميل الناخب عادةً إلى الاقتراع لعدد محدود من المرشحين لا يتجاوز الخمسة أو الستة، في حال كان خياره حراً ولم يكن التصويت وظيفياً لاسياسياً، اي بهدف إنجاح كامل أعضاء اللائحة. من هنا، فان الدائرة المتوسطة التي يراوح عدد مقاعدها بين ثلاثة وستة تبقى الخيار الأفضل ليس فقط لأنها تحد من تأثير السلطة والمال وتحكّم الأقطاب بل لان التعامل معها يتناسب مع طاقات الفرد وخياراته، مرشحاً كان أو ناخباً.

ولقد أظهرت الدورات الانتخابية الثلاث منذ ١٩٩٢ ان القضاء، اي الدائرة المتوسطة الحجم، وليس الدوائر الكبرى، هو المجال الجغرافي والسياسي الذي يرتاح له الناخب ويتعامل معه بعفوية في خياراته السياسية وحاجاته المناطقية وارتباطاته الاجتماعية. فالتمثيل النيابي، مهما أراد البعض «فلسفته»، هو بالدرجة الاولى تمثيل

مناطقي، خصوصاً في ظل التركيبة المجتمعية لبلد صغير ومتنوع كلبنان ومع ارتكاز النظام السياسي الجزئي على الاحزاب.

مسألة اخرى طرحت اثناء الانتخابات، اذ للمرة الاولى منذ ١٩٩٢ يأخذ الكلام عن حياد السلطة حيزاً من الخطاب الانتخابي. وللمرة الأولى ايضاً يكون الكلام صريحاً فتتوضح المصادر المتعددة للسلطة في تراتبيتها بين لبنان وسوريا. فإذا كان المقصود بحياد السلطة ان انتخابات ٢٠٠٠ كانت اكثر نزاهة وافضل تنظيماً من انتخابات ١٩٩٢ و١٩٩٦، فإن السلطة كانت نسبياً اكثر حياداً من قبل. غير ان حياد السلطة الفعلي ليس محصوراً بيوم الاقتراع بل بقانون الانتخاب وبتأليف اللوائح وبتأمين حرية التحرك وإقامة التحالفات لكافة القوى السياسية. هذه الشروط لم تكن متوافرة في انتخابات ٢٠٠٠، ولم تكن السلطة محايدة لا قياساً بمعايير الأنظمة الديمقراطية فحسب بل بالمقارنة مع الانتخابات التي جرت في لبنان في السبعينات والستينات.

وفي موضوع الحياد عينه جاء الكلام عن حياد سوريا في الانتخابات، وهذا يعني ان دمشق لم تتدخل مباشرة في الانتخابات، لا بل أعطى الرئيس السوري بشار الأسد «أمراً بمنع الأجهزة اللبنانية من التدخل في الانتخابات»[٢]، على حد قول الرئيس الحريري عشية انتخابات بيروت. هذا الكلام يحمل معاني كثيرة ان لجهة اعطاء الامر الى اجهزة لبنانية أو لجهة منع التدخل أو لجمه، ما يعني امكانية التدخل وعدم القدرة على ضبطه في حال أراد المتدخل ان يتدخل لسبب أو لآخر. الا ان الإقرار بالواقع فيه من الإيجابية ما يكفي للبدء في معالجة الخلل، فلا النفي المطلق للتدخل، بمعزل عن هوية المتدخل، يصدّقه الناس، بينما الإقرار بالتدخل، مهما كان حجم الاقرار والتدخل، يقبله الناس وان اعترضوا عليه. والجديد في الانتخابات الاخيرة تعدد مواقع النفوذ داخل السلطة في لبنان. وهذه «التعددية» لم تنحصر بطرف واحد بل تحركت في اتجاهات متضاربة مع المرشحين المحسوبين على الحكم ومع أخصامهم، كما أشار عدد المرشحين.

يبقى ان الانتصار غير المسبوق الذي سجله رفيق الحريري في بيروت علامة فارقة تستدعي السؤال: هل ان ما حصل ظاهرة انتخابية حريرية، أم انها ظاهرة حريرية بحد ذاتها أخذت حجمها وقوتها في الانتخابات فكانت كالجمر تحت الرماد؟

لم يسبق أن أزاح زعيم بيروتي، وسنّي بالتحديد، الزعامات السياسية المحلية متجاوزاً الحساسيات الضيقة والعصبيات العائلية والحزبية كما فعل الحريري في انتخابات بيروت. ولم يسبق أن كان الفارق شاسعاً في عدد الأصوات التي نالها أعضاء لوائح الحريري واللوائح الأخرى ولاسيما أقطابها. ولم يفز في انتخابات سابقة هذا العدد المرتفع من غير المتمرسين في السياسة كما في انتخابات بيروت.

ولم يحدث في الماضي أن استقطب زعيم سني في بيروت هذا التأييد الشعبي العارم لأسباب ترتبط حصراً بالسياسة المحلية، خلافاً لزعامات سنية لمع نجمها في حقبات سابقة وارتفعت شعبيتها بسبب مواقفها المؤيدة لمسائل سياسية تتجاوز المجال اللبناني الداخلي، وهي بمعظمها قومية عربية في زمن الناصرية ولاحقاً في مرحلة منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يحدث أن جمع سياسي لبناني بين القدرات المالية الهائلة والعلاقات الدولية المميزة والحركة السياسية المتواصلة كرفيق الحريري. ولم يحدث أيضاً أن جمع قطب سياسي قبل الحريري هذا العدد الكبير من النواب في كتلة برلمانية وضمن تحالفات مع كتل أخرى قد تصل الى ثلث عدد أعضاء المجلس، لكن دون أن يمتلك القدرة على ترجمة الإنجاز الانتخابي إلى إنجاز على مستوى الحكم قبل إزالة الكثير من العوائق داخل لبنان وخارجه. هذا الاجتياح الانتخابي هو سيف ذو حدين لا بدّ من التعامل معه بكثير من الحيطة والحذر.

كيف نفسر هذه الحالة غير المألوفة في السياسة اللبنانية قبل الانتخابات الأخيرة وبعدها؟ عوامل عدة أفرزت ظاهرة الحريري: تراجع أداء الحكم عامةً والحكومة خاصةً، اضافة الى تفاقم الأزمة الاقتصادية؛ أخطاء الحكم في حساباته الانتخابية بدءًا بقانون

الانتخاب وصولاً إلى التحالفات الانتخابية؛ «المال السياسي» وقدرات الحريري المالية الضخمة؛ انحسار نفوذ الزعامات البيروتية التقليدية؛ تطويق الحريري قبل الانتخابات واستهدافه بحملات اعلامية أعطت نتائج عكسية. وأخيرا العامل الأهم: العصبية المذهبية، وهي الأكثر فعالية في تعبئة الرأي العام السني (والمذهبي في لبنان عامة) ضد من هو ضد الحريري، الزعيم والرمز، والتي ساهم الحريري في تغذيتها. والدليل على ذلك ان ما يزيد على ٧٥٪ من الناخبين السنة صوتوا للوائح الحريري[٣].

عصبية اخرى تفرّدت بها بيروت الا وهي العصبية الانتخابية، على رغم انها المدينة الاكثر اختلاطاً اجتماعياً وسياسياً وطائفياً من مناطق لبنان الاخرى. حقيقة الأمر أن حريري ٢٠٠٠، الزعيم السني الأول في لبنان (وفي المجال الاقليمي الاوسع)، هو غير الحريري السياسي النافذ في الظل قبل ١٩٩٢، أو رئيس الوزراء الحاكم قبل ١٩٩٨.

وبموازاة الحالة الحريرية ينتظم الدروز تحت راية الزعامة الجنبلاطية، وهي زعامة بدأت في الالفية الثانية وهي تدخل اليوم الالفية الثالثة محصنة بثلاثة قرون من السلطة والشرعية. وخلافاً لمركزية الزعامة الدرزية، يبدو شيعة لبنان منقسمين ومتفقين في آن واحد في اطار ثنائية داخلية ركيزتها حركة أمل وحزب الله وبرعاية ثنائية سورية وايرانية. اما المسيحيون فيفتقدون الى الزعامة التاريخية الموازية للزعامة الجنبلاطية ولظاهرة مماثلة للظاهرة الحريرية، ولا ينتظمون في ثنائية داخلية واقليمية شبيهة بالحالة الشيعية.

الى ذلك، ثمة استهداف للمسيحيين لا يزال قائماً، ففي بعض الدوائر الناخبون المسيحيون رهائن لا سيما في الجنوب، والاقطاب من السياسيين المسيحيين، منهم المهمش ومنهم المسجون ومنهم المنفي. انها حال تراجع غير مسبوقة وان ظل عصبها نابضاً، مثلما اظهرت الانتخابات الاخيرة في بعض دوائر جبل لبنان. فاذا لازم أهل بيروت السنّة شعور بالاستهداف بعد خروج الحريري من السلطة قبل سنتين، فماذا سيكون شعور المسيحيين، بمعزل عن سبب الاستهداف

وطبيعته؟ انه الخوف المتبادل الذي لا خروج منه سوى بعلاقات بين الطوائف على قاعدة المساواة والعيش المشترك، وفي دولة سيدة تسود فيها القوانين وتحتضنها الحريات.

هل ان ما حصل في صيف ٢٠٠٠ لم يكن في الحسبان؟ أم انه بدا كذلك لأن توقعات الناس قبل الانتخابات في الخروج من المشهد المكرّر منذ ١٩٩٢ كانت في مستويات دنيا فجاءت الانتخابات كبصيص نور في نفق مظلم؟ أم ان ما حصل تسارع أحداث متزامنة في غفلة من الزمن - بينما دمشق منشغلة بشؤون داخلية ضاغطة، والحكم في لبنان أسير تعدد مواقع السلطة فيه، والناس تبحث عن الخيار البديل على رغم همومها الحياتية - فتسرّب بعض الهواء النقي من النافذة المفتوحة بحذر؟

أسئلة لا بد منها، جوابها في يد أهل الحل والربط المتلازمين بين لبنان وسوريا. هل ان ما بدأ سيستكمل بخطوات جريئة وثابتة، أم ان البلاد ستقع مجدداً في المحظور؟ إنه الحد الفاصل بين خيارين: خيار مجلس نواب يمثل الشعب ويجسد إرادته، أو خيار مجلس شعب يمثل السلطة على حساب الشعب.

هوامش

(١) استناداً إلى أرقام وردت في الصحف، إلا أنها ليست أرقاماً رسمية.
(٢) حديث ادلى به الرئيس الحريري الى تلفزيون ابو ظبي في ٢ آب ٢٠٠٠.
(٣) السفير، ٧ ايلول ٢٠٠٠.

الفصل السادس

النظام الانتخابي في لبنان ما بعد الحرب:
سيادة الخيار الواحد

في هذا الفصل الأخير من الكتاب قراءة تحليلية للنظام الانتخابي وللأزمة السياسية التي أنتجته استناداً إلى الدورات الانتخابية الثلاث منذ ١٩٩٢. لكن دراسة النظام الانتخابي في لبنان ما بعد الحرب تفترض تحديد المعايير التي على أساسها يمكن تقويم العملية الانتخابية. المعيار لدراسة الانتخابات في لبنان في إطار مقارن هو ذاك الذي تشكل من التجربة اللبنانية ذاتها في انتخابات مرحلة ما قبل الحرب، إذ خلافاً لتجارب عدد كبير من الدول النامية، شهد لبنان انتخابات تنافسية أجريت في أجواء حريات سياسية وأدّت إلى تغيير فعلي في الحياة السياسية. فالتجربة الانتخابية في السنوات العشر الماضية باتت تشكل نظاماً انتخابياً ذا سمات خاصة، وهو يختلف عن النظام الانتخابي الذي تميز به لبنان في مرحلة ما قبل الحرب بدءاً بانتخابات ١٩٤٣ في مطلع الاستقلال وصولاً الى انتخابات ١٩٧٢ التي جرت قبل اندلاع الحرب في منتصف السبعينات.

من المتصرفية إلى مرحلة ما بعد الاستقلال

ظهرت التجربة الانتخابية في لبنان قبل نشوء الدولة في مطلع العشرينات، وتحديداً في عهد المتصرفية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكانت الانتخابات آنذاك تخضع لشتى أنواع التدخلات والضغوط من السلطة التي يمثلها المتصرف، ولم تكن طبعاً

انتخابات نزيهة أو تنافسية. لكن الإنجاز الأهم الذي نتج من حقبة المتصرفية تمثل في إقرار مبدأ الانتخاب من الشعب. فالانتخاب كان يجري على مرحلتين: انتخاب المندوبين في القرى ومن ثم ينتخب المندوبون أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان المؤلف من ١٢ عضواً يمثلون الطوائف الست الأساسية في جبل لبنان. واستمر العمل بنظام المتصرفية إلى حين انهيار السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

مع نشوء دولة لبنان الكبير في ١٩٢٠ وإحياء المجلس التمثيلي في النصف الأول من العشرينات كان مبدأ الانتخاب معمولاً به منذ نحو نصف قرن. ولقد تعامل الانتداب الفرنسي مع الواقع السياسي والاجتماعي في البلاد وأدخل الدستور في ١٩٢٦، ما أدى إلى قيام مؤسسات حكم حديثة في إطار نظام برلماني مستوحى من الأنظمة السياسية البرلمانية الغربية. وفي زمن الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٣) شهد لبنان عدداً من الانتخابات النيابية وكان للمندوب السامي الفرنسي الكلمة الفصل في الشأن الانتخابي، النيابي والرئاسي. ومنذ أواخر العشرينات نشأت أحزاب وتكتلات سياسية واتخذت مواقف مؤيدة ومعارضة من الانتداب الفرنسي ومن كل القضايا السياسية المطروحة آنذاك في لبنان وبلدان الجوار. ومن أبرز تكتلات تلك المرحلة الكتلة الدستورية بزعامة الشيخ بشاره الخوري والكتلة الوطنية بزعامة اميل اده، ومعهما تشكلت عصبية انتخابية جديدة انطلقت من جبل لبنان وامتدت إلى المناطق اللبنانية كافة. كما أُسّست أيضاً أحزاب عقائدية وبدأت تنشط في الثلاثينات.

التحول الأهم الذي أحدثته الانتخابات النيابية في مطلع الأربعينات تمثل بظهور تحالفات سياسية اثر معركة انتخابية حامية عكست تنافساً حاداً بين تيارات سياسية تمثلها قيادات لبنانية من جهة، وصراعاً فرنسياً-بريطانياً من جهة أخرى. وهذا ما أدّى إلى قيام توازنات جديدة مهدت في النهاية لإنجاز الاستقلال في ١٩٤٣. هكذا كانت الانتخابات وسيلة لإيصال قوى سياسية ذات قواعد شعبية إلى السلطة فاتخذت خيار الاستقلال في ظل توازنات إقليمية ودولية مؤاتية.

في حقبة ما بعد الاستقلال ساهمت الانتخابات النيابية، على رغم الشوائب التي اعترتها، في تطوير الحياة السياسية وأدّت إلى بروز نخب سياسية جديدة، كما أنها أنتجت آلية فاعلة للتداول السلمي والمنتظم في السلطة. وعلى مدى نحو أربعة عقود، شهدت الانتخابات تحسناً نوعياً إن لجهة أداء السلطة أو لجهة انتظام العملية الانتخابية ومفاعيلها التغييرية. فانتخابات الخمسينات جاءت بشكل عام أفضل من انتخابات الأربعينات، وكذلك انتخابات الستينات سجلت مستويات أفضل في تنافسية الانتخابات وفي أداء السلطة من انتخابات الخمسينات، وصولاً إلى الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت قبل اندلاع الحرب في ١٩٧٢، والتي كانت الأكثر نزاهة والأكثر حرية والأكثر تعبيراً عن الواقع السياسي في البلاد من الانتخابات التي سبقتها. وفيما لو جرت الانتخابات في موعدها في ١٩٧٦ فان قوى المعارضة، خصوصاً أحزاب اليسار بزعامة كمال جنبلاط، التي بلغت ذروة حركتها وامتدادها الشعبي، كانت في موقع متقدّم للفوز بعدد غير قليل من المقاعد النيابية.

ولقد عرف لبنان في الفترة بين ١٩٤٣ و١٩٦٠ قوانين انتخابية مختلفة تمحورت حول حجم الدائرة الانتخابية. ومنذ ١٩٦٠ ثُبّت قانون الانتخاب على الدائرة المتوسطة، أي على أساس القضاء، واكتسب القضاء/الدائرة شخصية انتخابية وسياسية، ما أدّى إلى تراكم إيجابي في الممارسة السياسية وإلى قيام تحالفات انتخابية ثابتة وكتل نيابية فاعلة داخل المجلس النيابي وفي السياسة العامة في البلاد.

لم تندلع الحرب في منتصف السبعينات بسبب الانتخابات النيابية أو بسبب قانونها. ولم تتفاقم الأزمات التي سبقت الحرب ومهّدت لها منذ أواخر الستينات، وتحديداً النزاعات المسلحة في ١٩٦٩ و١٩٧٣ التي ارتبطت بالوجود الفلسطيني المسلح، بسبب الانتخابات في دورتي ١٩٦٨ و١٩٧٢. ولم تتواصل الحروب المتعددة الجنسيات طوال خمس عشرة سنة بسبب انتخابات لم تجرَ في دولة منقسمة ومشلولة القرار تتحكّم بها الجيوش والميليشيات. كما أن الحرب لم

تنته في ١٩٩٠ بسبب اعتماد قانون انتخاب جديد أو اثر انتخابات نيابية أو استفتاء شعبي نتج منه نظام سياسي جديد متوافق عليه من الأطراف المتنازعين وبرعاية دولية، كما انتهت نزاعات مسلحة أخرى في السنوات الأخيرة.

ولقد أنتجت الانتخابات النيابية في مرحلة السلم في لبنان ثلاثة أنماط من التغيير السياسي في إطار التنافس بين الحكم والمعارضة، مثلما هي الحال في الأنظمة الديمقراطية: (١) انتخابات اتهمت فيها السلطة بالتلاعب بنتائجها، ما أدّى إلى فضح ممارساتها وإضعافها، كما في انتخابات ١٩٤٧؛ (٢) انتخابات استهدفت أركان المعارضة، ما أدّى إلى انقسام داخلي وأزمة سياسية حادة كما في انتخابات ١٩٥٧؛ (٣) انتخابات قلبت الموازين السياسية القائمة لمصلحة المعارضة كما في انتخابات ١٩٦٨.

أما بالنسبة إلى الممارسة وأهمية التراكم في العمل السياسي، ففي مرحلة سابقة غالباً ما أدت هزيمة المعارضة في انتخابات شهدت تدخلاً مباشراً من السلطة لمناصرة مؤيديها إلى مفاعيل عكسية أدت لا إلى إضعاف الحكم فحسب بل إلى إيصال المعارضة إلى الحكم. هذا ما حصل فعلاً في عهد الرئيس بشاره الخوري، ما حتّم استقالته في ١٩٥٢ بسبب ضغوط المعارضة وتحالفاتها الفاعلة، على رغم أن الخوري كان يتمتع بتأييد أكثرية أعضاء المجلس النيابي. وفي عهد الرئيس كميل شمعون جاءت انتخابات ١٩٥٧، المفصلة على قياس الحكم، لترص صفوف المعارضة ليس فقط للحؤول دون تجديد ولاية الرئيس بل أيضا للتصدي للخط السياسي الذي انتهجه في مواجهة المد الناصري في المنطقة لاسيما بعد حرب السويس في ١٩٥٦. وتكرّر المشهد في انتخابات ١٩٦٨ التي جمعت قوى المعارضة بمواجهة النفوذ الشهابي، ما أدى إلى هزيمة المرشح الشهابي في الانتخابات الرئاسية في ١٩٧٠.

أما قانون الانتخاب، أداة التأثير الأخرى في يد السلطة، فلقد استعمل بفاعلية خصوصاً في عهد الرئيس شمعون في انتخابات ١٩٥٣ و١٩٥٧، حيث اعتمدت الدائرة الفردية والصغيرة وخُفّض

عدد المقاعد في البرلمان (من ٧٧ إلى ٤٤ في ١٩٥٣ والى ٦٦ في ١٩٥٧). ففي حين أدّى هذا التغيير إلى جعل الانتخابات أكثر تنافسية إلا انه استهدف قيادات سياسية معارضة للحكم من الطوائف والمناطق كافة. أما التدخل الآخر الأكثر شيوعاً في العملية الانتخابية فكان يوم الاقتراع عبر ممارسة الضغوط على الناخبين والمرشحين والتلاعب بالنتائج. وهذا ما حصل في غير دورة انتخابية ولو بنسب متفاوتة.

في حقبة السلم في لبنان كانت المعارضة تواجه تدخلات السلطة في الانتخابات ليس فقط بقوة وحزم بل بقدرة عالية على صد الحكم وإجباره على التراجع. وغالباً ما كانت التدخلات تؤدي إلى أزمة سياسية تضعف الحكام وتمهّد لمجيء المعارضة إلى السلطة. كما ان المعارضة كانت قادرة على تعبئة الشارع وعلى القيام بتحالفات سياسية ضد الحكم وسياساته في الشأنين الداخلي والخارجي.

أما العبرة من ذلك فهي ان النظام السياسي والعملية الانتخابية والتراكم الإيجابي الذي أحدثته انتجت آلية لتصحيح الممارسة السياسية حيناً ولإحداث التغيير السياسي حيناً أخرى. هكذا كانت الحياة السياسية تخضع لمدّ وجزر بين حكم ومعارضة، ولم يكن ذلك متاحاً لولا وجود حريات سياسية وتوازنات داخلية تميز لبنان عن معظم دول العالم الثالث وأنظمتها السلطوية، ومنها دول المنطقة. فالأطراف السياسيون الأساسيون في لبنان كانوا متكافئين في قوتهم ونفوذهم، فما من طرف كان باستطاعته أن يلغي الطرف الآخر من المعادلة السياسية.

النظام الانتخابي في لبنان ما بعد الحرب: سماته ومفاعيله

قياساً على التجربة اللبنانية في الانتخابات النيابية منذ الاستقلال حتى اندلاع الحرب في منتصف السبعينات، كيف يمكن ان نقوّم الحالة الانتخابية في السنوات العشر الأخيرة؟

أولاً، سقوف أربعة ترسم حدود المجال السياسي العام في لبنان

ما بعد الحرب وتحدد ضوابطه. السقف الأعلى هو سقف السياسة السورية في لبنان أو، بكلام أدق، السياسة اللبنانية المرتبطة بتلازم العلاقات وتمايزها بين البلدين في الشؤون الداخلية والخارجية كافة. وهذا يعني عملياً ان دمشق هي المرجعية الأعلى للقرار في لبنان.

سقف آخر يرسم حدود الحركة السياسية في الداخل اللبناني، وهي تتمحور حول المحاصصة والنفوذ من دون المساس بالثوابت المعروفة التي تلتزم بها السلطة، مؤسسات وأفراداً. وضمن المجال الداخلي ثمة قدرة على الاعتراض وممارسة الڤيتو بهدف تثبيت المواقع للقيادات اللبنانية البارزة داخل الطوائف وفي ما بينها. وتحت هذا السقف تظهر التراتبية في درجة تمايز العلاقات بين دمشق وبعض الزعامات اللبنانية، وهي تراتبية تخضع لمدّ وجزر بسبب ارتباطها بمواقع السلطة والنفوذ في سوريا والتي هي بدورها متحركة وان ببطء شديد.

سقف ثالث يحدد المجال السياسي للعبة شد الحبال بين أركان الحكم أنفسهم داخل الحكومة من خلال مواقع الأقطاب الثابتة من جهة، وبين الرؤساء الثلاثة من جهة أخرى. وقد بلغ التنافس ذروته في مرحلة «الترويكا» بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨. وبما ان التوافق كامل حول الشأن السياسي المحدّد تحت السقفين الأول والثاني فان لعبة شد الحبال غالباً ما تحولت إلى عملية محاصصة في النفوذ المحلي وفي منافعه الخدماتية والمالية الجمة. أما السقف الأدنى فوظيفته رسم الخط الفاصل بين المسموح والممنوع في حركة السياسة ومضامينها. انه المجال السياسي المحظور الذي يتعارض مع الخط السياسي العام للجمهورية الثانية منذ إقرار اتفاق الطائف إلى اليوم.

ثانياً، ثمة تغيير بنيوي عميق طاول المكونات الثلاثة للحياة السياسية : طبيعة النظام السياسي، التراكم الذي ينشأ من جراء الممارسة السياسية، وقانون الانتخاب. بداية، النظام السياسي، الذي نشأ بعد الحرب وبسببها، هو امتداد في بعض جوانبه لنظام الحرب بضوابطه وهوامشه الضيقة في الحريات وفي التنافس

السياسي. وكما أشرنا سابقاً، أنتج هذا النظام انتخابات نيابية على شاكلته وظيفتها شرعنة الخلل بحيث يصبح الخلل معياراً مقبولاً للممارسة السياسية، وأي خروج عنه يفسر كأنه خروج عن «الثوابت الوطنية».

والممارسة السياسية التي تؤدي إلى تراكم إيجابي هي بشكل عام معطلة. فعلى رغم الأزمات التي رافقت الانتخابات منذ ١٩٩٢ فان التصحيح غير متاح والتغيير ممنوع. وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى تعطيل مبدأ التداول في السلطة في إطار التنافس بين حكم يحكم بقدراته الذاتية ومعارضة قادرة على ان تستعمل الوسائل المتاحة كافة ليس فقط لتسجيل موقف سياسي بل بهدف الوصول إلى الحكم. طبعاً ثمة تداول شكلي موجود حتى في الأنظمة السلطوية، لكن إذا اتبعنا معيار التداول الذي ساد في لبنان ما قبل الحرب وقارناه بما يجري اليوم نرى تراجعاً كبيراً باتجاه التجميد والإبقاء على الأزمة. أما قانون الانتخاب فلقد بات منذ ١٩٩٢ الأداة الأكثر فعالية للتأثير في نتائج الانتخابات وفي مفاعيلها السياسية. فمنذ ١٩٩٢ تكرس مبدآن خطيران: عدم ثبات قانون الانتخاب ومخالفته الدستور.

ثالثاً، أفرزت الانتخابات النيابية ظاهرة جديدة لم يشهدها لبنان من قبل: المقاطعة وما رافقها من تسجيل المستوى الأدنى في المشاركة في انتخابات ١٩٩٢ وبنسبة أقل في انتخابات ١٩٩٦ و٢٠٠٠. والمقاطعة، بما هي وسيلة للتعبير عن رفض واقع سياسي معين، تعكس واقع الأزمة السياسية في البلاد. وهي ممارسة تلجأ إليها عادة القوى السياسية المعارضة في الأنظمة غير الديمقراطية عندما يسود اعتقاد ان نتائج الانتخابات معروفة سلفاً فتأتي المشاركة «لتجميل» الانتخابات ولإضفاء بعض الشرعية عليها وليس لأنها تؤثر في السياسة العامة في البلاد. والمقاطعة، وان تضاءل حجمها وخف تأثيرها في انتخابات ٢٠٠٠، فإنها تعكس الواقع المأزوم، خصوصاً لجهة الشرخ الداخلي في بعديه السياسي والطائفي.

رابعاً، لم يشهد أي من الانتخابات النيابية التسعة والانتخابات الرئاسية الستة منذ الاستقلال حتى منتصف السبعينات تأثيرات خارجية

في العملية الانتخابية كما في الدورات الانتخابية الثلاث منذ ١٩٩٢ . ففي حين كانت التدخلات الخارجية في الانتخابات في مرحلة ما بعد الاستقلال محدودة الحجم والتأثير تطاول بعض السياسيين وفي مناطق أو دوائر معينة، فان التأثير الذي تمارسه سوريا في لبنان اليوم غير مسبوق في حجمه وفاعليته . ولم يحدث ان شارك في صنع قانون الانتخاب أي طرف خارجي منذ الاستقلال حتى قانون انتخابات ١٩٦٠ الذي استقر حتى ١٩٩٢ . وهذا يعني انه بعد انتهاء الانتداب وزوال التأثير الفرنسي الحاسم في القرار، جاءت قوانين الانتخاب دليلاً على سيادة الدولة وعلى قدرتها على تحديد المسار السياسي العام في البلاد وعلى التأثير في التوازنات الداخلية بمعزل عن تغيرات موازين القوى السياسية خارج حدود الدولة اللبنانية .

والواقع عينه ينطبق على الانتخابات الرئاسية . فانتخابات الاستقلال في ١٩٤٣ شهدت تدخلات خارجية تمثلت بالصراع بين الفرنسيين والبريطانيين . لكن هذا الصراع سرعان ما أوصل البلاد إلى الاستقلال ولم يؤد إلى استبدال انتداب بآخر . والانتخابات التي تلتها في ١٩٤٧ طغى عليها طابع المعركة السياسية الداخلية بين مؤيدي التجديد لعهد الخوري-الصلح ومعارضيه . وحتى تعديل الدستور لمصلحة التجديد للرئيس الخوري لم يلقَ تأييد بعض أركان الكتلة الدستورية النافذين ومنهم نسيب الرئيس، الكاتب والصحافي ميشال شيحا . واستقالة الخوري في ١٩٥٢، اثر اشتداد حملة المعارضة، نتجت منها انتخابات رئاسية جديدة تنافس فيها كميل شمعون وحميد فرنجيه . في تلك الانتخابات كان لكلمة السر، التي أتت من دمشق، فعلها في ترجيح كفة شمعون وانسحاب فرنجيه .

في انتخابات ١٩٥٨، مع استحالة التجديد للرئيس شمعون واشتداد الأزمة برز اسم قائد الجيش فؤاد شهاب كمرشح توافقي ومقبول داخلياً قبل ان يكون مقبولاً من الخارج، وتحديداً من مصر عبد الناصر والولايات المتحدة . ولقد دشن شهاب عهده بعقد اجتماع مع عبد الناصر في خيمة نصبت على الحدود بين لبنان وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة آنذاك) . وفي عهد الرئيس

شهاب شهد لبنان المحاولة الأكثر جدية لبناء مؤسسات الدولة على أسس عصرية وثابتة . وفي ١٩٦٤ رفض شهاب تعديل الدستور والتجديد ولاية ثانية، غير انه دعم ترشيح شارل حلو . وجاءت الانتخابات الرئاسية في ١٩٦٤ لتؤكد ان عناصر المعركة وأهدافها داخلية، تتواجه فيها الكتلة الشهابية، التي كانت تتمتع بأكثرية في المجلس النيابي، مع المعارضة . بكلام آخر، العامل الداخلي لا الخارجي كان حاسماً سواء أراد شهاب التجديد أم اختيار المرشح البديل .

الانتخابات الرئاسية الأهم بمدلولاتها ونتائجها جرت في ١٩٧٠ بين طرفين قويين بتحالفاتهما وبقواعدهما الشعبية المسيحية والإسلامية . وبدأ الإعداد لانتخابات ١٩٧٠ قبل سنتين في الانتخابات النيابية في ١٩٦٨ التي تنافس فيها تكتل النهج الشهابي ضد تكتل الحلف . وخاضت المعارضة الانتخابات بالمرشح سليمان فرنجيه الذي فاز بفارق صوت واحد على المرشح الشهابي الياس سركيس . وكانت معركة سياسية حقيقية أدت إلى إنهاء المرحلة الشهابية بشقيها السياسي والعسكري، أي داخل الجيش، عبر عملية اقتراع لم يكن للعامل الخارجي فيها أي تأثير حاسم . هذا في وقت كان بعض دول الجوار العربي غارقاً في انقلابات عسكرية متوالية منذ عقدين أو اكثر . هذا الانقلاب السياسي السلمي حصل من طريق الانتخاب وعكس بدوره توازنات السياسة الداخلية المتحركة .

ماذا يمكن ان نستنتج من هذا العرض الموجز للانتخابات الرئاسية في زمن السلم في لبنان؟ (أ) العامل الخارجي كان مؤثراً في بعض دورات الانتخابات الرئاسية لكن في شكل محدود، وغاب عن دورات أخرى، بل كانت له نتائج إيجابية: الاستقلال والميثاق في ١٩٤٣ والتوافق الوطني على شخص الرئيس لإخراج البلاد من الأزمة في ١٩٥٨ . (ب) عامل التأثير الخارجي كان محدوداً في حجمه داخل مجلس النواب وخارجه ولم يتجاوز إطار اللعبة السياسية والتوازنات الطائفية القائمة في بلد مفتوح كلبنان، وتحديداً في انتخابات ١٩٥٢ . فلو أُجريت انتخابات رئاسية تنافسية في دول

عربية أخرى، كما كان يحصل في لبنان، لكان للعامل الخارجي أثره، كما في لبنان، نظراً إلى تجاذبات السياسة العربية خصوصاً تلك المرتبطة بأزمات إقليمية أو بمسائل قومية هي هي سواء في لبنان أو في أي بلد عربي آخر. (ج) التأثير الخارجي، مهما كبر حجمه، كان لمصلحة مرشحين لهم مواقعهم النافذة داخل طائفتهم، ولو تفاوت التأييد الشعبي بين مرشح وآخر، وتحالفاتهم وخطهم السياسي الواضح. والأهم ان التنافس كان محصوراً بمرشحَيْن أو ثلاثة هم من ابرز السياسيين الموارنة ومن أكثرهم تمرساً في العمل السياسي على المستوى الوطني. وفي حال كانت الانتخابات مباشرة من الشعب لكان وصل إلى الرئاسة واحد من الاثنين (أو الثلاثة) من المرشحين المعروفين. وفي الإجمال، كان التوجه السياسي للرئيس المنتخب يعكس خط الاعتدال السياسي وموقع الوسط في إطار توازنات المرحلة الراهنة.

بالمقارنة مع المرحلة السابقة، الغائب الأكبر في انتخابات لبنان ما بعد الحرب هو البعد السيادي للعملية الانتخابية. فمهما تنوعت السيادة في أشكالها وفي نسبيتها، تبقى الانتخابات أداة تعبير عن خيارات المواطنين السياسية، ناخبين ومرشحين، وعن حقهم في ممارسة تلك الخيارات. فمنذ مطلع التسعينات لم تعد الانتخابات، النيابية والرئاسية، شأناً محلياً. ولم يسبق ان وصل التداخل بين الداخل والخارج في لبنان منذ تأسيس الدولة في ١٩٢٠ المستوى الذي بلغه اليوم. وفي ذلك تأكيد لا على تميّز في العلاقات بين لبنان وسوريا بل على غرابة هذا التميّز الذي لا مثيل له في العلاقات بين الدول منذ انتهاء الحرب الباردة في أواخر الثمانينات.

خامساً، الجانب الأبرز والمستجد في انتخابات ما بعد الحرب يكمن في آلية التأثير في المعركة قبل حصولها وذلك عن طريق فرض تحالفات انتخابية ومنع أخرى. هذه الممارسة تندرج في إطار عملية توزيع المقاعد النيابية بين القوى السياسية على مستوى البلاد ككل. ويأتي تبرير التحالفات المفروضة باسم الحفاظ على الوحدة الوطنية مراعاة للظروف الإقليمية الدقيقة. ودقة الظروف محصورة فقط في

المسائل الإقليمية على رغم دقة القضايا في مسائل أخرى. أما التبرير الآخر فيأتي في سياق التأكيد على أهمية الائتلاف في الحياة السياسية لتجنّب الدخول في معارك انتخابية غير مجدية. وهكذا يحتل الكلام عن الائتلاف ومنافعه موقع الصدارة في موسم الانتخابات ويغيب في كل الشؤون الأساسية الأخرى، وفي مقدمها الوفاق الوطني والإصلاح والسيادة. أما الأداة الأكثر فعالية في إدارة الانتخابات وتوزيع الحصص فهي الأحزاب السياسية، وهي الأكثر تنظيماً وانضباطاً من القوى السياسية الأخرى، خصوصاً الأحزاب التي تدور في فلك السلطة.

سادساً، بروز مركزية غير مألوفة في إدارة العملية الانتخابية بمختلف مراحلها. ثمة إدارة عامة لانتخابات ما بعد الحرب شبيهة في تنظيمها وأهدافها بالمركزية المتبعة في الأنظمة السلطوية حيث تدار الانتخابات ضمن الخطوط العريضة التي يحددها النظام وبحسب كوتا محددة للمقاعد النيابية للحزب الحاكم الذي ينال الحصة الكبرى، وللأحزاب الموالية للسلطة في حال وجودها. ثمة توزيع مماثل برز في لبنان في انتخابات ١٩٩٢ و١٩٩٦ وبشكل أقل في انتخابات ٢٠٠٠ للقوى السياسية في المجلس النيابي. وهذا مردّه إلى تراجع الحريات السياسية وإلى تعطيل تداول السلطة على قاعدة الأكثرية والأقلية مثلما هي الحال في الأنظمة البرلمانية.

سابعاً، من وظائف الانتخابات النيابية في مرحلة السلم في لبنان إبراز النخب السياسية وتجديدها، خصوصاً بالنسبة إلى الأقطاب والأحزاب السياسية. فالأقطاب من السياسيين الذين مارسوا نفوذاً لم يكونوا زعماء محليين ضمن مناطقهم وطوائفهم فحسب بل أصحاب طروحات ومواقف سياسية في الشأنين الداخلي والخارجي. قادة من أمثال كميل شمعون وكمال جنبلاط وريمون إده وصائب سلام وبيار الجميل ورشيد كرامي استطاعوا أن يحافظوا على مواقعهم المتقدمة في الحكم أو في المعارضة ليس فقط بسبب الزعامة الموروثة أو العصبية الطائفية بل أيضا بسبب مواقفهم السياسية الجريئة خصوصاً في أوقات الأزمات الحادة. وكذلك تمكنت الأحزاب السياسية من

ان تأخذ موقعاً مؤثراً وثابتاً في الحياة السياسية بسبب التزامها خطاً سياسياً واضحاً في مسائل نزاعية داخلية وإقليمية.

أما اليوم فالمشهد مغاير تماماً. فمع غياب المضمون السياسي للانتخابات لم يعد ممكناً فرز نخب جديدة على أساس مواقف سياسية معاكسة للتيار وفي مسائل خلافية قابلة للأخذ والرد، باستثناء موقف واحد يندرج في إطار «الثوابت الوطنية». فعندما ترتبط مواقع الأقطاب الأساسية بشكل وثيق بطبيعة علاقتها مع السلطة في دمشق وبيروت، عندئذ تتعطل آلية تجديد النخب عبر وسيلة الانتخاب. وما يستجد من تبديل في بعض الأسماء قد يكون الهدف منه إما معاقبة غير المنضبطين أو مكافأة الشديدي الانضباط، وليس بسبب موقف سياسي معين.

أما الأقطاب والأحزاب المحظورة فهي خارج دائرة السياسة بقرار من السلطة. فللمرة الأولى في لبنان يطاول المحظور سياسيين أقطاباً من طائفة معينة يرفضون سياسة الأمر الواقع، بينما في مرحلة السلم في لبنان كانت الأحزاب المحظورة ناشطة ومشاركة في الانتخابات ومنها الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي. والحزب القومي، الذي قام بمحاولة انقلابية فاشلة في عهد الرئيس شهاب في ١٩٦١ - ١٩٦٢، استعاد نشاطه وتمّ الإفراج عن قياديه ومحازبيه في أواخر عهد الرئيس حلو في ١٩٦٩-١٩٧٠، أي بعد سبع سنوات على الانقلاب. أما اليوم فالقيادات المنفية أو المسجونة منذ انتهاء الحرب لا يمكن البت بأمرها مع تبدل عهد ومجيء آخر، ذلك ان لبنان ما بعد الحرب محكوم بنظام سياسي سلطة القرار فيه مرتبطة جزئياً بما تفرزه الانتخابات من موازين قوى جديدة تحدد المواقع الفاصلة بين عهد رئاسي وآخر.

في المقابل، المعارضون من السياسيين في حقبة السلم في لبنان كانوا قادرين لا على اتخاذ المواقف الناقدة للحكم فحسب وعلى القيام بنشاط سياسي واسع، بل استطاعوا الوصول إلى الحكم من خلال انتخابات تنافسية. فما من قطب كان يمكن منعه من مزاولة العمل السياسي أو من الترشح في دائرة معينة أو من الدخول في

تحالفات انتخابية تعارضها السلطة. وحتى «المكتب الثاني» الذي ذاع صيته في الستينات ونعتته المعارضة بحكم العسكر، لم يكن قادراً على ان يمنع أركان المعارضة من تأليب الرأي العام ضد الحكم وان يهزم المرشحين المدعومين من الحكم في الانتخابات النيابية أو الرئاسية. ففي ١٩٧٠ نجحت المعارضة في إزاحة الطاقم الشهابي من الحكم، فكان الصوت الواحد الذي أنهى حقبة سياسية دامت ١٢ سنة. أما اليوم فلا الصوت الواحد ولا حتى أصوات الأكثرية قادرة على التغيير والتصحيح وعلى اتخاذ موقف يعلو في مضمونه وفعله فوق السقف المتاح.

وعلى رغم وجود ظاهرة «البوسطة»، أي اللائحة الانتخابية المرتبطة بالحكم في مرحلة سابقة، ولو بشكل محدود نظراً إلى صغر حجم الدائرة، فإنها كانت تقابل بـ«بوسطة» المعارضة التي لا تقل شأناً ونفوذاً وحركةً عن «البوسطة» المنافسة. وعلى خلاف «بوسطة» الجمهورية الثانية، فإن «بوسطة» الجمهورية الأولى كانت تُشكل اختيارياً.

ثامناً، مسألة محورية أخرى مرتبطة بالانتخابات وبموقع السياسيين الأقطاب ودورهم في السياسة اللبنانية. قلة من الناس مسيّسون أو هم منخرطون في أحزاب ان في لبنان أو في بلدان أخرى. وفي الأنظمة الديمقراطية يرتكز العمل السياسي على الاحزاب التي تتبنى برامج سياسية وتسعى الى تنفيذها عندما تصل إلى السلطة، خلافاً للواقع السياسي اللبناني حيث الأقطاب من السياسيين، الحزبيين والمستقلين عن الأحزاب، يتّخذون المواقف السياسية ويجيّشون الرأي العام ويترأسون اللوائح الانتخابية. وثمة أسباب أخرى تزيد من عدم اكتراث الناس بالسياسة في لبنان ألا وهي الأوضاع الاقتصادية الضاغطة وهموم الناس المنصبة على الشأن الحياتي. لذلك فان دور الأقطاب في الحياة السياسية يزداد أهمية وتأثيراً في لبنان اليوم كحلقة تربط الناس بالسياسة وتحديداً بمضمون الخطاب السياسي وبالمواقف من القضايا المطروحة في الشأنين الداخلي والخارجي.

لا تختلف هموم عدد كبير من النواب عن المواطن العادي إذ إن

اهتماماتهم تنصب على الشأن المحلي، الخدماتي والاجتماعي، وليس على الشأن الوطني اي في السياسة العامة في البلاد. وما يأتي في أولويات النواب الحفاظ على الموقع داخل المجلس وتأمين الخدمات وليس مسائل نزاعية محرجة، اذ قد يؤدي اتخاذ المواقف منها إلى حرمانهم من المنافع وبعض النفوذ. في لبنان، الأمس واليوم، تمحورت السياسة حول الأقطاب، وكانت الانتخابات النيابية معركة بين الأقطاب من موقعين: كزعماء داخل طوائفهم وكقادة من مواقع سياسية مغايرة على الصعيد الوطني. أما اليوم فالدور الأول للأقطاب كزعماء فاعل على الصعيد المحلي والطائفي، والدور الثاني على الصعيد الوطني يغلب عليه المضمون السياسي الواحد. لذلك يطغى على الانتخابات البعد المحلي للحفاظ على المواقع بدل الجانب السياسي الوطني فتكون الانتخابات عندئذ معركة حول طروحات سياسية. فمع التزام الأقطاب الخط السياسي الذي يغلب عليه اللون الواحد، وبما أن اهتمامات معظم النواب والمرشحين والمواطنين محلية الطابع، يقتصر دور الأقطاب على ربط الناس بالحركة السياسية المقيدة وبالواقع المأزوم وليس بالحاجة إلى تغيير هذا الواقع واستنباط الحلول للأزمة.

تاسعاً، صعوبة الفصل بين الحكم والمعارضة. وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى تعدد مواقع السلطة في لبنان من جهة وبين لبنان وسوريا من جهة ثانية. ففي مرحلة ما قبل الحرب كانت معايير السياسة بين الطرفين واضحة لأن محددات المعارضة كانت واضحة المعالم، وهي داخلية المصدر، وقد تتأثر بالأوضاع الإقليمية خصوصاً في زمن الأزمات الحادة في المنطقة. أما اليوم فالبعد الخارجي مختزل بالعلاقات المميزة مع سوريا والداخلي محدد بسقف الثوابت المعروفة. فلا يبقى عندئذ من هامش للمعارضة السياسية الفعلية سوى معارضة في أحد اتجاهين: معارضة تستهدف الدور السوري في لبنان وأخرى داخلية بين أركان الحكم من جهة ومن هم خارج الحكم من جهة أخرى وليس ضمن تحالفات متجانسة من موقع الطرفين.

سبب آخر لتبعثر المعايير بين الحكم والمعارضة هو ان فرز القوى السياسية بات منفصلاً عن حدثين مترابطين: الانتخابات النيابية والرئاسية. الانتخابات النيابية، لا سيما تلك التي كانت تأتي بالمجلس النيابي الذي ينتخب الرئيس العتيد، كانت تخاض بهدف الإتيان بأكثرية نيابية داعمة لهذا المرشح الرئاسي أو ذاك، خلافاً لما حصل في الانتخابات منذ ١٩٩٢ حيث كانت المعركة الانتخابية خالية من أي بعد سياسي مرتبط بالانتخابات الرئاسية الآتية بعد ثلاث سنوات من انتخابات ١٩٩٢ وبعد سنتين من انتخابات ١٩٩٦ وبعد أربع سنوات من انتخابات ٢٠٠٠.

أما الانتخابات الرئاسية فكانت تفرز عهداً رئاسياً طوال ست سنوات. والعهد في لبنان ما قبل الحرب كان يعكس تجانساً سياسياً بين أركان الرئاسات الثلاث المرتكزة على قاعدة شعبية عريضة تؤمنها تحالفات سياسية داخل الطوائف والمناطق كافة، ما كان يعطي العهد بأركانه الثلاثة ومؤيديه في السلطة شرعية شعبية حقيقية. وكان ثمة فصل واضح بين أهل الحكم بتحالفاته ونهجه السياسي والمعارضة بأركانها وتوجهاتها. أما ركيزة هذا التوازن فكانت التقيد بقواعد اللعبة السياسية وبإمكان تداول السلطة من طريق الانتخاب بين عهد وآخر قد يكون نقيضاً للذي سبقه. هذا النمط من الممارسة السياسية الذي تشكل في السابق لم يعد قائماً اليوم. والبديل منه سلسلة معارك متواصلة تخاض بين «عهود» الرئاسات الثلاث. وهذا التفكك السياسي داخل الحكم ينسف مبدأ العهد ويؤسس لنسف مقومات العهد الذي يليه.

معركة الرئاسة كما يصفها الناس بلغة السياسة المتداولة، كانت موجودة بحيوية كبيرة في لبنان ما قبل الحرب بينما هي اليوم في تراجع متواصل. وهي كانت تؤمن الرابط المتاح بين الشعب وموقع الرئاسة بامتداداته، سياسياً وطائفياً ومناطقياً. والمعركة كانت تخاض في الشارع من خلال مواقف الدعم أو التأييد للقيادات المحلية ومن خلال الصحافة المشاركة في الحملات الانتخابية إلى جانب هذا الفريق أو ذاك. ولعل المثال الأبرز في الحقل الإعلامي دور صحيفة

«النهار» في أواخر الستينات التي شنت حملة سياسية قاسية ضد الرئيس فؤاد شهاب والشهابية وفتحت صفحاتها لأقطاب المعارضة وفي مقدمهم كميل شمعون وريمون اده وصائب سلام وكامل الأسعد. والمعركة تجلت أيضا ضمن طائفة الرئيس بين الأقطاب الموارنة في المجلس النيابي وخارجه، كما كانت تخاض على مستوى القوى السياسية ضمن الطوائف اللبنانية.

وكان المواطن العادي يرى في انتخابات الرئاسة فرصة للتغيير ومضموناً سياسياً يعنيه مباشرة أو بالواسطة من خلال ارتباطه بالقوى السياسية التي تمثله. وكان شعور الناس بالهزيمة أو بالانتصار مماثلاً إلى حد ما لشعورهم في الانتخابات النيابية إذ إن الانتخابات الرئاسية كانت تشكل امتداداً للحركة السياسية المترابطة في البلاد. بكلام آخر، الانتخابات الرئاسية كانت معركة سياسية تجيش الرأي العام وتُتّخذ منها المواقف وان لم يتم الانتخاب مباشرة من الشعب. هذه السمات غير موجودة اليوم. فالانتخابات الرئاسية مصطنعة يغلب عليها طابع استكشاف المجهول والمفاجأة لا بسبب حدة المعركة بل بسبب غيابها.

أخيراً، حال جمود مستشرية في السنوات الأخيرة تعطل التغيير في الخيارات السياسية. والسؤال كيف سيتم التغيير والانتخابات لم تعد حدثاً مفصلياً لتطوير النظام السياسي عبر عملية تراكم تؤسس لتطوير الممارسة السياسية باتجاه المزيد من الحريات السياسية والديمقراطية؟ فالتراكم الحاصل منذ ١٩٩٢ إلى اليوم هو في الاتجاه المعاكس، وهو اتجاه «تعويد» الناس على القبول بالانتخابات حدثاً روتينياً لا يغير في المعادلة السياسية، مثلما هي وظائف الانتخابات في الأنظمة غير الديمقراطية. أما سبب حدوث معارك انتخابية حامية في بعض الدوائر فيعود إلى وجود أقطاب في مواقع مغايرة ضمن الدائرة الواحدة. ففي حين لم تشهد انتخابات ١٩٩٢ معارك تنافسية فان انتخابات ١٩٩٦ شهدت تنافساً في بعض الدوائر الانتخابية. أما انتخابات ٢٠٠٠ فشهدت معارك انتخابية في بعض الدوائر بسبب وجود أقطاب خارج الحكم منذ ١٩٩٨ اثر انتخاب الرئيس اميل لحود

وترؤس سليم الحص الحكومة، وفي مقدمهم رفيق الحريري ووليد جنبلاط.

هذه السمات العشر للنظام الانتخابي في لبنان ما بعد الحرب تبدو شبيهة بتلك التي رافقت الحياة السياسية والانتخابية في مرحلة الانتداب لا سيما بالنسبة إلى القانون المفصل على قياس أصحاب النفوذ، والتأثيرات الخارجية والتحالفات المفروضة، وتراجع وظائف الانتخابات في تجديد النخب، وفي الفصل بين الحكم والمعارضة، وفي الإدارة المركزية للانتخابات.

هذا الواقع يعكس تحولات عضوية في الحياة السياسية تجلت في تحويل الانتخابات النيابية من وسيلة ديمقراطية للتنافس السياسي الحر إلى ما يشبه الاستحقاق الإداري، ومن آلية لتصحيح المسار السياسي وتطويره إلى آلية لتفريغ الانتخابات من مضامينها السياسية والتمثيلية. هكذا بات لبنان في حالة من التفكك المتلازم في مفاصل السياسة: انتخابات منفصلة عن السياسة، برلمان منفصل عن القرارات المصيرية في البلاد، وقرار سياسي منفصل عن الدولة، ودولة ناقصة السيادة.

الانطلاقة الممكنة

إزاء هذا الواقع يأتي السؤال: هل ان المجلس النيابي من خلال وسيلة الانتخاب وفي ظل الحركة السياسية المقيدة قادر على ان يبدّل المعادلة السياسية القائمة بهدف معالجة الأزمة؟ الجواب يكمن في الحسابات والاعتبارات بالنسبة إلى الطرفين المعنيين في الانتخاب: المرشح والناخب. فبالنسبة إلى الطرفين، تطغى على الانتخابات في لبنان الاعتبارات المحلية. والاعتبارات عينها تؤثر في عمل المجلس النيابي حيث تنتقل الاعتبارات الانتخابية المحلية وحساباتها إلى المجلس النيابي.

ان القرار السياسي الفاعل في لبنان اليوم هو نتاج حلقات مترابطة تحكمها علاقة زبائنية تبدأ على الصعيد المحلي في الدائرة الانتخابية

لتصل إلى المجلس النيابي. هذه العلاقة تربط الناخب بالمرشح، والمرشح الذي يصبح نائباً بكتلته البرلمانية ونواتها اللائحة الانتخابية. والكتلة التي تضم مجموعة من النواب تربطها علاقة زبائنية بالحكم من مواقع مختلفة أو هي في موقع مغاير. والمجلس المكوّن من مجموعة كتل نيابية هو بدوره في علاقة زبائنية مع السلطة في بيروت ودمشق.

هذه العلاقة الزبائنية داخل المجلس وخارجه تتحكم في عمل المجلس وتحدد الضوابط والهامش السياسي المتاح والتراتبية في القرار. لذلك فان المطلوب من المجلس تجاوز تلك الضوابط وتفعيل قدراته، على رغم محدوديتها، في إيجاد الحلول المطلوبة للمسائل السياسية الكبرى بدءاً بالمصالحة الوطنية والتنفيذ الصحيح لاتفاق الطائف وصولاً إلى تصحيح الخلل في العلاقات بين سوريا ولبنان. وقد تكون انتخابات ٢٠٠٠ ومجلسها مدخلاً للتصحيح المطلوب من خلال الخطاب السياسي الجديد الذي ترافق معها. وعلى رغم صعوبتها، فإن المهمة الملقاة على عاتق المجلس الجديد ليست مستحيلة. إنها الانطلاقة الممكنة الملازمة لحركة التاريخ وآفاق التغيير الحتمي.

المطابع التعاونية الصحفية ش. م. ل.، بيروت، لبنان
تشرين الثاني ٢٠٠٠

لم تجر انتخابات ٢٠٠٠ بين طرفين من موقعي الحكم والمعارضة، ولم تفز أكثرية في البرلمان مقابل أقلية خسرت. لكن، على رغم ذلك، عكست الانتخابات، حالتين متناقضتين: حالة اعتراض بوجوه متعددة، تقابلها حالة رضى فرضتها «المحادل» و«البوسطات»... إنها حالات رفض باتجاهات شتى... ذلك ان الاعتراض يبدأ بالشأن الداخلي في بيروت ليصل الى الشأن السيادي بين لبنان وسوريا، خلافاً لحالات الرفض والاعتراض التي شهدتها الانتخابات السابقة.

هذا الكتاب، وان يركز على الشأن الانتخابي، فإنه يتناول العملية الانتخابية بجوانبها كافة وذلك من خلال وضعها في سياق الازمة السياسية المتعددة الأوجه منذ إقرار اتفاق الطائف، ويسلّط الضوء على مفاصلها في أبعادها الداخلية والخارجية.

يتناول الكتاب الدورات الانتخابية الثلاث الأخيرة ويحلّل نتائجها ودلالاتها بالمقارنة مع انتخابات لبنان في مراحل سابقة، والانتخابات في الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية. وفي الكتاب قراءة تحليلية لسمات النظام الانتخابي في لبنان ما بعد الحرب ولمفاعيله السياسية.

فريد الخازن: رئيس دائرة العلوم السياسية والإدارية في الجامعة الاميركية في بيروت، ورئيس تحرير سابق لمجلة «الأبحاث» الصادرة عن كلية الآداب والعلوم في الجامعة الأميركية. نشر دراسات عديدة في الشؤون السياسية اللبنانية والعربية وفي العلاقات الدولية. من مؤلّفاته الإخيرة كتاب بالانكليزية «تفكّك الدولة في لبنان، ١٩٦٧-١٩٧٦»، صادر عن دار جامعة هارڤرد في الولايات المتحدة وأ. ب. توريس في بريطانيا.


9 782842 893149
ISBN 2-84289-314-X